



GENERAL
LIBRARY



الجزء السابع من كتاب

فصل الصافي

في شرح النبوة للإمام المحقق ابن الله العبد
الحلي

تأليف:

الفقيه المحقق سماحة الحجة آية الله

السيد محمد صادق الحسيني الروحاني
مد ظله العالی

الجزء السابع من كتاب

فيل الصافي

في شرح النبوة للإمام المحقق ابن الله العبد المذنب
الحلي

تأليف:

الفقيه المحقق سماحة الحجة آية الله

السيد محمد صادق الحسيني الروحاني
مذلل النسخة

چاپخانه مهر استوار

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي جعل الصوم جنة من النار وتنوير للقلوب والابصار
والصلاة والسلام على السيد المختار محمد الميعوث على الخلق هاديا
ودليلا وعلى آله الطيبين الاطهار.
وبعد فهذا هو الجزء السابع من كتابنا فقه الصادق وقد وفقنا الطبعه
وارجو من الله عز وجل التوفيق لنشر بقية المجلدات قان دولي التوفيق .

KBL

. H89

1953

vol. 7

كتاب الصوم

(كتاب الصوم) ويلحقه الاعتكاف (وفيه ابواب) الباب الاول (في بيان ما يمتنع وما يتحقق به ووجوبه ونيته واحكامه - وفيه مسائل - الاولى (الصوم) في اللغة - هو الامساك كما عن جماعة من اللغويين او امساك الحيوان كما عن آخرين - وعن ابي عبيدة كل ممسك عن طعام او كلام او سير فهو صائم - وعن ابن دريد كل شيء سكنت حر كته فقد صام صوما .

(وهو) شرعا الامساك عن المفطرات مع النية كما صرح به غير واحد وفي الشرايع وغيرها هو الكف عن المفطرات مع النية وعن جماعة - انه توطئ النفس على ترك ما ياتي من المفطرات وحيث ان البحث في ذلك لا يترتب عليه اثر فعدم التعرض له اولى - نعم هنا امران لابد من التعرض لهما .

احدهما ان الصوم في عرف المشرعة واطلاقات الشارع الاقصى ليس له معنى آخر غير معناه اللغوي وانما هو احد مصاديقه يطلق عليه (وما) في جملة من الكلمات من تعريفه بالكف عن المفطرات ليس من جهة اخذ الكف فيه - بل من جهة ما قيل ان التترك المجرد خارج عن تحت الاختيار لكونه اذ لا يلازمه تعلق به الامر (ويرد عليه) ان التترك وان كان اذ لا خارجا عن تحت الاختيار الا انه يبقا اختياريا والالم يكن الفعل اختياريا كما هو واضح بل لا يعقل صدور التروك المعثرة فيه عن العزم عليها باجماعها فان للتروك اسبابا كثيرة ربما يجتمع مع بعضها عدم مقتضى للفعل - وعدم التمكن منه وما شاكل فالترك في امثال هذه الموارد مستند الى عدم مقتضى وعدم القدرة لا الى نية التترك والعزم عليه الذي هو من قيل الموانع فالذي يعتبر فيه هو كونه قاصدا للتترك وعازا ما عليه بحيث لو وجد سائر اجزاء علة الفعل كان ذلك مؤثرا في التترك - ولذا لو نوى الصوم في الغد ونام او غفل عن المفطر الى ان انقضى اليوم صح صومه بلا كلام وسياتي لذلك زيادة توضيح انشاء الله تعالى .

الثاني انه لا خلاف في اجزاء صوم من افطر ناسيا فهل يكون عمله هذا صوما حقيقة ام يكون بدلا عنه - وجهان - اقواهما الثاني - لان الصوم عبارة عن الامساك في الزمان

132394

FD2

2/5/80

السعين والافطار في جزء منه ينافي ذلك (وعن) بعض المحققين ره اختيار الاول - و استدلل له بان الصوم هو الامساك من غير تعمد الافطار (وقبه) ان المراد من تعمد الافطار ان كان اتيان المفطر مع القصد اليه فالناسى عن كونه صائما ياتى بالمفطر عن التفات اليه واختباره وان كان المراد التعمد الى مفهوم الافطار وعنوانه وبعبارة اخرى الالتفات الى الصوم - فليز صدق الصائم على اغلب القساق فانهم غالباً غير ملتفتين الى الصوم والافطار - وان لم يصح صومهم لعدم النية وهو كما ترى - فالأظهر ان عمله بدل عن الصوم ومجز عنه للدليل كما سيمر عليك .

وجوب الصوم من الضروريات

الثانية وجوب صوم شهر رمضان من الضروريات كما صرح به غير واحد - بل الظاهر انه اجماعى - ويشهد له من الكتاب آيات ١- قال الله عز وجل (١) يا ايها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون - كتب اى فرض و الذين من قبلناهم الامم السابقة من لدن ابينا آدم (ع) الى عهدنا - لعلكم تتقون - اى تتقون المعاصى فان الصوم يكسر الشهوة كما فى الاخبار او لعلكم تنتظمون فى زمرة المتقين فان شعارهم الصوم - وقبه - اشارة الى ان الصوم كالصلاة مقرب الى طاعات اخرى و اجتناب جملة من المعاصى - و اعلامنا به انه كان واجبا على جميع الامم - اما تأكيد للحكم لانه اذا كان الحكم مستمرا من اول الخلقة تاكد الانبعاث عنه - او تنبيه على علة مشروعيته بان التكليف به عام - او تطيب للنفس و تسهيل عليها - ٢- قال الله تعالى (٢) اياما معدودات فمن كان مريضا او على سفر فعدة من ايام اخر - قوله فعدة - جواب للشرط اى ففرضه عدة من ايام اخر - ٣- قال الله (٣) سبحانه شهر رمضان الذى انزل فيه القرآن هدى للناس وبينات من الهدى والفرقان فمن شهد منكم الشهر فليصمه ومن كان مريضا او على سفر

١- البقرة - الاية - ١٨٣ - ٢- البقرة الاية ١٨٤

٣- البقرة الاية ١٨٥

فعدة من ايام احريه بالله بكم اليسر ولا يردكم العمر ولكموا العدة ولنكروا الله
 على ما همديكم ولعلكم تشكرون (واما للصوم) ابدانه عنه كثر من ان تحصى
 ثم في الكلام في ان منكر الضرورى كافر مطلقا بشرط علم لسكره من دين
 فتقدم في الجزء الاول من هذا شرح وعرف ان الشئ مفسر (وعنه) فمن علم انه
 من الدين وكره مرتد يحب فيه ان كان ولد حسى الفطرة والاعتساب وان لم يمت
 قبل كما تقدم تفصيل الكلام في ذلك (ومن) افطره لاستحلالا غالبا عامدا - يعبر
 بالاحلاف - لصحيح (١) يريد يعطى مثل يوحنا عن رجل شهد عنه شهود
 انه فطر من شهر رمضان ثلاثة ايام فان سأل من عسكر في فطر شهر رمضان
 قال لا - فان على الامام ان يقتله - وايضا بعد عن عيسى الامام ابنه كره صرنا - ومضى
 اطلاقه - كاتفاق الثمري في كلف - العفاء - ان يقره مو كوال الى نظر الامام وانه لم
 يقدر بعد خاص (بعم) في خصوص الفطر بالجماع دل النفس على انه يعبر خمسة وعشرين
 سوفا لاحظ خبر (٢) المفصل من عمر عن الصادق ع فمن اتى امراته وهما صائمان وان
 كانا كرههما فعليه صوم خمسين سوفا ونصف لحد وان كان صاوا وعنه صوم خمسة وعشرين
 سوفا وصوم خمسة وعشرين سوفا - وضعف سند لو كان محض العمل - او التعدي عنه
 الى سائر المفطرات لا يخرج عن المس - ع - عاده - عرث - ع - ع - ع - قتل على لمشهور
 المصنوع لموتى (٣) سبعة ساله عن رجل جلد في شهر رمضان وقد افطر ثلاث مرات
 وقد رجع الى الامام ثلاث مرات قال لا يعمل في الثالثة - ووجه خبر (٤) ابي بصير
 واما لم يسل (٥) ان اصحاب الكنائس يملكون في لربعه - فلا ساله ليعمد عليه - مع -
 انه مطلق يقيد باطلاقه بما سبق .

ثم ان نسل ماهوي اثنائه د عروفي كل من امرين كعاصم نذكره وغيرها

۳۰۱۔ ۴۔ لومہائل باب ۲۔ من احوال احکام شہر دہلیاں حدیث ۲۰۱۔

٢- الوسائل - الباب ١٢ - من ابواب ميمتك عبد الصائم وودعت الاسماء حديث ١

۵۔ المستدرک، الباب ۴۔ فی ابواب مقتضات لحدود حدیث ۶

لاحتصاص النية به - وإذا دعى شبهة محتملة في حقه لم يعرر لأن الحدود تدرأ بالشبهات .

النية المعتبرة في الصوم

لثانته - يعبر في الصوم لنية بمعنى لأراده المحركة - بمعنى المتقدم - أي كونه بحث لو لمع ووجد المعنى و لشرائط الفعل يكون ذلك رادعاً عنه عن الفعل - لأنه من لو حدث و عذر الاختار فيها واضح ويعتبر فيه قصد لغوي - لأنه من ابتداء سماع الكلام في أن الدعى القرني محصور في الأمر والمحموسه - م لا - ويان مر ب عادات الامثال وان قصد لوجه واستعير هل يعبر م لا و غير ذلك من المسحات المتعلقة بالنية فقد تقدم في كتب الصلاة فلا بعد

بما الكلام في المقدم في به عن يعبر في الصوم قصد عنوان آخر وراء قصد عنوان الصوم في الامساك في لزمان الخاص ام لا (٩) في المنى وعن جماعة من المتقدمين و المتأخرين ان يعبر الصوم كرمضان ، و البدر المعين و ماشا كل (كلفت فيه لغة القرية) ولا يعبر قصد عنوان آخر (والا فتنقر الى التعيين) و تنفيح القوب تاسحت في موارد - لأول - في خصوص صوم شهر رمضان - كذا - في لصوم المعين غيره - الثالث في الصوم غير المعين اعم من الواجب والسود

قصد الصوم المطلق في رمضان

ما انموذج لأول - و المشهور من الاصحاب انه يكفي فيه قصد الصوم وان لم يوكونه من رمضان بل عن المذكور و المنتهى و المختلف يستألى عنائاً (وعن) التمسح و لعدة دعوى الاحماع عليه (وعن) الدجيرة حكاية ، لخلاف عن بدر (والاول) اصهر لان صوم شهر رمضان لم يؤخذ فيه عنوان آخر ليبرم قصده - ولاصلية لاصلاقي

والأصل المرافقة ووقوعه في شهر رمضان ليس عنوانا لما مور به لكون شهر رمضان طرفا للأوحيات لأتقناله ولا يصح فيه صوم غير صومه - قد قصد الصوم المتعلق فقد قصد المأمورة به (وحيث) به لا يصح في الأمان سوى الآتي بالمأمورة مصداقي المولى فلا محالة يكفى بذلك ولا يقتصر منه كونه من رمضان

وأي ذلك راجع ما سئل به بهذا القول من التعيين فرع صلاحية المورد لدرجته وحيث أن رمضان غير قابل له فيكون معناه بالذات صلاحية إلى التعيين (ولا يرد عليه) ما أوردته بعض المصادر من أن لبعض فرع الرد في نظر لمكلف وهو حاصل (نعم) ما أحيى من الشيخ في المسألة من أن المسافر إذا بوى صوم لظوع و ليس ببعض أو صوما واحد آخر وقع عما مراد وعند قضاء رمضان يكون حكمه حكم أوحيات المعين غير صوم رمضان الذي سمر طلت (يكن) المسمى ضعيف أو عديم صحة الصوم الآخر غير صوم رمضان في شهر رمضان - لعله من قطعات أدب الشريعة إن لم يكن من ضرورياتها كما عن الحواهر - و يشهد له مرسل (١) الحسن بن سالم عن رجل قال كتب مع أبي عبد الله عليه السلام بين مكة والمدينة في شعبان وهو صائم ثم رآه هلال شهر رمضان وقطار - فقال له جعلت فداي من كان من شعبان وأبى صائم ويوم من شهر رمضان وسب قطار - فقال له ان ذلك تطوع ولنا به فعل ما شئت وهذا فرض وليس لنا أن نعمل لما أمرنا فاب مقصدي قوله لا يفتل وليس لنا . لح عدم صحة الصوم فيه غير صوم رمضان (واشتمان) صنفه على ما لا يلزم به لا يصح بالاستدلال به (فاب قبل) انه يدل على الجمع عن صوم رمضان في السفر فمرمر بوطي المقام (قلنا) ان السؤال إنما كان عن وجه كونه مقطرا والفرق بين اليومين - فلو كان المراد من الجواب ما ذكرناه كان مطلقا عليه - بل لظاهر منه كونه مسوقا لسان عدم صحة صوم غير ما مر به فيه عنى لسحو الذي أمر به وهو صوم رمضان في الحضر - وباطلاقه يدل

على عدم صحة صوم غير رمضان فيه موصف سده سحر بعمل وحبر (١) الرهري
عن عيسى بن الحسين (ع) في حديث لا العرس الموقوف على ايوم بعينه .
وقد استند لقول لآخر بتوقف الامثال على الاتين - لفعل المأمور به من جهة
به مأمور به للسبب الذي امر به (وفيه) مع لتوقف على الجزء الاجبر .

ثم انه ذا قصد في رمضان غير صوم رمضان عالم عامدا لا يحرى به قصده كما
عرفت فهل يحرى عن صوم رمضان - كما عن اسد و الشيخ في لمسوط و لمحقق
في المختار - و لمصنف في التذكرة و المستطاب - لا - كما عن الحلي و الكركي
والشهيدي وغيرهم - وجهان .

و سندن بلاول بان اقرره حاصله و ما رد لغيره لا عبره به (ولكن) يرد عليه ان
اقرره غير حاصله به بقصده مراعي غير امر صوم رمضان يكون مسرعا مقصومه تشريع محرم
ولذا سندن لم يبي عوب لغروب لعدم قص - الامر - لاعني لوجه التشريع لمعوض
و ما كان قصده لذلك عن جهل او بسد - فاشتهور بين الاصحاب الاجراء
عن صوم رمضان عن غير واحد دعوى الاجماع عليه (ويشهد به) فاعده الاجراء
والمقصود - اما الاولى فلا اجراء لما يبي به عن مرد عفي - وفي المقام اد اتى
المصائم بالصوم واصدقه لي لموئي وقد اتى بجمع ما يدعو به الامر و اعتبر ان تأتي
به - لفرص عدم دحل عنوان آخره - ولا يصح في الانتساب لي لموئي الاصدقه اليه
بقصد شخص الامر الصادر عنه بل لمبر - الاتين - المأمور به بما به مطلوب
له و مأمور به و لا دليل على عسر شيء آخره - و لقرره تحصى بذلك و لآخره
عقلي (ون قبل) ان ذلك يتم لو قصد الامر لواقعي احتوجه له في ثلث الحالة - و ان
عتقد به غير الامر بصوم رمضان فيكون من باب الاحتياط في استيق و اما لو كان
ذلك على نحو التقيد بان كان فاصدا لا مثال الامر بصوم الكفارة خاصة بحيث لو علم
به غير المأمور به لما صام - فلا يصح فان ما قصده لا واقع به و ماله و وقع لم يقصد

فما (أولاً) أن هذا الوجه تحرى في الفرص الأول فإن من اعتقده أنه أمر بصوم الكفارة وقصده - يكون فاصداً للملا واقع له وغير فاصد لصدقه واقع وكونه بحيث مو توحه إلى أنه أمر بصوم رمضان لقصده - لا يكفي في الفرق (وثالثاً) بالحل - وهو أن يضاف الفعل بالصدقة لا يتوقف على قصد خصوص الأمر الخاص لموجه البد لمعلق به - بل على الأصح إلى المولى على غير لوجه المعصية له - وهذا موجود في الفرصين والمعروض فيهما إثبات المأمور به بقوله الآخر المعصية فيه - وقصده عموماً صوم الكفارة مثلاً لم يدل دليل على ما عساه فالأظهر هو لأجراء متصف (وبذلك) ظهر ما في كلام بعض المعاصرين من أن لازم لقول بالآخر - مطلق القول بالآخر - والصحة في العالم بصدقاته لم يصف الفعل إلى المولى على نحو لتشرع للمعصية له فلا يكون مقرباً (وأما) المصومين - فهي خبر (١) سمعته عن الصادق (ع) في الآخر الصوم يوم شئت على به من شعاب - فإن كان من شهر رمضان آخراً عنه تفصل اليوم ما قد وسع على عبده وفي خبر (٢) برهز المنقذ - لأن الفرص وقع على اليوم معه - وبحو هما غيرهما -

فصل النوع في صوم غير رمضان

وأما المورد الثاني - وهو صوم المعصية غير صوم شهر رمضان - فيه قول (أحدهما) مانع أصح والحق والمصنف في أكثر كتبه وثاني الشهد من وسد المدرك وهو عدم لزوم عموماً آخر سوى عموماً صوم المد (ثانيها) مانع لشعبي حمته من كنه والمحقق في الشرايع والرفع والمصنف في المحتف والشهد في الدروس والسعة وهو لزوم تعيين المأمورة (ثالثاً) التفصيل بين الدرهمين - وغيره كالأجارة المعينة ونصاء المصنف فيعتبر في الثاني دون الأول وقد استبعد القول إلى أكثر القائلين بالقول الأول - بل في لم يمتد لم أحد خلاف في لزوم لعن في القسم الثاني وبخيه لقول في عدمه من الصوم المأمور به أن كان قد أحده عموماً آخر وراء عموماً لصوم - كالسنة عن الغير لزوم التعيين قطعاً من لعون لآخر لمعروض كونه قصدياً

لاستحقاقه دون قصدومه (وجهه للاجراء لعدم نطاق المأمور به على الماتى به (مع)
 ١- كـ لا امر متوجه له من اواحدا - ولم يكن امر آخر ولو سحو لترتب - وقصد
 الامر - حسب ان الامر لا يدعو لالى ما تعنى به فلا محالة يكون ذلك قصدا احتماليا
 ٢- لـ لا امر - وهو كاف فيكون محزيا ولكن بما ان المحذور صحة الترتيب - وصلاحيه
 ٣- هو يصحبه آخر فيدلو كايحجب نفع لمعين فيه - فقصد الامر وحده لا يكفي
 ٤- من سبه سحو آخر ولو بقصد الامر لو حوى المتوجه له ولا

٥- و ر ب - وجهه غيبه آخر كما في الصوم لمتصور فان كان معتب كما هو
 المعروف وسما عني عدم صحه الترتيب - صح بان قصد الامر - ولا فلا يصح - فانه
 من جهة واحدة لى به امبالا لكلا الامرين - وعدم امكان وقوعه امثالا لهما معا ولا
 لاحدهما معن لانه ترجيح بالمرجح - فلامحاله لانفع امثالا لشيء منهما فيجب
 تعين له ثبوت ولو قصد غير ذلك العنوان يقع عنه ويحزى بدءا عني ماهو الحق من
 عدم اقصاء الامر بشيء للشيء عن صده - وتصحيح الترتيب (واما) بدءا على عدم
 تصحيح الترتيب فلا يصح عما قصد لعدم الامر - وهل يحزى عن المأمور به المظاهر
 ذلك في غير صورة العمم والعمد - فان العرض اتبانه بما وجب عليه بحمض قبوله
 وقصد ان العنوان الآخر لا يكون من المواضع للاصل - وقد اصافه الى المولى حسب
 العرض فتصح ويحزى - وما في صورة العمم - فحيث انه يكون مشرعا في قصده
 الامر الآخر - فيكون حراما فلا يصح .

وقد استدلل لعدم لزوم التعيين مطلقا به زمان يعين للصوم الخاص فيكون
 شهر رمضان لا يفسر فيه التعيين (وفيه) ان الفرق بين صوم شهر رمضان وغيره من
 اقسام لمعين من ناحيتين - احدهما - عامه لجمع الاقسام - ثابتهما - محتصة
 بعضها (م لاولى) فهي ما تقدم من شهر رمضان لا يصح لوقوع غير صومه فيه -
 وليس كذلك سائر الاقسام - فان الوقت صالح له بمقتضى اطلاق لادله - فان ترتب
 يمكن الساء على صحه غيره من الصيام المعمول بمشور آخر لو وقع فيه (واما الكسبة)

فما عرف من أن صيرم شهر رمضان غير مقدر بعنوان آخر وراء الأسماء الخاص وبعض
اقسام المعين يعترف به عنوان قصدي آخر .

وقد قال أن صيرم الشهر المذكور من قسم الفساد التي يعبر في وقوعها مثلاً للامر
قصد نحو - حارس قمع استجابه لربب انصاف لانكفي بيان الصوم بدون قصد ذلك
لعنوان الحارس وانما هو واجب كونه المبادر على كونه تعالى .. و سلام ما في بديه
سوف على قصد - قصد في وقته (أو لا) انه على هذا يكفي قصد الامر لانه لا يدعو
لا الى ما يعلق به فقصده قصد احبالي لذلك العنوان (و قد) ان الشر لا يوجب الا
وجوب حضور فقط والحرص عدم دخول عنوان قصدي فيه - ويسميه اليه تعالى عذر
اجرى عن ايجاده في الخارج .

قصد النوع في غير المعين

وما المورد انك - وان كان مدعاه متعدد واحد في جميعها عداوى قصديه
آخر - غير نحو - الصوم بزم المعين والالم تحقيق المأمور به ولانكفي قصد عنوان
لصوم - ولا قصد الامر - متعدد - وان كان جميعها لم يؤخذ فيها عداوى آخر - لزم
التعسف ايضا بصر في صلاحه المبني به لوقوعه مثلاً لكل واحد منها - و مرجح
واحد منها بلا مرجح فلا يقع مثلاً لو حدد منها (نعم) سواء على ما حققناه في
مخبره من اصاله لتداخل في التمسك ما لم يدل دليل على خلافه يقع الساتر به
مثلاً لجميع

و كان سماجود في بعضها عنوان آخر دون غيره .. فامثال مر الاول يتوقف
على قصد نحو به - ولا يكفي قصد الامر بالصوم لحرص التعدد وليس كذلك لحرصه قصد
عنوان الصوم حاصه واصافه الى المولى يقع امثالاً لما لم يؤخذ في دليه عنوان قصدي
ان كان واحد - كما يظهر ذلك كله مما استفاده ولا حاجة الى التكرار

و لفصل لير في كلام نميب لهد لمحت موافق للحق لاناس سفله - قال لما

كان الأصل على أقوى تدحرج الأسباب فالأصل في مواعيد الصيام الداحل الأماثت فيه لعدم ومما ثبت فيه عدم الداحل صوم شهر رمضان والبيان عن العبور والقضاء والدر معاً ومطلقاً وانكساره فانه لا بد من بعضها مع بعض اجتماعاً ويداحل لندر المطلق والسمع مع صوم ايام النص وهو مع صوم دعاء الاستسقاء وهو مع لقضاء وبحود ذلك . انتهى كلامه الشريف .

وقت النية

لرابعه حلف كلف لقوم في وقت النية في حمله من قسم لصوم - و قل بان لا بد من اذنه القوم - لا بد من ماسس اصل يكون هو المرجع مع فقد لدليل وهو اعتبار مدبره النية لأول جزء من الصوم وبقيتها الى آخر الجزء بحيث لا يتأخر عنه ولا يتقدم ادلوه حرب لرم وقوع جزء من الصوم بلايه ولا قصد انقربه فلا يقع عبده - فلا يصح جزء الصوم المأموره - وكذا لتقديم اذنه تستمر الى الجزء الاول وان ستمرت به لرمت منه المقاربه - سواء على ما هو الحق من ان النية لمعتبره هي لداعي لمحرك لا الاخطار - و اما على القول باعتبار الاخطار فيعتبر ستمر حكمها وقد مر ان المراد من وجود النية مغاير لترك وجودها شائناً لعدا بحيث مهم عرصها الانكسار وحدها ناهية عن مرتدعه عنها ولا ينافيه عروضا لفعلة والصوم وما شاكن ولد الولوى الصوم - وم كان حين طلوع الفجر قائماً - صح صومه بلا كلام (و حيث) ان المشهور من الاصحاب في سائر العبادات اعتبار صدورهم عن به تفصله مغايرة لأول جزء العبده و هذا المعنى متعذر او معسر في لصوم بحسب انساب فلذا حاروا فيه ببيان ليه في اى جزء من ليل مسمراً على حكمها من باب لتوسعه .

وبينه اني قد نظر المصنف رده حيث قال - (ووقتها الليل) وكيف كان فقد تحلف لصوم عن هذا الأصل في موضع ستمر عليك - وتنقيح القول بالبحث في

موارد - الأول - في الواجب المعين .

وقت النية في الواجب المعين

فمن جماعة مهم السدرة حوار ما حذر له عمدا أي الروب وعن من أسي
عسل لروم تقديمها من الليل - والمشهور بين الأصحاب عدم حوارات حير عمدا (و) لو
أحراها جهلا ونسبانا (بحور تجدد بها إلى الروال) بل عن العسة وظاهر المعتبر و
المذكورة دعوى الإجماع على الحكم الثاني - فالكلام في موضعين
الأول في صورة لعدم ولعمد - و لأظهر لروم مقارنه أنه لا من حرء من أحرء
الصوم بالمعنى المتقدم - لما مر من به يعبر في الصوم كسائر العبادات صدوره عن لسة
واقربة - ولا يعتبر أريد من ذلك وعليه أنه لا يوجب عند طلوع الفجر - و يسوى من الليل
إذا كانت النية باقية في نفس فعلا - وشما - كما لو بوى الصوم عند يوم و علم بأنه
لا يستيقظ حين طلوع الفجر (وعلى) ما ذكرناه بحور فذهبها على الليل إذا ستر
حكمها إلى وقت الصوم - ولكن ما ن استمراره بلارم علنا لالغاب التفصيلي في
الليل فلذا ذكرنا تعدل مشهور أنه انقاعها في الليل و لأفلا خصوصية له - فلو بوى صوم
الغدى اليوم السابق واستمر حكمها بالمعنى المتقدم صبح صومه .

و ستنل لما اختاره السد وتابعوه بالصوم لأنهم في غير لمعين بدعاء الخصوصية
وباطلاق صحيح (١) لحظي أو عموميه الحاصل من ترك الاستعصال - عن الصادق (ع)
في حديث - قلت فإن رجلا أراد أن يصوم ارتفاع النهار بالصوم هل (ع) نعم - بدعوى
أن كون السؤال في صدره عن غير الواجب المعين لا يوجب تخصص الدين للمام به
وصحيح (٢) أن سأل عنه ^{إني} من أصبح وهو يريد الصيام ثم بدله أن يعطر فله أن
يعطر ما يشاء وبين نصف النهار ثم بقى ذلك اليوم فأن بدله أن يصوم بعد ما أرفع النهار
فليصم فإنه بحسب له من الساعة التي بوى فيها وصحيح (٣) من سأل عنه ^{إني} في الرجل

١ - ٢ - الوسائل - الباب ٤ - من أبواب وجوب الصوم وبينه - الحديث ١٣ - ٧ -

٣ - الوسائل - الباب ٢ - من أبواب وجوب الصوم وبينه الحديث ٨

يصبح ولا يوصى الصوم قد تعالى النهار حدث له رى في الصوم فقال ﷺ ان هو وى الصوم قبل ان يروى الشمس حسب نه يومه وان يورده بعد لرواى حسب له من الوقت الذي يورى .

ولكن (برد) على الاول انه ما لم يحرر لمسا لا يحور العدى وفي اسم لم يحرر (ويرد) على الثاني - ان الظاهر من مورد لسؤل ثانيا وحديثه مع مورد لسؤل الاول انى هو صريح في غير المعنى . وبمصدقه فان اذا ان الصوم يظهره فليس يحور به اراده عدم للصوم (ويرد) على الثالث - ان قوله بدله ان الصوم ظاهر في غير معنى - وكذا قوله يحسبه - اذا الحساب من وقت النية فبدان ما قبله ليس صوما وهو بعض الصوم اى له ثواب ذلك وان لم يكن صوما شرعا وبذلك يظهر في لآخر - لا قوله حدث له رى - فظاهر في غير المعنى - مع ان قوله يصح لانسوى الصوم مخصوص به بقرينه تجويز الانظار .

وستدل لما ذهب اليه من ابي عقيل بالنسوى المشهور في كتب النسوى لاصيم من لم يستلصام من اللس (ولكن) لصغره ولا اجماع على عدم عتد شىء في الصوم رايداعا يعسر في انصافه بالعدوه لا يعتمد عليه - ويحسن على رده به لعدم القدرة على ايقاع النية حدوث في اول وقت الصوم لا بد من عتدتها عنه مثلا يصح حره منه من غير بية

الموضع الثاني فيما اوجراهه عن جهل وحسن - فقد عرفت ان المشهور بينهم انه تجديد لنية الى الرواى وعن غير و حذو عوى الاجماع عليه .

واستدل له بوجوه ١٠ - الاجماع ولكنه لمعلومية مدركه المجمعين لا يعتمد عليه ٢٠ - روى (١) ان لثة لشك اصبح المس فحاء عربى لى انسى ﷺ فشهد رؤيه لالهلال فامر النسى ﷺ فادى كن من لم ياكل فليصم ومن اكل فليمسك - فانه كتب بعم الشك بعم الفاعل والجاهل الذى يرعم عدم انقضاء شعبان فاذا جاز مع لجهل بالحقاء حر

مع البيان انما لعدم الفرق بينهما في المعنوية بل هو في الناسي ولي فيه في سلفه
الذي يحتمل كونه من رمضان (وفيه) اولاً، بصيغة السند واستناد لأصحاب السند
ثالث - وثانياً - انما مع عدم احوار كون المساط هو المعنوية لأوجه التعليل في الناسي
٣- بخصوص الآية الثالثة على ان لم يرض اذ لم يقل لروال - ولم يرضه وضم
يعطرا قلبه يصح صومهما - فانه يستعملها كبرى كبره وفي الوقت السند في الى لروال
(ويكن) استعمده الكبرى لكلية تحاج الى دليل وحجة - واحر المساط وحديثهم
مفقودان فلا وجه لها ٤- بخصوص الواردة في لو حب عمر لمعنى سبب، بخصوص ثلاثة
منها المتقدمة - وقدم في الموضع الأول ما في ذلك ٥- عموم (١) قوله - روى عن
امني تسعة اشياء الحطاء والنسيان وما اكرهوا عليه وما لا يعلمون الحج - سبب ما به
الحق من ان المرفوع بجميع الآثار التي كانت ترتب على الفعل مع قطع النظر عن غيره من
احد هذه العيوب (وفيه) ان حديث رفع اليد برفع الكيف لمعنى المحذور لا به
بكليف صمى تسع لاصل المكلف حدوثاً وبقاءً - فاذا رجع ذلك كالمسبب المكلف
بقية الاخر - محتاج الى دليل آخر لا معاد حديث الرفع روى الثالث لاشياء الحكم
للقائد لبعض ما يضر في السلق (فان قلت) ليس لمراد من صحة الصوم لاسد في حوب
قصائه وحيث ان من آثار تركه السنة في اول الوقت وحوب قصائه فاذا كان كذلك - كان
مشمولاً لحديث الرفع ويرفع الحديث جميع آثاره منها حوب القصد (قد) بوزحوب
القصد ليس من آثار الترك بل هو مترتب على حوب العريضة ولا يرفع الحديث او لحدوث
انما يرفع الأحكام المترتبة على فعل المكلف ولذا قلنا انه لو لافى بدن الاستمرار مع شيء
نجس سيئاً او اضطراباً لا يحكم بعدم تجسس البدن لان تجسس لملافي من آثار لملاقاة
ولو كانت غير اختيارية ونعام الكلام في محله .

فالعبرة بالاحكام التي كانت وكان تعدياً - ولكن للمعنى عن كونه تعدياً محلاً
واسعاً وطريق الاحتياط معلوم .

وقت النية في الواجب الموسع

المورد الثاني في الواجب الموسع - والمشهور بين لأصحاب - يستدرك فيه احتيازا إلى لزول - وعن المدارك - معطوخ به عند لأصحاب - وعن ابن الحسد - ولما فتح والدخلة حوزة تحديد قضاء شهر رمضان إلى لغروب

و لحي ان يصر في المقام موافق من لتصوص (الاولى) - يدل على مدد وقت نية في قضاء رمضان إلى لغروب كصحيح (١) ابن الحجاج عن أبي الحسن ^{عليه السلام} في الرجل يسئله بعد ما يصبح ويرتفع النهار في صوم ذلك اليوم بغيره من شهر رمضان ولم يكن يوى ذلك من الليل ان ^{يبدأ} نعم بغيره وسعدته اذ لم يكن حدث شئ - و نحوه غيره (اشبهه) - يدل على ان آخر وقت لتحديد زوال الشمس كموثق (٢) عمار عن الصادق ^{عليه السلام} عن الرجل يكون عليه ايام من شهر رمضان ويريد ان يقسمه متى سوى القسم قال ^{عليه السلام} هو بالخيار إلى ان يزول الشمس ودر البتة الشمس فان كان يوى لتصوص يقسم وان كان يوى الاطار فليطمر ستل وان كان يوى لا فقدر يقسم ان سوى لتصوص بعد ما رآه الشمس فان (ج) لا (اشبهه) ما توهم دلالة على مدد وقت لتحديد بعد زوال كصحيح (٣) عن ابن الحجاج عن أبي الحسن (ج) عن الرجل يصبح ولم يتعم ولم يشرب ولم يوصو ما كان عليه يوم من شهر رمضان انه ان تصوم ذلك اليوم وقد ذهب عامة لهار - فقال (ع) نعم - نه ان تصوم وبعد نه من شهر رمضان بدعوى ان ذهب عامة لهار ان يتحقق بمضى مقدار من الزوال وعمر من (٤) البرقي عن أبي عبد الله (ع) قال قلت له لرجل يكون عليه القضاء من شهر رمضان ويصبح فلا ياكس الى لعصر يحوز ان يجعه قضاء من شهر رمضان - قال (ع) نعم.

اقول خلافا للطائفة الاولى بقدر الثالثة هو اما الثالثة - والصحيح مهلا لا بد على

ما ذكر - فالمراد بالهار معرفة المقام هو ما بين طلوع الفجر الى الغروب فذهب

عامه النهار يتحقق قال لروى فهو من النصوص المطلقة بعيد إطلاقه بمقدم - والمرسل منها وإن كان لا إشكال فيه سدا فان المرسل من أصحاب الأجماع ولا دلالة لظهوره فيما ذكر إلا أنه لمعارضته مع الموثق لأنه من صرحه لأن المرحح وهو أشهره معه - مضافا إلى أعراض الأصحاب عن المرسل - والجمع بين النصوص بمعنى الساء على ما ذهب إليه لمشهور في قضاء رمضان

الرابعة لنصوص المطلقة الشاملة لقضاء شهر رمضان وعشره من أفراد الواجب لموسع وبدل بالأصلاحي على إمداد وقت الساء إلى العروب كصحیح (١) محمد بن فیس عن أبي حمزة (ع) - قال سئل عن ذلك يعرض لرحل عنى بمصعب ما لم يذكر نصيب قبل أن يعلم بعد ما أو شرب شرابا ولم يعط فهو بالحذر إن شاء صام وإن شاء أفطر وبمعناه غيره .

الخامسة ما يدل على تحديده بالروايات في الواجب الموسع مطلقا كحراس (٢) بكير عن الصادق عليه السلام عن رجل طبع عنه الشمس وهو حرم ثم أراد نصيام بعد ما اعتزل ومضى ما مضى من النهار - قال لا يصوم - وهو بالحذر إلى نصف النهار و صحیح (٣) هشام عنه عليه السلام عن رجل يصبح ولا يوى الصوم فإذا تعالي النهار حدث به رأى في الصوم - فقال لا يصوم - وهو بالحذر إلى نصف النهار وحسب له يومه وإن نواه بعد الزوال حسب له من يومه الذي يوى (والجمع) بين هاتين الطائفتين يقتضى بعيد إطلاق الأولى منهما بالثانية - فيوافق مضمونها مع ما تقدم .

سادسة - ما دل على امتداد وقتها إلى العروب في الدر وشبهه لاحظ حراس (٤) صالح بن عبد الله عن أبي إبراهيم عليه السلام عن رجل سئل عليه الصيام شهره يصبح وهو يوى الصوم ثم يسوله ففطر ويصبح وهو لا يوى الصوم فسأله فيصوم - فقال لا يصوم هذا كله جائز (ولكن) لو سلم إطلاق ذلك مع أن التسع عنه محال - فقد - موثق عمار

١ - ٣ - ٤ الوسائل الباب ٢ من أبواب وجوب الصوم وسنة حديث ٥ - ٨ - ٣

٢ - لو سئل البار ٢٠ من يوفى ما يسلكه الصائم وقت الامساك الحديث ٣

يستعمل فيه وإن كان في قضاء رمضان لأنه لعدم اقتران بالقبول بالقبول من صورة البدن وشبهه
وقضاء رمضان شئت لتجديد بالقبول فيه (مع) به يمكن أن يقال إن نسبة
بين خبر صباح وبين لطائفة بخمسة عمود من وحدة - وبها عم من حيث لشول
غير لندر وشبهه - وهو عم بدلالة على لأعداد بعد بوالأصل - فصار صباح وبرجع
أي امر حجب و بريح معناه وجود لا يحصى - ولا يظهر منه ضرورة أنه في لو حب
الموسع أي الرول فذا رآه الشخص فاب وقها

وقت النية في النافلة

أمورد لثالث في النية (فمن) الصوف و سيج والاسكافي و من حمر و يحيى
والصنف في انحرور و المصنف واسمه في لدروس و غيرهم به به وقتها فيه
بي يسمى إلى عروب لشمس زمان يمكن تجديد اسمه فيه من سب ذلك أي كثر
تجدد من عن لأبصار وأسمه و لمرار دعوى الأحماع حبه (وعن) لندبي و تاهو
الخلاص و صريح السامع انهما مل لو حب غير محسن - بسند جيد - أي لسهور
شاهد للأول مؤلف (١) بي بصر عن بي عبد الله عن لندبي - لندبي - تعرض
به لندبي قال (٢) هو بالحداد اسمه و بس - فصار وان مكث حتى لعصر شمس - فصار
فان لم يكن بوى ذلك فانه ان يصوم ذلك اليوم ان شاء - ولا يصير احصاءه بالعصر -
عدم انقص بين هذا الحد وما بعده إلى عروب
ويمكن بالسند له صحيح (٣) هشام عنه - مع كان امر لمؤمن نأ يدخل على
عنه فيقول عند كم شيء - ولاصم فان كان عند شيء - ابوده والاصاء - فان اسفول
و - كانت قصه في وقعه - لان قبل الأمام عدا ايها في مقام بيان لحكم من دون استفضل
يدل على المطلوب .

١ - لو سأل اباب ٣ - من ابواب وجوب الصوم و بيته حديث ١

٢ - لو سأل اباب ٢ - من ابواب وجوب الصوم و بيته الحديث ٨

والمصحيح محمد بن فليس المتقدم لدى سدد له تعاضل المراقى وتعه بعض المعاصرين - فقد مر به بعد اطلاقه سدد على تحديد وقت السنة بالروال وقد سدد للقول الثاني - بالأصل - وبحراس بكر المقدم (لكن) الأصل لا محرى له مع الدليل و طلاق حراس بكر الشمل لخواص الموسع والافقه بقيد موثق ابي نصر (و عني) هـ لو كما فانس بانقلاب اسمه ممكن بمصحيح استدلال المعلمين بمصحيح محمد بن فليس بدعوى نحر اس بكر بعد بعد اخلاقه لموثق بختص بالو حب الموسع في بعد اطلاق صحيح محمد بن فليس وعلاقه اسمه لى الدفلة بحاله - لكنه لا نقول بانقلاب اسمه (محصن) مما ذكره - آخر وقت السنة فى لخواص المعين لعدم العدم طوبى الفجر - والناسى والجاهل لاسعد ان حال انه روى بشمس - وفى لخواص غير المعين بعد وقتها احذر - روى - وفى لدفلة - لاظهر امتدده الى غروب الشمس

وحوب الأمساك لأعيان الصوم

فرعان الأول - يوجب وقت له - فليس غرواحد من الامساك و - فى المنى ووجب الامساك فى رمضان والمعتق ثم يقتضى اما حوب الفصاء فسأبى الكلام فيه - واستعرف انه لا دليل له بعدد سوى الاجماع

وما وحوب الامساك - فقد سدد له - بقاعده حسور فانه يحجب الامساك فى مجموع اليوم - فسعد الامساك فى بعضه لاسقط وحوب الامساك فى غيره وبما - روى (١) دليله الشك - صحيح لاس فحاء اعربى - فى النبى ﷺ فشهد برؤيه الهلال فامر انسى ﷺ مديا سدى كل من له ناكل فليصم - ومن اكل فليمسك - وداشب ذلك مع العذر فى الافطار فدونه اولى (ولكن) يرد على الاول ما يكررها فى هـ الشرح من انه لا دليل عليها فى لمسور مما يعبر فى المركب الاعسارى واما الحبر

فقد مر انه ضعف اسد فاداً بعدد هو الاجماع المدعى في اسد كما عس الخلاف
وعن لستهي و لندكره سبه الخلاف الى عطء و حمد و بدلم يقل به غيرهم و
لنصوص المفصلة بين ما قبل لروال و ما بعده لظاهرة في عدم وجوب الامساك فقدم
بها مختصة بالواجب الموسع .

لثاني . ان لمحكى عن جماعة منهم الشيخ و سب و ابو الصلاح و لندلمى
و لخلى (و) لمصف و غيرهم . انه يجري في رمضان سنة عن الشهر في اوله من عن
ينتهي بسبه الى لاصحاب و هو الاقوى ان اسد الامساك في كل يوم اى ذلك لسه
و كان ادعى دوى في نفس حقيقه و حكما . و يعارده حرى اسد الامساك لى
احبار المكف بالمعنى المتقدم في ول المكف . جندم من به لا عسر في الصوم
سوى استناد الامساك الى الاحبار بمعنى انه يوجد اذاعى و لمقتضى للغة . و توجه
ليه كان ما في سبه مدعى لعن و معه لاحاحه اى مكف به بعض من حسن صوم اشهر
كبه بمسرفة عدده واحدة ذى حرة . اذهب المكف لونه و ما هو مسى عسى اعتبار
لارده التخصسه و قد عرف منه مع ان لمع عنه محلا و سب دلا رى في الصوم
كل يوم عمل مستقل له عصب مستقل غير مرتبط بصية سار لاره و لى ما ذكره
لاحتص ديك الصوم شهر رمضان . و لعل تحصيل العودد احكم به لاجل عدم اعوم
في غيره غالباً على الصوم كك .

او ، قد ظهر ايضا ما ذكره به (يجوز تقديم السنة يوم او يومين) و في عمر
هذه الصورة . و هو ما لولم يستند الامساك الى لاحبار فالأظهر عدم الاحراء بحسب
لقو عد ولكن طاهرهم لتسالم على الاحراء والصحة

ثم به في الصورة الثانية . التى يكون مدرك الحكم بالصحة فيها هو الاجماع
من يكفى بية واحدة في النصف من الشهر لمجموعة ام لا . ذهب لشهد الثاني ره
لى لثاني (واستدله) بان صيام الشهر ماعدة واحدة ، وثلاثون عادة و عسى كلاً
لقدير لا يكفى (واشكر) عند السج لا عظمه بان لصدر من استدلال مدعى الاجماع

فيه حرمه واحده هو حور ذلك (وفيه) ان استدلال بعض محققين به يشمل غير
مورد الاتفاق لام حسب تسريه الحكم به - فما ورد الشهوره شهر .

صوم يوم الشك

مخامسه - (و يوم الشك) به من شعبان او رمضان (بصام الله) بالاحلاف
ببديل اجماعا معتدو محكما و عن اكثر مخالفيه بعدمه وبشهادتهم من النصوص
الاسي بعضها و لاحلاف بما ساء في انه لا صامه (عن شعبان فان اتفق انه من
رمضان اخر)

كما به للاستكمال في انه لا يجوز ان يوصى عن رمضان وفي حور ان يوصى انه لا
كان يوم من رمضان والصوم واجب - لا فهو مندوب قولان سيمر ان عليك

وتصح قول في المقام ان النصوص الواردة في المقام على صوئف الاولى
ما تضمن النهي عنه به حوران بعد ذلك انه من رمضان يجب قصته كصحيح (١)
محمد بن مسلم عن سائر (٢) في الرجل يصوم يوم لذي شك فيه من رمضان
فقال (٣) انه قصه و كان كذا و خبر (٤) قصه الاعشى قال بو عبد الله (٥)
رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صوم سنة ايام العرس و ايام التبرق و يوم لذي شك فيه من
شهر رمضان و نحوه غير هذا (٦) ما تضمنه الاورد و به لو بان بعد ذلك من رمضان
اخر كصحيح (٧) معناه من وجب قلب لاسي عند الله الرجل يصوم اليوم لذي شك
فيه من شهر رمضان فيكون كذا فقال هو شيء وفيه خبر (٨) لكاهني قال
سئل ان عبد الله (٩) من يوم لذي شك فيه من شعبان قال (١٠) لان صوم يوما من
شعبان حسب الي من ان فطر يوما من شهر رمضان و حسب (١١) بشر لسأل عن بي عبد الله (١٢)
سئل عن صوم يوم السبت فقلت به صومه من شعبان كان بطوعا - و ذلك من شهر

٢ - الوسائل كتاب ٤ من ابواب وجوب الصوم و بيته الحديث ٢٠

٣ - ٤ - ٥ - الوسائل ٥ من ابواب وجوب الصوم و بيته حديث ٣٠ - ٥

رمضان فيوم وفاته وبحجوه غيرهما (الثالثة) مدله على انقص من ان يصوم على انه
من شعبان . وان يصوم على به من رمضان . كحبر (١) لروى عن علي بن الحسين ^{عليه السلام}
في حديث طويل قال وصوم يوم السبت مرانه وبهذه مرانه ان يصومه مع صيم
شعبان وبهذه ان يفرد بوجع يصامه في يوم . من حيث قد اس فقلت جعلت فداك
فان لم يكن صام من شعبان شيئا كيف يصنع قال . يحسب يوم السبت اشك به صائم من شعبان
وان كان من شهر رمضان اخره وان كان من شعبان لم يفرد فقلت وكيف يحسب صوم تطوع
عن فريضة بي . قال . لا . لان الفرض يتاوقع على يوم بعينه وموقت (٢) ساعة
عن صادق ^{عليه السلام} عن النعمان بن بشير عن محمد بن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
من شهر رمضان لانه يذهب بغيره الا ان كان في يوم السبت من شعبان ولا يصومه
بحجوهما غيرهما .

ومعنى الجمع من المصومين بعد ان ينقص لاولين بالناس

ومن ذلك يظهر . ما قد ذكره المصنف من حمل مصومين على الكفر . غير ان
لان لجمع الموضوعي هذه على جميع الحكمي كما . (٤) عن الشيخ في اسان
والعبدى والاسكا في من به لوصاه يوم . شمس به . مصاب حره (عبرام) .
ثم بعد ما سوجه به بعد من انطاعه شمس به . حران آخر . احدهما موقوف (٣) سماعه
عن ليوم لدى شمس به من شهر رمضان ولا يرى هو من شعبان ومن شهر رمضان فصامه
من شهر رمضان . قال . هو يوم . وفيه لا قضاء عليه بظاهره به صامه به من رمضان
ثانيهم . حسن معوية المصنف به يوم . الطاهر منه تغلق من رمضان . بصوم (ولكنه)
بوجه . لان الموقوف . روى عن ابي بصير . كما نقل لانه مروي عن الكافي
هكذا . فصامه فكان من شهر رمضان . به بعد من وجوه . به . صيطه لكلي . ومنها
الشيخ يرويه عن الكلي . ولا معنى . ساعده بعد فرض كونه محالفا في الكافي . ومنها .
انه على رواية الشيخ لا يكون . نحو . مطلقا على السؤ . ادعاه لم يفرض في اسوان

تبقى كونه من شهر رمضان فعوله (ج) هو يوم وفوقه غير مرموع بالسؤال - ومنها انه عند دوران الامر في حصر من ايامه و لثقب سى على الاولى وفي المقام يدور الامر من رباره كونه - وكان كما في بعض الكسبي و نقصها - كما في نقل لشع رة فيسى على ما رآه الكسبي - وعنده و اموتى - من و ان - مخصوص المطلقه بعد طلاقه بسائر و ان الحسن والقاهر تبقى - فوله - من رمضان - فوله - شت - لا ياقرب

ثم في البقاء رايه يومه كونه من مخصوص المطلقه وهي رويه (ا) عند الكرم من غيره و فلاب لاي عند الله (ج) سى جعلت على نفسى ان اصوم حتى قوم نعماء فقال **صومه** لا يصوم في البحر ولا في الغمر ولا في شرق ولا في لوم الذي شت فيه من شهر رمضان - وفيه بعد - خلافا بسائر (و لكه) ليس كسك ادلو كان سحر و انتهى عن صومه - من رمضان - صبح الهى عند قول مطلق لفرص انه يدان يصوم منه عمره فليس هي من من انصه من المطلقه (و قد قال) لا يحمل البحر على كراهه (و رده) لا وان كان مكرو حقه الا انكره فله ليس من الكراهه المطلقه لاه كراهه في بعد من على بعض اواب و رجحه الترت لا تطبق عنوان ارجح عليه ولا محاله يكون و عند لسر و عند بعض طرجه و ردها الى ههه - وحسبها على التقيده (وام) ما عن الصدوق (٢) في نفسه من من اموتى **لا** انظر يوم من شهر رمضان احب الى من ان صومه يوم من شعبان اريده في شهر رمضان (ولا ساقى) ما احب راد الظاهر منه بقرينة قوله - اريده الخ - راد - لا تدر احب من صوم ذلك اليوم بعد ان انه من رمضان لانصه في اريده المصدق بحتق في المركبات لا اعتباره على قصد كونه منها لا بذلك والآنكم متصلا بشهر رمضان لا يريده لا به احب من صومه مطلقا (و بدت) صهر ما اوده الصدوق عند و عند احدث عرب ولا عروه لامن طريق عبد العظيم بن عبد الله الحسنى المدقن و لرى في معدل شجره وكان مرمي رضى لله

١ - الدرر في بيان من اواب الصوم المبرور والمكروه لحدثه

٢ - لوه في باب ٢ من يومه وجوب الصوم وبينه الحديث ٨

عنه - هـ - وجنح بعد الامر بالعكس (غير ثم) دهد لبحر بصا يطبق معاده على معاد سائر
 النصوص (فتحصل) بالاقوى صحة صوم من صامه على به من شعبان - وبطلان صوم
 من صام نية انه من شهر رمضان .

ثم به اذا بان انه من رمضان في ثناء النهار هل يجب تجديد اليه كما عن
 الشهيد ره في لندوس - و لمحقق رد في لمصر - وسد ليدرك فده - ام لا يجب
 من يحصر ناسه الاولى - كما حارده في لحوهر - وجهها

قد سئل بلاثون من لية تعلقت بغير صوم رمضان فلا يصرف اليه بغيره
 (و ورد عنه) في لخواهر بان لصراف هذا شرعى لامدحيه لفيه قد ثم فان ره وجهه
 يعلم عدم وجوب التجديد بالاطلاق لمرور (وفه) ن هـ لحكم التعدى كسائر
 الاحكام لشرعه يدور مدار موضوعه فمع ارتفاعه لا يكون ناف ولا مورد لالتمسك
 بالاطلاق دلالة - وفي انصرص بمادان موضوع هذا الحكم وهو يوم الشك رتفع ونسب
 لى العلم بكونه من رمضان يكون هذا لحكم بصا مر بعد (وان شئت) قلب انه مع
 العلم بعدم كونه من شعبان وعدم الامر لندى كيف يصح فقصد كونه من شعبان وصومه
 بمادانه مأموره بالامر لندى - ولاقوى لزوم التجديد

صوم يوم الشك بقصد ما في الدمة

ولو صام يوم الشك على انه انا كان من رمضان كان وجها والا كان مدو (فمن)
 الشيخ في اختلاف المسوط واعلمى و من حمزه و لمصنف في المختلف و
 الشهيد في حقه من كتبه انه يصح صومه ويحصر عنه ان يبين كونه من رمضان (وعن)
 الشيخ في حقه من كتبه و لحنى و لمصنف في التذكرة و لمحقق وسيد لمدارك و اكثر
 لمتأخرين القول بالبطلان

واسد بالبطلان بوجوده (الاول) انحصر الاستناد من النصوص حيث انه حصر
 فيها لصحة ما دأنى بالصوم بقصد انه من شعبان لاحظ موثق سماعة وعبره (وفه)

ان ظاهر الحصر كونه اضافي وليس له الى قصد من رمضان لاحظ لم يبق - حيث
انه لا بعد قوله ايضا الملح - وان لا يصوم من شهر رمضان (مع) به لولا
ظهورها في ذلك بعض حملها على ما ذكرناه له يعرف عندنا وجه لمحة (ثاني)
ما افاده الشرح لأقسامه. وهو ان حكمه صوم رمضان تعبير حقيقة الصوم المدعوى
كما يكشف عن ذلك اختلاف حكمه في ذلك بعض حكمه في السنة التي
حقيقها استحصال حقيقة العمل بالامور به. يقع عن احكامه وفيه (ولا) انقص
ادام لدراسه في دمه القدر وخصر دلالت في صحة الامس بالامر كعاب بقصد
في دمه - مع ان حكمه شهر غير حقيقة لخصر - كما يكشف عن ذلك اختلاف
حكمه (وأن) لعل وهو ان العمل هو قصد صوم الامور به ولو احدا ولا
دليل على لزوم قصده بفعلا - وعنه. فلهذا هو - حيث بقصد مرة الواقعي فان
كان اليوم من رمضان فان ذلك قصد في دلائل لا يدعو لاني متفق به وان لم يكن
من رمضان كان ذلك قصدا لاجل الصوم عند (أما) - ما افاده الشرح به ايضا
وهو انه لم يبق حد. فليس في هذه من وجه (او ما ذكرناه) في سابقه يدفع
ذلك - دعاء ان ذلك تكبر به كونه من رمضان فكان في واقع فيه وبه كونه
من شعبان اذا انكشف انه من شعبان يكون انما من لو جهس موجودا (الرابع)
جاء (١) شاهد عن الصادق - في يوم السبت - من صومه قصده وان كان ذلك يعني من
صومه على به من شهر رمضان يعني روي قصده وان كان يوما من شهر رمضان لان
السنة جانب في صومه على به من شعبان ومن دعائها كان عليه لقصاء - فانه مفهوم
العله الصغرة في المحصورة من على ذلك (وفي) اولها حصل ليكون قوله - يعني.
الحج من الراي لا الامم - ونسأله نحن حمله على ارادة الحصر لاصفي له
سبيل على

والاخرى هو الاول - لانه مما يقصده انما يورد ما ظهره الاطلاق لاند من

بِةِ الْقَضْعِ أَوْ الْقَاطِعِ

سادسه - خوردی نقص و اضعاف - فاما بكون قبل عقديہ الصوم و بعدہ
والاول مضى - كذا - و بعد - و ان كان - و ملائكت في كونه حر من اكل الصوم واحد
معنا لكونه حر من عسى الحرام و اساءت اليه

و بعد وقوع الخلاف فی اقراره للتصوہ و عدمه (قد) استدل فی بعض رسائله
باینی اصلاح و جفت فی بعض کتب و الشہدین و المحقق الثانی الاول فوجدہ
بہ بدون لفظ راجع صریحہ (و غیر) صحیح فی المسود و الخلاف و لم یضبط فی
حقیقہ من کتب و المحقق فی الشراعی و غیرہ لہذا بالتصحیح من عندہ بہ المشہور
من الأصحاب (و فی) الحدیث لیس فی حدیث الطائفتہ بہ التمتع سی ہی بمعنی
اشاء رفع لہما یطس بہ من الصوم علی نحو نشاء لیس فیہ ضرورہ حیو لزمان
مربوہ عن لہ و دفع بانعلا و بہ التمتع بمعنی انعم علیہ، حاصل ہذا و کث
بہ القاطع فہد بقوی عدم الطلاق .

و سیدل المصنفه موجوده - استحضار تصحیح السانقه (وفیه) احقر بانه مستسی
علی ب نگو - المصنفه شیده مصنفه غیر معلوم - تصدیق المصنفه کتب تقدم الی کتاب
الاصلاح و حجت لادلیل علیه و لاوی عدم حرجه

٢٠- جديده لير ٤ عن مائعه فيه خلاف (وفه) بدسي حرايه سي عدم الدليل
عني اعتبار اسداده اليه

۳- مذکورہ - صحیح الاعتقاد یہ ہے کہ امر و نہی اس کے معنی میں اس کا کیا ہے۔ صورت

المعطر والمقاربه في بعض معادلات وحقائقه برهان خاص في بعض الاحرف والسرور
حصولها فيما نحن فيه وان كان - رتبه حتى المده الى قبل - فاعباري محتص بما
مكن اسناد عمل بمحدوده الى سته عمل التي لا يمكن في ذلك ولا بعد لاجل حدود
حره فحره عن السه فينبط صحتها بالصلافات (ودعوى) سمر راسه حكما عن اليه

لخصه في وجوب نيل كل حرية (مباحة) لي ليه (ووجه) فالمراد من اسية لمعترة
هي اسو حة غير رة اعلى احسن وعقد الى امري كما عرفت في و الكسب
(وعند) فسد منه ابي حر لعل في حده العذب حتى لصوم اسداه حقيقة
لاحكميه وانس كل اعدا في هذا المعنى وبقصد (وسنة) فقصه لخلاف يوجب اسطالان
٤ - عن اسنيد رة من - به لخلاف مباح في ليه لاحكمها اشرف لانعد
الذي لاسوية اسوم وده سه مود من سة جدوي و ليه لايحب بحددها في كل ارمه
لصوم جماع ولا محمي مباح (٥٥٥) بها و لم يناف اسه بمعنى الاحظر الانها
توافها بمعنى جسر في برة ر عمل جدر او مضاف الى امري الذي لاسوية اسوم
كما تقدم تحقيقه .

ما تقدم بحقيقته .
 ٥- حصر المستطاع في ثلث من في هذه مورد استصحابها كصحيح (١) محمد
 من مسلم عن ابيه . ايضاً حصة من صاع او حسب ربيع (ثلاث) حصال الطعام و
 اشربة واسبغ و لا حصة في الماء وخبز و عسل و لبن (اولاً) ان تمد بقصد من تصا
 قدس على حصر المستطاع في ذات عي كبر . به اختلاف فيها . من قول يهاو حمله للاحتلال
 بالشرط (وثانيه) بمعنى قوله . د حسب ربيع حصال . كتب في سماعها لا بد من كنه
 بلاسه فهي انصاف عن عي اعد . منه و قصد (وثالث) يهدد بمشروع و رده في مقام
 بان يروك المعتبر في انصاف و ما به لا يروان يكون بحقيق هذه عن قصد ام لا فهي
 صاكنة عنه

١٠- انه قطع وانما جمع ذلك معطوفه لما كان الاكل و شرب وعبره من
المعطوفات معها - وهو بقصد الذي عن قسدم يكن معطوفه - ولوصدور عن قصد
ولامحانه يحق منه المعترض فيرد ولا يبعد لاعتدالها في شيء من الموارد فيكون
ذكرها معها لغو وغير صحيح وقد (اولا) - الكفار - شرب على بحقك لك الامور لاعلى
بما الخلاف (وثالثا) - فيه فعل احسنك الامور توجب مطالبه الصوم لايه كل فعل

ولا يكون ذلك من الأمور من المفسر بالحوادث (المسحوق) لا يصح فيه تقطع
و تقاطع (واما) ما اورد صاحب الحواشي من - - - - - على ما حصل
به ذلك وكثرت به التقاطع فمدقوى عند السطال (فرد سنة) لا يصح فيه صحة الصوم
بما لا يثبت من المحر إلى الحروب والآثار في هذه - - - - - الصوم بهذا المعنى
وان لم يتأخر به لصوم إلى ذلك الزمن

ثم ان جماعة من القائلين تصححه فسدوا به و جازى له اسوره (واشكال)
عليهم سيد المدرر ردها من مقتضى اعتبار عدم بطلان الصوم على فعل مفسر وقد ثبت
ذلك وجوب الحكم بالقطوع مطلقا ولا وجه لثبوت - - - - - في الصوم
(واحباب) عنه سجع الأعظم ردها امثال قوله تعالى (واشكال) لا يصح فيه تقطع
لا يحصل عرف الادب عقب قصد لاقتراح وجوب - - - - - في الصوم
(وفيه) انه هذه الآية الكريمة لا يكون سميها جميعا ولا - - - - - في الصوم
فيه لصوم وقد ثبت ذلك الا يتوحد الأمر به إلى - - - - - في الصوم
الأحرار (من) يمكن ان يمانية مروا بوجوب لا يصح فيه تقطع
صحيح فم الزكية و روح من سطورا ومشارين - - - - - في الصوم
نوبيا للصوم في جميع الآيات فم اعطى و فاضع توجب بفساد - - - - - في الصوم
توجب بفساد حتى مع عدم تحدد اليه - - - - - في الصوم
ببينة القطع او التقاطع مطلقا .

محل الصوم

و (السابعة) محل الصوم الميثاق من طلوع الفجر الثاني إلى الغروب
بلا خلاف بل اجماع بل ضرورة من المذهب . و يشهد لكون مدته طلوع الفجر

لأنه وجب شئ منهما ولكلاهما في مذهبنا الأول في ذلك أني يجب الاستسكان عنهما و
 توجب القضاء والكفارة - وهي سنة الأول والاسمي - كذا والشرب بالاحلاف
 بين المسلمين وشهده بكتاب وسنة أمير المؤمنين (عليه السلام) في هذا المعطرات و
 أوائل كل واحد منهما معطرات مستقلة لأشياء فلهذا صرح عنه في
 وما يكلاه يقع في مذهبنا (الأول) المستند من عدم أنه لا فرق في ما يكون
 والمشروب من المعاد منهما كالخمر والدماء ويحرمه الله تعالى وحصى وعصارة
 الأشجار ويحرمه بدل عن ما صرنا من خلاف في المعطرات حتى في هذا الأمر
 من المتعاقبين عليه - وما خلاف في ذلك إلا من جهة ما صرح به في قوله تعالى
 لعنه - وسب لحلاف إلى الله في بعض كنهه وهو ما صرح به في ما صرنا
 بسب لحلاف إلى من صالحه أني طلعته و... في قوله تعالى
 هذا الحلاف وكما كان ولا يرى ما هو مستند لاجتماعه في الشرب وشرب
 فلهذا أملا في أدله - وللصالح أني... في قوله تعالى
 واستدل به لقوله الآخر - يوحى (الأول) عن... يحرم الأكل
 والشرب ما يصرف في المعطرات لأنه معطرات مستقلة في معنى اللاحقة
 (ثاني) أن الأول محضه بالأكل والشرب وبما صرح به لأنه معطرات مستقلة
 صحيح (١) أن من منعه عن ما صرح به في قوله تعالى
 (أربع) حصان يطعم وأسراب وأسنان وأسنان في... حصان يطعم وأسراب
 غير الصادق على غير المعطرات (الثالث) حر (٢) مع من صدق من عبد الله تعالى عن
 آتائه أن عليا رضي الله عنه سئل عن مدح يدخل في حق ما صرح به (ج) أنس عليه السلام أنه من يطعم
 وفي الجميع بقدر - أدرك على الأول ما ذكره من أن الأنصاف الذي من
 تعرف فرد - لا يصح أن يكون مفقدا لاصطلاح الأدلة لأنه بدوي يروى بالتأمل (مع) أنه

١ - لو سأل الباب ١ من أبواب ما يملكه المالك وقت الاستسكان حديث ١

٢ - لو سأل الباب ٣٩ من أبواب ما يملكه له في مذهبنا الحديث ٢

ان اردت ان تصرف متعلقا بالاكل والشرب في التعارف فانه - انه غير مذكور حتى يدعى وقد لا تصرف بل لمن جده حسب عن ناحية بحكم ما حقه لاكل والشرب في شيء بحسب بيان - ان تصريف نفس لاكل والشرب في التعارف وهو اذا تعلق بالتعارف كالمشربة - فانه - - تصرف فيه عن غير التعارف من حيث ذات لاكل والشرب او في من جده لا تصرف (مع) لعدم ما يتعود به اجد - فهذا الكشف عن عموم الحكم (مضافا) اي ان المراد بالتعارف ان كان التعارف في زمان مخصوص عندهم لسلام - فلازم عدم معتبره بالتعارف كده في جده لازمه كالتطامع ودارده التعارف عند لاكل فلازمه لا يختص به من اما كلاب والمشروبات وان التعارف عند شخص المكلف فلازمه منظره في زمانه وعاء معتبره في زمان آخر - وهذا معتبره شيء واحد في زمان واحد للشخص وعدم معتبره اشخص آخر - وان اريد التعارف ولو عند واحد من الافراد فلازمه دوران معتبره زمانه - في مدار وجود ذلك الشخص وشيء من هذه ما لا يمكن اعتباره (مورد على نفسي) اولان من ان ذلك الصحيح من خصوص المتصورات في مقام عدم معتبره غير ما ذكر فيها مما يؤيد من مذهب للصوم كالنعو والاضل - لانه غير معتبر متعلق لاكل (و) (يا) ان لعدم والشراب خلافا كالكلام لسلامه فممكن ان يكون المراد في هذه خصوص مذهبها لمصدر في المنطق عنى لاكل والشرب (مورد على نفسي) - وورد احمر دجون انساب في الخلق بغير احتياط - لاما اذا اكله باحتياط - غير من قوة من يطعمه به ليس باكل لانه اكل لا يطعم (ومحوه) ماورد في الاكحاح - انه لا يشك احد في انه يستند منه لا كالحاح ليس باكل وبذلك لا يعطى ولو كان لا يحل به من تعارف كله وشربه - ولا يطهر عدم لفرق بين التعارف وغيره

لا فرق بين القليل والكثير

انني لا كلام في عدم لفرق بين الكثير والقليل كعشر حبه لحنطه مثلا - اذ

صدق عليه الأكل أو الشرب - ولم يسهلك في الغم - حتى إن الحياط لوبل الحيط بريقه أو عبره ثم رده إلى الغم وأسلح مدله من الرطوبة بطل صومه إذا لم يسهلك ما كان عليه من الرطوبة بريقه (قال المصنف) في محكي المتهنى لوترث في فيه حصاة أو درهم فأخرجه وعابه لمعه من الريق ثم أعاده في فيه فأنوجه الأفطر قل أو أكثر لا يتلعه الميل الذي على ذلك الجسم - وقال بعض الجمهور لا يطرأ كان فلبلاسهى وظاهره بقرينة أساد الخلاف إلى بعض الجمهور أن عليه جماع الطهارة.

وحالف القوم المحقق الأردبيلي رد واستدل له - بوجه ١٠ - الأصل وعدم صدق لأدلة قل ولهد مع قولهم بالحرمة حورو الأكل بالغا شوقه بأدجالها في الغم وكذا الأكل لعمو كه بعد الغص مع بقاء الرطوبة في موضع الغص وكذا في الشربة ٢ - أنه يحوز تلاع الريق مادام في الغم وإن سرفكك - حرج ٣ - جملة من النصوص كصحيح (١) أبي ولاد الحارث قبل لامي عبدالله ^{عليه السلام} أبي اقل سبلى صغيرة و أبا صانم فبدل في حوفي من ريقها شيء - فقال ^{عليه السلام} لانس لانس عليك شيء و حرج (٢) على بن جعفر عن أخيه موسى ^{عليه السلام} عن لرحل لصانم أنه لم يصب لسب المرثه أو تفعل السرته ذلك قال ^{عليه السلام} لانس وموثى (٣) أبي بصير عن لامي عبدالله ^{عليه السلام} الصانم يقول ^{عليه السلام} نعم ويعطيها لسانه تمصه

وفي الكل نظر (أما الأول) فلا دعوى عدم صدق الأدلة لأوجه لها سوى توهم عدم صدق الأكل - والشربة - وهو ما سلم إذ أسهلكت الريق الحارج في الغم - وأما في صورة بقائه - فصدق ذلك على أسلعه لما عرفت أنه فيكون معطرا (و ١٠٠) في الحديث من تسلم عدم صدق الأكل والائتراف بالمطرية بدعوى عدم التلزم بين عدم كونه مأكولا وصحة الصوم فإنهم صرحوا بطلان الصوم بالعمار و لدخان العليط مع انهما ليسا من المأكول فيحوز أن يكون ههنا من قبلة عندهم (فعر سديد) أدلو سلم عدم صدق.

لأكل عليه - لأما من عن انقوت بعدم المظنة - لئال على حصر المظنات في
 عدة امور ليس بها ابتلاع الربى (و ما تسمى) فلا يعرف هو ما سأل من لادنة
 الدانة على عدم مظنة ابتلاع الرق ما دام كونه في العم (واما ثالث) فلا ما ورد
 في م متصاص، أحد الروحين ربي الآخر حتى عن انقوت د، لا متصاص عنه من
 الابتلاع - و ما صحيح اني ولاد فالظاهر منه انقوت عدلو دخل الربى في حلقه
 بغير احبارة كما يشهد به قوله فيدخل في حوفي سج (فتحص) ان الاظهر هو
 بطلان لصوم ابتلاع لرطوبة بخار حبه ولو كانت من فيه - و حرج - لا ما دا
 ستهلك و دعوى عدم تحقق الاستهلا لا يجوز صدق ابتلاع ريقه لا غير - للاحد في
 لجس مسوعة (ثم انه) لا بطل لصوم ابتلاع البصاق - لا خلاف و عن انه كره
 بسبه لى علماء (وشهد له) مضى لى ذلك - و بسبب اسره لقطعه ولزوم انقوت من
 لصوم من، لانرا م مظنة وعدم حوار بقاء خبر (١) رد لخدم في لسانه بمصاص
 فان لا لا تسع دقة حتى سرق ثلاث مرات في يد على حوار تسع بعد ذلك (ثم انه)
 اذا كان لصدق كثيرا محمدا مع بعد است - لا بعدا بول مظنة د أدلة، لمقدمه
 لا تشبهه، ما غير بحر من الأدلة فتكونها أدلة به بحج لا حد بالمشق منها - و ما
 بحر - لعدم وروده في مقام بين هذا لحكم - فلا طلاق له من هدد بحبه كى يمسك
 به (وعليه) فالأحوط عدم البيع في هذه الصورة

ابتلاع بقايا الطعام

لثالث المشهور بين الأصحاب ان ابتلاع ما يحرج من بقايا الطعام من بين
 الإنسان يبطل الصوم وفي الجواهر قولاً واحداً عبداً وهو الأقوى لإطلاق الأدلة وعي
 سيد المدارك وصاحب الحدائق عدم لبطال .

واستدل له بعدم تسببه اكله ونصحح (١) عند الله من ساء عن سي عبد الله عليه السلام عن الرجل الصائم يفسد فخرج منه شيء، ايقطر ذلك قال عليه السلام لاقت فان اردده بعد ان صار على لسانه قال عليه السلام لا يفسد ذلك (ولكن يرد) عني لا ان تقدم من صدق الاكل عليه ويرد عني لشي (اولا) به حتى عن المعصم اذا سكن ان يكون لخارج بعد البيع بحكم الحمامه لخارجته من لصدور فالتبدي لى المقام لاوجه له (وثاني) به لم يعمل به في مورده مستودن مقصي اطلاقه عدم الفرق بين القليل والكثير (وثالثا) انه من المحتمل ان يكون لمرده اصل لسان المستوص بالحق ويكون لاردره غير حثيره كما هو الحال في الفيلس - ونزيد هذا لاحتمال موثق (٢) عند عن سي عبد الله عليه السلام عن الرجل يخرج من خوفه الفيلس حتى يقع الحلق ثم يرجع الى خوفه وهو صائم - فقال عليه السلام ليس بشيء.

ثم به لو ترك السجود - فانه يعلم برتبته وجوب لسانه في حلقه بعد ذلك سهوا - وجرى بعد عدم برتبه ولكن يرتب عليه خارجا - وثانته يشك في ذلك لا كلام في مطالب الصوم في الصورة الاولى لان لاسلام المعروف مستند الى الاحسان فهو عمدي في الجمعه كما لا كلام في عدم الطلاق في الصورة الثانية .

بما الكلام في الصورة الثالثة فمن قرئ لشراب والمساك وجوب القضاء . واستدل له (بالتعريف) لموجب للاتفاق بالعمد - (و من) مقصي الاطلاقات تحقيق لافطار به وما دون على عدم وجع لاكل سهوا محتضن بعمر ما يكون فيه تعريف (ولكن) يرد على الاول انه مع صدق السهو في صورته التعريف لا دليل على المفطرة لهذه الدلائل على الحق لتعريف بالعمد (واما نحو ب) عن ذلك بعدم صدق التعريف الامع العلم بترتب ولا يكفي مجرد احتمال الترتب (وهذا) دلتعريف اما صدق مع الاحتمال وعدم سد باب العلم من حاجته بالمقدار الممكن الا ترى ان من لم يحفظ لادامه ووضعها في محل يحتمل

١ . الوسائل الباب ٢٩ من ابواب ما يمتنع عنه الصائم - لحدوثه

٢ . الوسائل الباب ٣٠ من ابواب ما يمتنع عنه الصائم الحديث ٢

لنصف فتع يكون مقرطاً عرو ولدت بحكم بصلانه (وورد) على لثاني ب لظهر
 عدم الواسطة بين لعمد و لهور (وعنه) فان قل به في انصرص بصدق عليه به كن
 عن عمد فهو يدهى ابطلان و ب قل به بصدق لاكل عن سهو - ومع ذلك لا يشمله
 لمقصود ابداله على عدم قدح الاكل سهو فهو عطف لاطلاق تحت المخصوص - ولا يظهر
 هو عدم انقح في انصرص لمدن على عدم معتبه لاكل سهوا

ابتلاع ما يخرج من الصدر

اربع - في سلاع ما يخرج من الصدر - وما سرب من رفس - فالله (الاول)
 ماعن الارشاد وفي الشرايع - وهو الحور في الاول مالم يفتصل عن لعم - وعدم الحور
 في لثاني - وان لم يفتصل لعم (لثاني) الحور فيها مالم يفتصل الى قضاء لعم - و
 لسبع دوصلاته حذره لشهدان (السادس) عن لعمر و لستهي و لمذكره و
 لبيان و لمدرك وهو الحور فيها مالم يفتصل عن لعم
 و اظهر ب عنده مشأ الخلاف - الخلاف في معنى موب (١) عماث لانس
 بان يردد لسانه بحامته - والوجود لمحملة فياربعة - ان من لحدثا يكون السراد
 من الحامه خصوص ما يخرج من الصدر - وان يكون ما يعم ما سرب من لدمع - وعنه
 لتقديرين يمكن ب يكون المراد بالارداد - سبع مالم يفتصل الى قضاء لعم ويمكن
 ان يكون - ما يعم ما يفتصل الى قضاء لعم - فعلى الاول لا بد من ان لا يرد من الحور
 فيما يخرج من الصدر مالم يفتصل الى قضاء لعم - وعدم الحور فيما يزل من لدمع
 مطلق - وعنه لثاني - يتعين لالرم بالقول الاول - وعلى الثالث - بالقول لثاني -
 وعلى الرابع - بالقول الثالث (وحيث) ان الاظهر عموم الحامه لهما كما صرح به
 لمعويون واستظهره غير واحد من الفقهاء - وعموم لارداد ما يفتصل الى قضاء لعم -
 فالاقوى هو القول الثالث (و ما لوجود) لآخر التي ذكرت لكن من الافعال فتوضح

وساها اعمضا عن ذكرها .

الاكل و الشرب بالنحو غير المتعارف

الخامس - الأسعى الموقف فى معطريه كل مصادق عليه ، الاكل و شرب وان كان بالنحو غير المتعارف لأدلة (ودعوى) انصرافهما إلى الأكل و شرب بالنحو المتعارف (فاسد) مذكور . غير مر . من الانصراف ، لئلاشى من المعارف بدوى برون ، لئلاشى ولا يصح لغيره مقلد (كما) - الاظهر صدقهما على اتصال عداء والماء إلى المعد من طريق الحق من غير طريق اعم . كما لو شرب الماء من انفه .

اما لكلام فملا تصدق عنه الاكل او الشرب كالصالح العداء إلى المعد من غير طريق الحلق (فدخال) انه وان لم تصدق عنه الاكل او الشرب لأب لاظهر مقلد له لئلاشى على معطريه الضعاء و الشراب - فان مقصده مقلدتهما اذ وصلتا إلى الخوف و ن لم تصدق لاكل و شرب (وفيه) ن اظاهر من ثبوت الأدلة هو خصوص لاكل و شرب كما اشرنا به فمستحق (ولكن) يمكن ان يقال مقلدته - سفيح المباح - ولعموم انعه المصنوعة - ولعموم في استيعاب المرنه في ماء معللا بانها تحمضه بقلها وارتكار امتشرعه - فان كلامه هذا الوجه هو ان كان دليلا لمناقضه ولكن المجموع لئلاشى تحب لاطمئنان بالحكم - فالب ، على القبح لو لم يكن يظهر لارتب في كونه احوط (وبذلك) يظهر حكم ما يعرف في تعدد الارائه من تصحيح لمواد بعد ثبوتها و لا دونه التي يكون تأثير تصحيحها في البدن كثر من الاكل و الشرب بمرتب

من المفطرات الجماع

(و) الثالث من المفطرات (الجماع) المنعقد - دخال لحشوه و دلم بمرل (فى القمل والدبر) - حشوا وكتبا ونصا - فبيها مسائل -

الأولى الجماع في قبل امرئته نفل للصوم و دم برل - جمعا كما صرح به غير واحد بل لعله من الضرورات (وشهده) الآية لشره (١) فالآن بشروطه وانقوا ما كتب الله لكم واكلو و شربوا حتى تشبعوا لكم انحت الابيض من الحيط لاسود من العجر ثم تموا الصيام الى ليل - فيها كالصريحه في وجوب الاسماء في الصوم عن جميع المذكورات لئلا يحبه الله تعالى في ليل و في ما شره لساء و الاكل و الشراب - وقد وقع لصرح بذلك في جملة منصوص لو رده في تفسير الآية لشره - (و كثير منصوص) كصحيح «٢» محمد بن مسلم عن مويث ان ابا عبد الله عليه السلام لا يصوم لسانه ما شبع و احسب ربح (ثلاث) حصن - لطعم و لشراب - و النساء - و الاربعين في ليل - و نحوه غيره

ثانيه الجماع في دير امرئته ايضا ينظر - ما في صورة الامر فلما سيمر عيبت من لصوص نورد في الاسماء - من مورها وان كان الامر ليعبر الوصى الا به يشبه به الحكم الاولويه واما ان لم يبرل فهو لمشهور بين الاصحاب شهره عظيمة - من عن الخلاف و الوسنة و المسوط الاجماع عليه و يشهد به عموم الآية لشره و لصوص به عني لا يصر بالجماع و ينكح و لو طء او صبه الاهن و تباها - سيما و قد ورد (٣) في ابيه حذاشئس (ودعوى) لا يصراف لئلا يجماع في القبل - مردوده ان لا وجه له سوى العلة لئلا عرف غير مرة ان لا يصراف لماشي منها ان يبرل من لا يصر ان يكون مفيد للاطلاقات (ثم ان) مقصدي اطلاقها عدم لمرق في لا يطر من الوطء و الموطوءة - كما هو المشهور بين الاصحاب و ما مر من (٤) عني من الحكم عن رجل عن ابي عبد الله عليه السلام اذا نى لرجل لمرق في ديرها وهي صائمه قال عليه السلام لا يصر صومها وليس عليها غسل و نحوه مرفوع (٥)

١ - القرة الآية ١٨٧

٢ - ابو داود - باب ١ - من ابواب ايمك هذه الاسماء وقت الاصل حديث ١

٣ - ٥٠٤ - الموطاء - باب ١٢ - من ابواب الجماع - من كتاب الجهاد حديث ١ - ٢ - ٣

حمد بن محمد عن بعض الكوفيين قال عرس الأصحاب عنهما وضعهما في نسيهما
لا يصوم عنيهما و افتاء تشح بعده وجوب غسل على الموطوءة في ذرفه - لا بعد
لاحد من مشددة أي عرسه ما بل هو المصغر منه في المقام لم يصب بعدم انتفاص صومها
و لا يرد فيه في لمسوط على ما حكى و معه في الحدائق بل جعل الفصد احوط

وطء الغلام والبهيمة

الثالث صرح جمع من الأصحاب بأن وطء الغلام والبهيمة انصاف من معطرات
لصوم و عن المصنف رده والمحقق و السيد الثامن يعلق الاطوار على حصول
الجنابة .

واستدل بالاول بالاجماع - وبطلاني - مدول على حصول الاطوار بالجماع و
النكاح والوصي - سمي - وفي بعض تلك النصوص كبحر (١) عند السلام بن صالح
ابن روى عن رصاص بن مكي جامع الرجن حراما او افطر على حرام في شهر رمضان
فعنه ثلاث كفارات الحديث و بالاجماعه حرام شمل النكاح في ذرف الغلام شمولاً
ظاهر - وبحر (٢) عمر بن يزيد - قال قلت لابي عبد الله بن مكي لا يصح لاي عده لا يطر لاجلام
نصائم والنكاح يطر نصائم قال لا النكاح فعنه و لاجلام مفعول به في الظاهر
من نكاح نفسه لعدته بالاجلام الحاصل بوطء النساء و الغلام والبهيمة - اراده
الاعم لاحصوا نكاح المرأة .

وفي الجمع بطر (٣ الاحجام) فمضافا الى ما عرفت من مجانبه جمعة من
الاساطين - حيث التزموا شعية الاطوار لوجوب الغسل - لا يكون حجة لاسد
المحدثين لي ما تقدم (واما طلاق) مدول على الاطوار بالنكاح - و نكاح المحرم
فهو معدوم مع مثل صحيح ان مسم المتقدم لا يصح ان يصح اذا حثب اربع

١ - الوسائل - الباب ١٠ - من ابواب ما يملكه المأمور به الامم كحديث ١

٢ - لو لا - ليات ٣٥ - من ابواب ما يملكه المأمور به المصالح حديث ٢

حصول لطعام وشراب والنساء والأرسان في الماء والسمه بينهما وان كانت عموما من وجه شمول الاول لوطء النساء والعلام أو لهيمه - وشمول الثاني بغير الوطء من الأفعال - والمجموع هو ووطء العلام و لهيمه من الاول يدل بطلانه على معصيته و الثاني يدل على عدم (لانه) يقدم بصوص حصر المعطرات و لم يشتر كون المعطرة مشهوره بل لأصحب - لأصحبها ح ولكن سمر عليك ما هو الحق و حسب عن هذا الوجه (باره) بأنه تعارض الظن - وحيث أن دلالة بصوص لحصر بالعموم لأن لطبعه الواقعة عكس لتعني بالعموم - ودلالة بصوص لجماع واسكاح بالأطلاق فتقدم بصوص لحصر (وأخرى) بأنهما نساف قد و يرجع الى الأصل وهو تعني العلة (وثالثه) بأنصرف بصوص الجماع و لكاح عن و طئهم بدون الأثر.

ولكن ترد على الأولى ما أساء في محله من أن الدمن من وجه داخلان في حصار لتركيب والتجوير مطلقا لا بدفهما من الرجوع اليها - ويرد على الأخير - ما تقدم من مع الانصراف (واما حصر عمر) فلا به ب سوق لا وحدها ما ساء ان اسكاح المعطر في البقطة صا لا يكون معطر في حد لزوم و من سوقا لسا - و قسم من لكاح معطر في حد البقطة كي يمسك بطلانه (ولكن) لا تصاف بتمامه الوجه الثاني - لانه وان كانت السمه من حصار اسكاح و الجماع و الوطء - و بصوص الحصر عموما من وجه - لانه لأشهره الأوبى حتى قيل لم يحلف حدا لاجمع من لئاحرس - تقدم - فالأظهر معصيته الوطء مطلقا .

وقد استدلل بشي - أي بعمه الأقطار بوطء العلام والهيمة لوجوب تعس و معارزه أخرى بعلق الأقطار على حصول إحصائه بحرارة يرتد لمقدم بدعوى أن الطهر منه كون المرتكر في دهر لئان مساواة الأحلام والكاح في حصول إحسانة انتهى هي السبب في الأقطار - فالجواب بيان الفرق تقريرهما في دهر السائل و ساء (١) في محكي

الفقه وغيره عن يونس بن عبد الرحمن عن أبي ابراهيم عليه السلام في المسافر يدخل أهله و هو جنب قبل الروا ومن كثر أكل فقله من الصوم ولا قضاء عنه - وبمعنى إذا كانت حاسة عن احتلام - فإنه يدل على أن الحادثة الاحتلام تنافي الصوم - بالنصوص (١) لدلته على مفطره لعدم عني حشاه وأنه موجب لقضاء و بطلان الصوم - فإنه يدل على مفطره الاحتلام تنصوم كالفاء بالاولوية

وفي الجمع نظر الأول فلا بد من أن يكون السؤال محض بصورة الأمر من لا بعد دعوى أن ظاهر هو ذلك من جهة أن الاحتلام موجب لحشاه في تلك الصورة وجوابه (خ) لا يدل على أنه معتبر في غير تلك الصورة بقا - وبالجملة - لا يلائقه سؤالا وجوابا كى يتسلك به .

وأما الثاني - فلا بد من تحايز كون قوله - معنى - نج من كلام الراوى فلا يصح استدل به - وأما الرواه بقسطه - واسقاط كلمه دل في التهذيب - لا يدل على أنه من كلام الأمام عليه السلام (مع) أنه لا مفهوم له كى يدل على أن الحادثة الخاصة عن غير الاحتلام بغير الصوم ونسلك صلافة في المقام (و ما نصوص) المعنى الحشاه فهي تدل على دعوى عني باحداث الحادثة في أول انعقاد الصوم موجب بطلانه لأنه في وسع الصوم بغيره ويمكن أن يكون شئ ما عدا عن معتد شئ آخر غير مانع عن استدلاله بالحادثة الخاصة بالاحتلام كذا لا يحى .

فأصحح أن يستدل بهذا القول بصحيح (٢) برضى عن أبي سعيد القاصد عن الصادق (ع) عن أحمد في شهر رمضان في أول نسل قام حتى أصبح دل (ع) لأشئ عليه - وذلك أن حشاه كانت في وقت حلال - به مفهوم العطف يدل على مفطرة الحشاه في وقت حرام .

ون قيل أنه يدل على مفطره الحشاه الخاصة من مباشرة النساء و وطء للعلام

١ - الوسائل - باب ١٦ - من أبواب ما يمسك عنه الصائم

٢ - الوسائل - الباب ١٣ - من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك حديث

والمهمة وماشكن - وقع العدم من سد وس مصوص لحضر المقدم بمصها والنسة
عموم من وحتة تقدم مصوص لحضر من حية كون دلالة بالعموم وهذا بالاختلاق
اورس. وكان ويرجع الى الاصلي وهو بمصلي اعدم (قنا) وتقدم بالبحار في عارض
لعمين من وحتة ارجوع الى حذر ارجيع - وول مرححات و هي لشهرة مع
صحيح لمصلي (ولا يوزم) مدود ديك لما ساء من دلالة مصوص لكاح و لجماع
لمعطرية وحتهما مطلقا - وسم - موافقان لانا في سهام مخصص ان الاظهر معطرية
وطنهما مطلقا .

ولو دخل رجل بالحقى قد لال سقطت موصمهم د لم ير لظهور الأدلة في الادخال
في لمرح وهو غير معوم في المورد - واحسن لصدق المرح على فيها حقه بعد وعلى
فرضه شمول الأدلة للمحل تأمل ونظر

الاستثناء مفطر

(و) لربيع من لمفطر بالصوره - الاستثناء وهو ان لمبي معمد يامد او
لعلامه وان يحد و غير ذلك من الأفعال التي يقصد بها حصوله - بالاختلاف فيه
في الحية وعن الاستدراك وسنه و المذكور و غير ذلك عن لجماع عنه وشهده به
مصدق في ما من اذنه معطرية الحية انعمه حمله من لمصوص كصحيح (١)
عبدالرحمن بن الحجاج عن سيد الصادق ع - عن الرحن بعث ربه في شهر رمضان
حتى يصي ول لا عليه من لكدره مثل ما على الذي يجمع وموثق (٢) سماعة
قاسم له عن رجل لرق ربه فانزل ول لا عليه طعام ستن مسكين مديكن مسكين
وحر (٣) بي نصبر عنه (ع) عن رجل وضع يده على شيء من حذر امرته فادق فقال
لا يلا كدره ان يصوم شهر من مديكن - وطعم ستن مسكنا - او يصي ربه ورجوه

٢ - ٣ - ابو داود - دار ٤ - من ابواب ما يثبت عنه الصادق وقت الاما

عنها وهي ن دلت على وجوب الكفارة خاصة - ألا يتبدل عني فساد الصوم وترتيب
عليه وجوب لقضاء بدلته

وشهد بالمعطرة - جملة أخرى من النصوص الواردة في التمسس و القبول
كصحيح (١) عيسى عن صادق (ع) عن الرجل يمسه من المروة شئت بعد ذلك
صومه أو يمسحه فقال "يا ابن أبي عمير ذلك رجل شاب محرم من نفسه ليس وصحيح (٢)
انما يصح من مولى النافر ^{بأن} هل يشر لصائم أو قبل في شهر رمضان فقال "لا
يشر عليه ففسره من ذلك أن شواء لا يفسد صومه وجوهما عرهما - أو لم يكن
خروج السي عقيب فعله فتضي ذلك مع عدم الصوم لما صح العمل

ثم إن إظهار من النصوص خصوصية الصائفة له به - ومدل على مطابقة لخاصة
العمدة - معطرة الاستمراء مطلقا من غير دخل للإمالة المذكورة في النصوص في الحكم
(وإظهار) أنه مشهور بين الأصحاب (ومما) عن طاهر لحلاف والمرئ وفي
لشرايع وغيره من عدم معطرته برونه المسمى عقيب استطر إلى لمرنة متيقنا وعن
سعيد وسلاح و ساندراخ و سنده في بعض كتب و ابن حمزة و النحرير حتى أنه
كان ينظر إلى من يحل النظر بها (لأن في ذلك) لأن ذلك مهم محمول على إرادته
صوره عدم قصد اله كما فادد سدا الرصاص (وعليه) بحمله صاهره عدم معطرته برون
المسمى عقيب لتكتم - مصافا إلى ضعف سنده

ثم إن الميقن من مورد ثبوت هذا الحكم المفقو عليه - مدو قصد لأثر من مع
كون عاقبته لأثر ذلك الفعل و ما في غير هذه الصورة فقد وقع الخلاف بين
الأصحاب فاحذر سدا لمدارك عدم انقطاعه مع فقد حد هذين القسدين - أي لاعتقاد
وقصد الأثر - و يشتهر بين الأصحاب اعتبار جدهما و الاكتفاء به في المعطرته
وإن مع فقد هذين فلا يكون معطرا و عن جماعة ثبوت المعطرته فيما إذا أوحد بعض

ثالث لا فعل وبم يكن قصدا للابرل ولا كان من عدته الابرل به - ويقى انه من شرط ان يحتمل ديث - و ان كان وثق به - الابرال - فلا خلاف في عدم المعطره والاطهر هو لاخير لاحلاق الادله

وسيد لما ذهب اليه المستدر في مدركه - باب الحجه من نصوص معطره لاستثناء خصوص صحيح ابن الحجاج - ومروده الفعل انى يعاد لابرل عقيه - و حيث من المحتمل او يظهر كونه كلمه (حتى) فيه بعينه بمروده (كى) فما لم يتحقق المقصد لا يكون برون لمعنى معطرا فيه (ولا) ان موثق سماعه - ومرسل حصص - حجاب - م الاول - فيما يخص في محله من حجه خبر ثقه - وما اشبهى فلا انراوى عن حصص من ابي عمر بندى هو من صحاب الاحياء - وهم مطلقا (وناب) - ان يظهر كونه - (حتى) لبعده دائما ما يقم على خلافه فربما كما صرح به اهله

وسيد لما ذهب اليه المستدر - سانه واقصد الابرل - يكون ديث بعينه معطر لما تقدم من معطره قصدا لمعطر - والافسر الاعتدلو حوه ١- ان صدر السؤال في صحيح ابن الحجاج سمر العت انى حصول الامه فيظهر منه كثره لعبت وهي سادة موحدة للامه (و فيه) انه لا مفهوم لحواله "يطلع" كى فوجب بقصد طلاق سائر النصوص ومطوقه لا بد في اطلاقها حتى يفيد به .

٢- ان نصوص اسب و ان كانت مطلقة الا انها تضمنها لكهارة تحصى بصوره لقصد او لاعتدال لكهارة لاسباب لعدر المعروض من جهة عدم لقصد وعدم لاعباد مع وهذا بخلاف - تحقق احدهما اندى له نحو من لظرفه لعدوه (و فيه) ان لكهارة و - كانت لاسباب لعدر لان لكلام في كونه عدم لاعباد وعدم انقص معامع احتمال برون لسي بذلك المعنى عدرا - ومقتضى اطلاق لنصوص عدم كونه عدرا .

٣- مرسل (١) المقنع عن علي عليه السلام رجلا صلى بآله في شهر رمضان فامسى
 لم يكن عنده شيء المأمول عسى صورته عدم القصد وعدم الاستدعاء - جمعا بينه و
 بين المصوص المستدعه وقد (ولا) انه ضعف للإسناد (وبن) انه مروى عن نفعيه
 هكذا - لو ان رجلا صلى بآله في شهر رمضان فادق كال غلده عن رقة (وثالث)
 انه معارض مع مصوص المستدعه واجمع بالحجج المذكور سريعي لا يعتنه فلا بد
 من طرحه .

٤- حبر (٢) ابي منصور عن الصادق ع عن رجل كلف امرأته في شهر رمضان فامسى - ففعل ^{بشيء} لادس - بدعوى ب - مودة ما لا بد من خروج لعمى بعده فله بعد طلاق سائر المصوص وفيه (اولا) انه ضعف لعمى (وبها) ب - مودة ما يوثق بعدم خروج لعمى (فان قيل) ب - لعمى ذكره مفضل ب - خروج المسمى عقيب فعل المكلف و ب - كان وانما بعدم خروجه حين اربطته فلا وجه بتخصيص بصوره لاحتمال (فما) ب - الطاعة الاولى من المصوص بنفسها لكنه رد لا شمل بصوره ثبوت العذر - وهو في حقه لو ثبوت بعدم الاند ب - طاعة ثالثة كالصريحة في اختصاص بصوره حتمال سوى لعمى - واما دله مفضل ب - حصة ممة وخصاها بها واصح لا يحتاج الى بدل - مع - انه لو سلم اتصال المصوص بعين نفسه اها بقوله ^{نظرا} في صحيح لقاصدين المتقدم الا ان ثبوت ب - لا يستلزم لعمى (فتمت حصل) مما ذكرناه ان الاظهر مفضل ب - انه ب - المعنى راي سبب ك - مطلق الارائى المتبى وفقا بعدم خروج المسمى

الاحتلام لا يفسد الصوم

مسألة - لو حسم بعدية بصوم بهار، لم يعد صومه اجامع حكاة جماعه

١. الوسائل الباب ٣٣ - من اعوانكم بمسكنكم عند الصائم وقت لامساك - حديثه

٢ - الوسائل - باب ٥٥ - من أبواب ما يمسك عنه الصائم - الحاشية

يرى المسمى مع عدم الاعتدال على معطرته مثل هذا الخروج من غير فرق من الصور من
ولا يظهر عدم الفرق بينهما - وعدم المعطرية فيهما للاصل

وبما ذكرناه ظهر حكم فرع آخر - وهو ما ذكره احكام قول المسمى من معطره ولم
يخرج الى خارج المخرج فاستغنى - فانه لا يجب الاحتياط عن خروج المسمى - لعدم
شمول النصوص له فراجع الى الاصل وهو يقتضي عدم احتضاره عدمه المسمى من
غير فرق من صورة الاضراء والمخرج وغيره

٣ - دا علم من نفسه انه لو لم يكن في نفسه رخصه - فظهر حواجز بوجه
وعدم معطرية الاحتلام بعده - لعموم ما دل على عدم معطرية الاحتلام منه قوله (ع) في خبر
عمر بن يزيد - والاحتلام معقول به - فانه يدعى - رول - حتى بالاحتلام
بما لا يكون معطرا لعدم كونه من الحصة المقدسة بفعله لعدم سداد خروج المسمى الى
فعله (مع) ان نصوص معطرية الحصة المقدسة - وشرط المسمى مع عدم اختصاصه بغير
صوره الاحتلام كما هو واضح لمن لاحظها فاصل من ربه محكم (يقول) - وبحسب
ذلك يوم في القرض (ضعيف) - واصعب منه لتعقيل من ما ذكرنا لربنا موحبا
للخرج - ومن ما دل على كونه فلاحدا في الصورة الاولى - وعند في الثانية - د
لاوجه لهذا التعقيل سوى تحيل انه في الصورة الاولى يقتضي ادلة في المخرج عدم
الافساد وان كان مقتضى العمومات ذلك - وهو فاسد لا بد له من المخرج مما يدل على
جواز الاضراء لاعلى عدم المعطرية .

ايصال الغبار الغليظ الى الحلق

(و) الحامس من المعطرات (ايصال الغبار الغليظ الى الحلق منعديا)
كما هو المشهور شهرة عظيمة - وفي الحواضر لم اجد فيه خلافا بين القائلين بعموم
المعطر للمعتاد وغيره الامس المصنف في المعسر انتهى وفي صوم الشيخ الاعظم بل
لم يعلم مصرح بالخلاف الى زمان بعض متأخري المسحورين انتهى وظاهر جماعة

من انهم كالتصديق و الشح في تصحيح و انهم في تصحيح جمع من متحري
لما حرم من كالمحدث لكاشي و صاحب الحقائق و غيرهما - عدم مقطريه .

والاظهر هو الاول - وشهدته مرار (حدهم) عمود ماد على مقطرة لا كل
بناء على ما تقدم من شيوه للمعد و غيره - وشموه بلقيل و الكثير فانه ينطق لآخره
لترانه اذا وصل العمار لعسل الى الحق من دون ان يسقط - الحق و يرسل مع ابرو
(و بهذا) السان يدفع ما ورد صاحب المدارك به على هذا توجه - السبع من كوب
مطلوب الايصال مقصدا من احسن الاكل و الشرب و في معصم (ثابتهما) خصوص ما (١)
رواه اشبح بسنده عن محمد بن الحسن الصفار عن محمد بن عيسى عن سنان بن جعفر
لمروزي قال سمعته يقول اذا تمصصت القمام في شهر رمضان و شئت من بعد الاول
رخصة عسطة و كس بينا و دخل في به و حلقه عارضة فهو شهر من متابعين في
ذلك به فطر مثل لاكل و شرب و لجاج

و ورد عليه - مور - ١ - ضعف سنده لاسمائه على غده من المحافل (وفيه) بعد
تصححه - بالمروزي - ضعف - لا بد من حد - لاسمائه - بضعه بغير فعل الاصحاح
و سادهم له (لا يزال) به لم نسب استندهم له - بلعنه استندوا في عموم مدل
على مقطريه الاكل - بل المصنوع عدمه بطرحهم سائر القرب لبي بضعه الحبر
ولما في الحديث من المشهور - لا صحاح عدم و حوب الكفارة بل لقضاء حاضيه
وهو خلاف ما وقع التصريح به في (وفيه) ان انهم من كلماتهم مضاهي في تصريح
جماعة به استنادهم له لان كلماتهم ضعف بان بصال العمار اني لحيو مقطر (مع)
في الايصال الى لحيو بفسه لس مقطر بل يروى وهو موصول الى لحيو مقطر - وليس
ذلك لام جهة متابعه لص (مع) بهم يوكلوا مستند في ذلك اني عموم مدل على
مقطريه الاكل المذكوره في دن مقطريه ، لاكل و الشرب بكونه من فروعهما ح لا ذكره
مستقلا (و بالحكمة) بعد ملاحظه اقراءني الدخيلة و بحار حية تضمين نفس باستند

الأصحاب اليه (وطرحهم) سائرهم لاجل معارضتها مع المصوم الآخر لاسي
الاستناد له فيما لامعارض له (ومنه) يظهر ما في حكمهم بعدم وجوب الكفارة مع
ان هذا الاشكال يرد حتى ياء على ان يكون مدركهم عموم مفطرة لا كل - وسيأتي
تفصيل القول فيه ان شاء الله تعالى

٢- انه مصموم والمقتل مجهول ولعله غير الامام عليا (ومنه) ان تدوين رتاب
الحدث والاساطيل في كتبهم شهادة منهم بكونه وانه عن المصوم عليه السلام
٣- انه معارض مع صحيح محمد بن مسلم المتقدم الحاضر للمفطر في امور
ليس ذلك منها (ومنه) انه احصى مطلق منه فقد طلاقه

٤- انه معارضه موثق (١) عمرو بن سعيد عن الرضا عليه السلام عن الصادق عليه السلام
بعود وبغير ذلك فدخل الدخلة في حلقه - وقال يحد حائرا لاسي به - وسأله عن الصائم
يدخل اعمار في حلقه قال لاسي (ومنه) ان الموثق اعم من الحر من وجه من جهة
شمون الموثق للعمد وغيره - ان لم يكن عاهر في غير العمد - ومن جهة شموله للعلط والرقيق
و لغير محتص بالعمد - والعار العلط - فبعد اطلاق الموثق به

٥- ان لأصحاب هذا عار العلط وانحر مطلق (ومنه) ان قوله او كس
بينما فدخل - ليج طاهر في رده عار العلط - اذ العار الذي يحصل عند كس
لست يكون عليطا عاريا (مع) به الامام من بعد اطلاقه بالاجماع لو كان - ولم تحصل
صحة الاستدلال بهذا الحبر - فالأظهر مفطرة العار العلط .

وما لعار الرقيق - فمن لاكثر عدم مفطر به بل نسب الى المشهور - وهو
الأظهر - لموثق ابن سعيد المتقدم - وقد عرف بالجمع بينه وبين خبر المروزي
يفضي الانترام بذلك ان لم يكن محتص بغير العمد - ومورده وان كان العار الحرام
لا به تنعدي عنه الى الحلال بالاولونه وتفتح لمصاد - بل مورد نص في التقدم لمعة بطر
العرف كما لا يخفى - بل ليس في الحرام بشهادة يكون مورده الحرام - اصب الى ذلك كله انه
حيث لا دليل على مفطره فراجع الى الأصل وهو نصي لعدم (وعن) الشهيد الثاني في

المساك لئلا على مفطرته واستبدل له ما هو مخ من لئلا ولا في حرم ويقتدى وناطلاق حر
لعمري (ولكن) يرد على لأول عدم صدق الأكل عليه ولا يقال به كل شراب والأ
لعمري الصوم بايصال مطبوخ الهواء لكدر المحبوط بالأجزاء الأرضية ويرد على كشي
ما عدم من اختصاص لصح بالعار الغليظ وأقل من الأجسام ولفظ منه ذلك.

هل شرب التتن مفطر

ثم به هل يلحق بالعار الغليظ في مفطرته للصوم دحل لسك و لش والرباكة
وما شاكل - كما عن ماحرى لم تحرس - أم لا يحق به ولا يصح الصوم كما عن
جماعة - وقد استدل للحاق سبب لمدارك والغصن الحرسى وعن التقيح لحرم
عدم الالتحاق - أم فصل بين المعاد وغيره - فيصد الصوم الأول به خاصة كما عن كاشف
لعمري - وجود قبال الشح الأسطورد لأقوى الالتحاق لو عمن العار غير لسط لتقح
المساك ولأولوية وان قيد به يصعد بالأقوى عدم لبحق لأن الأجزاء لرب به تلصق بالحق
وتنزل مع لريق بخلاف الأجزاء اللطيفة الرمادية في الدخان وبها تدحل في الحواف
مصاحبة لدخان اسرل ولا تلصق بالحق ولا اسرل مع الرقيق مهبشة والدخان لس مما
تؤكل والأجزاء الرمادية ليست مفردة عن لدخان حتى يصدق لأكل سرولها بنهى
(والمحقق الهمداني) رد بعد لحرم عدم لحق لدخان و لبحار بالعار الغليظ - قال -
بعم قديما مل في حوار تناول كل من هذه لأشياء وبصانه ابى بحواف باستلاعه وتحرره
عند ملحوظيته من حيث هو وتعلق القصد لى بصاله لى لحواف بعوانه لمخصوص
به لأم من حيث كونه هو أنما مشوبا به حراء حارحة مستهكة فيه كما هو لشد في شرب
لتتن والتسك ومطارد به قديموى في النظر لحاقه في مثل العرض بالعام و لشراب
حصوصا بعد تعارفه انتهى .

وكيف كان فقد استدل للالتحاق خصوصاً في شرب لئس وما شاكل . بوجوه .

١٠ - فحوى ما دل على مفطره العار (وفيه) انه دار بدليل صدق الشراب ولاكل عبه

كما يصدق لاكل في العصار العليظ على ما تقدم - عرده نفس لدخان لا يبرل من الحلق الى المعدة بل لعمر آخر ويدخل في اثره لاي المعدة - فلا يصح ان يقال يصدق لشرب والاكل عليه لصدقه على نفس اى شىء كان الى لعمدة من طريق الحلق والاحراء انلطبة الرمادية لتلصق بالخلق ولا تفى في لخلق ولا - وسبيلك في انريق ثديا على فرض البقاء - فلا يصح ان يقال يصدق الاكل على سلاعه - وان اريد به البعدى من النص وهو يتوقف على احرار عدم الخصوصية وقد عرفناه عبر ثاب - بل وقد عرفت لفرق بين العصار و لدخان بلصوق الاول بالخلق ورواه على لعمدة بخلاف الثاني.

٢ - اطلاق لشرب على شرب من عند لعرى كذا في لمسية (ووه) به

لا اشكل في ان مدول على مفطرية شرب من قبل لفصل الحقيقة المعينة للحكم على الموضوع ان ما تحقق ولا يطرله الى الاورد الحارجه - لانه ليس لارم وبتثبوت الحكم على غير ثالث لحقيقة الحارجه لوسمى بذلك الاسم - مثلاً - قدون الدليل على حرمة شرب الفعاق - وهو عارده عن شراب خاص ماخوذ من الشجر فنه حد معين من المواد الانكليمة الموحدة للذكر - فهو فرض انه مسمى في لارمه لمعاده شراب آخر ليس فيه المادة مسكرة بالفعاق - لانكوب اصلاقي دليل حرمة شرب الفعاق شمله وهذان الوصوح بسكانه وفي المقام الشرب عارده عن اتصال اصاب من طريق لخلق الى المعدة - واصلاقه على شرب التبن على لايص الى المعدة اصطلاح حدده فلامورد لتوهم شمول دليل مفطرية الشرب له .

٣ - ستمر رسيود لمسلم على الاحساب عنه (ووه) به مقتطعة وهي مما تكون

لاحل فتاء لمقلدين في هذه لأعصار مذنب

٤ - به ما ح لصوره الصوم بحسب اربكار المشرعة (ووه) حقيقة الصوم

هى لامساك عن جميع موضح الامساك عنها عن اسة - واعتبر مر آخر في الصوم وهذا على ذلك لمسمى بالصورة الصومعة نوح الى دليل مفقود

واسدل للاحرار به في صورة الاعتناء يقوم شرب التبن مقام القوب ويكون

شد من لعمار (وفيه) انه لم يدل دليل على ان كل ما قام مقام لقوت من حيث التدد ورفع الألم يكون معطرا . فاداً لا دليل على معطرته . بل يشهد بعدم مضافا الى اصل موثق عمرو بن سعد لعنقدهم . واستمرار السيرة على عدم الاحتساب عن لدخان بمن مباشر الطبخ وغيره . والعرق فيه ومن شرب التمس كما افاده المحقق الهمداني . في الثاني لاحظ انتلاخ الدخان من حث هو ويتعلق لعصا الى يصل الى الحوف معونه المستصوص به . دون الاول . لم يظهر لي وجه كونه فارقي كون ثلثي معطرا دون الاول . فإبصار لدخان لي لحوف ان لم يكن معطرا كما هو المعروف فكيف يكون ملاحظته من حيث هو ويتعلق العرض الاقصى به مواسا للمعطرته . فالأصغر بحسب الأدلة عدم معطرة شرب التمس ومثاكن .

ولكن بما ان الحكم بالمعطرته في هذه الاعصار كاد يكون من المسلمات . وقد قل بعضهم ان الحكم المذكور ساع من الاستشاع في هذه الاعصار حد بلحقه بمعالجة الصروري فالأحباط شر كة لا يرتد فالشيخ الأعظم رد بعد تقوية عدم المعطرته بحسب الأدلة . ومما ذكره طهران الاحتساب عن دحان التمس شيء قصته به سره المسلمين ومراعاة الاحتياط في الدين .

البقاء على الجسابة الى طلوع الفجر

(و) السادس (المقاء على الجسابة متعمدا حتى يطلع الفجر) على المشهور المعروف عن غير شاذ كما في المعنوي عن السرثر وفي العيبه و لروى كما عن لاقصار والحلاف و لوسيلة و لسرائر والتذكرة الأجماع عليه . كذا في رسالة صوم الشيخ ره (وعن) الصدوق في المقنع . وابيه والمحقق الداماد في شرح لساعة والمحقق الأردبيلي في آيات الأحكام وشرح لارشاد لقول بعدم معطرته وعن جماعة آخرين لميل اليه . وظاهر الشرايع حث اسد القول بالمعطرة الى لأشهر ان القول بعدمها ايضا مشهور .

وكيف كان فيشهد ذلك بي مضاف الى الأصل قوله تعالى (١) احل لكم ليلة لصيام لروى
الى سائكم من طلاقه يقتضى حواذ في كل حرء من الليل حتى لحرء الاخير وقوله تعالى (٢)
فالابشروهن لى قوله حتى سبى بكم المحط الابيض من المحيط لاسودوه يقتضى حوا
المباشرة كحوا الاكل و لشرب فى الحرء الاحمر من اللى ولرمه القاء على الحجة الى
المصحح (واما المصوص) هى طائفتان لاولى ما يدل على لقول لاول كمونى (٣) سى بصر
عن الصادق عليه السلام فى رجل احب فى شهر رمضان لليل ثم ترك العمل منعمة حتى اصبح
قال ^{عليه السلام} يعتق رقبة او بصوم شهرين مسامى او يطعم ستين مسكيا وقال انه حقيق ان
لاراه يدركه ايدا ومثله حر (٤) المرورى ومرسل (٥) اس عند حميد مع المصحح
فيهما بالقضاء والمصوص الواردة فى بسم كصحيح (٦) الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام
فى رجل احل لى او صام من اهله ثم صام معهما فى شهر رمضان حتى اصبح قال ^{عليه السلام}
يتم صومه ذلك ثم يقصبه اذا قصر من شهر رمضان وسعفره وصحيح (٧) البرطلى عن ابي
الحسن (٨) عن رجل اصاب من اهله فى شهر رمضان او اصابه حبة ثم صام حتى يصح معهما
قال (٩) يتم ذلك اليوم و عليه فصا موحوها غيرهما و قد دعى سد لى ناص بى تر المصوص
الدالة على معطره - و بعد ذلك يحوى المصوص الصحيحة الموحدة للقضاء فى التوبة
ثلاثة او الثلاثة - او الموحدة له مع سبب العمل - و يؤيده - مدل من المصوص
على فساد الصوم بعدم الحانة بفرب ذلك لس اللمقاء بعدم الحانة للصوم بل
ما يحى فيه اولى الطلال باعتبار سبب انعقاد الصوم وعدمه كما صرح بذلك فى محكى
لمحمد و لمتهمى - الطائفة الثانية ما يدل على عدم معسدية ذلك للصوم و انه لا شىء
عليه كصحيح (٨) حمد عن الحسن - عن بى عبدالله عليه السلام كان رسول الله صلى الله عليه وسلم

١ - المرة الآية ١٨٢

٢ - ٤٠٥ - ٨ وسائل الباب ١٦ من أبواب ما يملكه المالك وقت الاملاك

حدث ٥١٠٣ - ٢٠٢

٢ - الوسائل - الباب ١٥ من أبواب ما يملكه المالك وقت الاملاك - المحدث ٢

صلاة ليل في شهر رمضان ثم يرحل ثم يؤخر لعسل معمد حتى تطعم العحر وصحيح (١) لعيس عنه يلا عن رجل يام في شهر رمضان فيحتم ثم يسقط ثم يام قل ان يعتل قل يلا لابس و حر (٢) سمع من عيسى عن الرضا يلا عن رجل اصابته حبة في شهر رمضان فام عمه حتى يصبح ي سىء عليه قال يلا لا يصره هد و لا يطر ولا ياني و ان ابي يلا قال عيشه ل رسول الله يلا اصبح حب من حمار غير حلام و لا يطر ولا يلى و رجل اصابه حبة فمى بام حتى يصبح ي شىء يحب عليه قل يلا لاشىء عليه غسل و يحوف غيرها

و قد قيل في الجمع بين لطائف و حواء - منها حمل الثانية على بعد و سوسى يلا و منها حملها على اليوم بقصد الاعتناء مع اعتناء الاساء - و منها عبرة - و لاشهد شىء بها، (و قد يقال) بالجمع لمر في بين لطائف يقتضى حمل لاولى على الاقصاه (و هو) ان ذلك ساقى مانق منصوص الجوار مدومه رسول الله يلا لذلك و سى استعد حبا لمر به فعل هذا لكرهه (مع) انه لا يلائم مع الامر بالكفاره - فالأظهر تعرض لطائف سحر لا يمكن الجمع بينهما و الترجيح مع لاولى لانها شهرت بين الاصحاب - و قد تلاقى الأيتس بها - فالأظهر مفضلة لبقاء على الحباية الى طنوخ العحر معمد

البقاء على الحباية في صوم غير رمضان

و ان تمام الكلام دلل على فروع - ١ - من انفاء على الحباية من المظترات

في غير صوم شهر رمضان - لا - و لا قول - و ان الكلام قد في موارد

الاول في قضاء شهر رمضان - و لمشهور من الاصحاب به يوجب فساد الصوم -

١ - ٢ - الوسائل الباب ٤ - من باب ما يملك منه العائم - و وقت الامم

وعن المنتهى تردده وعن المعتز الميل إلى عدم التعددية ويشهد للمشهور صحيح (١) عبدالله بن سنان عن أبي عبدالله عليه السلام عن الرجل يقضى شهر رمضان فيحب من ول ليل ولا يتسل حتى يحيى آخر الليل وهو يرى أن له حرفاً يصعب قال عليه السلام لا يصوم ذلك اليوم ويصوم غيره و صححه (٢) الآخر كتب أبي بن أبي عبدالله عليه السلام وكان يقضى شهر رمضان وقال أبي أصبحت بأفعل وصاسي حبان فلم عتس حتى طلع له حرفاً حبه عليه السلام لا تقسم هذا اليوم وصم عدا - ونحوهما موقوف (٣) سماعة .

و استدلل لقول الآخر - بحرا من كبير (٤) عن الصادق عليه السلام عن رجل طلعت عليه الشمس وهو حبس ثم اردت يصوم بعد ما عتس ومضى ما مضى من النهار قال عليه السلام يصوم ان شاء وهو بالحجر الى نصف النهار (و باختصاص) لمصوص لمقدمه على كثرتها يصوم شهر رمضان فان ذلك آتاه اختصاص الحكم به (و قوله) عليه السلام في صحيح الحلبي لمقدم ثم يقضيه اذا فطر من شهر رمضان - فانه يدل بالمعهوم على عدم المعطرية و الفساد في غيره .

ولكن تردعي لاون به اعم من لمصوص لمقدمه فقد اطلاقها (و على ان ي) ان الاختصاص بها بما هو من جهة السؤال (و على ثالث) اولاً - انه يمكن ان يكون القيد لمجموع الحكمين وهو تمام الصوم و القضاء - وهذا يختص شهر رمضان و ثانياً - غايه الاطلاق فقد بما عرفت فلا يظهر نبوت هذا الحكم في قضاء شهر رمضان

الثاني في الصوم المدوب - فالمشهور من تعرض له - به لانه قضاء على الحانة معمد - وشهد به صحيح (٥) عبدالله بن المعيرة عن حسب الخنعمي

٣-٢١ الوسائل - الباب ١٩ من ابواب ما يمسك به الصائم و وقت الامساك

حديث ٣-٢١

٤- الوسائل - الباب ٢٠ من ابواب ما يمسك به الصائم - و وقت الامساك حديث ٣

٥ الوسائل - الباب ٢٠ من ابواب ما يمسك به الصائم و وقت الامساك حديث ١

قد لاني عبدالله احسبني عن الطوع وعن صوم هذه ثلاثة الايام اذا حسنت من اول الليل
 فاعلم اني احسب انام منعم حتى يحجر لعجر صوم ولاصوم ولان صوم ووجوه عبره
 اثبت في لصيام الواجب عن صوم رمضان وفساء - فالمشهور بين
 الاصحاب على ما سب اهم اجزاء الصوم - وعن ابي بصير الاحماع عليه . وعن
 معاذ الكرمي لم يجد في سمانا سبعة من حلف في ذلك وتروى سوى المحقق
 في المعسر (ولكن) ظاهر شخ في خلاف وان زهد لم يذهب للحكم بصيام شهر
 رمضان بصريح الروي وجمع من لصاحبي عدم معديه له .

والسبب الاول بالاطلاق المقامي . سبب بالمولى د امر مركب اصارى
 حتر عى ي غير عرفى وبين له قيود وجوبه وعدميه . ثم بعد ذلك امر بعد آخر من ذلك
 المركب ولم يمس المورد يكون ذلك بالاطلاق المقامي دال على اعتبار جميع تلك
 القيود فيه . مثلاً امر لشارع لافس بالصلاة وبين اخرتها وشرائطها ومواضعها . وذا
 امر بالصلاة ركعتين في وقت خاص او مكان مخصوص بهم يعرف من ذلك اعصار
 جميع قيود الصلاة فيها ولايسبب لى ن بعد ان ادخل اسد على اعتبار لظهاية
 مثلاً في الصلوات لومته ولادخل على غيرها في هذه الصلاة ولاصل يقتضى عدمه
 وهذا واضح جداً . ففى اهم امر الشارع لافس بصوم شهر رمضان وبين له قيود
 ومهي عدم اللقاء عبي لحياته معبد لى طلوع لعجر . ثم بعد ذلك من صيام آخر حكم
 انه لم يبين في دليل ذلك الوقت ذلك الصيام من ول طوع لعجر لى غروب لشمس
 ومع ذلك لا شئت حدفى ان وفيه ذلك اعتمادا على ما في صوم شهر رمضان الذى
 هو الاصل - فكذلك ليس باللقاء عبي لحياته معطر له - وما من ذلك في صوم شهر
 رمضان فلايجب لرد في الاعتماد عليه ولقاء عبي عصار ذلك فيه ايضاً ولاوجه
 لمعارضه ذلك بل في الصوم لمدوب من عدم الاعتناء ولعله اعتمد عليه - فان الاصل
 الذى يعتمد عليه صوم شهر رمضان دون الصوم لمدوب الذى يتسامح فيه ما لايسمح
 في لو جب هذا عنه فانه يمكن ان يسد به المشهور .

ولكن يرد عليه - ان في تقدم خصوصه موحه للخروج عن هذه الكلفة - وهي ان بعض لنصوص متضمنه لانه لا يصير الصائم ماضع اذا احسب ربع حصان و ليس البناء على الحانة منها - وهذا دليل عام يدل على عدم اعتدائه في الصوم مطلقا حرج عنه صوم شهر رمضان وقصده - وهي لما في محب بناء ومع هذا الدليل القاطع لا مجال للخروج الى الاعتلال المعامى المتوقف على عدم لب - فالأظهر عدم الاعتبار فيه ايضا .

هل يتيمم لو تعذر الغسل

٢- لو تعذر الغسل للصوم الواجب فهل يجب عليه التيمم بدلا عنه فيه خلاف ذهب الى الاول جماعة منهم المحقق والشهد الثابت - والى لثني جماعة آخرون منهم المصنف رده في محكي انتهى (نهج) للاول عموم ما در عنى بدله التيمم عن الغسل والوصوء كصحيح (١) حماد - في لو حل لاحد الماء تيمم - هو بمنزلة الماء وصحيح (٢) زراره عن الباقر عليه السلام تيمم احد الطهورين وصحيح (٣) محمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام ان رب الماء هورب الصعد فقد فعل احد الطهورين وصحيح (٤) محمد بن حمزة و جميل ان الله تعالى جعل البراء طهرا راكما جعل الماء طهورا - وبحججها عبره فان هذه النصوص تدل على ترتب جميع در الغسل ولو صوء على التيمم عند فقد الماء ومنها لزوم الغسل للصوم

و قد استدلل للقول الآخر - بوجوه - (مها) ما عن سيد المذكر في كتاب لطهارة وهو ان ما ثبت توقفه على مطلق الطهارة من العبادات بسجدة التيمم وما ثبت توقفه على نوع خاص منها كالغسل في صوم الحب لا يبيحه التيمم لاختصاص ادلة كونه مسجدا لقسم الاول (وهو) ان مقتضى اعتلال الادلة بيام التيمم مقام الغسل و الوصوء في جميع احكامهما سيد ساء اعلى المختار من كون الطهارة من لوازم المسطرة

عليهما لا مرا متوندا ميه، (ومها) ان المانع في المقام هو لجانه و اليم لأبرهه
 و هو ظهور بمرله الماء في كل م يجب فيه العسل لا يما توقف على رفع
 الحده فالسم يجب في كل موضع يجب فيه العسل لا يما يشترط بعدم الحده
 وذلك سم بذكره في كذب انطهره من لسم لو احب ما كان لصوم واحب كما
 عدوا لصلاته و لظوف لو احس (وقه) انه يتقدم في الحرء الثالث من هذا الشرح
 في مبحث لسم ان لسم رفع لمبحث مدام بقاء العذر لامبيح خاصه (مع) انه
 بوسلم كونه مسحا مقتضى اتصاله ان كان احبه بعسل اما لكونه شرط ولانه
 رفع لمحدث يدي هو رافع له نسجه السم (ومها) ن قوله **لَا يَجُزِّي فِي صَحِيح (١)**
 محمد بن مسلم - في لو حل نفسه الحده في شهر رمضان ثم ندم قبل ان يعسل - يسم
 صومه و يقتضى ذلك يوم لا يستعطف من ان يطلع الفجر - و ان استمر ماء يسحق
 او يسمى بطلع الفجر فلا يقتضى صومه - يدين عبي ديث حيث نه **لَا يَجُزِّي** لم يامر
 بانسم (وقه) ان عدم التسه عنه لا يدل على عدم مشروعيه ولا طهره و وجوبه عيه و
 صحة صومه ح .

وعلى ما حرمناه لو سم ولم يطلع الفجر فهل يجب عليه ان يعلى مستيقظا
 لئلا يفل سمه م لا ذهب بشح لأعظمه ان الأول - و ان يتردد لشريف الى
 ن الحديث الأصغر بوجوب انتقاص اليم لو وقع بدلا عن العسل - فيصير حسبا وشماله
 ما من عبي مطنبة ليد، عبي الحانة ولا يرد عليه ح ما افاده بعض اساطين الفقه - بان
 انتقاص السم يوم لا يحصل لا بعد محققه و بعدد سقط التكليف لاستحالة تكليف
 اعاقل - و ان اليوم اذا كان باحسرد كان القاء على الحانة عمديا و شمله الأدلة
 (ولكن يدفع) هذا توجه صاحقه في الحرء لثالث من هذا الشرح من ب لمحدث
 الأصغر لا يوجب انتقاص السم يدي وقع بدلا عن العسل وعليه فلا مانع من ان يسم .

التعمد في الاحباب عبد اضييق

٣- لو حر العسل حمداً لى ان صدى لوفى او احب عمداً فى وقت يعلم
بانه لا تسع العسل قسم و صدم - فقد صرح عمر و جده انه يصح صومه و ان
كان عاصياً .

ما صححه الصوم فلم يمرض من مقتضى صلاحيته بدليله السم ترتب جميع
حكام العمل عليه - الا ان في مشروعه لئيم لمجرد في الوقت كلاما ذكرناه في
الجزء الثامن عند شرح وذكرنا جميع ما استدله كونه صوم الوقت من مسوعات
السم وب ما فيها من الاشكال

ومحصل ما احرازه من وجه الصوم عنه ان من مذهب الواسطيين يمكن المكلف من الصوم في الوقت مع الطهارة المأثبة لا محالة يسقط الأمر بالترك منها - وحيث انه لا ريب في عدم سقوط التكليف بالصوم رأسا بحيث لا يكون هذا لشخص مكلفا بالصوم - فلا محالة يحدث امر آخر متعلق بالترك من سائر الاحراز و الشروط واحد هذين الامرين - اى الطهارة لعائته وقضاء الصوم - او الاتيان به في وقته مع طهارة الراية - فيقع التعارض بين دليل وجوب الصوم في الوقت ودليل عسار طهارة العائنة والمسبب عموم من وجه ونفسه اشائي مشهور - وعليه فيشتمل ويصوم و يصح صومه - وبما الكلام في ذلك المبحث

وان العيصان همسي على - يكون في الصهارد لثامنه مصلحه لرومية لاتستوفي
 بالنصوم مع الظهارة لتوسه فوتها المكلف سواء احبسه فمسحق لعقاب - ولايبعد
 كونه كك لمدل على ان التيمم بدل اضطرارى من الوضوء او الغسل وسوءه
 المعجز عن الايمان به ولا لزمه عدم كونه موحدا لا بقاء ملاك الظهارة المتيه مصفا
 الى ن ارتكارية بدليه التيمم عليهما تقتضى ذلك فمدل و راجع الجزء الثالث من
 هذا الشرح .

ولا يحمي ان ما ذكره بالنسبة الى صحة صومه لو تم فاما هو فيم لو كان معدورا
في الاحرام الاحد .. و ما لو كان غير معدور في ذلك فشكر لحكم بشرعية
انتم له نظرا الى انه بعد سقوط التكليف بالصوم مع الطهارة المائية - لا مانع من
ان يجب عليه مراا - حرم الصوم مع الطهارة المائية - ثابها الصوم خارج الوقت
كما هو كثر في من بقى على الحدة معمدا الى طلوع الفجر - وعليه فلا يقع التعرض
بينه لليس بل لا بدح من الجمع بينهما - كما ان ما ذكرناه وجهه لبعضنا بما
هو فيما لو لم يكن معدورا في ذلك - والحكم بالاردا على مورد واحد

البقاء على حدث الحيض عمدا

۴ - ومن يلحق بالحالة الحيض فهو من عصى حدث الحيض عمدا بعد
ما ظهر في ليل ابي صوح الفجر بطل صومها - مالا لمشهور بين الاصحاب حديث
وعن لمقاصد اعلمه في خلاف فيه (وعن) المعسر و لذكرى التردد في الحكم
بل عن بهية الاحكام المين الى لعدم - بل يستظهر ذلك من عدم التعرض له في كثير من
كتب السنيين والشيخين وغيرهما.

وسند الاول بحر (۱) في صبر عن لصادق عليه السلام ان صهره سئل عن حيضتها ثم
تو بت ان تعتزل في رمضان حتى اصحبت عليها قضاء ذلك اليوم (و اورد) عليه
نصف لشد - ويرده - ولا به من قسم الموثق سيما وهو من احاد بني قصار ابي
مروا في خصوص لاخذ بها - وثالثه ان سند الاصحاب انه سوجب حرم صومه
لو كان (ورما يستدل) له بان الحيض اشد تأثيرا منه من الحدة ضرورة نطالب الصوم
بمعاذاته فهو نفس الالماء فيه و بين الصوم فليء معمدا حتى لصح مطل
لصوم (وقه) ان نفس الحيض اشد تأثير من الحدة - و الكلام انه هو بعد ارتفاع

الحض و بقاء اثره و كونه كذا يحتاج الى دليل والعمدة هو لموتى .
و استدلل بقول الآخر بالأصل بعد تضعيف الخبر - وقد عرفت ما فيه
ثم ان الظاهر عدم الخلاف بينهم في ان النساء كالحائض و قد تقدم الكلام
فيه في بدء الثلاثة - و ربما انه لا دليل بعدد على هذه لكثرة سوى لأحجام و اما
المسحضة فقد ذكرنا حكمها في ذلك المسحح معصلاً و سأشرح في الاعمال المهارية
لصحة صومها - كما هو مشهور بين الأصحاب و عن غير واحد دعوى الإجماع
عليه فراجع .

معاودة النوم جنباً

(و) السابع من المصطوبات (معاودة النوم) على الحائض بيلاً (بعد التمهاتين
حتى يطلع الفجر) و تفصيل القول في ذلك - ان يوم الحب في شهر رمضان بيلاً
اما ان يكون مع العلم بعدم الاستيقاظ قبل الفجر - او يكون مع العلم بالاستيقاظ
واما ان يكون مع احتماله و على تقديرين الاحدين - قد يكون عارفاً على ترك العمل -
و اخرى يكون متردداً فيه - و ثالثه يكون غافلاً عنه - و رابعه يكون ناسياً على العمل
لو استيقظ .

لا اشكال في المصطوبة في الصورة الاولى لانه من مصاديق سقاء على صحابه معتمد
وان كان دينا على عدم الاعمال سواء كان عالماً بالاستيقاظ او حتملاً لذلك و دام
واستمر الى ما بعد طلوع الفجر - فالظاهر عدم الخلاف في لمصطوبه ايضا بل عن المعتبر
والمتنهي نسبتها الى علمائنا - و دعوى سيد الريص الانعاق عنها - وهي الاظهر بصرف
البقاء على الجنابة متعمداً .

وان كان متردداً في العمل و عذمه و دم و لم يستيقظ - فعليه خلاف والمحكمي
من جماعة النساء على المصطوبة و عن آخرين عدمها - و ظهر كلام لمصنفه في
المتنهي - لو سام غيرنا و للعمل فسد صومه و عليه القضاء ذهب اليه علمائنا انتهى

وكان لاجتماع على لمفطره - الا ان ما استدل به يدك يقتضي ان يكون مراده خصوص صورة البناء على علم العمل .

وكيف كان قد استدل بمفطره بالصوم الذي له على فساد الصوم بعدم البقاء على الجدة مغرب بمعنى ذلك هو تردد لعن احبار او من لو اوضح انه لا يوقف ذلك على العزم على ترك لعن بل على عدم رادة فعله لملأ ثم مع التردد (وفيه) انه لو تم ذلك في صورة احسب عدم الاستعاضة - له في فرض اعتقاده ذلك فيه ح لا يكون تعمد البناء على احسانه حتى يصح .

والاولى ان يستدل به ان المتردد في العمل غير ولصوم لعرض عتار الطهارة في اول الفجر في قوم لصوم فيه حضور موقوف على به الطهارة ومع التردد في الطهارة يكون متردد في الصوم فلا يكون صوابه ولا مسأله في اول الفجر امساك عن غير به الصوم فيظل بذلك

وكان داهلا عن لعن - فلا شعبة بصوم بعد ابقاء على احسانه كما عرف - ولا يكون انه هو عنه موقوف له الصوم كان دون ترك المفطرات احصالا وعيه - فيحقق حكم لمبى على لا غسل

وكان داهيا على لا غسل - بل انه كمن وانفك لاساءه واظهر بحقوق حكم تعمد لبقاء على احسانه به - بناء على ما هو لعن من حرمان الاستصحاب في الامور الاستثنائية - فيه بحري بناء بومه اي بعد طموح الفجر .

واما كان معاد لانتفاء واثباته - فاشتهر بين الاصحاب انه في النومة الاولى بعد العلم بالحدثة لاشيء عليه ويصح صومه - وفي النومة الثانية بحسب عيه القضاء خاصة - وفي النومة ثالثة - بحسب القضاء والكفر - فالكلام يقع اولا في القضاء - ثم في الكفارة - ثم في جوار الوعد وحرمة

اما الاول - فوجه القول فيه ان في امقام طائفتين من الصوم - حداثتهما

نوم الحب الى طلوع الفجر

-٤٣-

ما يدل على وجوب القضاء مطلقا كصحيح (١) محمد بن مسلم عن حذيفة عن الرجل مات صبيته والحاجة في شهر رمضان ثم ينام قبل ان يعمل . قال ^{عليه السلام} : صومه و يقضى ذلك اليوم الا ان يستيقظ قبل ان تطلع الفجر وانصره . سحر ويستقي قطع الفجر فلا يقضى صومه وصحيح (٢) ابن سبي يعفور قلت لابي عبد الله ^{عليه السلام} : لو رجل نحب في شهر رمضان ثم يستيقظ ثم ينام حتى يصبح قال نعم صومه و يقضى يوم آخر و لم يستيقظ حتى يصبح اتم يومه وحركه و جوعا غيرهما . ما يدل على عدم وجوب القضاء في اليوم الاول بعد العلم بالحاجة . و وجوبه في اليوم الذي فيه كصحيح (٣) معاوية بن عمار قلت لابي عبد الله ^{عليه السلام} : لو رجل نحب في اول ليل ثم ينام حتى يصبح في شهر رمضان قال ^{عليه السلام} : ليس عليه شيء . قلت فانه يستيقظ ثم ينام حتى يصبح و انما يفيق ذلك اليوم عقوبة . و وجود صحيح ابن سبي يعفور بقية الآخر . وهو ذلك . نحب في شهر رمضان ثم ينام . ثم يستيقظ ثم ينام

و يجمع بين الطائفتين بحمل الاولى على من كان عارضا على ترك العمل - و الثانية على العدم عليه جمع برعى لاشاهد له (١١) معصية يجمع بينهما . اما بقية طلاق الاولى والثانية تنفرد بعدم صراحة الاولى في الاستمرار - و في الاولى بجوار ان يكون المقصود اليوم في وقت من شانه لا يعمل فيه لا انه يستيقظ من يومه اصلاحا حتى في اثناء لومه وان حمل على الافضلية - لصراحة الثانية في صحة الصوم و عدم وجوب القضاء في اليوم الاولى و ان است عن ذلك كذا فالتعين طريقها لعمل الاصحاب بمعارضها و هي الطائفة الثانية فالمعبر هو وجوب القضاء في اليوم الثانية .

ثم ان اليوم الثالث و الرابع في حكم الثاني في وجوب القضاء - لاطلاق الطائفة الاولى ان لم يحمل على الافضلية ولم تطرح - ولما دل على وجوبه في اليوم

ثلاثة - فان المصالح فيه وحوث نقصاء في اليوم ثلثة ومفوق

وهل يوم الاختلام من اليوم الاول كما حذره تعضل اسرافى ومال له المحقق
لهمد بن ربه - ما يوم الاول هو اليوم بعد الاستسقاط منه و لعلم بالحجبه كما عن النحر
والشهيد بن وسه اسد اراء وغيرهم و جهات طاهر صحيح معونة هو الثاني فان قوله .
ثم يسم طاهر في حدوث لونه بعد لحجانه - اللهم الا ان يعد انه محتص بالحجانه بعبر
الاخلام - لظهور ثمة نام في انه لم يكن حين حدوث لحجانه ثامنا واما صحيح بن
ابى يعفور فقد عرف اختلاف منه باختلاف نسخ كتب الحديث - و على لنقل الثمى
هو ايضا طاهر في غير الاخلام - و عليه فسق - استطلعت المقتضيه لحوث نقصاء
باليوم بعد يوم الاختلام و مؤتى (١) سماعه قد ساءه عن رجل اصابته حبة في
حوث النبل في رمضان فقام وقد غم بها و لم تسقط حتى يدركه فمحر فقل ^{للمحرم}
عليه ان يتم صومه ويقضى حرم حر - و هو نعم الحبة بالاختلام - و بعبره و يدل
على و حوث نقصاء في اليوم الاول بعد نعم بالحجانه - و في اليوم الثامنى بعد يوم
الاختلام - فدلسته لى ذول بعد اطلاقه بها مرة و بالسة السى الثاني - لا مقيدته
فتكون المشحة حسب يوم لاخلام من يوم الاول - فما حذره العلماء صهر
و ما لكثرة فالاخلاف مدبرا في عدم و حوثها في لومة ثمانية - ويقنصه الاصل
و استدلل لحوثها - فيها باصالة و حوث كفاره عند و حوث القضاء و حصر (٢) المرورى
عن الفقه ^{رحمته} اذا احب الرجل في شهر رمضان لبيل ولا يعس حتى يصبح فعليه
صوم شهرين متتابعين مع صوم ذلك ليوم ولا يدرك فصومه و مرسل (٣) ابراهيم
بن عبد الحميد فمن احب في شهر رمضان فقام حتى يصبح فعليه عتق رقبة او اطعام
سنتين مسكيت و قضاء ذلك ليوم و يتم صيامه و لى يدركه اذا

١- الوسائل - الباب ٥ من ابواب ما ملك عقد لصائم و وقت الامانة

حديث ٥

٣- الوسائل - الباب ١٤ من ابواب ما ملك عنه لصائم و وقد الامانة

حديث ٢-٣

حكم النوم على الحياة

٥٥-

ولكن يرد على الاول ما سيأتى شاء الله من عدم الدليل على ذلك لاصل. ويرد على الثانى انه غير مختص بالنوم وظاهره البقاء على الحياة عمداً - و على ثالث مضافا الى رسالته - انه لا يمكن العمل باطلاقه الشامل للنوم الاول - وعليه فكما يمكن تقسده بالنوم الثانى - يمكن تخصيصه بالبقاء عمداً

واما فى نومة لثالثة فعن الشرح وسى حمزة و رمزه و الحسى و الحنى و المصنف والشهيد والمحقق الثانى فى حمله من كتبه و غيره و حوته - وعن المعسر و لمتهى و لمدارك والشيخ الأعظم والمحقق الهدى وسى و جماعه من ما حرى المتحريين عدم و حوته (واستدل) لو حوته لحرى للمعسر و سونى سى بصير المتقدم فى البقاء على الحياة عمداً - وبالأحرار (م) لحرى فى غرة - لهما - واما الموثق فهو ظاهر فى البقاء على الحياة عمداً كما مر - واما الاحكام فمر ثابت - اللهم الا ان يقال انه صحيح الى زمان لمحقق - وحيث ان من المسعد جدا ساد المحققين انى لنصوص لمشار اليها - فبما على نوتها فلم يكن قوى لأرب فى كونه 'حوط و ما حوازا للموء الثانى و ما بعدة فيه فولا ذهب لمصنفه لى لاون وتبعه سيد المدارك - واحترازى لشهدى الثانى

وقد استدلل للثانى بوجوه - ١ - قوله ^{بلا} فى دليل صحيح معذرة المتقدم فلهفص ذلك نوم عقوبة - والعقوبة بما ثبت على فعل المحرم (و فيه) ان العقوبة بمعنى العتاب الاخرى اما تثب على فعل المجرم خاصة - واما العقوبة الدنيوية كال كفارة فتثبت على غيره ايضا - الا ترى ثبوتها على من مرض فى شهر رمضان واستمر مرضه لى رمضان آخر فانه يجب عليه العقوبة عن كل مرة - مع انه لم يفعل محرما - ٢ - قوله ^{بلا} فى دليل صحيح الحلى لمقدمه و يستفرد به - فان لاستفهامه ان يكون عن لمقصصة (و فيه) انه مختص بمن نام متعمداً عريان على العمل - ٣ - قوله ^{بلا} فى مرسل ابن عبد الحميد المتقدم وان حب لىلا فلانام ساعه حتى يعمل (ولكنه) لارساله لا يصلح مشتأ لشوب الحرمة - ٤ - اقتضاء قاعدة المقدمه حرمة نوم (و فيه) انه يسم داعلم بعدم

الاشاء - او حتمل ذلك فانه يحرى استصحاب لعدم فبرم من اليوم تعويث، لو، حب في طرفه - وقد حقق في محله حرمة، لمقدمه، لمعوته - لاستقلال العقل بذلك - و ما ان كان وثقايب لاشاء فلاسم (فحصل) - الاظهر هو النصيب بين الوثوق بالاشاء و عدمه - فمحرم في الشيء دون الاول - عدية الامر د - منه يظهر عدم لحرمة و مما كعب لايجب (ثم ن) ما ذكرناه في مسأله تعتمد النقاء على، وحدة - من لحق الصيام لآخر بصوم شهر رمضان جارها فلا يعيد .

وهل يلحق بالحب الحائض كما عن جماعة ام لا - لظاهر هو، الشيء الا في الاحكام لني تقتضيه القواعد كما لايجب .

المفطرات الموجبة للكفارة

ثم انه قد عرفت ان لمفطرات عنى اسمين - الاول ما يوجب نقصاء والكفارة - الثاني - ما يوجب نقصاء خاصة - (وهذه السبعة) المذكورة من انقسم لأول و (توجب النقصاء والكفارة) - ما يحاطها النقصاء فيما مر من دلالة بصوصها عليه مصافا لي ما دل على ن من فطر في شهر رمضان - اولم نقصه - يجب عليه النقصاء - و سأتى في باب الثالث تفصيل القول فيه

وان يحاطها الكفارة - فبشهاد لا يحاط جميعها لكفارة حتمية من النصوص كصحيح (١) من سنن عن ابي عبدالله عليه السلام في رجل افطر من شهر رمضان معصدا يوما واحدا من غير عذر قال عليه السلام يعتق سبعة او يصوم شهرين متتابعين او يطعم ستين مسكينا - فان لم يقدر تصدق بما يطيق - ويحواه غيره من النصوص لايه .

واما ايجاب الاكل والشرب اياها - فموضع وفاق بين المسمين - واما الخلاف في غير المعصدين - فمن الاكثر انه كك - وعن جماعة انه لا يفسد الصوم - وقد

١ - لوسائل الباب ٨ - من ابواب ما يفسد الصوم و وقت الامساك

المعطرات الموجبة للكفارة

١٧٨

مرصعه. وقبل انه يوجب القضاء خاصة - ونرده اطلاق ما دل على وجوب الكفارة على من افطر في شهر رمضان ما اعلى ما تقدم من حصول الاطربة - ولا سبيل الى دعوى بصراف ذلك الدليل عن ذلك وانه على وجه الكفارة على عنوان الافطار لا على عنوان الاكل والشرب كي يدعى الانصراف مضاف الى ما تقدم من معناه فيهما بصراف

و ما الجماع فيشهد لا يباحه الكفارة مضاف الى المطلقات بصوص كثيرة كصحيح (١) السجلى المتقدم عن الرجل يعمت ما هله في شهر رمضان حتى يمسي قال العلامة عنه من الكفارة مثل ما سألني الذي جماع و مرس (٢) سمعته عن رجل ابى اهله في رمضان مبعدا فقال عليه عتق رقه أو اطعام سبع مسكينا أو صيام شهرين متتابعين و نحوهما غيرهما .

وهل وطء العلام والنهيم وحبها لا - وحبها مبيح على كونه معطر و عدمه وقد مر ان الاظهر ذلك .

وما الاسماء بعد مر ساكن روائب معطرية متضمنة لشوب الكفارة و اما تعار العلط فدليل معطرية بالخصوص - متضمن لها كما تقدم و كذا لبقاء على نجاسة .

وما معاودة نوم حسا - فقد مر ان عدمه مدرك نجاستها الكفارة هو الاحتماع (فتحصل) ان ما افاده من نجاست هذه الكفارة مس

ثم ان الكلام في الكفارة نفسها - وفي انها هل يجب في افطار ساير اقسام لصيام وفي ساير احكامها سببي في آخر هذا باب مفصلا - كما ان الكلام في انها هل تثبت في صورة النكرة والاحبار و ليس من لا سببي بعد من جميع ما يجب الامساك عنها - و عدم ايجاب ساير ما يجب الامساك عنه للكفارة معروضه في دليل مساله معطرية كل واحد من تلك الامور .

١ - الوسائل الباب ٤ - من ابواب ما يمسك عنه المائم ووقت الامساك حديث ١

٢ - الوسائل الباب ٨ - من ابواب ما يمسك عنه لصائم ووقت الامساك حديث ١٣

الأقطار بعد الفجر مع ظن بقاء الليل

استقصه ثانی فی الامور الی سبک عنها (و بجز القصاء) ماخاصه دون
نکمارد۔ وهی امور۔ الاول۔ (الافتطار بعدالاجرمع طی بقاء اللیل و ترک العراعاة
مع القدرة علیها) بلخلاف وهی فی الجملة وعن غیر واحد دعوی لأجماع علیه۔ و
أشاهده بمصوص کصحیح (۱) الحنفی عن الصادق علیه السلام عن رجل تسحر فی غیر شهر
من بینه و قد طبع المعجر و تبع فقال علیه السلام تتم صومه ثم یقضه۔ و اب تسحر فی غیر شهر
رمضان بعد المعجر فطر و موثق (۲) سماعه قال سئله عن رجل کذلک او شرب بعد ما طلع
المعجر فی شهر رمضان فقال علیه السلام ان کان فام فطر فلم یز المعجر فاکل ثم عدد فرشی المعجر
فیسم صومه ولا عدده علیه و ان کان دم فاکل و شرب ثم یطر لی المعجر فزای انه قد طبع
المعجر فلیسم صومه و یقضى یوماً آخر لانه بدأ بالاکل قبل ان یطر فعینه لا إعادة و حذر (۳)
عن ابی حمزة عن ابی یزید علیه السلام عن رجل شرب بعد ما صبح المعجر و هو
لا یعلم فی شهر رمضان علیه السلام یصوم یومه دیت و یقضى یوماً آخر و ان کان قصاء
رمضان فی شوال او غیره فشرط بعد ما طلع المعجر فمطر یومه دیت و یقضى و
یحرم غیرها .

وتتمام الكلام بالبحث في مور - ١ - دلالة هذه النصوص على وجوب لعنائه وصحة ما عدم وجوب الكفارة به وشهده لأصل - بعد احتصاص ما دل على وجوبها بالأقصر في شهر رمضان بصورة عمد كما سبقتي وحل الفعل بنفسه حائز م لا - لعدم ريث ثلاث مقصبي استصحاب بقاء اللبس عن الموقف جرأه على المحض لكونه في لشبه الموضوعية حوراء بأعلى وهو الحق من جريان الاستصحاب في الزمان سيما في عدم ريث خاص - ولو يوفى فيه - فاصل لثمة محكم وربما يسد له بقوله تعالى (٤) كلوا و شربوا

٢- ٣ - الوسائل - الباب ٣٣ - في إبطال ما يرد عليه من أن وقت الصلاة

حتى يسهل لكم الحفظ الأدنى من لحيط الأسود من الفجر - لمحمول ديه على الحكم الظاهري وبحر (١) استحقاق عمار فلت لاني عند الله شيء أكل في شهر رمضان بالليل حتى شئت قال ينبغي كل حتى لا تشك وبحره مرسل (٢) الصبوح - وحبر (٣) سعد (وعن) لشيخ في خلاف انه لم يحور فعل المفطر مع الشك واستدل به بعبده لعقده (وفيه) ولا انه لا وجه لتخصيص ذلك ما ذكره من الوجه يحرق في ليل غير المفطر - وثانيا - ان جميع ما تقدم من ادله الجوار حاكمه عليها كما لا يخفى

٢- ظاهر اجتناب وشرائح المذارك وغيرها بل المشهور بينهم انه لا يجب نقضاء عني ما حرق عن المراجعة كالمحوس وبحره - وعن نرياض بالاحلاف اجده فيه - وسدله بالاصل مع خصائص الفجر والصبوح بحكم لتأخر وعده بصورة القدرة كما لا يخفى على من يدرها كذا في محكي الرخص (ولكن) يمكن ان يقال ان مقضى القاعدة بطلان الصوم بالاكل بعد الفجر لاطلاق الادله ولذا صرح غير واحد بمسألة الصوم يتناول المفطر بعد الفجر في غير شهر رمضان ولو مع امره - ورفع اليد عن ذلك بحث لي دليل واحد قد الصوم وجب النقضاء لاطلاق دليله - ولا ظهر وجوبه عليه لان يكون حجاج على عدم الوجوب وبه يظهر حكم غير العرف في الفجر

٣- ولو راعى الفجر - فان حصل له لا طمأن بطلوعه فلا كلام - كما به نواظمن سقاء الليل لاحلاف في عدم وجوب القضاء لو ظهر سبق طلوعه سواء من بطلوع - او شك فيه - وان لم يظهر سبق لطلوع فلا شيء عليه واما ان ظهر سبقه من غير واحد وجوب القضاء لاطلاق ادله المفطره - ولا به اولى بذلك من الظان بقضاء ليس بحار لعارضه والاستصحاب - ولكن اطلاق الادلة كاطلاق صحيح بحسب ما تقدم بقوله موثق مسددة - الدال بطلوعه عني ان من رعى الفجر ولم يره وكن وشرب تصح صومه وان لم يحصل له الاطمئنان بقضاء الليل لان من الوصح تقدم اطلاق المقيد عني اطلاق المطلق - ولا ظهر عدم وجوب نقضاء مع المراجعة

وعدم حصول الأظلماء بطلوع الفجر مطلق

الإفطار بعد طلوع الفجر في غير رمضان مع ظن

بقاء الليل

٤- لو كل أو شرب بعد طلوع الفجر مع عدم اليقين به - في صوم غير رمضان

فهو بلحقه حكم الإفطار في رمضان فلا قضاء مع المرعاه ونصح صومه أم لا - أم يفصل بين المعين وغيره - وحده وأحوال والكلام في مورد

الأول - في الواجب المعين - وفيه روايتان - أحدهما صحيحة (١) معوية بن عمار قلب لابي عبدالله عليه السلام أمر الجارية بنظر الفجر فموت لم يطعم فاكل - ثم اطار وحده قد طلع حين نظرت - قال عليه السلام ثم يومك ثم نفسه - ما ثبت لو كنت انت لدى نظرت ما كان عشت قصاته - فابها باطلاها انما لم رمضان وغيره - تدل على الصحة مع المرعاه وحدها على راده انما لو كنت انت الذي نظرت لعلمت طلوع الفجر فم تاكل خلاف يظهر - وثمة صحيحة أخرى المتقدمة وان تسخر في غير شهر رمضان بعد الفجر - فطريقها باطلاها تدل على بطلان الصوم - لا إفطار في غير رمضان بعد طلوع الفجر حتى مع المراعاة - وثمة سبها عموم من وجه لأن الأولى عم يشعوبها رمضان وغيره - وثمة عم لشمولها للمرعاه وغيرها - وتفيد صدر الثانية بعدم المرعاه - لا موجب تفيد دلالتها سيما وان لمعد معضل (والجمع) بينهما يحمل ثمة على صورة عدم المرعاه - والأولى على صوم شهر رمضان - جمع تدعى لأشهادها فلا بد من الرجوع إلى الأمر حجاب والرجوع مع الأولى فتمام

المورد الثاني في غير الواجب المعين - و يظهر عدم الاشكال في فساد الصوم به مطلقا - لا إطلاق دليل صحيح لخصي المتقدم - وحرر على من انى حرره الذي قد تقدم - و لو كان قضاء لرمضان في شوال وغيره فشرع بعد الفجر فليطعم يومه ذلك وهو وثق - سحق

من عمار المتقدم فيمن تسحر مصححا في قضاء شهر رمضان - بل يعطى ذلك اليوم لاني
كلت مصححا ولا يعرضه صحيح معاونه المتقدم لاحصائه بالمعنى بقية القضاء
فالأظهر فساد به مطلقا .

لواجره غيره ببقاء الليل

(وكذا) يحب قضاء دون الكفارة (لواجره غيره ببقاء الليل)
بلا خلاف فيه كما صرح به صاحب الجواهر رد عن لغة الإجماع عليه - وشهد به
صحيح معاونه من عمار المتقدم آت - بالنسبة إلى وجوب القضاء وأصله التراث عن
وجوب الكفارة بعد عدم شموله دل على وجوبه لأفطار متعديا كما مر في سابقه
بالسبب إليها .

ثم انه صرح جماعة منهم المحقق والشهد كساب وسد المداير والفاضل
الحراساني انه يسقط القضاء لو كان المحرم عدلين لحجته السنية (واصاف) جماعة
آخرون ان ذلك سقوطه ان كان للمحرر عدلا واحدا ساعا على حجة خبر الواحد في
الموضوعات كما قوبل (وورد عنهم) ان الكلام ليس في حوار الأكل - بل في
وجوب القضاء بعد انكشاف الخلاف ومن الواضح ان حججه السنية وخبر ثقه
لا تصلح ان يكون دليلا لذلك كما ان الاستصحاب لا يفي ذلك .

قول الظاهر ان هؤلاء هموا من صحيح معاونه المتقدم - ما ثبت لو كتب
است اني نظرت لم يكن عليك شيء ان المراد علم انصافهم بعدم سقوطه لفجر - او
المراد به بطر فاعقدت عدم الظهور فيدل الصحيح على ان العلم بعدم الظهور
لا يقضي - ولذلك عسر جمع منهم صاحب الجواهر حرم المرعى بعدم الظهور في
عدم وجوب القضاء - كما مر (وعليه) قوله حججه السنية وخبر ثقه - تدل على بتر
هذا الحكم عليهما - وبعبارة اخرى - ان الثابت في محله ان الامرات بأداة عسرها
تقوم مقام لعدم (ولكن) الذي ردد عنهم ضعف المسمى بل المراد بانصاف ان ليس ان في

عدم وجوب قضاء من عده استحقاقه ولو لم يمتد في تطلوع وعده - وعلى ذلك فلا يفيد اليه وعبرها من الأمار - في دلت من الصحيح بطلاق صدره يدل على وجوب القضاء مع كونه محجور عدلا - اللهم لا أن يدل أنه في المرنه - وعلى أي تقدير يكفي دله بمطابقه في لحكم بوجوب القضاء - فهذا هو الأصهر .

الثبت لا كل إذا حرد محجور بطلوع لمحر برغمه سحره المحجور أو عدم نعم بصدقه بلا خلاف واستد سيد لمدركه نبي قطع الأصحاب - و شهد بعدم وجوب الكفارة الأصل كما مر في ساعده ووجوب القضاء ما تقدم فلهما من التصوص فانها تدل على وجوبه في المقام بالأوليه - ولعله يثبت لم يذكره بمصنف رده وصحيح الميعص (١) من انقسم عن أبي عبد الله عليه السلام عن رجل خرج في شهر رمضان وأصحابه يسحرون في سبقتهم إلى المحر فإمامهم قد طبع فكف بعض وظن بعض أنه يسحرون فكف فقال عليه السلام سم صوته ونقسي - هذا إذا لم تكن المسحور عادلا وحجبه وحدثا بشر فط الححية ولا تفتب بكفارة انصافا كنه ح خرج في شهر رمضان الثالث بسحر فشملة دلة ثبوت لكفاره على من افطر متعمد

أو افطر معتقدا دخول الليل

و الرابع - الاصدار قبل العروب للظلمة الموهمة - بذلك لمحب كلما بهم - وقد شكل بصور الموضوع على كثير من أسأخر من بقا إلى فالمراد بالوهم ان كان ما قبل لشك و لظن شكل لا يبره - يعني لكفاره لعدم حوار الافطار له ح بحكم الأسصحاب وقاعده اشعل إلى هي من نظرت في مثل لمقام فيكون معبدا الافطار بحكم اشرح و يعقل وان كان المراد به انفس كما هو احد اختلافه ومن قول لمصنف رده وعبره (ولو علب على الظن دخول الليل ولم يدخل الاقضاء - لظن اقوى لا مطلقه بشكل الأثر م بهذا لتعصن دلايل بعد عليه دليل (واقاد) الشهد قد ان المراد

بالوهم ترجيح حد الطهارة للأمر شرعي - ومن الظن الترجيح لاماره شرعية (وفي)
رساله صوم الشيخ لا يعتمد المراد بالوهم لتحيل في نأدي النظر وان قطع به
ومن لظن معناه المصططح مع عدم المعكس من العلم - وهناك اقوال آخر والأولى صرف
عن الكلام لي ساد الحكم - وللكلاء في ذلك في موردس - الأول فيما يقصيه القواعد
- الثاني - في مقتضى النصوص الخاصة .

١- الأول - فالسطر في آخر الوقت لتحل دخول المل مع عدم دخوله واقعا
ناره يكون معتقدا دخوله - وأخرى يكون طائبا - وثالثه يكون شكاً فيه - ورابعة
يكون عافلاً عن ذلك وان كان معتقدا دخوله ومطمئناً - فطره - لا يكون افتدالاً - فلا
شمله له وجوب الكفارة - ولكن اصلاق ما دل على فساد الصوم بالاكل أو الشرب
عندما يشبهه - وفي شمول ما دل على من فطر جهلاً - فمفسر انه يصح صومه الاثني
لتحليل لموضوع نظر سامي - وان كان طائبا - فان كان نص حجه - وحكمه حكم العلم
وان كان ظن غير حجه - فوجب عنه القضاء وكفارة كاشاك - المتعدد لا يصحح بقاء
ليوم - ولا إطلاق أدلة وجوب القضاء وكفارة - وأما الدليل - فالظاهر عدم وجوب
تكفيره عليه وجوب القضاء كما لا يخفى

وأما الثاني فالنصوص الواردة في الباب صائفة - الأولى - ما يدل على عدم
وجوب القضاء في بعض الصور كصحيح (١) رزاره عن القمي في حديث قال
لرجل طهر من الشمس فذهب فافطر ثم بصر الشمس بعد ذلك قال النبي ليس عليه
قضائه - مقتضى صلاق هذا الصحيح ان الظن بدخول سبيل موجب لمفوض القضاء
وصحبه الصوم - ونس بقاء النهار بعد الإفطار كان النص حجه أم غير حجه - وتحرى
أم لم يحرو صححه (٢) لأخر قال ابو جعفر في وقت لمعرب اذا غاب لمرص وان
رايته بعد ذلك وقد صليت اعدب الصلاة ومضى صومك ونكف عن الطعام ان كنت

قد صحت منه شيئا - قوله عليه السلام ان غاب لقرص اي شئ عند ذلك والاسع الرؤية عنه
وهذا لصحيح يدل على صحة الصوم مع اعتقاد دخول الليل او قيام الحجة عليه
والاقضاء ولا كراهة - وحاصل ان يكون المراد بضمي الصوم فسدته - بعد ان يعي السوء
به - ولا منافاة بين الصحيحين كى يحمل احدهما على الآخر وصحيح (١) الكسبي
عن ابي عبد الله عليه السلام عن رجل صام ثم ص ان الشمس قد غابت وفي اسماء عيم
وافطر ثم ان السحاب بحلى قد اشمس بهتت دل عليه السلام فادتم صومه ولا نقضه وهذا
البحر و كان في خصوص صورة وجه السحاب ولكن لا مفهوم له كى يقيد، لصحيحين
ومثله خبر (٢) ريد الشجرة - وصحخص بصورة ما د كل في لسماء عنه - وبصورة
لبحرى مبالا حد شيء منه وجه صحيح نعم لا بعد القول بان المراد بالظن
العلم او الظن بحجة الاستدلال لظن في ذلك - ولعنه المسببة على عدم جور الاقمار
مع عدم قدم الحجة على دخول الليل - ولشهره تعظيمه بل الاجماع على عدم ثبوت
هد الحكم لمطلق الظن مع مكانه بخصيص العلم والمراد، لثابته ما يدل على وجوب
انقضاء - وهى موهبة (٣) سماعه و ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام في فقوم صاموا شهر
رمضان فعشهم سحبت امود عند غروب الشمس فزأوا به، ليس فاطر بعضهم ثم
ان لسحاب بحلى فاذا اشمس فقام - على لدى افطار صام ديث اليوم والله عز وجل
يقول وانمو لصام لى اللبس من كل قل لا يدخل اللبس بعد فصائه لانه كل متعمدا
والايراد عليها بضعف السند - لان فيه محمد بن عيسى عن يوسف - واشترك ابي بصير
وعدم ائمة سماعه - فى عمر محله لان سماعه ثقة وخبر محمد بن عيسى عن يوسف حجة
مضافا لبحر روى بطرق اخر عن الشيخ فقه

وقد ذكروا فى الجمع بين الظاهرين وجوها - ١ - ما فى رساله الشيخ الاعظم
وهو حسن لاولى على من له شئ من تمكن من تحصيل العلم - و قد على من يمكن منه

١ - ابو اسحق بن ابي طالب - من واد ما يملك منه لصائم ووقت لامالك حديث ٢٢

٢ - لوسائن - ابي طالب - عن ابي ما يملك منه الصائم ووقت لامالك حديث -

يظهر الثالث في امساره الى الافطر بمجرد تحيل الظلمة ظلمة الليل من غير مراعاة لكون الظلمة من نسحاب ومن الليل ادلو راعوا ليس لهم بها ظلمة السحاب وان وجودها كعدمها (وقه) ان ما ذكره شاهد للجمع على وان بذلك يرى بدو حد الظلمة لسحاب مع العلم بها موجب قضاء الانسان في دخول الليل ٢- ما في الوسائل وهو حمل الاولى على قوله - وانما به على عدمها (وقه) انه لا شاهد له بل قوله - وانما في الموثق بشهد بخلاف ذلك ٣- ما افاد صاحب الحدود وهو حمل الموثق على صورة التحيل بان في قضاء ورعه ان اصحاب احدى عشرهم هو الليل - ولاولى على صورة العلم بذلك (وقه) به لا شاهد لهذا الجمع بل هو شرعى محض ٤- حمل الموثق على اربعة اقسام لا سيما في اربعة اقسامهم بطلان الصوم وجوز تناول المفطر بعده بعد قوله فمن اكل فل - بدخول الليل فبعد قضاءه - معناه بعد ان يكشف له الحلقه كما يؤيده التعديل بأنه كلف بعدا (وقه) ان معنى قوله شرعى لدى افطر صدم ذلك اليوم ان صوم ذلك يوم من اوجه الى آخره في دمه وهذا غيره اخرى عن فساد ولزوم قصانه وحمله على رده الامساك في حر اليه بعد حده والاستشهاد بالاية انكرمه لا يصلح شاهده له بل لم يرد كما مر في الصوم الكامل له وهو قوله فمن اكل الح متفرع على ذلك والتعديل به اكل معصيا دون فطر معصيا بشهد بخلاف ما قد

فالحق انه لا يمكن الجمع بين الطائفتين فليس لرجوع الى المرححات - وحيث الموثق موافقه له شهد بين الاصحاب كما ان عذر واحد وهي اول الامر حجت ومع وجوده لا يرجع الى المرححات لآخر تقدم المنة ولا يظهر وجوب القضاء (فالمحصل) ان من تحيل دخول الليل ان افطر عن وجه شرعى ثم بين بقاء اليوم بحسب القضاء خاصة - وان كان افطاره على غير وجه شرعى وجب عليه قضاء والكفارة وما ذكره يظهر في كلمات الفهم في المقدم

(و) الخامس (تقليم العسر في دخول الليل ولم بدخل) لمشهور بين الاصحاب ما في المتن وهو وجوب القضاء على من افطر بغير عذر بدخول الليل

متعدا فعنه فضائه وان لم يكن تعدد ذلك فليس عليه شيء ووجوبها غيره و هذه
النصوص صريحة في وجوب القضاء عليه

واما عدم وجوب الكفارة فلا يصل بعد عدم شمول دليلا لانه مبني على وجوب
الكفارة على من افطر متعدا غير شامل لذلك - ولحقو النصوص على كثرتها عه
- مصد الى صريح احمد والحلاف وظاهر غيره المؤيد بالسبع (وما في) في الموثق
من قوله فقد افطر فتعنه بقوله وعليه انصاف لا اطلاق لانه شامل للسرور سبحانه الكفارة
انصاف - اصناف الى ذلك كنه - قوله (ع) في حر (١) معددة و شاء بله عده و ان
شاء عمر له - فانه كالصريح في عدم وجوب الكفارة لمن يفرح بها في تكبير الدس
فلا يسعى لتوقف في عدم وجوب الكفارة - ووجوب القضاء خاصة

وقد استدل بعدم وجوب القضاء ايضا بان اصل الصحة و بر ثه ادمه و بان
لصوم امساك عما يصل الى الحوف لا - يفصل عنه فليس بمصاف - هكذا نقل
المصنف ده في المسهي عن السيد لم يقض قده (واصد) من تحريره تصحيح من
مسلم لمتقدم الحاصر لم يطر في امور ليس القى منها و تصحيح (٢) عبد الله بن
ميمون عن بن عبد الله ^{عليه السلام} عن ابيه ^{عليه السلام} ثلاثة لا يفترون لصائم - لقي و الاحتلام
والحجامة مدعوى الجمع به و بين النصوص السابقة يقضي بساء على عدم
وجوب القضاء به مع كونه حراما (ولكن) لاصل لا يرجع اليه مع وجود الدليل
(وكون) الصوم امساكا عما يدخل الحوف خاصة - اجتهاد في تعديل النص (واطلاق)
صحيح ابن مسعود بقيد النصوص المتقدمة والجمع بين صحيح بن مسعود وما تقدم يقضي
تقييد اطلاق تصحيح ما أورده القى - للتصريح في النصوص السابقة بعدم وجوب
القضاء في هذه الصورة (ولا طهر) وجوب القضاء عه خاصة - ولورده القى لاشيء
عليه من غير فرق بين ما اذا كان من محرم و غيره اسكترا لا - لا اطلاق لنصوص المتقدمة
فما عن ابن الجبيل من وجوب القضاء به اذا كان من محرم بل عليه د اسكترا الكفارة ايضا
ضعيف مخالف للدلة والاوجه له -

فروع

- ١- لو خرج بالحشوة شيء ثم رل من غير احتياط لم يكن مطلقاً - لأن الخروج بالحشوة لا يعطى كما يشهد به المصنفين الأئمة - ولو رل بلا احتياط انصت كذا - من سألني من اعتبار الاحتياط في تحقق الأقطار - انصت لي ذلك صحيح (١) عبدالله بن سنان عن أبي عبدالله (ع) عن روح بن رمضون انصت لم يفسد فيخرج منه شيء من الطعام يعطى ذلك قول (ع) لا قلب - وردده بعد ان صار على سبيله فان (ع) لا يعطى ذلك وموافق (٢) عمر بن شبة (ع) عن روح بن رمضون انصت لم يفسد حتى يبلغ الحق ثم يرجع الى حوصه وهو صائم فان (ع) ليس شيء - ويحوي شعاعهم - ويخصي اطلاق لصحيح انه لو وصل الى قضاء انهم فسخه حصاراً لم يطل صومه ويكنى لفسده - ومن مذهب علي مخطوطة الاكل عن حصار عموم من وجه والرجوع مع السبيل للشهرة فيويده حصار يطل صومه وعليه القضاء والكفارة بل لو كان حراماً ولو لحداً به وجب كفارة الجميع
- ٢- لو اكل في السحر ما يجب عليه مؤذ في النهار - فهل عند صومه وانام يتقياً كما صرح به بعضهم - نظر - الى ان وجوب فعل شيء لم يعطى من اعتبار الامساك عنه - ام لا - وجهان
- طهرهم لئلا - فان فعل شيء وان كان حراماً الا ان تركه انصت واجب لدليل وجوب الصوم فيمنع التراحم بينهم فان قدم لئلا او حكم - تحجير والصحة واصحة وان قدم لاوب فحيث ان لئلا عبادي فهو احسن المبراهيم شق ثلاث وهو ترك الشيء لا يقصد الصوم - فيدخل لعدم في باب التراحم فيه حصار التردد على فرض عصيان وجوب انقياء بناء على ما هو الحق من تصحيح الترتيب -
- واولى بالصحة ما لو ممكن الاحراج بعينه - لا يمكن العمل بالدليلين ح - و

١ - الوسائل - الباب ٢٩ - من ابواب ما يجب عليه من وقت الامساك حديث ٩

٢ - الوسائل - الباب ٣٠ - من ابواب ما يجب عليه من وقت الامساك حديث ٢

لو كان مثل در داو سدفه او در هم و بخورده مالا صدق معه نفىء وهو واضح

٣- اذا اكل في الليل شئ يعلم انه يوجب انىء في النهار من غير احتياط

فهل يوجب النقضاء نظر الى صدق نفىء عن احتياطه ام لا - من جهته لموضوع لما حود
في خصوص و حوب نقضاء بالنفىء ، كراد نفسه عنه - وماش كل غير الصادق على ذلك
و جهات اطهر هما الثاني

٤- اذا ظهر آثار نفىء فان ممكن الحس من دون لزوم صرر و جرح و حوب

ولا و حوب النقضاء - وان لم منه بصرف او ان جرح لا يحب الحس ولكن يوجب نقضاء
لان ذلك نفى الصرر و لا كرهه لا يصح رفع و حوب النقضاء كما سحىء في الفصل
الائى انشاء الله تعالى .

دخول الماء في الحلق عند المضمضة

(و) التاسع دخول الماء الى الحلق للتمرد دون ماء المضمضة لهؤلاء

والمراد ان من ادخل الماء في فيه فدخل حلقه و حرقه من حياره وان كان للتمرد فعليه
نقضاء خاصة - وان كان لمضمضة للموضوع للصلاة لا يحب عنه انقضاء - وهذا هو

هو المشهور بين الأصحاب - و في المنهى وهو قول عثمان انتهى - و عن الانتصار

والخلافة دعوى الإجماع عليه وشهد لو حوب نقضاء حمله من لموضوع - كموثق (١)

سماعة عن رجل عث بالماء تمضمض به من عطش فدخل حلقه فان (ع) عليه قضائه

وان كان في وضوء فلا بأس به وصحح (٢) الحلبي عن ابي عبد الله (ع) في انقضاء يتوضأ

لصلاة فدخل الماء حلقه فقال (ع) ان كان وضوؤه لصلاة فريضه فببس عليه شىء

وان كان وضوؤه لصلاة فبب عليه القضاء - ومثله ما روه (٣) لكسى عن حماد عنه

وحر (١) لربان من الصلوات عن يوسف قال الصائم في شهر رمضان يستاك متى شاء وان تمضمض في وقت فريضة فدخل الماء حلقه فليس عليه شيء وودتم صومه وان تمضمض في غير وقت فريضة ودخل الماء حلقه فعليه لاعاده والافضل للصائم ان لا يتمضمض

ولا يعارضها موثق (٢) عند عرض بني عبد الله (٣) عن ابن جابر بن مصمصة في رجل
في حلقه ماء وهو صائم قال (ع) ليس عليه شيء إذا لم يعمد دث فلبس مصمصة
لثانية في رجل في حلقه ماء قال (ع) ليس عليه شيء فلبس فلبس مصمصة اثنية فلبس
ماء ليس عليه شيء ولا قضاء - لأنه مطلق بقوله مطلقا ما سبق (فان قيل) - استوفى
مصرف الذي رده المصمصة للطهارة لمعهوده لم يثبت فيه و تعرف لثنية
والثانية في كلام مسائل برشد في ذلك - فهو في خصوص المصمصة في الوضوء
فيتمتع مع موثق سماعة (٤) انه لو سلم ذلك فهو في غير الجملة الأولى
واما هي بمطلقة ومعادها عدم وجوب القضاء في المصمصة للطهارة ولغيره و دخل
الماء الى الحلق مطلقا (و م) حرر ان قلصه واحتمل كونه كلام يونس لانها
(واما) صحيح الحلبي - فهو يدل على ان المصمصة ان كان في وضوء صلاة فانه
فعليه القضاء - وحيث انه محال على المشهور بل عن الخلاف والانتصار واستهفي
دعوى الإجماع على عدم وجوب القضاء في المصمصة في وضوء صلاة فانه ايضا -
فيحمل على رادة الاستصحاب او طرح وان حكى عن جماعة من مذهبنا و لميل انه - فسعى
موثق سماعة - وهو يدل بمطوى حملته الثانية على عدم وجوب القضاء في المصمصة
لوضوء مطلق كالصلاة فرضه وانه اوله اوله لغير ذلك من العدايات ومعهم
على ثبوت لباس والمراد بالقضاء بقربه الجملة الأولى في المصمصة لغير ذلك -
ان كان (و دعوى) ان الشرطية في مثل العقد المسوق بحكم موثقه للعموم بمرارة

الاستدراك وليس لها ظهور في المفهوم فلا يدل على انقضاء عدم القضاء في المصمصة في غير الوضوء كما افاده المحقق الجهادي (مدونه) بان مجرد سبق ذلك لا يصلح قرينة لرفع اليد عن ظهور القضية في ازالة الانقضاء عند الانقضاء (والمستحصل) من المصمصة بعد ضم بعضها الى بعض ان المصمصة ان كانت في وضوء لا يوجب دخول الماء الى الحلق لقضاء ولا مخرجها الا حوط الافتصار على وضوء صلاة الفريضة. وهل ينحس المصمصة في العمل بالمصمصة في الوضوء كما عن المشهور بل عن غير واحد دعوى الاجماع عليه لاطلاق موثق عمرو كد موثق سماعه على ان يمراد بالوضوء انه هو لظهوره وذكر الوضوء بما هو لانه لا يشع ام لا لال صلاق حمر عمار بقصد موثق سماعه رادة مطلق الظاهر من وضوء غير ظاهرة الظاهر هو الثاني

وهو يلحق الاستنشاق بالمصمصة كما عن الدروس - الاظهر لعدم دلاوجه للالحاق سوى القدس - هذا كله في امضاء (وعدم) وجوب الكفارة فهو مقتضى الاصل بعد اختصاص دليلها بالافطار متعمدا - وعن الهندس انه لو تضمن لغير الصلاة فدخل حنقه فعنه الكفارة واسهل له بحرف (ا) لمرورى عن القبة (ع) اد تضمن الصائم او استثنى متعمدا او كسسا فدخل في بعد وحمله عمار عليه صوم شهرين متتابعين فان ذلك له فطر مثل الاكل والشرب والكاح (ومنه) اولاه صعب السند وغير معمول به - وثبت - به لم تعرض فيه وضوء الماء الى الحلق عند المصمصة وحيث ان من المقطوع به وضوء عدم العمل بما هو مقتضى اطلاقه وظهره فتعين التصرف به وعليه فكيف يجوز جملة على صورة دخول الماء - يجوز جملة على رده ما لو وصل الماء الى حنقه بهد الوسيلة متعمدا - بل قوله متعمدا يشر بارادة الثاني - والقول بوجوب الكفارة في العرض صعب - ومنه في الصعب ماعن الاستصار - من عدم جواز المصمصة لغير الصلاة ادلاوجه له سوى ما قيل - ان المصمصة يدل على وجوب الاعادة على من تضمن لغير الصلاة ودخل الماء في

حقوقه قهراً - وبو كانت المصمصة حائره لما وحب الاعاده (و فيه) مع لملارمه
وبشهد لحوارها مضافاً الى لصوص لمقدمه و الاصل - بصوص اخر - ولاظهر
جوازها مطلقاً .

الحققة بالمبيعات

(و) لعشر (الحققة بالمبيعات) فانه ذهب حادثة بي به بوجب نقضاء
دول الكفارة - ومخصص بقول فيه انه قد احتلف كميات اليوم فيه . (فمهم) من
حكم بحرمة الاحتفال مطلقاً بالمباح و لحمد من دول لزوم نقضاء و لكفارة وهو
لمحكي عن لصدوق (ومهم) من ذهب الى حرمة الاحتفال بالمباح دول لحمد
وهو المحكي عن حمل سيد حكيمة عن قوم وعن الاستصار واسرئرو لمسهي
و لمالك والبخاري وغيرهما (ومهم) من حكم بانها بوجب نقضاء مطلقاً - بسبب
المعذرة (ومهم) من حكم بان الحققة بالمبيعات بوجب نقضاء خاصة - وهو صهر
لبن و عن له - بوط و نقاضي و لحسن و لارشد و التحرير و حذر (ومهم) من
حكم بانها بوجب نقضاء و لكفارة مطلقاً - حكاة لسيد في محكي حصة عن قوم من
اصحابنا (ومهم) من حكم بانها بوجب نقضاء ذهب ليه حصة (ومهم)
من ذهب الى عدم حرمتها و عدم ايحايها للنقضاء و لكفارة كائن بالحمد

واما لصوص فهي - صحيحة (١) عن ابن جعفر عن ابيه عن الحسن و امرئ
عن بصلح لهما ان يسدحلا الدوء و هما صائمان فقال يَحْتَاجُ لَانَسَ - وهي مطلقة شاملة
للحامد والمبايع و دعوى ظهورها في خصوص لحامد كمتري و موثق (٢) الحسن
من فضل كتب الى بي الحسن عَنْ مانعول في اللطف يسدحله لانس وهو صائم
فكتب يَحْتَاجُ لَانَسَ لالحامد و عن لشح زهروته (في اللطف من الاشياء) وهذا مخصص
لحمد و لكن لا مفهوم له كي يدل على عدم ايجاز في المبايع و صحيح (٣) لربطى

عن أبي الحسن عليه السلام أنه سأل عن الرجل يحلف بكونه العلة في شهر رمضان فقال عليه السلام الصائم لا يجوز له أن يحلف بغيره أو بغيره على عدم جوار الاحتقان مطلقاً وعن المسالك أنه لا يطبق اسم الاحتقان على متدحج واحد فإن لم ذلك فهو محتقن بالمابع (فالمجموع) بين النصوص يقتضي البقاء على عدم الجوار في المابع وجوار في الباطن (لا) لما يده بعض المعاصرين من قصد صحيح الرطبي بأنموذج - ثم بقصد صحيح على بن حمزة فإنه يتوقف على القول بالقلب بسببه ولا يقول به (بل) لاحتقاص صحيح الرطبي بالمابع لما يده الشاهد الثاني وهو - حصص صحيح على بن حمزة بعبارة - ولولا ذلك كان لجميع سهمها مقبضاً أما في غيره من الاحتقان

ثم إن المصنوع لى كثير من الأصحاب انقور بحرمه لاحتقان تعدد - لظهور لا يجوز في ذلك في المعطونه يرجع إلى النصوص الحاصرة للمعطرات في أمور ليس لاحتقانها (وأورد) عبيد بن نافع في مثال المورد إرادة الحكم الوصفي لاحتقاص التكليف - ويحذر بدل على أحد عدمه في الصوم وهذا سطر ويجب قصائه (وهو) بحسب الكفاية - وجهاً مسان على شمول - فونه من أفطر متعمداً وعدمه ولا يبعد الثاني فإن المساق إلى المعنى منه عند ذلك (وبكى) مامن في ذلك فإن النهي في أمثال المقام يرشاد إلى الحكم الوصفي بلا كلام وأما كون لا يجوز و يحرم وما شاكل طاهره في ذلك فعبرنا - وعنه فلا مقيد لأطلاق النصوص الحاصره والاحتياط طريق المعادة .

و ربما يسدل لوجوب القضاء به مصداقاً على تقدم - بالأحكام المنقول - ويشاهده لا اعتداء - وبما في حوارته للصائم أنه هو لأجل الصوم فيكون بين الصوم والاحتقان مفاة ونسب أحد لمسافين مسيرته في الآخر - فالاحتقان بوجوب عدم الصوم وهو بوجوب القضاء (ولكن) برزعى الأول به غير ثابت وعلى فرض ثبوته لعدم كونه تعدياً ليس بحكمه وعلى الثاني أنه قياس مع الغاوى - وعلى الثالث أن يقبض لسمع عن الاحتقان هو حوارته لنفس الاحتقان وللأمر منه انتهاء الصوم عند حوارته

وهو كما ترى .

ثم انه لا إشكال في حوار الاحتقان عند الضرورة تكليفاً دماً من شيء حرمه الله لا وقد حله في حال الاضطرار - ولكن على القول بكونه مطراً للصوم - يوجب بطلانه وثبوت بقصه ، لأن دله لحوار عند الضرورة لا ينصح لأئمة عدم لطلان - نعم من يرى انه يوجب انكفاره ايضاً لاندله من تعقيب بين لأحتسار و لا اضطرار - ولا يحد لئكفاره مع انحوار - و لذلك فصل اس رهرة من بصور من في انكفاره مدعياً عنه الإجماع

تعمد الكذب على الله أو رسوله أو الأئمة

(و) المقصد الثالث فيه (يجب الامساك عنه) ولا يوجب انقصه ولا يكفاره وهي امور الاولد الحققة على تردد وقد مر للكلام فيها

لكني (الكذب على الله - وعلى رسوله (ص) و على الأئمة عليهم السلام) لا كلام في وجوب الامساك عنه في الصوم وغيره

اما الكلام في به هل يعد الصوم بذلك فيترتب على وقوعه في حال الصوم وجوب انقصه - كما عن المشايخ الثلاثة و ناعهم و من رهرة و طاهر للصديقين و عن لدروس به المشهور بين الأصحاب وعن السدس في الانتصار و لسة و لشيعين دعوى الإجماع عليه (م) لا يوجب فساد الصوم كما احتارده لمصعبه في جملة من كتبه - وعن اعمانى والسيد في الحمل و بحى و لمحقق في المعتمد و لشرع و سب ابى اكثر المتأخرين ان لم يكن جميعهم كما افاده صاحب لحوار رهرة و عن لحدائق يسته الى المشهور بين المتأخرين .

وقد استدل للاول بجمعه من لمصوص كموثق (١) سماعه سألته عن رجل كذب في رمص فقال **لَا يَلْبَسُ** قد فطر وعنه قصائنه فقت وما كذبه - قال **لَا يَلْبَسُ** يكذب على الله

وعلى رسوله وموثقه (١) الآخر سألته عن رجل كلب في شهر رمضان فقال ﷺ قد افطر وعليه قصته وهو صائم تقضى صومه ووضوئه د تعمده وموئ (٢) بن بصر سمعت ناعدا لله ﷺ يقول لكدية تقضى الوضوء و يعطر الله ثم قال قتله هلك قال ايها ليس حيث يذهب اما ذلك بكتب على الله وعلى رسوله ﷺ وعني لائمة عنهم اسلام وحيد (٣) لآخر عنه ﷺ لكتب على الله وعني رسوله وعني لائمة عليهم اسلام يعطر الله ثم يوجوها عرها

واورد على الاستدلال به مورد ١- انها صيغة سد (وقه) - لاظهر حجة الموثق مع ان ضعف السند لو كان سحر - نعم فان الاصحاب عمنوها واستدوا ليه ٢- ان لمطلوب بل انه في الامثل وانه واحد وكذلك روى ابى بصير وفي الحكم فهما سافقصة لوضوء الله وحديث - من عني غنة صاوتوى عدم كونه باقضا لوضوء حقيقه فلامحاله ان يد من النفس بالنسبة له بعض اكمال فكذلك بالنسبة بنى لصوم وهو يوجب قرينه وحده لساق ان يكون المراد من لافطار فيها ما يريد به في كثير من خصوص المصنعة لالغسة - والتميم - والتميم - وسب وغيرها - من المصنعات للصوم - لا لافطار الحقيقي ولا من الاحمال - وحيث ان لنص الحالى عن هذه القرينة غير ثابت بل هو في الاصبح لحكم بالمعطية (وقه) ان حمل الاطوار على ما ذكر حمل لنقض على خلاف مذهب وهو يتوقف على القرينة المقنونة في لعدم - ووحده ساق مما مع اختلاف العادتين لا تصح ان تكون قرينة لذلك ٣- بعض خصوص حصر اما بصير الصائم من حيث صومه في غير الكلب و الجمع به وبين هذه المصنوع تقضى حمل لافطار على رادة بعض كمانه (وقه) ان خصوص الباب حصن مطلق منه فيقيد اطلاقه بها ٤- انه في موثق سماعة صرح بانه صائم تقضى صومه - هو كالانكسب يعطر الله بكن صائما - وهذه قرينة قطعية على رادة بعض اكمال (واجب) عن ذلك بانه كما يصرح قوله وهو صائم ثم قرينه لحمل

لا يفتر على خلاف ظاهره - كمن يصلح هو فريضة لحمل الصوم على الأمساك الواجب ولا ولوية لأحدهم على الآخر - فالحر محمل يرجع إلى النصوص لآخر (وفيه) أن ظهور الصوم في الحقيق منه قوى من ظهور الإفطار في نفس الصوم - سيما بعد ملاحظة وحدة السيئ المذكور في الوجه الثاني و ساد الإفطار إلى حصة من المحرمات كما مر بضمه لنصوص الحاضر و بعد، كنهها لولم توجب ظهور الإفطار في إرادة نفس الكذب - لاسيما في صبر وربها من الاحتمال - ويرجع إلى الأصل وهو يقتضي العدم (فالإفطار) عنه لمعطيه و لا حتم لا يسعى تركه

ثم به سي نقول بالفساد هل يجب نقص، خاصة - أم يجب التكفير أيضا و جهت من إطلاق قوله يغير من افتر معناه - في دس الكفار - ومن بصراة إلى الأكل والشرب (فان قيل) عني نسي نصا لا يوجب سي على وجوب تكفيره لإطلاق الإفطار عنه في نصوص من لم يكن لإطلاق حصصا فمقتضى عموم لتبريل سي عني ترتب تكفيره أيضا (فد) به في هذه النصوص حيث رتب على إطلاق الإفطار عليه قصده فلا ينفي له إطلاق، ولا يظهر عدم وجوب تكفيره للأصل .

فروع

ثم انه على قول بالمعطيه حقه أو كمالا - لا بد من بيان فروع تسميها لهذه لمسألة ١٠ - لا يختص هذا الحكم بالكذب في مشروع بل يعم ما كان متعلقا بأمور انسانية كما عرفت لمصنفه في سحر بر لإطلاق لنصوص (ودعوى) انصراف لآخر إلى ما يتعلق بأمور انسانية من حيث صحتها (غير مسموعة) سيما في موثق سي بصير إلى قابل فلا بد من الكذب على الله و رسوله والأنبياء و بين الكذب على سائر الناس و حكم بمعطيه لأن دون الثاني اد من المعلوم ان الكذب على سائر الناس بما رتبته الكذب في مور لديها فكذلك ما قبله (فد) حواره الشيخ الأعظم رد من الاختصاصي ضعيف :

٢- لافء بغير عزم معطر سواء احرر عن الوقوع بان قال هذا حلال في الوقوع ام حرر عن رثته اما الاول فواضح - و اما الثاني - فلانه ينظر اعراف حيث يرون نعم طريقا محصيا يكون احده عن رآيه دالا بالاسرام عسى لمعلوم وواقف مثلام ورا في رآيه المسحوس يحسن يكون حد عند العرف ينظر ما يكون المشحوس يحسن فكما به حذر عن الله تعالى بالاسرام فكذلك ما لو احرر عن رآيه .

٣- كذب عسى باقى لاساء والاوصياء يرجع الى الكذب على الله تعالى ينظر النصوص لاطلاق لادله (ودعوى) بان لا يأتى احد من مفسدة شىء الله تعالى اسداء أو لاشش من ديث (غير مسموعة) بان هذا خلاف طلاقها نعم - ويرجع الى الكذب على الله تعالى ولكن لا يحد في العرف حذر عن الله تعالى لاششمة بنصوص واما ان لم يرجع الى كذب عسى لله عسى فلا دليل على مظهره (وان قل) بان المراد بالرسول هو احسن الشان لحسن لاساء (فما) انه خلاف لظاهر واول من مفسدة بان شمول الحكم لهم لفتح لمدح (واما كذب) على وطمة الزمره سلام الله عسى - ورجع الى الكذب على الله فلا شك والافعى مظهره نعم - دلاو حه لها سوى تنفتح حسد او يكون المراد لائمه في الاحرار نعم من الصدقة عسى السلام بدعوى ان الظاهر من الاحرار كونه لموصوع هو صاحب نفس السوية او لونية - و كلاهما كما ترى والاحتياط سبل النجاة .

٤- د تكلم ، حذر غير موجه خطبه الى احد - يعنى كونه معطر النصوص واول من مشاعها . صدق الحر ابدى هو لمقسم لصدق و كذب بدون المحرر - ولد اصح تعديه لعل به فيقال حذر بداء - وعدم صدقة صرفا وانصرفا - واثمى لو لم يكن بظهر فلا من كون حتماله مساويا لاحمال الصدق فبغير محملا و لميفرمه مادا كان متوجها الى شخص منهم معاد وفي غيره يرجع الى الاصل - ودا الاظهر عدم المعطرية

٥- اذا احرر صدوق على الله ثم قل كذبت فطرصومه - لانه كذب على الله عايه لامر يكون من الكذب عبر الصريح فيشمه الاطلاقات كما عرفت .

٦- لا إشكال في أنه يحرم أن يسب المسلم حكماً لأبعم بضوئه منهم ولم يعم حجه عليه - لمدار على حرمة الأحرار - لما لا علم من أدب واثرو بت كقولہ تعالیٰ (١) اتقوا لله على الله ما لا تعملون ويحوه غيره .

بما للكلام في أنه هل يعطى الصوم ملاً - فمما سبب لنا في نوحه - لأول - ن الأدلة إنما دلت على مظهره للكتب وهو سره عن محله الأحرار لواقع - ومع الشك في المحل أنه شئت في حصول لأفطره - والمرجع فيه الأصول السابعة للمقطعية (و فيه) أن الأصول السابعة لا تحرى فيه للعلم الاحتمالي بأن الأحرار به - أو بقبضه محال بل وقع ومقطر الصوم - لعدم أحدهما ما حود في الصوم والامانك لو حب فلا يحري في شيء منهما لأصل للمعارض في حصول نقص الصوم بلامعذر شرعي - فتعين الرجوع إلى القواعد المفصلة للاحتياط (الثاني) أنه لا يصدق الكذب متعمداً لدى هو المقطر - دون مطلق الكذب لأنه لم يصد الأحرار كذب - بل بمحضه (و فيه) أنه مع احتمال المحل أنه ون لم يعم بكونه كذا ولكن على تقدير كونه كذا هو صدر عنه عن عمدو لد يصح لعقاب عليه و ن كان الموضوع للحرمه للكتب فإذا لصدع على لمقطر به ظهر

٧- إذا صطر لي بكتب على الله ورسوله - فلا إشكال في حوره لأدلة لأصطرار وهل يقصر صومه ملاً - وذهب مسيان - على تصرف للصوم سمع بعد ملاحظة ماسبه احكم والموضوع لي انكذب لمحرم فلا تشعل ما وقع على وجه مخصص فيه - وعدمه -

الارتعاس في الماء

(و) ثالث الارتعاس في الماء عند جماعه - منهم لشيوخ في الامتناع والاحتياط في المعتد والشريع والمصنف في المختلف والمنهي والمحقق الثاني في حاشية لأرشاد

والشاهد الثاني وسيد المدارك بل نسب إلى أكثر المتأخرين - فإيهام احتثاره حرمة
وعدم كونه موحداً للقضاء والكفارة (ب) بالارتعاس في الماء قولان آخران بل اقوال
(أحدهما) مع الشيع في حمله من كنهه ولسيد في الانتصار وسن الراح - وهو انه
حرام وموجب للقضاء والكفارة - وسب هذا إلى لمشهور (نسبه) ما احتثاره الحنفى
وسعه بعض المعاصرين وهو انه موجب للقضاء دون الكفارة (بأنها) معن العماس
وليسيد في حذف قوله والحلى وهى الكراهة وعال إلى القول بها جمع من متأخري
للمتأخرين

و اما النصوص الواردة في المقام فهى على نحو ثلث - الاولى - من ضمن النهى
عنه كصحيح (١) حرير عن الصادق عليه السلام لا يرتعس الصائم ولا لمحرم رءس في الماء
ويحواه غيره وظهر هذه النصوص هو كونه مطلقاً للصوم اذ لا يحد من الاوامر و
لواهى المتعقبة بكلمات العبادات كونه ارشاداً إلى لحرته و شرطية والمابعية
لا محض انتكاف و لولا ذلك لزم تأسيس فقه حديد - د على الامور المتعسرة في
لعمارة سمات اعسارها بمنزل هذه الأدلة (الثانية) ما هو صرح من هذه النصوص في
لمقطعية - وهو صحيح (٢) محمد بن مسلم عن الماقر عليه السلام لا يصير الصائم ما يصح اذا
احتب اربع حصص كمدعى لقيه وعن موضع من سهدت اولت حصص الطعام
والشراب - والساء والارتعاس في الماء - فان الظاهر منه كون هذه الامور مصره
بالصائم بما هو صائم أى بصومه لأبدت الصائم لان لظاهر من احداكل عيون في
لموضوع دخله فيه فى نفسه لا لأجل كونه مرتد لعمره (فما) عن الشهد رده من عدم
ظهوره فى الافساد ديكفى فى الاصرار فعل المحرم (ضعيف) ادفع المحرم بصريعات
الصائم لانه ما هو كذا (الثالثة) ما هو اصرح من ذلك ايضا فى الافساد - وهو حصر (٣)

١ - الوسائل الباب ٣ - من ابواب ما يمسك عنه الصائم وقت الامساك - حديث ٨

٢ - الوسائل الباب ١ - من ابواب ما يمسك عنه الصائم وقت الامساك - الحديث ١

٣ - الوسائل الباب ٢ - من ابواب ما يمسك عنه الصائم وقت الامساك - الحديث ٦

الحاصل عن محمد بن نجس عن ابي بصير عن احمد بن ابي عبد الله عن يه بن سادة رفعه اني ابي عبد الله عليه السلام قال خمسة اشياء تعطر الصائم لاكل والشرب والجماع و الارتمس في الماء والكذب على الله وعلى رسوله وعلى لائمه (الرابعة) ما تضمن التعبير بتركه . وهو خبر (١) ابن سنان عن الصادق عليه السلام بتركه في الماء . وحساب تركه في الاحبار ثم ثباته بكونه بمراد بها لكرامة لمصطبة ولد تستعمل كثير في حرمة . فقد اخبرنا في مع شيء مما تقدم (لحمته) ما هو صريح في عدم الافساد . وهو موثق (٢) صحيح عن عمر بن ابي عبد الله عليه السلام في رجل صائم ارتمس في الماء معصداً عليه قضاء دلت له . قال عليه السلام ليس عليه قضاء ولا يعود

والجمع بين المصوح بعد صرح خبر الحاصل لقضائه وعدم ثبوت ستاد الاصحاب اليه . بقضي ان يمان لطافة الاولى صرحه في الروم وقصة لتحمل على لكرامة الوضعية والجمع بينها وبين الموثق بقضي دلت . وهو صحيح محمد بن مسلم . فهو صرح في كونه مصر بتحقيق الصوم وقيل لتحمل على ارادة كونه مصر لكرامة . فقرة الموثق يحمل على ذلك

وقد قال انه يجمع بين المصوح بعد الموثق على رده عدم الافساد وسائر المصوح على راده لحرمة سكينة . وشهد له به في الموثق ولا يعود (وفيه) ان لجمع بهذا الخبر خلاف ما هو للعارف منهم في امثال لمقدم حيث بهم في بشار المعام بمجموع من انتهى وانه حصة اواردين في باب لمهاب على اراده لكرامة الوضعية . لاحظ ، ذكره في الجمع من قوله عليه السلام لا صلاة بعد المسح الا في المسجد وما تضمن صحة الصلاة واقعه في غير المسجد (وقوله) لا يعود ما يكون حاله حال سائر مصوح سبى المحمولة على لكرامة (ويؤيد) عدم صحته

١ - الموثق . خبر ٣ من باب ما عليك عند الصائم ووجب الامساك له حديث ٩

٢ - الموثق . الخبر ٦ من باب ما عليك عند الصائم ووجب الامساك حديث ٩

هذا الجمع انه يلزم منه الالتزام بحرمة الارتماس في الصبوع لمدون لاطلاق الأدلة وهو كما ترى معالم يلزم به أحد (مع) انه بعد ملاحظته من جهة الحكم و الموضوع يظهر ان الالتزام بذلك مشكل في نفسه فالم بدل عليه دليل ظاهر (وم) افاده بعض من ن لجمع بين الصبوع غير ممكن - فيرجع الى المرجح والبرجح مع ذلك لخصوص - مردود بما تقدم (فالمحصل) ان لجمع بين الصبوع بمعنى الارم بالكرامة (ولكن) من جهة كون هذا نقول معالم يذهب اليه اكثر المجتهدين والاساطين فلا بد من ذلك مشكل جدا ولا يحيط بسبب الجواب

فروع الارتماس في الماء

ثم يتام الكلام بالبحث في فروع ١٠٤ - هل يكون موضوع الحكم هو عمس جميع بدن في الماء فلو عمس رأسه مع خروج البدن لأشئ عنه كما عمن المستهي م يعمن عمس الرأس وحده كما هو المشهور وجهان (فوهب) ثانياً تنصص جملة من الصبوع لتوب الحكم لعمس الرأس لاحظ صحيح من مسم المقدم وغيره (ودعوى) ان التقييد بالرأس لكونه لحر، لآخر لدى سحقه به الارتماس لا لارادته بالخصوص (صعيقة) لان ذلك خلاف ظاهر الأدل (و جعل) الموضوع في بعض الصبوع هو الارتماس الظاهر في رمس جميع بدن (لأبى) ذلك لما كان العمل بالظاهرين معاً عبارة أخرى للمعهوم له كى يدل على عدمه ب هذا الحكم لعمس الرأس فساقى مع ما تقدم (و نسب) الى شهيد رضى الدروس - به تردد في ذلك - ولكن صدر محكى كلامه لا يدل على ذلك به قبل فلو عمس رأسه دفعه او على لعاوب في الحافة بالارتماس بظرو ظاهر ذلك ارادة النسبة على انه يمكن به من عدم للاحق كما قبل لكنه ضعيف وعلى اى تقدير الاظهر ما عرفت .

٢- لافرو في هذا الحكم بين ان يكون رمسه دفعه او تدريجاً على وجه يكون تمام رمسه بحت الماء زماناً لاطلاق الأدلة - ادعى حصول التعطية في الماء وصدق

الأرتماس يشمله اندبين كان بحر الدفعة و سدرج (بعم) لورمه على سبل لتعاقب
لاعلى حد لوحه لأشياء عليه عدد شمول لأدله (فما) عن لمداره من احتمال بحر
صعيف و ما من صرح من الأصحاب بعده عرق من الدفعة وغيرها ولطهراتهم أرادوا
به المعنى الأول للتعاقب كما لا يخفى .

٣- يظهر اختصاص حد الحكم بعمس لرأس سمكه فلو عمس خصوص
الماء لأشياء عنه كما هو المشهور - لاختصاص الأدله (ودعوى) بالماء في حد
الحكم عدم دخول الماء فيه . كما يشعر به خبر حد من سدر لاني المعلن بهي لسر نه عن
الاستدعاء في الماء بهي بحمل الماء فيها - فهو صرح بالحكم بعمس الماء خاصة (مدفعة)
بانه لم يظهر كونه ذاتا له بدو - حكم مداره بل لظاهر عدمه والزم لالرم بعدم ثبوت
الحكم في بعض الأمور الذي لم يلمس به فقه كما لم يمس لماء بحر بحر عدم دخول
الماء اليها بل لظاهر كونه ذات من قبل حكمه الشريع (مع) به سكن ليدرك ان
عمس الرأس جميعه في ماء شد تأثير في بقود الماء في الماء (فما) عن المدرك
من لحاق عمس لماء كنه رأس كنه صعب

٤- هل يخص هذا الحكم بعمس لرأس في له كما هو المشهور بين الأصحاب
ام يعم رسمه في لماء المصاف كما عن كشف العطاء وبعد جماعه - ام يعم رسمه في
كل مائع كما عن الشهد الثاني في المسائل وجود

و قد استدلل لأخبر - بكلام بعض أهل لغة و فقهاء بأنه بضيق الأرتماس
عنى لعمس في كل مائع و بقوله في صحيح (١) المحسى - عن الصادق عليه السلام
الصائم يستقع في لماء ولا يرأس رأسه (ولكن) يرد على الأول - الحكم في المصوص
علق على الأرتماس في ماء لا يصب لارتماس و لماء حقيقه في المطلق لا إطلاقه عنى
غيره محتاج لى قوله معقود و عنى لثاني لعطف ولا يرأس - عنى قوله يستمع في
الماء يجعله طاهرا في اراده رسم رأسه في الماء

واستدل لقول الثاني - بعدم معقوله دخل وصف لاطلاق في مثل هذا الحكم
وشمونه بعد الماء للمصروف (ولكن يرد) على الأول به عدم احتساب مبطات لاحكام
شرعية لأصبح الاعتماد على هذه لوجود الاستحباب - وعلى الثاني متقدم من
كون الماء حقيقه في لمطلب (فمحصل) ان لاظهر هو الاحتصاص بالارتعاش في الماء
والاحوط الاحتياط عن الارتعاش في المصروف بعد

٥- في دى الرئيس قد تميز الاخصى منهما لا كلام - والأفهل نطل الصوم برمس
احدهما على القول بمطوره الارتعاش ام لا - وعلى الثاني فهل يجب لأجباب عن
كل منهما أم لا - وجوده واقربا فيها الأول - دمقصي لعدم الاحتمالي يكون رمس
احدهما مطلقا - هو لأجباب عن كل منهما بمعنى عدم الآخر ، بلصوم مع رمس
احدهما لأحتمال يقضي لمعلوم الاحتمال عليه وبعد حرج الاصول لانه لايجزى
في اطراف لعدم الاحتمالي فالمعنى الرجوع الى عده الاشتغال (في وقت) به
يتعرض صالته لثبوت عن معتبره رمس كل منهما - مع صفة برأيه عن مطورة رمس
الآخر ويجزى مستصحاب الصحة بعد رمس أحدهما بلامه رمس (وقت) بوسمه حرجان
مستصحاب الصحة في نفسه مع بعد حرجان - هو ان يقيد بعدد المعارض به على ما حققناه
في محله - من ان الاصول لطولة في بعض الاطراف بعارض جمعها مع لاصل
الجارى في الطرف الآخر ولو كان واحد وسقط الجمع (التيه) لان نفاذ ادراك
في غير ما اذا كان الاصل لجارى في كل منهما مستباحا مع الاصل الجارى في الآخر
والافاضل سقوط لمساحين وحرمان لاصل لطولي دى لأحدهما - كما في
المقام وعليه فيتعين الجواب عن هذا لوجه دلل مع من حرجان مستصحاب صحة في
نفسه كما حقق في محله .

وما ذكره بهر مدرك اقوال لاخير مع ما يمكن ان يورد عده

واما القول الثاني فقد استدلل للقول بعدم لطلال بمتقدم ولوجوب الاحتياط

بقبح التجزى عقلا وصبرورته موحأ لاستحقاق العقاب (وبه) انه بعد عرض د مقتضى

لاصل عدمه سقطه لا تحرى في ارتكابه كي يستحق لعتاب و بذلك كله طهر حكم
 فرع آخر وهو ما لو كان معان بعدم يكون احدهما ماءً فان الكلام فيه هو ان الكلام
 في ذلك .

٦- اذ كان مكرها في الارتماس لم يصح صومه على نقول سقطه لا ارتماس
 لاصلاق ادته وحدثت ارفع وعنه من ادله على الاكراه - لا تقتضي الصحة - لانها
 بما تدل على معنى الحكم (وحدث) ان معنى الحكم الضمى ان يكون معنى الحكم لمعق
 بالمركب فسخة ذلك على وجوب الصوم و ما اثبات الامر بعير ذلك من الامور لمعق
 فيه كي تربط على الصحة في لعرض فليث الادلة حسبه عنه (ودعوى) ان تلك الادلة
 تدل على ما فعل المكره عنه وجوده كعدم ومعنى ذلك فرض وجود الارتماس في المقام
 كعدمه فلامص عن الحكم بالصحة (مبدعه) فانه ان رتبته ان معنى حدثت الرفع
 وعبره رفع مانع من لا كره بهذا المقدم وبعبارة اخرى نرى لا كره من ربه لعدم
 ولا ربه تربس آثار المعنى لصادر عن الاحتمار عليه وهو خلاف المقصود - وان رتبته
 رفع ذات متعلق به الا كره به وسرله من ربه لعدم فهو خلاف ظاهر الادلة وان طاهرها
 رفع متعلق به الا كره به بعد عنوان لا يعو به لاولي - وعلى ذلك فلامص من ان يقال
 ان المرفوع هو المعنى لمعق بهذا المعنى او سخره ذلك مذكرا ما هو تمام لكلام في ذلك
 موكل الى محله من الاصول .

٧- اذ كان حادو كان عمله موقفا على الارتماس فان كان الصوم واحدا معيب
 تنقل فرضه الى التمس لانه يمسح عليه العمل شرعا لادلة سقطه الارتماس او حرمة
 ساء على نقول احدها - و الممسح شرعا كالممتنع عقلا فهو فاسد للماء
 فيكون فرضه اليمم واما ان كان الصوم مسحا او واحدا موسعا فصح عليه غسل لكونه
 واحدا للماء عقلا وشرعا فيلزم صومه لا ارتماس بل لا امر بالغسل كما لا يخفى (لا يقال) ان
 ذلك ساء على سقطه لا ارتماس تام - و ما ياء على حرمة وحيث ان مقتضى اطلاق ذلك
 حرمة في لو حب لمعين وغيره - فسقط فرضه الى اليمم بقاء لكونه غير واحد شرعا

لحرمة الأرماس (وهو يقال) إذا لم يكن الصوم و جامعاً ولا محله يجوز له تطاؤه معه لأحرمة الأرماس فيجب مقدمة لعين اصطاله ثم الأرماس فلا يصل لوبة إلى التيمم .

٨- د ارمس لصاصم في الماء عند نطل صومه مقتضياً أعلى القول بالمقطريه (و ج) اما ن يقصد لعين الأرماس او يقصد بعد تحققة في قصد الأرماس نطل غسله ايضاً ان كان في الصوم الواحد لعين للمبهي عنه الموحى بمسألة معدة (ودعوى) انه في المقدم لا يكون العوائب المأمورة به معاً مع العوائب الممنوعة عنه في المأمورة به في حال الماء والمبهي عنه جميعاً جميعاً احراز الرأس تحت الماء دفعه (وغنى) ولا وجه لسلطان (مدفوعه) بان يكون العوائب وجوداً واحداً وفي مثله لا بد من عن الماء سبي لأصحاب (و ا) كذا في غير لعين فكذلك ان قلنا بالحرمة وان كان بالمقطريه في لأظهر صحة عنه (و) قصد لعيل بعد الأرماس حال التيمم في الماء او حال الحرج في صوم غير لعين يصح غسل على القولين (و ما) في التيمم - ان قد تعدد وجوب الأرماس عن المقطريه بعد اقرار الصوم يصح عنه - كما به على القول بحرمة الأرماس مكنت يصح - دليل الحرمة لا يشمل الحرج عن الماء - على القول بالمقطريه - وبروء لامة كعن مقطريه بعد اقرار الصوم فيشكل الحكم بالصحة من جهة ان نفس لكون تحت الماء مناف للصوم والأمر ومعوص لمولى ولا يصح القرب - بمعوض ولكن الكلام في ذلك محل آخر

(و كذا) يجب الامساك عن كل محرّم سوى ما ذكرناه ويؤكد في الصوم) ولكن لا يوجب القضاء والكفارة ما كان ذلك في الصوم فيجوز من الصوم وهي ان تضمنت مقطريه نفس المحرمات للصوم لأنه لا اجماع على عدم النكاح بحمل على اراده نقص لكمال وعليه عدم وجوب القضاء وكفاره واضح

يستحب للمصائم - الامساك عن أمور

(و) الفصل الثاني في المندوب اي مستحب للمصائم لامة عنه - وهي

امور - الاول (ترك السعوط) مطلقا بمعنى الى الخلق مالا كما عن الحمل و الحلاف
 و الهبة و ابيع و صهر لمذرك و غيره بل عن المشهور (وعن) لعبد و الصدوق
 و الحلبي و الديلمي و القاضي و سرور و الجعفي و لروم الاماك عنه و حرمة السعوط (وعن)
 الاسكا في الحو - فلا كراهه (وعن) لمسوط و لشرائح و المختلف لروم لترك مع
 لعدي و حور الفعل على كراهيه مع عدم لعدي و سب ذلك لي جماعة آخرى
 و مدرك لحكم - حر - ا - احدهما - موثق (١) سب سالت ابا عبد الله عليه السلام
 انصائم بحكم و بص - في ديه الدهن - قال يُحِلُّ لَابَسَ لَا لِسَعُوطَانِهِ بِكَرِهَةٍ - ثانيا
 حر (٢) عباد الابي - كراهه السعوط للصائمه - وقد سئل ابا ثلوث بالحرمة بهما (بدعوى)
 ان كراهه في عرف المتقدمه صادقه على لحرمة (و ناسخاء) لسعوط في الموثق عن
 عدم الدس لدى هو العباد (و ن) اتصال شيء معطر لي الدماغ لدى هو من
 الجوف حرام.

والكن يرد على الاول ان الكراهه في عرف المتقدمه وان لم تكن طاهره في كراهه
 المصطلحه لانها ليست طاهره في الحرمة نصا فهي قائله للحمل على كل منهما
 (وما الثاني) فليس في نفسه وان كان طاهرا في ما افيد الا انه من جهة تعيابه بقوله
 يكره - يصير مجعلا وقائلا للحمل على الحرارة لمطابقة .. فلا يستفاد من الجعري
 الحرمة والمتفق هي الكراهه .. و لحرمة تدفع بالاصل (واما ثالث) فيرد عليه ان
 اتصال الشيء الى مطلق الجوف ليس معطرا .. الا يرى ان المصنعة و الاستشاق
 و ماش كل لا معطر .. فالمحصل هو الموثق بالكراهه

ثم به حيث يكون لحرر في مقام بدن حكم السعوط من حيث هو - ولا نظر
 لهما الى عاوين اخر - فعله - فلو وصل الى الخلق يكون حراما لو قسا بحرمة
 اتصال الشيء الى الخلق الا انه لا دليل عليها ايضا - بل مقتضى مدول على حصر المعطرات

المتقدم عدم حرمة وعدم معطرته - إلا إذا كان بحيث يصدق عليه الشرب فيجتمع في الحلق ثم يدخل المعدة - ولا يبعد كون لعاب كك وعابه ولا يجوز

(و) الثاني (الكحل بما فيه صبر أو مسك) و نحوه ما يصل طعمه أو رائحته إلى الحلق - بلاحاقه - وعن جماعة كراهة الاكتحال مطعما احتاره في المسك - وهناك أقوال آخر مشأها اختلاف الأحبار منها ما تضمن البهي عنه مطعما كصحيح (١) الحلي عن الصادق عليه السلام عن الرحن بكحل وهو صائم فقد إذا لاني يحوف به دخل رأسه و نحوه غيره ومنها - ما تضمن عنه الناس به مطب كحبر (٢) عاتق لانياس الكحل للصائم وحبر (٣) عبد الله بن مسعود عن الصادق - في حديث - أنه كان لا يرى ناسا بالكحل للصائم وحبر (٤) بن أبي عمير - عنه - في عن الكحل للصائم - فقال لانياس به ليس بطعام يؤكل و نحوه ما عرهما ومنها - ما تضمن ثوب - لاني في خصوص كحل بما فيه مسك أو طعم في الحلق كمنون (٥) - ما عنه عن الكحل للصائم - قال - في إذا كان كحلا ليس فيه مسك وليس له طعم في الحلق فلا بأس وصحيح (٦) محمد بن مسلم عن أحدهما (ع) عن المروثي تكحل وهي صائمة فقال - إذا لم يكن كحلا تحمله طعاما في حلقها فلا بأس و نحوه ما عرهما ومنها - ما عن علي عدم لاني بالكحل بما فيه مسك كحبر (٧) الحسين بن أبي عبد الله - في حديث - أني عبد الله - في الاكتحال بكحل فيه مسك أو صائم قال - لا بأس به (و الحديث) بن لنيصون يقتضي البناء على الكراهة مطلقا وشدها مع وجود أحد الوصفين وهما المسك - وطعم يحده في الحلق (ويمكن) تخصص الصدقة الأولى بالثالثة - وحملها على كراهة للاجتماع وللطائفة الرابعة فتحصن لكراهة بما فيه الوصفان - وهذا هو في الفروع

(و) الثالث والرابع (أجراح الدم ودخول الحمام المصغران) كما هو المشهور بلاحاقه بهم فيها وشهد لاني صحيح (٨) محمد بن مسلم عن الباقر

١-٢-٣-٤-٥-٦-٧-٨-٩-١٠-١١-١٢-١٣-١٤-١٥-١٦-١٧-١٨-١٩-٢٠-٢١-٢٢-٢٣-٢٤-٢٥-٢٦-٢٧-٢٨-٢٩-٣٠-٣١-٣٢-٣٣-٣٤-٣٥-٣٦-٣٧-٣٨-٣٩-٤٠-٤١-٤٢-٤٣-٤٤-٤٥-٤٦-٤٧-٤٨-٤٩-٥٠-٥١-٥٢-٥٣-٥٤-٥٥-٥٦-٥٧-٥٨-٥٩-٦٠-٦١-٦٢-٦٣-٦٤-٦٥-٦٦-٦٧-٦٨-٦٩-٧٠-٧١-٧٢-٧٣-٧٤-٧٥-٧٦-٧٧-٧٨-٧٩-٨٠-٨١-٨٢-٨٣-٨٤-٨٥-٨٦-٨٧-٨٨-٨٩-٩٠-٩١-٩٢-٩٣-٩٤-٩٥-٩٦-٩٧-٩٨-٩٩-١٠٠-١٠١-١٠٢-١٠٣-١٠٤-١٠٥-١٠٦-١٠٧-١٠٨-١٠٩-١١٠-١١١-١١٢-١١٣-١١٤-١١٥-١١٦-١١٧-١١٨-١١٩-١٢٠-١٢١-١٢٢-١٢٣-١٢٤-١٢٥-١٢٦-١٢٧-١٢٨-١٢٩-١٣٠-١٣١-١٣٢-١٣٣-١٣٤-١٣٥-١٣٦-١٣٧-١٣٨-١٣٩-١٤٠-١٤١-١٤٢-١٤٣-١٤٤-١٤٥-١٤٦-١٤٧-١٤٨-١٤٩-١٥٠-١٥١-١٥٢-١٥٣-١٥٤-١٥٥-١٥٦-١٥٧-١٥٨-١٥٩-١٦٠-١٦١-١٦٢-١٦٣-١٦٤-١٦٥-١٦٦-١٦٧-١٦٨-١٦٩-١٧٠-١٧١-١٧٢-١٧٣-١٧٤-١٧٥-١٧٦-١٧٧-١٧٨-١٧٩-١٨٠-١٨١-١٨٢-١٨٣-١٨٤-١٨٥-١٨٦-١٨٧-١٨٨-١٨٩-١٩٠-١٩١-١٩٢-١٩٣-١٩٤-١٩٥-١٩٦-١٩٧-١٩٨-١٩٩-٢٠٠-٢٠١-٢٠٢-٢٠٣-٢٠٤-٢٠٥-٢٠٦-٢٠٧-٢٠٨-٢٠٩-٢١٠-٢١١-٢١٢-٢١٣-٢١٤-٢١٥-٢١٦-٢١٧-٢١٨-٢١٩-٢٢٠-٢٢١-٢٢٢-٢٢٣-٢٢٤-٢٢٥-٢٢٦-٢٢٧-٢٢٨-٢٢٩-٢٣٠-٢٣١-٢٣٢-٢٣٣-٢٣٤-٢٣٥-٢٣٦-٢٣٧-٢٣٨-٢٣٩-٢٤٠-٢٤١-٢٤٢-٢٤٣-٢٤٤-٢٤٥-٢٤٦-٢٤٧-٢٤٨-٢٤٩-٢٥٠-٢٥١-٢٥٢-٢٥٣-٢٥٤-٢٥٥-٢٥٦-٢٥٧-٢٥٨-٢٥٩-٢٦٠-٢٦١-٢٦٢-٢٦٣-٢٦٤-٢٦٥-٢٦٦-٢٦٧-٢٦٨-٢٦٩-٢٧٠-٢٧١-٢٧٢-٢٧٣-٢٧٤-٢٧٥-٢٧٦-٢٧٧-٢٧٨-٢٧٩-٢٨٠-٢٨١-٢٨٢-٢٨٣-٢٨٤-٢٨٥-٢٨٦-٢٨٧-٢٨٨-٢٨٩-٢٩٠-٢٩١-٢٩٢-٢٩٣-٢٩٤-٢٩٥-٢٩٦-٢٩٧-٢٩٨-٢٩٩-٣٠٠-٣٠١-٣٠٢-٣٠٣-٣٠٤-٣٠٥-٣٠٦-٣٠٧-٣٠٨-٣٠٩-٣١٠-٣١١-٣١٢-٣١٣-٣١٤-٣١٥-٣١٦-٣١٧-٣١٨-٣١٩-٣٢٠-٣٢١-٣٢٢-٣٢٣-٣٢٤-٣٢٥-٣٢٦-٣٢٧-٣٢٨-٣٢٩-٣٣٠-٣٣١-٣٣٢-٣٣٣-٣٣٤-٣٣٥-٣٣٦-٣٣٧-٣٣٨-٣٣٩-٣٤٠-٣٤١-٣٤٢-٣٤٣-٣٤٤-٣٤٥-٣٤٦-٣٤٧-٣٤٨-٣٤٩-٣٥٠-٣٥١-٣٥٢-٣٥٣-٣٥٤-٣٥٥-٣٥٦-٣٥٧-٣٥٨-٣٥٩-٣٦٠-٣٦١-٣٦٢-٣٦٣-٣٦٤-٣٦٥-٣٦٦-٣٦٧-٣٦٨-٣٦٩-٣٧٠-٣٧١-٣٧٢-٣٧٣-٣٧٤-٣٧٥-٣٧٦-٣٧٧-٣٧٨-٣٧٩-٣٨٠-٣٨١-٣٨٢-٣٨٣-٣٨٤-٣٨٥-٣٨٦-٣٨٧-٣٨٨-٣٨٩-٣٩٠-٣٩١-٣٩٢-٣٩٣-٣٩٤-٣٩٥-٣٩٦-٣٩٧-٣٩٨-٣٩٩-٤٠٠-٤٠١-٤٠٢-٤٠٣-٤٠٤-٤٠٥-٤٠٦-٤٠٧-٤٠٨-٤٠٩-٤١٠-٤١١-٤١٢-٤١٣-٤١٤-٤١٥-٤١٦-٤١٧-٤١٨-٤١٩-٤٢٠-٤٢١-٤٢٢-٤٢٣-٤٢٤-٤٢٥-٤٢٦-٤٢٧-٤٢٨-٤٢٩-٤٣٠-٤٣١-٤٣٢-٤٣٣-٤٣٤-٤٣٥-٤٣٦-٤٣٧-٤٣٨-٤٣٩-٤٤٠-٤٤١-٤٤٢-٤٤٣-٤٤٤-٤٤٥-٤٤٦-٤٤٧-٤٤٨-٤٤٩-٤٥٠-٤٥١-٤٥٢-٤٥٣-٤٥٤-٤٥٥-٤٥٦-٤٥٧-٤٥٨-٤٥٩-٤٦٠-٤٦١-٤٦٢-٤٦٣-٤٦٤-٤٦٥-٤٦٦-٤٦٧-٤٦٨-٤٦٩-٤٧٠-٤٧١-٤٧٢-٤٧٣-٤٧٤-٤٧٥-٤٧٦-٤٧٧-٤٧٨-٤٧٩-٤٨٠-٤٨١-٤٨٢-٤٨٣-٤٨٤-٤٨٥-٤٨٦-٤٨٧-٤٨٨-٤٨٩-٤٩٠-٤٩١-٤٩٢-٤٩٣-٤٩٤-٤٩٥-٤٩٦-٤٩٧-٤٩٨-٤٩٩-٥٠٠-٥٠١-٥٠٢-٥٠٣-٥٠٤-٥٠٥-٥٠٦-٥٠٧-٥٠٨-٥٠٩-٥١٠-٥١١-٥١٢-٥١٣-٥١٤-٥١٥-٥١٦-٥١٧-٥١٨-٥١٩-٥٢٠-٥٢١-٥٢٢-٥٢٣-٥٢٤-٥٢٥-٥٢٦-٥٢٧-٥٢٨-٥٢٩-٥٣٠-٥٣١-٥٣٢-٥٣٣-٥٣٤-٥٣٥-٥٣٦-٥٣٧-٥٣٨-٥٣٩-٥٤٠-٥٤١-٥٤٢-٥٤٣-٥٤٤-٥٤٥-٥٤٦-٥٤٧-٥٤٨-٥٤٩-٥٥٠-٥٥١-٥٥٢-٥٥٣-٥٥٤-٥٥٥-٥٥٦-٥٥٧-٥٥٨-٥٥٩-٥٦٠-٥٦١-٥٦٢-٥٦٣-٥٦٤-٥٦٥-٥٦٦-٥٦٧-٥٦٨-٥٦٩-٥٧٠-٥٧١-٥٧٢-٥٧٣-٥٧٤-٥٧٥-٥٧٦-٥٧٧-٥٧٨-٥٧٩-٥٨٠-٥٨١-٥٨٢-٥٨٣-٥٨٤-٥٨٥-٥٨٦-٥٨٧-٥٨٨-٥٨٩-٥٩٠-٥٩١-٥٩٢-٥٩٣-٥٩٤-٥٩٥-٥٩٦-٥٩٧-٥٩٨-٥٩٩-٦٠٠-٦٠١-٦٠٢-٦٠٣-٦٠٤-٦٠٥-٦٠٦-٦٠٧-٦٠٨-٦٠٩-٦١٠-٦١١-٦١٢-٦١٣-٦١٤-٦١٥-٦١٦-٦١٧-٦١٨-٦١٩-٦٢٠-٦٢١-٦٢٢-٦٢٣-٦٢٤-٦٢٥-٦٢٦-٦٢٧-٦٢٨-٦٢٩-٦٣٠-٦٣١-٦٣٢-٦٣٣-٦٣٤-٦٣٥-٦٣٦-٦٣٧-٦٣٨-٦٣٩-٦٤٠-٦٤١-٦٤٢-٦٤٣-٦٤٤-٦٤٥-٦٤٦-٦٤٧-٦٤٨-٦٤٩-٦٥٠-٦٥١-٦٥٢-٦٥٣-٦٥٤-٦٥٥-٦٥٦-٦٥٧-٦٥٨-٦٥٩-٦٦٠-٦٦١-٦٦٢-٦٦٣-٦٦٤-٦٦٥-٦٦٦-٦٦٧-٦٦٨-٦٦٩-٦٧٠-٦٧١-٦٧٢-٦٧٣-٦٧٤-٦٧٥-٦٧٦-٦٧٧-٦٧٨-٦٧٩-٦٨٠-٦٨١-٦٨٢-٦٨٣-٦٨٤-٦٨٥-٦٨٦-٦٨٧-٦٨٨-٦٨٩-٦٩٠-٦٩١-٦٩٢-٦٩٣-٦٩٤-٦٩٥-٦٩٦-٦٩٧-٦٩٨-٦٩٩-٧٠٠-٧٠١-٧٠٢-٧٠٣-٧٠٤-٧٠٥-٧٠٦-٧٠٧-٧٠٨-٧٠٩-٧١٠-٧١١-٧١٢-٧١٣-٧١٤-٧١٥-٧١٦-٧١٧-٧١٨-٧١٩-٧٢٠-٧٢١-٧٢٢-٧٢٣-٧٢٤-٧٢٥-٧٢٦-٧٢٧-٧٢٨-٧٢٩-٧٣٠-٧٣١-٧٣٢-٧٣٣-٧٣٤-٧٣٥-٧٣٦-٧٣٧-٧٣٨-٧٣٩-٧٤٠-٧٤١-٧٤٢-٧٤٣-٧٤٤-٧٤٥-٧٤٦-٧٤٧-٧٤٨-٧٤٩-٧٥٠-٧٥١-٧٥٢-٧٥٣-٧٥٤-٧٥٥-٧٥٦-٧٥٧-٧٥٨-٧٥٩-٧٦٠-٧٦١-٧٦٢-٧٦٣-٧٦٤-٧٦٥-٧٦٦-٧٦٧-٧٦٨-٧٦٩-٧٧٠-٧٧١-٧٧٢-٧٧٣-٧٧٤-٧٧٥-٧٧٦-٧٧٧-٧٧٨-٧٧٩-٧٨٠-٧٨١-٧٨٢-٧٨٣-٧٨٤-٧٨٥-٧٨٦-٧٨٧-٧٨٨-٧٨٩-٧٩٠-٧٩١-٧٩٢-٧٩٣-٧٩٤-٧٩٥-٧٩٦-٧٩٧-٧٩٨-٧٩٩-٨٠٠-٨٠١-٨٠٢-٨٠٣-٨٠٤-٨٠٥-٨٠٦-٨٠٧-٨٠٨-٨٠٩-٨١٠-٨١١-٨١٢-٨١٣-٨١٤-٨١٥-٨١٦-٨١٧-٨١٨-٨١٩-٨٢٠-٨٢١-٨٢٢-٨٢٣-٨٢٤-٨٢٥-٨٢٦-٨٢٧-٨٢٨-٨٢٩-٨٣٠-٨٣١-٨٣٢-٨٣٣-٨٣٤-٨٣٥-٨٣٦-٨٣٧-٨٣٨-٨٣٩-٨٤٠-٨٤١-٨٤٢-٨٤٣-٨٤٤-٨٤٥-٨٤٦-٨٤٧-٨٤٨-٨٤٩-٨٥٠-٨٥١-٨٥٢-٨٥٣-٨٥٤-٨٥٥-٨٥٦-٨٥٧-٨٥٨-٨٥٩-٨٦٠-٨٦١-٨٦٢-٨٦٣-٨٦٤-٨٦٥-٨٦٦-٨٦٧-٨٦٨-٨٦٩-٨٧٠-٨٧١-٨٧٢-٨٧٣-٨٧٤-٨٧٥-٨٧٦-٨٧٧-٨٧٨-٨٧٩-٨٨٠-٨٨١-٨٨٢-٨٨٣-٨٨٤-٨٨٥-٨٨٦-٨٨٧-٨٨٨-٨٨٩-٨٩٠-٨٩١-٨٩٢-٨٩٣-٨٩٤-٨٩٥-٨٩٦-٨٩٧-٨٩٨-٨٩٩-٩٠٠-٩٠١-٩٠٢-٩٠٣-٩٠٤-٩٠٥-٩٠٦-٩٠٧-٩٠٨-٩٠٩-٩١٠-٩١١-٩١٢-٩١٣-٩١٤-٩١٥-٩١٦-٩١٧-٩١٨-٩١٩-٩٢٠-٩٢١-٩٢٢-٩٢٣-٩٢٤-٩٢٥-٩٢٦-٩٢٧-٩٢٨-٩٢٩-٩٣٠-٩٣١-٩٣٢-٩٣٣-٩٣٤-٩٣٥-٩٣٦-٩٣٧-٩٣٨-٩٣٩-٩٤٠-٩٤١-٩٤٢-٩٤٣-٩٤٤-٩٤٥-٩٤٦-٩٤٧-٩٤٨-٩٤٩-٩٥٠-٩٥١-٩٥٢-٩٥٣-٩٥٤-٩٥٥-٩٥٦-٩٥٧-٩٥٨-٩٥٩-٩٦٠-٩٦١-٩٦٢-٩٦٣-٩٦٤-٩٦٥-٩٦٦-٩٦٧-٩٦٨-٩٦٩-٩٧٠-٩٧١-٩٧٢-٩٧٣-٩٧٤-٩٧٥-٩٧٦-٩٧٧-٩٧٨-٩٧٩-٩٨٠-٩٨١-٩٨٢-٩٨٣-٩٨٤-٩٨٥-٩٨٦-٩٨٧-٩٨٨-٩٨٩-٩٩٠-٩٩١-٩٩٢-٩٩٣-٩٩٤-٩٩٥-٩٩٦-٩٩٧-٩٩٨-٩٩٩-١٠٠٠-١٠٠١-١٠٠٢-١٠٠٣-١٠٠٤-١٠٠٥-١٠٠٦-١٠٠٧-١٠٠٨-١٠٠٩-١٠١٠-١٠١١-١٠١٢-١٠١٣-١٠١٤-١٠١٥-١٠١٦-١٠١٧-١٠١٨-١٠١٩-١٠٢٠-١٠٢١-١٠٢٢-١٠٢٣-١٠٢٤-١٠٢٥-١٠٢٦-١٠٢٧-١٠٢٨-١٠٢٩-١٠٣٠-١٠٣١-١٠٣٢-١٠٣٣-١٠٣٤-١٠٣٥-١٠٣٦-١٠٣٧-١٠٣٨-١٠٣٩-١٠٤٠-١٠٤١-١٠٤٢-١٠٤٣-١٠٤٤-١٠٤٥-١٠٤٦-١٠٤٧-١٠٤٨-١٠٤٩-١٠٥٠-١٠٥١-١٠٥٢-١٠٥٣-١٠٥٤-١٠٥٥-١٠٥٦-١٠٥٧-١٠٥٨-١٠٥٩-١٠٦٠-١٠٦١-١٠٦٢-١٠٦٣-١٠٦٤-١٠٦٥-١٠٦٦-١٠٦٧-١٠٦٨-١٠٦٩-١٠٧٠-١٠٧١-١٠٧٢-١٠٧٣-١٠٧٤-١٠٧٥-١٠٧٦-١٠٧٧-١٠٧٨-١٠٧٩-١٠٨٠-١٠٨١-١٠٨٢-١٠٨٣-١٠٨٤-١٠٨٥-١٠٨٦-١٠٨٧-١٠٨٨-١٠٨٩-١٠٩٠-١٠٩١-١٠٩٢-١٠٩٣-١٠٩٤-١٠٩٥-١٠٩٦-١٠٩٧-١٠٩٨-١٠٩٩-١١٠٠-١١٠١-١١٠٢-١١٠٣-١١٠٤-١١٠٥-١١٠٦-١١٠٧-١١٠٨-١١٠٩-١١١٠-١١١١-١١١٢-١١١٣-١١١٤-١١١٥-١١١٦-١١١٧-١١١٨-١١١٩-١١٢٠-١١٢١-١١٢٢-١١٢٣-١١٢٤-١١٢٥-١١٢٦-١١٢٧-١١٢٨-١١٢٩-١١٣٠-١١٣١-١١٣٢-١١٣٣-١١٣٤-١١٣٥-١١٣٦-١١٣٧-١١٣٨-١١٣٩-١١٤٠-١١٤١-١١٤٢-١١٤٣-١١٤٤-١١٤٥-١١٤٦-١١٤٧-١١٤٨-١١٤٩-١١٥٠-١١٥١-١١٥٢-١١٥٣-١١٥٤-١١٥٥-١١٥٦-١١٥٧-١١٥٨-١١٥٩-١١٦٠-١١٦١-١١٦٢-١١٦٣-١١٦٤-١١٦٥-١١٦٦-١١٦٧-١١٦٨-١١٦٩-١١٧٠-١١٧١-١١٧٢-١١٧٣-١١٧٤-١١٧٥-١١٧٦-١١٧٧-١١٧٨-١١٧٩-١١٨٠-١١٨١-١١٨٢-١١٨٣-١١٨٤-١١٨٥-١١٨٦-١١٨٧-١١٨٨-١١٨٩-١١٩٠-١١٩١-١١٩٢-١١٩٣-١١٩٤-١١٩٥-١١٩٦-١١٩٧-١١٩٨-١١٩٩-١٢٠٠-١٢٠١-١٢٠٢-١٢٠٣-١٢٠٤-١٢٠٥-١٢٠٦-١٢٠٧-١٢٠٨-١٢٠٩-١٢١٠-١٢١١-١٢١٢-١٢١٣-١٢١٤-١٢١٥-١٢١٦-١٢١٧-١٢١٨-١٢١٩-١٢٢٠-١٢٢١-١٢٢٢-١٢٢٣-١٢٢٤-١٢٢٥-١٢٢٦-١٢٢٧-١٢٢٨-١٢٢٩-١٢٣٠-١٢٣١-١٢٣٢-١٢٣٣-١٢٣٤-١٢٣٥-١٢٣٦-١٢٣٧-١٢٣٨-١٢٣٩-١٢٤٠-١٢٤١-١٢٤٢-١٢٤٣-١٢٤٤-١٢٤٥-١٢٤٦-١٢٤٧-١٢٤٨-١٢٤٩-١٢٥٠-١٢٥١-١٢٥٢-١٢٥٣-١٢٥٤-١٢٥٥-١٢٥٦-١٢٥٧-١٢٥٨-١٢٥٩-١٢٦٠-١٢٦١-١٢٦٢-١٢٦٣-١٢٦٤-١٢٦٥-١٢٦٦-١٢٦٧-١٢٦٨-١٢٦٩-١٢٧٠-١٢٧١-١٢٧٢-١٢٧٣-١٢٧٤-١٢٧٥-١٢٧٦-١٢٧٧-١٢٧٨-١٢٧٩-١٢٨٠-١٢٨١-١٢٨٢-١٢٨٣-١٢٨٤-١٢٨٥-١٢٨٦-١٢٨٧-١٢٨٨-١٢٨٩-١٢٩٠-١٢٩١-١٢٩٢-١٢٩٣-١٢٩٤-١٢٩٥-١٢٩٦-١٢٩٧-١٢٩٨-١٢٩٩-١٣٠٠-١٣٠١-١٣٠٢-١٣٠٣-١٣٠٤-١٣٠٥-١٣٠٦-١٣٠٧-١٣٠٨-١٣٠٩-١٣١٠-١٣١١-١٣١٢-١٣١٣-١٣١٤-١٣١٥-١٣١٦-١٣١٧-١٣١٨-١٣١٩-١٣٢٠-١٣٢١-١٣٢٢-١٣٢٣-١٣٢٤-١٣٢٥-١٣٢٦-١٣٢٧-١٣٢٨-١٣٢٩-١٣٣٠-١٣٣١-١٣٣٢-١٣٣٣-١٣٣٤-١٣٣٥-١٣٣٦-١٣٣٧-١٣٣٨-١٣٣٩-١٣٤٠-١٣٤١-١٣٤٢-١٣٤٣-١٣٤٤-١٣٤٥-١٣٤٦-١٣٤٧-١٣٤٨-١٣٤٩-١٣٥٠-١٣٥١-١٣٥٢-١٣٥٣-١٣٥٤-١٣٥٥-١٣٥٦-١٣٥٧-١٣٥٨-١٣٥٩-١٣٦٠-١٣٦١-١٣٦٢-١٣٦٣-١٣٦٤-١٣٦٥-١٣٦٦-١٣٦٧-١٣٦٨-١٣٦٩-١٣٧٠-١٣٧١-١٣٧٢-١٣٧٣-١٣٧٤-١٣٧٥-١٣٧٦-١٣٧٧-١٣٧٨-١٣٧٩-١٣٨٠-١٣٨١-١٣٨٢-١٣٨٣-١٣٨٤-١٣٨٥-١٣٨٦-١٣٨٧-١٣٨٨-١٣٨٩-١٣٩٠-١٣٩١-١٣٩٢-١٣٩٣-١٣٩٤-١٣٩٥-١٣٩٦-١٣٩٧-١٣٩٨-١٣٩٩-١٤٠٠-١٤٠١-١٤٠٢-١٤٠٣-١٤٠٤-١٤٠٥-١٤٠٦-١٤٠٧-١٤٠٨-١٤٠٩-١٤١٠-١٤١١-١٤١٢-١٤١٣-١٤١٤-١٤١٥-١٤١٦-١٤١٧-١٤١٨-١٤١٩-١٤٢٠-١٤٢١-١٤٢٢-١٤٢٣-١٤٢٤-١٤٢٥-١٤٢٦-١٤٢٧-١٤٢٨-١٤٢٩-١٤٣٠-١٤٣١-١٤٣٢-١٤٣٣-١٤٣٤-١٤٣٥-١٤٣٦-١٤٣٧-١٤٣٨-١٤٣٩-١٤٤٠-١٤٤١-١٤٤٢-١٤٤٣-١٤٤٤-١٤٤٥-١٤٤٦-١٤٤٧-١٤٤٨-١٤٤٩-١٤٥٠-١٤٥١-١٤٥٢-١٤٥٣-١٤٥٤-١٤٥٥-١٤٥٦-١٤٥٧-١٤٥٨-١٤٥٩-١٤٦٠-١٤٦١-١٤٦٢-١٤٦٣-١٤٦٤-١٤٦٥-١٤٦٦-١٤٦٧-١٤٦٨-١٤٦٩-١٤٧٠-١٤٧١-١٤٧٢-١٤٧٣-١٤٧٤-١٤٧٥-١٤٧٦-١٤٧٧-١٤٧٨-١٤٧٩-١٤٨٠-١٤٨١-١٤٨٢-١٤٨٣-١٤٨٤-١٤٨٥-١٤٨٦-١٤٨٧-١٤٨٨-١٤٨٩-١٤٩٠-١٤٩١-١٤٩٢-١٤٩٣-١٤٩٤-١٤٩٥-١٤٩٦-١٤٩٧-١٤٩٨-١٤٩٩-١٥٠٠-١٥٠١-١٥٠٢-١٥٠٣-١٥٠٤-١٥٠٥-١٥٠٦-١٥٠٧-١٥٠٨-١٥٠٩-١٥١٠-١٥١١-١٥١٢-١٥١٣-١٥١٤-١٥١٥-١٥١٦-١٥١٧-١٥١٨-١٥١٩-١٥٢٠-١٥٢١-١٥٢٢-١٥٢٣-١٥٢٤-١٥٢٥-١٥٢٦-١٥٢٧-١٥٢٨-١٥٢٩-١٥٣٠-١٥٣١-١٥٣٢-١٥٣٣-١٥٣٤-١٥٣٥-١٥٣٦-١٥٣٧-١٥٣٨-١٥٣٩-١٥٤٠-١٥٤١-١٥٤٢-

عن الرحن يدخل الحمام وهو صائم فقال عليه السلام لا بأس ما لم يحسن صعبا - لمحمون
 على لكرهه اجماعا (و من الاول) ويشهد له جملة من النصوص كصحيح (١) البخاري
 عن الصادق عليه السلام عن الصائم ان يحتجم قال عليه السلام اني انحوف عليه ما ينحوف به على نفسه
 قلت من ينحوف عليه من عليه السلام العشاق وتوربه عره قلب ارباب افوى على ديث ولم
 يعش شيئا قال نعم . و مورده وان كان الاحتمة ولكن لالعه الحصوة
 ولعموم التعليل بسد عموم الحكم للحمامة وغيرها وحر (٢) الطبرسي عن جعفر
 بن محمد عليهم السلام يحجم الصائم في غير شهر رمضان متى شاء و في شهر رمضان
 فلا يصرفه ولا يجرح الدم الحديث - و به نصا ظاهر في الا موضوع حر، لم يلا
 خصوصية للحمامة وموقوف (٣) عمار عن الصادق عليه السلام في احكامه يرفع صر سة قال عليه السلام
 لا - ولا يدمى فاه وصحيح (٤) سعد الاعرج عنه عليه السلام عن الصائم يحجم فقال (ع)
 لا بأس بالانحوف على نفسه لصعب - و يحوف غيرها من النصوص لكثرة
 المحموم جميعها على الكرهة للاجماع ولحر (٥) عبد الله بن ميمون عن أبي عبد الله
 عن ابيه (ع) فان ثلاثة لا يعطرن لصائم المني والاحتلام والحمامة وقد احتجم ابي عليه السلام
 وهو صائم وصحيح (٦) البخاري عنه عليه السلام لا بأس ان يحتجم الصائم في شهر رمضان
 ويحومها غيرهما (وهذه) النصوص و نكبت اعم من الاولى - الا انها تصميح الاجماع
 تصلح شاهده لرفع اليد عن ظهور تلك في لزوم مع - ما فهمنا لتعليل ايضا
 بشر بذلك .

ثم ان ما في حر الطبرسي ومثله صحيح (٧) عبد الله بن مسكان من الفصل بين
 شهر رمضان وغيره - محمول على اختلاف مراتب الكراهة وهل بكره الحمامة مطلقا
 وان من الصعب ام لافه وجاهك - من طلاق النصوص انهية - و من ان لقاعده
 تقتضي تقيده بغيرها من النصوص .

٢٠١ ٢٠٣ ٥٠٦ ٧٠٦ لورائل الباب ٢٦ من ابواب ما يكره منه الصائم ووقت الامساك

(و) الخامس والسادس (شم المرجس والرياحين) أحادي حكاة جماعة شهيد للاول حر (١) ابن رثاب سمعت ابن عبد الله عليه السلام ينهى عن المرجس فقلت جعلت فداك لم ذلك فقال لا به ريحان الا عاصم. وهذا الخبر يدل على حكمه على دخول المرجس في الرياحين. ان لم يكن شاملا له فيشمه مدعى المهي عن شم الرياحين في حال لصوم كخبر (٢) لحسن بن راشد في حديث قلت لا بعد الله عليه السلام لصائم يشم لريحان قال عليه السلام لا لانه لذة و يكره له ان يتلذذ - و نحوه غيره - المحمول على الكراهة بقوله لصوم المصراحة بالجواز كصحيح (٣) ابن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام قال قلت له الصائم يشم لريحان و لطيب قال عليه السلام لا بأس و نحوه غيره (٤) ان ما ذكرناه في خبر ابن رثاب على نقل الكليني اياه - و ما على روى تصديق قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام ينهى عن المرجس لصائم - فدلالته على المرحوحه واصححه و ما يحتمل ينهى عنه على كراهة من جهة ما فيه من تعليق الموحب لكون حكمه حكمه شم لريحان الذي هو الكراهة قال الكليني روى واحسنه بعض اصحابنا لا عاصم كانت يشمه اذا صام او قاتل الله بسك يذوق. (و) السابع الحقيقة والحمد على المشهور - وعن بعض دعوى الاجماع عليه وقد تقدم في مسنده الاحمد تمام نقول في ذلك

(و) ثامن (بل الثوب على الجسد) بخلاف احده فيه افاده صاحب نحو اهره ويشهده خبر (٤) الحسن الصقل عن ابي عبد الله عليه السلام ينهى عن الصائم اللمس الثوب المبلول قال عليه السلام لا - و نحوه خبر (٥) ابن راشد - المحمولان على كراهة للاصحاح - والمفهوم خبر (٦) ابن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام لا يترقى ثوبك في جسدك وهو رطب و سب صائم حتى تعصره - و به بالمفهوم يدل على نحو ما بعد تعصر - غير انما في تسلل ثم ان ينهى في هذا الخبر ايضا محمول على شده الكراهة لعدم الخلاف - في حواره

١ - الوسائل الباب ٣٢ من ابواب ما يكره له الصائم ووقف الامامك حديث ٤

٢ - ٣ - الوسائل الباب ٣٦ من ابواب ما يكره له الصائم ووقف الامامك حديث ١٠٧

٣ - ٤ - الوسائل الباب ٣ من ابواب ما يكره له الصائم ووقف الامامك حديث ٢٠٤

(١) التاسع مباشرة النساء : القبل والملاعة والمالعة بشهوة) جماع
في الجمعة - واحلفوا في انها مكروهه مطلقا - او لئلا دون الشح - او يدوى لشهوة
ومن تحرك ثلث شهوته دون غيره - ولا شهر الاخر - وعن لمسهى دعوى الاجماع
عليه - والنصوص كالتساوى مختلفه

شاهد للاول حر (١) اصبح ولحاء رجل من امرى مؤمنين ^{عليه} قال يا
امرؤ المؤمنين اقبل و يا صائم فقال له عتب صومك فان سدوا انفس اللطام و
يدوى (٢) عن قرب الاسناد عن عيسى بن جعفر عن احمد - عن لرجل من يصلح به
من اولمى وهو يقضى شهر رمضان قال ^{عليه} لا - و نحوه ما عيرهما - المحمولة
على الكراهه - لمصوص مصرحه بالحوار ككثير (٣) من ينظر عن نى عبد الله
عن لرجل يصعب يده على حسد مرأته وهو صائم فقال ^{عليه} لا بأس و - مدى فلا يضر و
حرره (٤) الاخره ^{عليه} والمشرده بسببها وس والاوتة يومه ولا يسعى له لا يتعرض
لرمصه - ولا يحرم المشرده ولكنها مكروهه لحرمة رمصه .

ودليل ثنى صحيح (٥) ائجلي عن احمد ^{عليه} عن لرجل من امرئ
شك بعد ذلك صومه ونقصه فقال ^{عليه} ان ذلك يكره لرجل لئلا يحذفه ان
يسقه حتى وصحيح (٦) منصور حرره عنه ^{عليه} قال فب له ما يقول في الصائم
من الحاربه والمزقه فقال ^{عليه} ما اشبع لكسر مشى ومثلك فلا بأس و ما الشح
اشفق فلا لاه لا يؤمن والعنه احدى لشهوتين الحديث وصحيح (٧) عبد الله بن مسعود
روى عن ابي عبد الله ^{عليه} رحمه لشيخ في لمشاهدة .

ودليل لثالث صحيح (٨) رداره ومحمد بن مسلم عن ابي جعفر (ع) عن الصائم
من يشر ومن في شهر رمضان فقال ^{عليه} ابي احاف عليه فليسر من دلت لا يثق
لا يسقه فيه - لان د لشهود لا يكون واثم وعبره واثم الله - ولعل لتأويل في صحيح

١ - ٢ - ٣ - ٤ - ٥ - ٦ - ٧ - ٨ - ٩ - ١٠ - ١١ - ١٢ - ١٣ - ١٤ - ١٥ - ١٦ - ١٧ - ١٨ - ١٩ - ٢٠ - ٢١ - ٢٢ - ٢٣ - ٢٤ - ٢٥ - ٢٦ - ٢٧ - ٢٨ - ٢٩ - ٣٠ - ٣١ - ٣٢ - ٣٣ - ٣٤ - ٣٥ - ٣٦ - ٣٧ - ٣٨ - ٣٩ - ٤٠ - ٤١ - ٤٢ - ٤٣ - ٤٤ - ٤٥ - ٤٦ - ٤٧ - ٤٨ - ٤٩ - ٥٠ - ٥١ - ٥٢ - ٥٣ - ٥٤ - ٥٥ - ٥٦ - ٥٧ - ٥٨ - ٥٩ - ٦٠ - ٦١ - ٦٢ - ٦٣ - ٦٤ - ٦٥ - ٦٦ - ٦٧ - ٦٨ - ٦٩ - ٧٠ - ٧١ - ٧٢ - ٧٣ - ٧٤ - ٧٥ - ٧٦ - ٧٧ - ٧٨ - ٧٩ - ٨٠ - ٨١ - ٨٢ - ٨٣ - ٨٤ - ٨٥ - ٨٦ - ٨٧ - ٨٨ - ٨٩ - ٩٠ - ٩١ - ٩٢ - ٩٣ - ٩٤ - ٩٥ - ٩٦ - ٩٧ - ٩٨ - ٩٩ - ١٠٠

مصور يدل على ذلك - بعينه قوله عليه السلام والقصة احدى الشهودين لى عروته من
المصوص (و ليهى) فى طائفتى الاحترس محمول على الكراهة للاجماع و الحر
ابى بصير عن ابى عبد الله عليه السلام عن رجل مضغ يده على حصى امرئته و هو حى ثم قال -
لا بأس وان امضى يحدث فان الاممء انما يرب مع حجر الشهوة - ولما فى المصوص
من المرائن الاحر (و نظمه) لا بد ان مع الطائفة الاولى - فالمعنى الاثران، لكن هذه
مطلقا غاية الامر يثبت كراهة مع احد الامر من (ب) - قد كره مع عدم قصد الاثر
وعدم الاموال و لا يحرم وقد تقدم فى الاستسقاء

و لعشر جلوس المرنه فى الماء على الأشهر - وعن سائر المتقدمين و لحنى
و ابن زهره و القاسمى و حذير القصة و محسن المنفعة حرمة عليه - اما مع الغسل
كالاولى - ومع كراهة يصاح كالثالث والرابع - او يوجبها كالثانى - و حذير
مؤثق (١) حبان بن سدر انه سأل ابا عبد الله عليه السلام عن النساء يسقن فى ماء قل -
لا بأس ولكن لا يسمنس والمرنه لا تنسقم فى الماء لانهما تحمل الماء بينهما و قد
استدل لقانون الاحرمه به - و لكن لابد من حمل ما فيه من النهى على الكراهة لعدم
الخلاف من الاكثر منه ولما فى الحر من التعبد فيه بقرنه حصره بضرار فى امور
ليس منها ذلك يكون حذر فى راده بالحكم السرىفى ولا يظهر هو الكراهة و ان كان
الاحوط تركه بل لا يسعى ترك هذا الاحتياط

ثم ن فى لعاء مور اخر سعى لصانته تركها و قد دلت المصوص عليه
كالاولى بلعود برطب - و لمصنعه خصوصا - عشا - و لمصنعه فيها والحدال -
و المراء - و ادى الحاد و المصارعة الى الحنف - و بخود ذلك يظهر لمن راجع
المصوص ثم ن بعض هذه الامور حرام فى نفسه و المقصود ذكر احته بها من حيث
كوله صائما

حكم انشاء الشعر

ومما حكم بكرامته للصائم انشاء الشعر - وهذا النصوص عليه كصحيح (١)
 حماد عن ابي عبد الله عليه السلام يبيع بكرة ربه بشعر بلسان ولا يحرم وفي يوم الجمعة ولا
 يروي بالليل ولا قلت وان كان شعر حق قبل عليه السلام وان كان شعر حق وصحيحه (٢) الاخر عنه عليه السلام
 لا يشد الشعر باللسان ولا يسه في شهر رمضان بلسان ولا يهاجر فقال له اسماعيل يا ابا
 فاه قال عليه السلام وان كان في - وبكر في الامام كلامين للمحدثين لمحققين كل
 منهما حسن

فما يجب الاحتياط فيه ان اصحبت وقد حصو، وبكر هذه السنة في انشاء الشعر
 في المسجد او يوم الجمعة ويحذر ذلك من لارمة الشريعة وايضا ان يسهل بعد كان من
 لاشعر اريد به ان يهاجره عماد كرماد ومن صرح بذلك شخصاً شهيد في الذكرى
 والشهد في حصة من شروحه والمحقق الشيخ علي واسيد السند في المدرك و من
 لاجاز لطافه في ماد كونه صحيح (٣) علي بن يقطين عن ابي الحسن عليه السلام عن شاذ
 اشعر في لظواف فقال ما كان من الشعر لاني به ولا بأس به ومورده في انطوف مع
 بصرح النصوص ما يفي به في حرره و - حرره - اسيد لاجاز (٤) ان يعبده
 لو رده في مدح اشعر في اهل بسا وفي عرائهم - وبصحيح محمد بن مسلم المصنف
 لان رسول الله عليه السلام يسه الكعبة او قبل وفي بكر من نل - فاسبحرهم من حرق من
 ساعدة - بم دل من فكم احد من حسن شعره شت - فاشد بعضهم اشعارا منه - و
 نرحم رسول الله عليه السلام في حرره في حور انشاء شعر الحق وحسنه حتى في
 الحرم - وبصر (٥) حنف بن حماد قال قلت للرحم عليه السلام ان اصحابا يروون عن آبائهم

٢-١- الوسائل الباب ٣ من ابواب آداب الصائم حديث ٢٠١

٢- الوسائل الباب ٥٤ من ابواب الطواف حديث ١ مع اختلاف سير

٢- الوسائل الباب ٥ ١ - من ابواب العرا وما يسه حديث ٨٠

ان شعر ليلة الجمعة ويوم الجمعة وفي شهر رمضان وفي الليل مكروه وقد همت ان ارثي بالحسن وهذا شهر رمضان - فدارت انا لحسن في ليالي الجمع وفي شهر رمضان وفي سائر الايام - والله عروجن بكافك على ذلك انتهى وهذا الاخير من مافله ايضا بعد رمضان ما بعده - ويحمل ما سبق على لعمري ذلك ولا يصح ضعف لاجير لان المقام مقام المسامحة وما عموما المصنعة للحث على الاشعار في مرثيهم وغيره من الاشعار لحقه فائدة سها وبس صحيح حماد عموم من وجه - ولعل الترجيح معها فتقدم .

قال المحدث الكاشاني رد الشعر على ما سبق لم يتطوع من القول و صله الكلام المحبى الذى هو حد الصاعقات الخمس بغير ما كان وشر - ولعل المصنوع المشمل على الحكمة و لوعظه او الماحاد مع الله سبحانه مما لم يكن فيه تحيى شعري مشى من هذا الحكم او غير داخل فيه . و قال - في سان قوله ^{التي} في صحيح حماد (وان كان شعر حق) ان كور موضوعه حقا لحكمة او موعظه لاجرحه عن التحيل شعري - و ما اذا لم يكن كلام شعرا بل كان مورا فافط فلا ينس انتهى و يؤيد ما ذكره رد الكرم رسموا نرا آن شعر و رسول الله ^{صلى الله عليه وسلم} شاعر (فلم تحصل) مما قد اذ ان لم يتطوع المحلى عن الحلال الشعر المصنوع لحكمة او موعظة - او مدح اهل البيت و مرثيهم لانكون مكروها في شهر رمضان ولا في غيره من الامة و الامكنة الشريفة .

امور لا باس بها للصائم

١ ولا تصد الصوم - مور ولا ينس بها - منها ١ من الحاتم ، للاصل وحصر المطر في غيره وصحيح (١) ابن سنان عن ابي عبد الله ^{عليه السلام} في الرجل يعطش في شهر رمضان قال ^{عليه السلام} لا باس بان يمض الحاتم ويحويه صحيح (٢) منصور .

و منها مصحح ثعلبكي، بلاص - في عموم، المقدم وصحيح (١) محمد بن مسلم قال
ابو جعفر عليه السلام يا محمد بن ابي ان تصنع عيناك في مصعب او معكوا او صائم فوحسب في نفسي
منه شيئا ويحويه حر (٢) ابي بصير (وما) في مصحح الحلبي من انه في عنه محمود على
الكراهة كما يشهد بها الحبيب عنه في صحيح محمد (و منها) دوق الطعام اذا لمطه
ولا يبلعه - لما مر و صحيح (٣) لحسن به سنن عن المرثه لصائمة تطحن لقدر
فتدق لمرق ينظر له فقال عليه السلام لا بأس به وبه يحمل النبي عنه في بعض النصوص
على الكراهة .

(و) منها (رق الطائر) صحيح حماد (٤) قال من ابي يعقوب ان عبد الله عليه السلام
و ناسم عن لصائم نصب لدواء في اذنه قال عليه السلام نعم ويدق لمرق ويرق ان يرح
و منها استمقاع الرجل في الماء) سوي حديث المقدم (وتدعه) كلما
شك في كونه معتبرا واحسن دخل عدمه في الصوم - ولم يدل دليل على حد لطريق
فدلت عليه ابي وجوب الكهارة والعصاة بوسعي به اخرى صالحة لبرائة بلا كلام بناء على
ما هو الحق من ان انقصه بامر جديد وبالبسة ابي حنيفة - فحرب الاصل
يتمنى على - نقول بحرب البرائة في الاقل والاكثر الارباطين - وحيث ان استمر
جربانه في ذلك - فمقصي، لاصل حوزة - هذا مضافا الى العمومات الحاصره
للمعطرات في امور - فمدهره في حوار ارتكاب غيرها - وقد تقدمت

موارد وجوب الكهارة

فصل فيما يتعلق بكهارة الصوم - وفيه (مسائل - الاولى الكهارة لا تجب
الا في رمضه والندر العتي وقضاء رمضان بعد الروا والاعتكاف على وجه
وما لا ينبغي صومه كالندر المطلق وقضاء رمضان قبل الروا والمافلة لا يجب

٢-١ - الوسائل - الباب ٣٦ - في نوب ما يثبت فيه الصائم ووقت الامساك حديث ٣-

٢-٢ - الوسائل - الباب ٣٧ - من ايو ما يثبت فيه الصائم ووقت الامساك حديث ٣-١

بإفاده شيء) فبهذا قروا .

- ١- لا تحب الكفارة على من افطر في غير المواضع الاربع المذكورة - و
الظاهر انه اتفاهى كما عن الدخيرة والحدادك وعن انتهى به قول ابي بصير كافي ويشهد به
مضى الى ذلك - الاصل بعد اختصاص الموجب لهذا الاقسام الاربع
- ٢- تحب الكفارة على من افطر في شهر رمضان بالاحلاف - ونقص لاجماع
عليه مستقص - والاحكامه موافقه لعدم طرف منها - فتنى النقص عند كمارته في
لمسألة اللاحقة .

٣- تحب الكفارة على من افطر في قضاء رمضان بعد الروايات - على المشهور
بل لاجل ان فيه الاعس اس ابي عجيل فلم يوحىها فيه وان اثم بالافطار - شهد له مشهور
بخصوص كحر (١) العجنى عن ابي جعفر ^{عليه السلام} في رجل افطر في يوم يقصيه من
شهر رمضان - قال ^{عليه السلام} ان كان من افطر في روال شمس فلا شيء عليه الا يوما مكال
يوم - وان كان من افطر بعد روال الشمس من عليه ان يصوم على عشرة ما كان فان
لم يقدر صام يوما مكال يوم وصام ثلاثة نام كفارة لما صام ونحوه في بدلاله على
وجوب الكفارة - صحيح (٢) هشام - وموش رارة (٣) ومرسل جعفر - ومرسل (٤)
الصدوق (واسدل) للقول الآخر بموش (٥) السااضي عن الصادق ^{عليه السلام} عن الرجل
يكون عليه اثم من شهر رمضان - الى ان قال - سئل عن نوى الصوم ثم افطر بعد
رأى الشمس قال ^{عليه السلام} قد اساء وليس عليه شيء - لقضاء ذلك اليوم الذي اراد ان يقصيه
واورد عليه (تاره) ضعف السند لاشتماله على جماعه من المصنف كما عن المدرك
(واخرى) ودفعه ليس عليه شيء محمول على ارادة انه ليس عليه شيء من العقاب لان
من افطر في هذا اليوم لا يستحق العقاب وان افطر بعد الروايات ونحوه لمرته الكفارة
كما عن الشرح في الاستبصار (وثالثه) بانه حشر شاذ لا يصلح لمعارضة ثلث الاحكام المتفق
عليها - كما عن الراوى وفي الكل نظر (اما الاول) فلما حقق في محله من حجية الموثق

من الاحبار (واما الثاني) فلا محمل لاشتماله - من قوله **إِنَّمَا** قد ساء بشهادة خلافه - كما ان
التفصيل من فطر لروى وبعده شاهده (و ما اثبت) فلا محمل بمكس الجمع العرفي
بين الطائفتين بحمل لاولى على سبب كماله لسانك و ما حرة - فانصحح - يدل
انه لا غرض الاصحاب عنه لا يعتمد عليه ولا من طرحه وحمله على نفسه لا تغلق الجمهور
كافة على سقوط الكفارة عنه - مصاب

ثم ان كرمه **هذه** من وجوب كفارة من فطر على الحديد بالروايل - كما
يشهده خبر العجوى و ما صحح (١) هشام واب لابي عبد الله **فِي** رحن وقع على اهله
وهو بعض شهر رمضان فقال - كان وقع عينا من صلاة العصر فلا شيء عليه بصوم
يوما بدل يوم وان فعل بعد العصر صام ذلك اليوم وطعم عشرة مساكين و رسم مسكة
صوم ثلاثة نام كفارة لذلك - فحمل - على ما قد اشبح به من وقت العصر يدخل
بالروايل فيصبح انما عن بعد روال بعد العصر - وذلك وان كان بعد الا انه بعد
معارضه بحر لعطى و قال - لأصحاب بمضمونه حسن ذلك حيث انه يدور الامر من
الطرح و لحسن على ذلك و لابي وى - ومع لا غرض عن ذلك الجمع بينه وبين
بحر لعطى يقتضى به - اطلاق لحرمة لا يحمل حرار روال على ذلك وحمل هذا الخبر
على لوجوب - لان الجمع الموضوع على مقدمه على الجمع الحكيم

٣- لو فطر في صوم المدر حسن يجب عليه لكفارة بالاخلاف لامن ان ابي
عقبن - وعن الانصار اجماع عنه - وشهده بصوم كثره - كما كتبه (٢) ابن عبيدة
الى الهادي **إِنَّمَا** رحن مدر بصوم يومه فوقع ذلك اليوم على اهله ما عليه من الكفارة
و حبه **إِنَّمَا** بصوم يومه مدر يومه و بحر رفته - و نحوها غيرها من لصوص .

٥- تجب لكفارة في فطر صوم الاعتكاف في بعض موارد وسأتي الكلام
فيه في كتاب الاعتكاف مفصلا .

١ - لومائل الباب ٢٩ - من ابواب ح م شهر رمضان الحديث ٢

٢ - لومائل الباب ٧ - من ابواب نية الصوم الواجب - الحديث ٢

كفارة صوم شهر رمضان

(الثانية - كفارة المعتصم) أي رمضان والبدن المعين - والأعكاف (عشق رقعة
أو صيام شهرين متتابعين أو إطعام ستين مسكينا، فهو أحسن
١٠ - كفارة صوم شهر رمضان مجزئ للتحصيل الثلاث كذا عن الشيخين والسيد بن
الاسكافي والقاضي والحلي والحلي والدبلي وكثير من المساحرين وفي حديثي به
المشهور بين الأصحاب (وفي) المنتهى نه حيدر أكثر علمنا (وعن) الأسصار والعية
أن عليه الأصحاح (وعن) العمادي واحد قولي السيد ومحمّد الحلاف الترتيب بين
الأنواع الثلاثة ونصوص تلوث

أحدها ما يدل على القول المشهور كصحيح (١) عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله
عليه السلام في رجل فطر من شهر رمضان متعمدا أو ما وجد من غير عذر قال عليه السلام يعقوبه
وبصوم شهرين متتابعين أو يطعم سنين مسكينا فإن لم يقدر على ذلك تصدق بما طفق و
موقوف (٢) سماعه عن أبي عبد الله عليه السلام عن معكف وقع أهله فدل عليه ما عني الذي
افطر يوما من شهر رمضان متعمدا عن رفته وصيام شهرين متتابعين أو إطعام سنين مسكينا
وموقوف (٣) أبي بصير عن الصادق عليه السلام في رجل أحب في شهر رمضان ما ليس ثم ترك
الفصل متعمدا حتى أصبح قال عليه السلام يعقوبه أو بصوم شهرين متتابعين أو يطعم سنين
مسكينا - وحقق أن لا راد بدله أبدا - ومرسل (٤) إبراهيم بن عبد الحميد في حديث
عن أحب في شهر رمضان فم حتى يصح فعليه عقره وإطعام سنين مسكينا وقضاء
ذلك اليوم - وهذا المرسل يدل على التحجير من وجها أحدهما عطف الإطعام على الاعتق
دو - ثانيهما عدم التعرض للصوم مع كون الإطعام متأخر عنه وفي تركه على تقدير

١ - الوسائل الباب ٨ من أبواب ما يمسك عنه الصائم ووقت الإمساك - الحديث ١

٢ - الوسائل الباب ٦ - من أبواب الاعتكاف الحديث ٥

٣ - ٢ - الوسائل الباب ١٦ من أبواب ما يمسك عنه الصائم ووقت الإمساك

الحديث ٢ - ٢

أقول لأثر تيسر وموثق (١) سبعة قال سألته عن رجل من أهل رمضان معمد أقال ^{الليلة} عليه عتق رقبة واحدة ستين مسكينا وصيام شهرين متتابعين وقصاء ذلك اليوم وإني له مشدث - هكذا. وروى عن الوسائط المصححة (ولكن) في ابواب كل لموجود عدد رواية بابوا - ثم قال امر - دأب - والحسن - أجمع - ثم قال ويحتمل أن يكون مخصوصا بمن تولى هذه في حال حره فيها الوجه - وهو (٢) أبي بصير عن أبي عبد الله (ع) عن رجل وضع يده على شيء من خبز مرث ودق ففان ^{في} كفارة بصوم شهرين متتابعين أو يطعم ستين مسكينا أو يعق رقبة ومصحح (٣) حسن وفي دية قال أصحاحا أنه بدأ بالعق ففان عتق رقبة أو صاع

لثلاثة صاع ترد تعين لأربعة كموس (٤) سبعة عن رجل لرققه هذه وقيل قال ^{الليلة} عليه إطعام ستين مسكينا من كل مسكين وموثق (٥) عبد الرحمن عن الصادق ^{الليلة} عن رجل أفقر يوم من شهر رمضان معمد ^{الليلة} عليه خمسة عشر صاع لكل مسكين مائة مائة - قص وموجوده رويا بكثرة

لثلاثة مائة مائة من الصاع - كحشر لروزي (٦) عن لقبة ^{الليلة} - والحب الرجب في شهر رمضان من الصاع حتى يصح فله صوم شهرين متتابعين مع صوم ذلك اليوم - ولا يدرك فصل يومه .

لأربعة - ما يدعي غير ^{في} كصحيح (٧) لروزي عن ابن شريك عن أبي الحسن (٨) عن رجل أفقر من شهر رمضان معمد ^{الليلة} عليه من الكفارة فكانت ^{الليلة} من فطر يوم من شهر رمضان معمد ^{الليلة} عليه عتق رقبة مؤمنة وبصوم يوم بدل يوم .

لأربعة ما سألته عن رجل - كحشر (٨) علي بن جعفر عن أخيه موسى بن

١ - لروزي - لروزي - من باب ما سألته عنك لأمك الحديث ٢

٢ - لروزي - لروزي - من باب ما سألته عنك لأمك - ووقت لأمك

لحديث - ٥ - ٤

٣ - ٥ - ٧ - لروزي - لروزي - من باب ما سألته عنك لأمك ووقت لأمك

حديث - ٢ - ١١ - ٩

٦ - الوصائل - الدب - ٦ - من باب ما سألته عنك لأمك ووقت لأمك الحديث ٣

جعفر ^{عليه السلام} عن رجل بكح امراته وهو صائم في رمضان فغضبته قال ^{عليه السلام} عبد القضاء و
عنه رقة ولم يجد فصيام شهرين متتابعين فانه يستطاع وطعم من مسكه ولم يجد
فليسعفر الله تعالى وحر (١) عند المؤمن الاضار عن سي جعفر ^{عليه السلام} ارجح لا اتى
النبي ^{عليه السلام} فقال عليك واهلك فقال ^{عليه السلام} وما شكك قد ايسب مرئي في شهر
رمضان وادبائهم فقال له النبي ^{عليه السلام} عني رقة ولا احد من (ص) فصم شهرين متتابعين
قال لا طبق قال (ص) تصدق على من مسكه في الاحد ^{عليه السلام} بيت

اقول مقتضى الجمع من مخصوص - ما بعد ما تقدمه لا ولي طلاق الطوئف
ثلاث التي بعدها لمقتضى موجوب العسي وخدشها سي رادة ولو حب التحري
واما طائفة واحدة ولا حر اول منها - تصدق بعد حية في المؤمن - مع ان
دلالة على التريب اما هو لا طلاق فقدر في العسي - بعد الاول لا بد من (بعم) حر
على من جعفر صحيح سيد ودلته على ارباب ما يمكن صر حدار في كونها طاهرة
ولجمع بينه ومن طائفة الاولى بما يكون باحد من - اجماع - على الاستحباب
او حمل ثلاث مخصوص على رادة السبع من (١) لا حر - والاول ولي - لان
طلاق الامر في المستحبات كثير بخلاف العسل اولى حر احقر - ولا به يتم من
الثاني حمل لطائفه لثمة و كانه على صورة المحر عن معده مع ما فيها من طلاق
لسون - ولهم المشهور - وان استغن ذلك فعليه ان يصوم و يرجح مع الطائفة
الاولى وهو واضح - ولا يظهره على نحو التحير لا لرب

لوا افطر في رمضان على محرم

ثم ان المحكى عن الصدوق في فقه والشح في كتابي لاحار - و اوسيه
ولجامع والفوائد والارشاد وظاهر التحرير والابصار واندروس والمسالك والسمعة
والروضة والحقائق وجمع آخر من محدثي المناشرين ان كان الا فطر في رمضان

على مجرد كاكل لمصوب وشرب لحم والجماع المحرم وما شاكل يحب الجمع بين الحصول .

و مدرکهم حر (۱) عبدالسلام بن صالح الهروي عن أبي الحسن لرصاص قال قلت له يا ابن رسول الله قد روي عن آتت ومن جامع في شهر رمضان واظطر فيه ثلاث كفارات وروي عنهم ايضا كفارة واحدة في الحديث بحديثهم جميعا . حتى جامع الروح حر ما او فطر عني حرام في شهر رمضان فعه ثلاث كفارات عتق رقة و صام شهرين متتابعين و اضعف سبب مسك و قضاء ذلك اليوم . و ان كان يكح حلالا و افطر عني حلال فعه كفارة واحدة . و ان كان سببا فلا شيء عنه (و يؤيده) ما عن (۲) الصدوق في الفقه و ما لحق له في روي ومن فطر يوما من شهر رمضان متعمدا ان عليه ثلاث كفارات فابي فسيه فيمن افطر بجماع محرم عنه او بطعم محرم عليه لوجود ذلك في رواية أبي الحسن الاسدي رضى الله عنه فما ورد عليه من الشيوخ اني جعفر محمد بن عثمان لعمرى انتهى اذن او اصح ان العمرى لا يقتضي بدلت من قبل نفسه و يظهر كونه ما جود من صاحب الرمان عجل الله تعالى فرجه الشريف لكونه من لو كلاء لئلا كان يرد عليهم بوقوع (و يؤيده) ايضا طلاق موثق سمعه المتقدم انه محمول على ذلك . و بدلت يقيد اطلاق لتصوص المتقدمه و يختص بالافطر على الحلال .

و اورد عليه بابر دانت ۱۰۰ ان لعمده هي رواية الهروي وهي صعيقة . من جهة عبد الواحد بن محمد بن عبدوس . و على بن محمد بن قتيبة . و عبد السلام بن صالح الهروي و منهم لم يوثقوا وفيه (ولا) ان انصف في كفارات التحرير والشهيد في لرويه على حكي . حكى نسخة لحر (وثانيا) ان التصحيح من ناحية من ذكر خلاف التحقيق . اذ الاول مهم من مشايخ الصدوق . و الثاني من مشايخ الكشي

۱ . لو مثل . اليك ۱۰ من ابواب ما يمسكك عند السائم و وقت الامساك الحديث ۱

۲ . الفقيه ج ۲ ص ۷۳ من طبعة طهران

وقد صرحوا بعدم احتياج مشايخ لأحارة إلى التوثيق - مصافا إلى توثيق المصنف الثاني - وأما الثالث فعن خلاصه بثقة صحيح الحديث وجوه عن الحديث وغيره فلا إشكال في الحديث من حيث السند .

٢٠- ما في مصباح الفقه من أن ركبات البس في السبقت الكثيره لو رده في مقام لباس المعتصمة لشهره بمثل هذه الروايات المسوقة لـ «الأحار» صحيحه التي ليس لها قوة ظهور في إرادته لو جوب لا يخلو عن اشكال فهي (وفيه) من شأن الاشكال أن كان كثرة لمطلعات بدويعه أن ضلالت الكبار بمحدثه نظر بالمحرر فصلا عن لتصوص الكثير دون كان عدم ظهور الحرفي بقصدي لزجوب بدويعه وفوقه فعليه ثلاث كفارات ظاهر فيه .

٣٠- أنه يعارضه مكانه المحرر في (١) إلى أبي الحسن بإسأله عن رجل واقع امرأة في شهر رمضان من خلال أوجراء في رء عشر مرات قال - عليه عشر كفارات لكل مرة كفارة من كل وشرب وكفارة يوم واحد - حسب به حكمه وفي كل مرة من المحرم كفارة واحدة (وفيه) أن لكفارة عباره عما يجب ر - أعين كتاب واحد أو معدرا فكما أن صيام سبب يوما كفارة واحد - كث حصص ثلاث ولا يظهر هو ثبوت لحصول الثلاث فيه

ثم إن مقتضى إطلاق النص كفسر بح الروايات وغيرها عدد الفرق بين المقطرات المحرمة أصبا كان تحريمه كالزنا - وعارضا كوجوه الروايات في الحيض و عن طاهر الصدوق الأحصاء بعدم الأول ورواه المحقق بعمدتيه - ولم يستعده الشيخ الأعظمه - واستدل له بانصراف النص عن المحرم بالعرض (وفيه) أن الفرق بين المحرم بالذات - و بالعرض - انه هو من جهة الأول ما حرم بموايه الأولى - والثاني ما حرم بالعنوان الثاني المطبق عليه - و عيه فالانصراف مما لا وجه له أصلا .

وهذا يشمل لغير الاسماء بالبدل لا - ذهب المحقق ليعمد بيده الى الشيء
لانه لا يصدق عليه اسم لكاح جمعه فضلا عن انصرافه عنه - ولا يطلق عليه انه فطر
عنى الاستثناء خصوصا مع جعل الافطار عنى الحرام فسيما لكاح ولا يراد من مثل
هذا لاصطلاح لا لأكبر و شرب (و فيه) ان الافطار على الاستثناء بعد فرض كونه
لاستثناء احد المفطرات بصدق و اطلاق الافطار عليه لا اشكل فيه وجعل الافطار
عنى الحرام فسيما لكاح الحرام - اما نحو من ساء عطف لعام على لحاص
واوحد في ذكر الحصص هو ذكره في النزل فالأظهر ثبوت الحصص الثلاث
فيه ايضا .

كفارة النذر المعين

٢ - مشهور بين الاصحاب ان كفارة النذر المعين كفارة افطار شهر
رمضان محررة بين حصص الثلاث - وعن الاصحاب والمعة دعوى الإجماع عليه و
عن الصدوق - و لمحق في تبايع و لشهد الثاني في المصنف - ان كفارته كفارة
نفس و ميت لحلاف حلاف لنصوص

فيها ما يدل على اقول المشهور كصحيح (١) جميل عن عبد الملك بن عمرو
عن ابي عبد الله عليه السلام عن جعل لله عليه الاثر كسبحه ساء فركه قال لا . ولا
اعلمه لا قال فسمع رقة و ليضم شهر من متابعين او ليطلعهم سبع مسكيت فيتم فيه بعد
مورد النص بعدم اقول بالفضل (و فيها) ما يدل على اقول لآخر كصحيح (٢)
علي بن مهزيار كتب بدير مولي درس ناسيدي ابي نذرت ان اصوم كل سنة وان
بعضه بدير مني من الكفارة فكنت وفرته لا تتركه الا من عنة و ليس عليه صومه
في سفر ولا مرض لان تكون ثوب ذلك و لا كتب فطرت به من غير عنة فصدق

١ - لوماند - الباب ٢٣ - من ابواب الكفارات حديث ٧ -

٢ - الوسائل الباب ٧ من ابواب نية الصوم الواحد حديث ٣ -

يعد كل يوم على سبعة مساكين يستل الله التوفيق لها بحب ويرضى بها على كون
السعة من سهو السراح بإبدال العشرة بالسعة كما حكى الشهيد الثاني روايته كك
في المقنع قائلا في المسالك على ما حكى هو عدى بحظه الشريف - في اطعام
عشرة مساكين احدى حصاله الثلاث ومصحح (١) الحسن عني عن ابي عبد الله عليه السلام عن الرجل
يجعل عليه ندرا ولا يسميه قال عليه السلام ان سميه فهو ماسمب وان لم تسم شيئا فليس بشيء
فان قلت الله على كفاره يمين وحر (٢) حصص من عيائنه عليه السلام عن كفارة النذر
فقال عليه السلام كفارة النذر كفارة اليمين - (وهناك) طائفة ثالثة من المصنفين قاطبة للحمل
على كل من القولين - وهي مكانت (٣) ابن مهزيب والحسين بن عبيدة والقاسم بن
الصيفل - المتضمنة لثبوت عتق رقبة مؤممة - فانه احدى لحاصل في كفارة اليمين
وفي كفارة شهر رمضان - فالمهم الجمع بين الطائفتين الاولىين

وقيل فيه - امور - احدها - ما عن الحلبي والمصنف والروص وفي الوسائل
وهو ان المدور ان كان صوماه كفاره شهر رمضان وان كان غيره فكفاره اليمين (وفيه)
ان ما تضمن ان كفارته كفارة شهر رمضان اما هو حر عند املك - و موزده بدران
لا يركب محرما و اما الترمذيه في الصوم لعدم القول بالمعص و اما ما ورد في
حصوص الصوم فهو يدل على ان كفارته كفاره اليمين ولو عكسوا كان اولي -

ثانيها - ما عن الشيخ ره - هو حمل الاولى على القادرو الثانية على تعاجر
بشهادة حر (٤) جميل بن صالح كل من عجز عن نذر بدله فكفارته كفاره يمين
(وفيه) ان الحر يدل على ثبوت كفارة اليمين مع العجز عن المدور لامع العجز
عن كفارة النذر يميني حمله على الاستحباب

١ - الوسائل - الباب ٢٣ من ابواب كذاب النذر والمهد حديث ٥

٢ - الوسائل - الباب ٢٣ من ابواب الكفارات حديث ٤

٣ - الوسائل - الباب ٧ من ابواب مقبلة الصوم الواحد - حديث ٢٠ - ٣

٤ - الوسائل - الباب ٢٣ من ابواب الكفارات الحديث

ثالثها - بهما متعذر صحت تقديم الأولى بلا شهرة واستحالة للعادة (وفيه) به يوقف

على عدم مكان الجمع بينهما .

والحق يقال - لجمع بينهما يقتضي حسن التدقيق الأولى على الاستصحاب
سبب - وفي متن خبر عبد الملك شيء - فان قوله ولا أعلمه قال - يوهن دلالة على
المدعى لظهوره وشدة ما به كان كلام الإمام عليه السلام متعصب بشيء غير ما حظه
أروى فعل ذلك كان - ر - العقب - وماذا كن - وبؤك ذلك - كسبه - لا - بعدم
مباستنها مع لمقام - وعلى ذلك فلا يظهر أن كفارته كفارة ابن مسعود ولكن رعاية قوى
المشهور - وى واحوط - م - ع - لدنلى و بكر احكى من - كفارة اسدر
كفارة انظر - فعل متعصب - ككاتب المتعصب بالامر بتحرير ربه مؤمنه لظهوره
في تعصبا مع لا مكان ولكن الجمع بينهما غير ما من النصوص يقتضى الجمع على راده
لواحد الحسب لا لنفسى - وعلى ذلك فلا وجه لما عن الراوى من - كفارته كفارة
الظهار ومع العجز فكفارة يمين .

٣- لمشهور بين الأصحاب - كفارة صوم - لا اعتكاف في مرد وحوته
ككفارة شهر رمضان وسبحة الكلام فيه في بحث لا اعتكاف وسعوف به لمصور

كفارة صوم قضاء رمضان

٤- (و) لاكثر - على ان (كفارة قضاء رمضان بعد انقضاء اطعام عشرة
مساكين فان عجز صام ثلاثة ايام) (وعن) لصوفس و ابن اسراح ان عليه
كفارة اطعام شهر رمضان - (وعن) بنى لصلاح و ابن زهره الحخير من الاطعام و لصيام
مدعىا ثابتهما الاجتماع عليه - وهما اقوال اخر لعمه سقف عليها .
يشهد للأول خبر (١) برند المحلى عن الناقري عليه السلام في رجل اتى أهله في يوم
يقضيه من شهر رمضان قال عليه السلام ان كان اتى أهله قبل روال الشمس فلا شيء عليه الا يوما

مكان يوم - وان كان اتى اهله بعد دخول الشمس فان عليه ان يتصدق على عشرة مساكين فان لم يقدر عليه صام يوما مكان يوم وصام ثلاثة ايام كفارة لما صنع - والايراد عليه تصدقه بالحرث بن محمد المجهول - يدفع - باعتماد المشهور عليه - ويكون الراوى عنه الحسن بن محبوب لدى هومن اصحاب الاحماع وكون الراوى عنه احمد بن محمد الطاهري ابن عيسى الاشعري وصحيح (١) هشام بن عمار الصادق عليه السلام قال قال له رجل وقع على اهله وهو نقي شهر رمضان فقال ان كان وقع عليها قبل صلاة العصر فلا شيء عليه يصوم يوما بدل يوم وان فعل بعد العصر صام ذلك اليوم وصوم عشرة مساكين فان لم يمكنه صام ثلاثة ايام كفارة لذلك وقد مر ان عندنا بعد العصر كونه عند الروال لدخول وقتها وبعد المواعيد بين الصلوات - مع ان محل الاستشهاد الفقرة الثانية فلا يقدح مخالفة طاهر الاولى للاجماع - بعد حوزة بعد ما قبل الروال ويؤيد ما افواه من انه مع عدم امكان لاطعام يصوم ثلاثة ايام - ما دنى من بدلية الصوم ثمانية عشر يوما من اطعام مئتين مسكينا - وفي حديثها - مكان عشرة مساكين ثلاثة ايام .

واستدل - للقول الثاني - بعزل (٢) حمص بن سوفة عن ذكره عن ابي عبدالله عليه السلام في الرجل يلاعب اهله او حاربه وهو في قضاء شهر رمضان فيسقط الماء فيسئل فقال عليه من الكفارة مثل ما على الذي يجمع في رمضان (والايراد) عليه بالتصعب للارسال (مذهب) فان الراوى عن حمص بن ابي عمير وموثق (٣) زرارة عن الملقا عليه السلام عن رجل صام قضاء من شهر رمضان فابى الله ما (ع) عليه من الكفارة ما على الذي اصاب في شهر رمضان لا بد لك اليوم عند الله من ايام رمضان .

وقبل في الجمع بينهما - وبين الحرث بن اعين عن حمص (مذهب) ما عن الشيخ

١- الوسائل الباب ٢٩- من ابواب احكام شهر رمضان - الحديث ٢

٢- الوسائل- الباب ٥٦ - من ابواب ما يمكنه عند الصائم ووقته - الاصل الحديث ١

٣- الوسائل- الباب ٢٩- من ابواب احكام شهر رمضان حديث ٣

ره من حمل حدث على الإفطار مع الاستعفاف (وقبه) انه جمع لاشاهدله (ومنها) ما
عنه ايضا - من حملهما حتى ارادة الشبهة في وجوب الكفارة لافى قدرها (وقبه) به
لانلاثم مع موه عليه من الكفارة على احدى الح (والحق) ان يقال به ان امكر لجمع
بين الطائفتين بحمل لكفة على لاستحباب فهو استعفى - والافسح تقدم لاولى - من
جهة لشهر وعبرها من المرححات

لا تتكرر الكفارة بتكرار الموجب في يوم واحد

٥ - (وانو تكرر الافطار) من صوم له كفارة - فاره يكون - (في يومين) و
اخرى يكون في يوم واحد - وان كان في يومين (تكرار الكفارة) حصا حكا
جساعة - وفي الحواهر الاحب - بحسبه عليه من غير فرق بين تحلل للكبير و
عدمه - واتحاد حسن الموجب وعدمه و اوفاء و غيره لصديق الافطار استعلق عليه
الكفارة انتهى .

وهو المستند في الخروج عن اصله لئلا يحل لئلا يسا عنها نعم مع تحلل
التكفير بشهد به مصداق لئلا ذلك - اطلاق مدلل على وجوب ، كفارة بالافطار

وان كان في يوم واحد ففيه اقوال (الاول) تكرار الكفارة مطلق - ذهب به السيد
ثاني المحققين بن وثاني لشهدين وان قل ، لم يعمد الاجماع على خلافه - بل صرح
السيد بتعددها في الاكل والشرب بتعدد ، لارد راد - وفي الجماع ، يعود بعد اسرع (الثاني)
انه لا تتكرر الكفارة مطلقا - حكى عن امسود والخلاف و لوسيله و معتبر واستهوى و
الشرايع وغيرها (الثالث) لتفصيل بين الجماع وغيره - ذهب اليه جماعهم بافصال السر في
والسد الطوطاني وغيرهما (الرابع) تكرارها مع تحلل التكفير - وعدمه مع عدمه ذهب
اله لاسكافي (الحامس) انه ان تعابير الحسن - وتحلل التكفير بتكرار الكفارة ولا فلا
حكى عن المختلف (السادس) ، لتكرر بالوطء مطلقا ومع تحلل التكفير وتعابير الحسن
في غيره وهو المحكى عن اللمعة والدروس

والكلام تارة فيما يقصيه أعوانه لعامة - وأخرى فيما يخصه لنصوص الخاصة
 من أول هذا استدلال لتكرار - من إطلاق الموحبات للكفارة بقصص شوبها في
 كل مرة وحده الموحب من عرق في بن تحيل للكفر وعدمه وبين اتحاد لحسن وتعدده
 وبين الحجب وعسره - ولوجه لا كفاء تكفاره واحدة لأصله عدم التداخل (وفيها) ولا
 أن أكثر النصوص على فيها تكفاره على الأقطار وحد العباد لا يصدق في المرة
 لأنه لا يصوم قد يظل على المرض قبل ذلك فلا يكون حدثا أقطارا (وفيها) أنه يجب
 الأمساك بعد الأقطار الأول كما يجب قبله فإذ وجب التكفير في الأول لم يحل له وجوب
 الأمساك وحسب في الثاني أصلا «فبأن الموضع في الروايات أقطار يصوم - لا محالة
 وجوب الأمساك «فبأن قل» به في بعض النصوص على وجوب التكفاره على
 استعماله أقطار لأعلى الأقطار - ومقتضى ذلك لعدم (قل) الظاهر أنه المعطومه - و
 أنه لم يستعمل من بعد الأكل ووجده بعد الإتيان بالاسماء ووجود أحدهما - ويحتمل
 ذلك وثالث - الأصل هو التداخل كما حتمت في محله
 وبما ذكرناه يظهر مدرك القول الثاني .

و استدلال ثالث - من في إجماع على وجوب الكفارة على نفسه - وفي غيره
 على الأقطار - (وفيها) مضى إلى أن ذلك كث في الأسماء أيضا - برده متقدم من أن
 الظاهر منه إجماع المعطوم - مضافا إلى أصله التداخل .

واستدلال آخر مع أن الأصل مع عدم تحيل التكفير لتداخل ولا موارده مع تحيل
 (وبرده) ما تقدم من أصله عدم التداخل تحدي مع تكرار عيوب لمسا وقدم مساعه

واسسبب الخامس أنه مع اختلاف لحسن وعصى إطلاق دليل كل من الموحبين
 شوب تكفاره فيعسر - وكذا مع تحيل التكفير - وأما لو اتحد الجنس ولم يتحيل لتكفير
 فإطلاق ذلك الجنس شامل للمرة وسعد كون ما أتى به سبب واحدا - فإنه يدل
 على سبب الطبيعة الصادقة على لو حد والمتعدد والثاني ليس سببا آخر وقد طهرما
 ذكرناه مافه - إذ الثاني لا يكون موحبا للكفارة وإن اختلف الجنس لأنواع كونه

مطر و الموحب هو لمطر منه لا مطلق - مصافا الى اصاله لداحل كما انه قد طهر
مدرث انقوت السادس و جوابه ولم يحصل ن مقصي بقوعه هو القول بعدم
التكرار مطلقا .

و اما لخصوص 'خاصه - فهي روايات (خداه) رواية (١) . فتصح من يريد
الحرجاني به كتب ابي ابي الحسن عن سألة عن رجل و رفع امرأه في شهر رمضان
من حلال او حرام في يوم عشرين و قال يخا عليه عشر كفارات لكل مرة كفارة
وان اكر وشرب فكفارة يوم واحد و قد تدل على ان فرق بين الجماع و غيره و انه
يتكرر التكفارة بتكرار الجماع و لا بتكرار تكرار غيره من لموحبات « شيتها » صروه (٢)
ابن أبي عقرب مرسل عن كتاب شمس المذهب عنهم عليهم السلام ن لرجل اذا جامع في
شهر رمضان ففعله انفسا و التكفارة فان عاد ابي الجماعة في يومه ذلك مرة اخرى فعليه في
كل مرة كفارة « و نثبت » ما عن المصنف به روى (٣) عن لوصا يخا ان التكفارة بتكرار
بتكرار لو طه و هذان يصحان على التكرار بتكرار الجماع

ولكن لا خبرين مرسلين و الله بهما اشارة بحسب انظار الى حرج الحرجاني
فانعمه هو ذلك (و اما) حرج الحرجاني فهو ضعف لعدة من رجاله كالحسن بن
صالح - و به - و علي بن محمد بن شعاع - و غيرهم معاهين ، و ضعفاء و اسناد
لسيده الذي لا يمكن بانقطاع اليه غير معلوم - فالأظهر عدم التكرار مطلقا
- ٥ - (و يعرف المصنف ولو كان مستحالا قبل و قد تقدم الكلام فيه في اول
كتاب الصوم .

الاكرام على الجماع و المطوعة

(الثالثة المكرر لزوجته في شهر رمضان على الجماع و هو حد ثمان) يتحمل
عنها التكفارة (و التعزير - فيعزى خمس سوطا) و المطوعة تكفر عن نفسها (

وتعز خمسة وعشرين سوطاً - بخلاف وعن خلاف و يسفي والسقيح والمعسر
دعوى الإجماع على ذلك بل عن المعسر حكاية الإجماع عن جميع من علموا وشهدوا به
ما عن (١) لمفصل بن عمر عن أبي عبد الله عن رجل من أمراءه وهو صائم وهي
صائمه فقال إن كان سكرها فعمد كدرمان وإن كان قد وجعه فعليه كفارة وعنده
كفارة - وإن كان أكرهها فعليه ضرب خمسين سوطاً بنصف جلد - وإن كان مطاوعه
ضرب خمسة وعشرين سوطاً وضرب خمسة وعشرين سوطاً (و سبعة) لا ينص للعمل - و
في المسهي وهذه الرواية وإن كانت ضعيفة لأن أصحابنا دعوا الإجماع على مصومها
مع ظهور العمل بها وسبق الفتوى إلى الأئمة عليهم السلام وقد عرفت ذلك لم يعد
بالقليل انتهى (فما) عن أبي بصير عن أبي عبد الله كرهه وأجره في صوم - الأكبر وليس
سببه شيء إلا وجه له - سوى ما عمن الجمهور من أنه يصدق بكفارة عنها لصحة
صومها وهو كما ترى اجتهد في مقابل النص - و تمام الكلام في هذه المسألة في
صمن فروع .

١٠ - إذا كان لروح معطر سبب كونه مسافراً أو مرضاً أو وجود ذلك وكان روحه
صائمه وأكرهها على الجاهل لا يحمل عنها الكفارة ولا التعزير - لا يخصص النص
بالصائم - والمرجع هو الأصل - فما - يوضحه ظاهر الكتاب و صرح به بعضهم من
وجوب الكفارة عنها غير صاجر الوجه - نعم - لا كرهه عنها نص الأكبر ولو لصحة الصوم
فهل يجوز له أكرامها كما عمن بقوا على احتمالها ويشعر به عبارة الجواهر - أم يحرم له ذلك
كما عمن المدرك وفي العروة - وجهان

قد أسدل لئالي بصدده عدم حواجز الحرام المسلم على غير الحق لو حسب عليه
(وفيه) ما دل على ثبوت حق الاستماع بالنص للروح - شامل للمعدة وحرمة التمكن
سلبها بكتفها من جهة كونها صائمه لا ساقية - فاحذرنا ليس على غير الحق (فان قل) أنه
لم ينسب الحق لمدكور الأمر بأمر وجوب الإطاعة فادست تنفيذها بعزم المعصية فلا طريق إلى
ثبوته (قلت) أحد الحق ثبوت حتى مع عدم وجوب الإطاعة كما لو كانت مأمورة به أن يستمع

ببعضها ولا يحب عليها إلا بدعه لعدم قدره (مع) أن الحق المبرور وإن ثبت من باب وجوب الطاعة وفيد غير المعصية يكون ثابتاً في المقام فإنها لم تمتنع ولم تطوع لا يكون أحد مع حرام علي، ويكون حراماً على جميع غير محرم فالأظهر أنه يجوز بلا إشكال .

وبذكره يظهر أنه دلائل لصائفة بائنة يجوز مقارنتها - ولا كفارة لأجله
عدم لدين ولا بدع لعدم وساد لصوم ولا كراه

٢- لا يجوز إباحة لصائفة الكفارة عن أمر أنها لو أكرهها عن غير الجماع من لمعتد به حتى لا يثبت للجماع وإن وجب بر لها - للأصل بعد اختصاص النص بالجماع .

٣- لو كرهت لروحه روحها على الجماع لا تتحمل عنه الكفارة للأصل وكذا لو أكرهت إباحة الإحسية على الجماع (وعن) المختلف الأشكال فيه من جهة أن الكفارة عقوبة على لذت وهو ما أحسن - ومن أنه قد يكون الذنب قوياً فلا تجدي الكفارة في تحصيله (وشى) مصادره لا يصلح مدارك الحكم فالعمدة الأصل بعدم الدليل وعدم معلومية المصطلح - وفي إحقاق الأمة بالروحة أو الإحسية قولان - مشاهداً أصافاً لأمراء بني الصمير - وعدمها - إذ على الأول لا يصدق عليها أمر أنها - فهي ملحقة بالإحسية وعلى الثاني - من جهة صدق المرتبة عليها تكون ملحقة بالروحة - ولا يجوز أن كان مروياً عن فخر المصنف وعبد الدين حالاً عن الصمير لكنه في كتب الحديث مروى عنه وعليه فلا يظهر عدم الإحقاق بالروحة

٤- وأجمع في حالة واحدة لا كراه أو المطاوعة ابتداءً واستدامة كما لو أكرهها في الأثناء ثم طوعه في الأثناء - أو طوعه في الأثناء وأكرهها في الأثناء - فهل يتحمل عنها الكفارة وعليه كفارتان - أم لا - أم يفصل بين العرصين وجوده والحق أن يقال - أنه إن أكرهها على ذلك فأنه - للجماع وجب عليه كفارتان - لإطلاق النص - ودعوى ظهوره في لا كراه - المسموع غير مسجوعه فإن الموضوع هو الجماع عن كراه - الصادق

عليه (وحيث) انه لاوجب فساد صومها فلو طأوعه في الانتفاء بشمها ما دل على ثبوت الكفارة على من طأوع روجها في الجماع فعليه ان يكفاره - وان طأوعه في الانتفاء فعليه كفارة وعليه كفارة ثم اكرهها المسحر لا يؤثر شيئا لفرض فساد صومه فليس اكرها على الجماع المعطر .

من افطر متعمدا ثم سقط فرض الصوم عنه

لرافعة . اذا افطر متعمدا ثم سقط فرض الصوم عنه بسعرا او حبص او مرض و ما شاكل . هذه اقوال (احدها) ما عن جماعة منهم المصنف رد في حمله من كسبه . وهو سقوط الكفارة عنه (ثانيها) ما عن الأكثر كما في لحد ثي وهو عدة سقوط الكفارة وعن الخلاف دعوى الاجماع عنه (ثالثها) التفصيل بين لموانع الاحسار به . والاضطراره . وسقط في الثابتة دون الاولى . وسدل الاول . بان الكفارة اما يجب على من افطر و ظل صومه فاد سقط فرض الصوم كشف عن عدم كونه مأكلا من الاول صوما وعليه فلا كفارة عليه . واسدل الثاني بوجوه . الاول ما في لحد ثي وهو لاجماع (وفيه) مصداق عدم ثبوته لم يشك كونه بعدا . الثاني . به لو سقط الكفارة بسقوط فرض الصوم مطلقا . لزم اسقط الكفارة عن كل مفطر باختياره ثم لسر لاجل سماع الكفارة (وفيه) اولاه لثبوت ذلك لزم منه السد على عدم السقوط في خصوص المانع لاختياره لا مصفا . وثالث انه لا محذور في الألزام به لو ساعد الدليل . الثالث . ما ذكره بعض المعاصرين وهو ان السرور مباح كل اد وقع في اثناء النهار كان مطلقا للصوم وبفصله من حبه لأمس لاول وعيه فحين لا بد من المفطر يكون صائما حقيقة فيصدق لعنوان الموجب لكفاره ولا وجه لسقوطها بعد ذلك (وفيه) ان الظاهر من ادله كونه عدة السرور لمرض وما شاكل من قيود الوجوب ومع احدها لا وجوب للصوم وفيه وان وجب الامساك فلا يكون الاضطرار اضطرار للصوم بل للامساك . فلا يوجب الكفارة . الرابع . ما في المسند وهو ان من الاحبار ما لا يتخصص لفظ لا افطار بل مثل قوله يكح او مس امرأته وبقي جيبا وكذب

على الله وبحوذه خرح من لا يحب عنه طهر حان العمل بالنسب وفي الدقي
 وقه اول العنص من بر من مرضه بعد ابروال وحاء من سحر وداطع في اشاء
 ليهار مع الاططار من ذلك وان مستضى الاصلاح في افاده ثوب الكفارة على من
 جامع من هؤلاء ولا يمكن لاسراء به ودعوى خروج هؤلاء و مشيهم بالاجماع -
 كما نرى (و شيا) بحل وهو به لارب في ان الموضوع لاجماع في حان
 الصوم . و تكذب على الله و مشاكن ذلك - و حيث انه ليس في نوافع صوما
 ولا يوجب الكفاره (لاجماع) مذكرة جمع - وهو ان الموضوع للكفارة هو الاططار
 في حان وجوب الصوم طاهر - صادق في تمام (وقه) ان اراد به الحكم
 لصدري فردد عليه ، ولا يقتضيه به هو صاء بعقد به اجر رمضان و اني بالمعطر
 ثم انكشف به من شوا - فانه مع وجوب الصوم عنه طاهر الا يحب عليه الكفاره
 قطعا . و شيا - الموضوع هو الاططار في حان وجوب الصوم - و الحكم لصدري
 ليس بحكم حقيقه فلا وجوب واقعا من هو بحل وجوب و محافته بصدق عليه
 عنوان المجري . و شيا - انه لو لم يعمد بعرض ذلك من الاول والا فلاتم
 وان يريد به وجوب الامساك بدن و احتراماً لمشهر فردد ان اقتدار الصوم موجب
 للكفاره لا الاططار في حال مطلق الامساك (واستدل) لقول ثالث بوجهين - احدهما - ان
 مواع الصوم الاحسارية كاسر الاحباري اعداها فيودلوا حب لا لوجوب - كما يقتضيه
 صدق انقوت وانقضاء في حي احب فمدال فانه الصوم وحب عليه فضائه د لغوت
 ما صدق في طرف وجود الملاك والقضاء فرع وجوب الاداء او فوته وعنه فالصوم
 و حب مفيد من لا ينافر نفس ادمية فيكون صومه صحة باهلة وهذا المعنى لا يحل
 بوجود السعر احتشاده (نعم) ان كان لسر عبر حساري كان موحا لسمع عن اسكلف
 بالصوم لانه مع الاضطرار اني لسر مثلاً لا تقدر على صومه ولا يكون مكلفاً وينتهي
 موضوع الكفاره لانه الصوم الزجب - ما اسر الاحباري فلا يسمع عن لقدره على
 لصوم التام ولا عن التكليف به من عبر جهة السر - وهذا هو الصريح بين المواع

الاختيارية والاضطرارية - فتجب الكفارة بالافطار قبل الاولى ولأنه بعد عقل كنية (وفيه) ان لكبرى لكفة التي اعلنت من ان فبذل الواجب لافطار فيها توجب لكفارة وليس كك فبذل الوجوب من حدا - ولكن المواضع الاختيارية التي يكون محل الكلام من السفر والحج والمرض وما شاكل لسبب اعدامها من فبذل الوجوب بل هي من فبذل الوجوب ولد لا يجب تحصيلها ولو كانت من فبذل الوجوب كان يجب تحصيلها وثبوت القضاء بها هو لدليل - ومما ينبغي ان يراعى في ذلك في مسألة حوار السفر في شهر رمضان - فبذل - صحيح (١) رزاقه ومحمد بن مسلم عن ابي جعفر (ع) لو ارد في انفراد من لركوة بعد عتقها وانه كالغار عن الكفارة بالافطار - فبذل في آخر النهار (وفيه) ان السفر في آخر النهار خارج عن فرض المسألة فبذل لا يوجب بطلان الصوم ولا يوجب فرائض الكفارة (فالمحصل) مما ذكرناه انه لا يوجب لاجتماع تعيين الساء على سقوط الكفارة بسقوط فرض الصوم احساراً او اضطراراً - ولكن لاجل احتمال وجوده بشكل الافتاء به على فرض وجوده يقتصر على المقدار المتيقن وهو المانع الاختياري في الاضطراري فقط الكفارة بلا شكل

حكم العاقر عن احدى الحصول الثلاث

لحاشية - في حكم العاقر عن الكفارة - وفيه - فروض

- ١- لو عجز عن بعض الحصول في كفارة المجبرة او امرنة - يسقط الفرض الى الفرد الآخر اما في المرة وللصريح بذلك في النصوص واما في المجبرة فلاه في جميع موارد التحجير وانعذر احد فورد التحجير عن الآخر وهذا صحيح (فما) في انشراح من انه لو عجز عن صوم شهرين من صوم ثمانية عشر يوماً - الشامل اطلاقه لعرض - عبر طاهر الوجه بومادل على بدلية ثمانية عشر يوماً عن لسن - فما هو في صورة العجز عن الحصول لثلاث

٢ - لو عجز عن بعض الحصول في كفاية الجمع - فله قوال - وجوب لباقي
مطلوب - عنده كذا - وجوب - طرأ العجز على وجوب - مدرك لأول قاعدة المسور
والرؤيا - لمصلحة لو جدد وجدها كل من عجز عن غيره ولا يعارضه ما تضمن
غيره لعدم شموله مكان العجز عنه - مدرك الثالث - تصحاح بقائه وجوب لباقي
(ولكن) يرد على الأول ما حقق في محبة من عدم تسمية قاعدة المسور في المركب
لاعتبر (ورد) على الثاني - لا بد من إحصاء لأحكام صفة على العرض ونسقط
هي بسقوط الأمر لكن (ورد) على الثالث - لا بد من إحصاء في الأحكام لكنه لا يكون
حاربا يكونه محكوم - لأصحاب غلبة الجمع (مع) - مجموع للحصول اثلاث
معلقة بحكم واحد - فادع - بعضها - بعضها - الكلف والكسب الصبي لمعلق
بما بقي فقط - وحيث كسب آخر معلق به غير معلوم والأصل عنه - وتصحاح
الكسب لجمع من الكسب من قبل أصحاب الكسب القسم الثالث والأول بحرياته
ولا ظهر عدم وجوب - في بعض غلبة أحد الآخر من إطلاق وجوب الكفاية
وهو إذا جمع حرما - أو ابتاع حرما - فمقتضى صلاحات الكفاية وجوب إحدى
الحصص عليه - وقد دلل على ذلك من غير ما في صورة لا يمكن يجب الجمع من الحصول
في صورة العجز عن بعض يكون - فما يجب تلك الأطلاقات فوجب غلبه كغيره

العاجز عن الخصال الثلاث

٣- نوعان عن الحصان ثلاث - (وعن) المهيذ والسد واحلى انه يجب ان يصوم ثمانية عشر يوما (وعن) لاسكافى والمصع والحدارك والحدرة يجب عليه الصداق بما يطفى (وعن) بسهى يجب لصوم ومع لهجر عنه الصداق بما يطفى (وعن) المختلف والدروس وغيرهما سحير سهما ومثلا لاجل اختلاف

١- أو سائر اسبابه حتى أبواب بقية اليوم الوجب حديثاً

عند الله «ع» عن الرجل يكون عليه صوم شهر من متبعين فلم يقدر على الصيام ولم يقدر على الفتح ولم يدر على الصدقة قال «ع» فصوم ثمانية عشر يوما على كل عشرة مساكين ثلاثة ايام وحيره (١) الآخر عنه «ع» عن رجل طاهر من امرأته فلم يجد ما يفتق ولا ما يتصدق ولا يقوى على الصيام - قال «ع» يقصوم ثمانية عشر يوما بكل عشرة مساكين ثلاثة ايام - ومنها ما يخص الامر بالصدقة خاصة كصحيح (٢) من سأل عن ابي عبد الله «ع» في رجل فطر في شهر رمضان متعبا يوما واحدا من غير عسر ولا «ع» فتقسمه او يقصوم شهر من متبعين او يطعم مئتين مسكينا لم يقدر بصدق ما يطقن ومصححه (٣) الآخر عنه «ع» في رجل وقع غنى اهله في شهر رمضان فم حده ، بصدق به غنى سبعين مسكيا - قال «ع» بصدق بعد ما يطقن - مسرعا نقول لا ان لقدنقه لاولي - و مدركه لثاني لثمة - ومدركه الآخر من الجمع من المصوص

و لحق ان تدل - ان الثاني من الاولى في تقهارة - و الاول منها بوفى فيه سيد المدرك بضعف السد - وهو في عبر محله - ان ليس في سده من يوقف فيه سوى عبد الحار - واسماعيل بن مرار والاول حسن و الثاني محل ونوق ولكنه مطلق شامل لكفارة بظهار وكفارة شهر رمضان وح ان كانت تطهقه اثناسه سرمد فيه له ارم الجمع بين الامرين - والا كفاه والظاهر قد خلاق الحر بها وبحص هو بكفارة الظهار في كفارة شهر رمضان بتعين الصدقة وسكن ان قال بعدم العموم للحر سحويشمل كفارة شهر رمضان - ادقونه في دمه على كل عشرة مساكين ثلاثة ايام - طاهر في كون الصوم ثمانية عشر يوما بدل لصدقه على ستين مسكيا المعية - و هو يخص بكفارة لمرته فان آخر الحصول فيها الصدقة - ولا قل من عدم ظهوره في العموم والمحصل للمعتد في المقام الطائفة الثانية ويحب الصدقة ما يطقن - واما صحيح (٤) اني يصبر

١ - الوسائل الباب ٨ من ابواب الكفارات

٢ - الوسائل الباب ٨ من ابواب ما يملكه عبد الصائم وقت الامه ك عدد ٣٠١

٣ - الوسائل الباب ٦ من ابواب الكفارات الحديث ١

عن ابي عبد الله عليه السلام كل من عجز عن الكفارة التي تجب عليه من صوم وعشق او صدقة في يمين وسراو قتل وغير ذلك مما حرم على صاحبه فيه انكفاره والاستعانة له كفارة ما حالته من الظاهر - فلا يفي ما سبق لا مكان ضمن الكفارة المعجور عنها على ما يشمل الصدقة ما يطق لني جعلت بدلا (نعم) في صحيح (١) ان جعفر - اذا عجز عن الحصول الثلاث فليستعذر الله لانه ليس معارضها لما سبق لا مكان الجمع بوجوبها معا. ولكن للاجماع على عدم وجوبه مع الصدقة ما يطق بحمل على ما اذا لم يقدر عليه بصب ولا ظهر به مع عدم ابد دعيه استعذر الله تعالى كما هو المشهور بين الاصحاب .

ولو قدر على بعضها - فقد صرح غير واحد بوجوبه - هكذا عود المسألة في بعض الكلمات ولكنه كما يرى عجز صحيح فان الصدقة الواحدة ليس لها حد معين بل المأمور به الصدقة ما يطق وعليه - فعون انه لو عجز اثنى بالممكن منها في غير محله

نعم ان مقتضى إطلاق صحيح عليه السلام ان يفسر انه ياتي بالاستعانة ثم يمكن من الكفارة بعد ذلك انه لا يجب عليه الا سبها لاصلاق انكفاره عليه وفعون لحكومة يبدل على الاجر .
نعم لكلام في ان الموضوع هو لعجز المسموع عن الكفارة - او العجز في زمان مقتضى الاصل الاولى هو الاول لعدم فوريه وجوب الكفارة فوقها مادم بعرض وظاهر جعل العجز عنها موضوعا للعجز عن الكفارة في تمام الوقت المجعول لها كما في سائر الابدال لا يضطر ربه وعليه فلو تمكن بعد ذلك بكشف عدم البدلية فلا يحري - لئهم لا يقال به من جهة الاستعداد جدا للعجز لمسموع الصدقة ما يطق - يتبين السوء في المقام على ان الموضوع هو العجز في زمان العمل لا لعجز المسموع عنه فمقتضى اطلاق البدلية الاجراء .

نعم يمكن ان يستدل على عدم الاجراء بسور في الطهارة المصنوع به ان استغفر فوجد السبيل لي ما يكفر يوما من الايام فكفر - بالغاء المحصوصية .

الشرع بالكفارة عن الميت والحي

سادسة - لأحلاف سبهم في حور الشرع عن الميت بالكفارة . وشهدته مادل من لصوص الكثيرة الدالة على انما المستعانفله لاجل من نصوص و نصلاه و الحج و لصدقه و ستاني في قضاء و لمسه و مياستوت سرعه لمباشرة . وقد تقدم تفصيل القول في ذلك في محث قضاء الصلاة و سباني مستوفى في كتاب الحج . و بما الخلاف في الشرع بهما عن الحي - وفيه قول (لاول) مدسه صاحب الحقائق الى جماعة . وفي نحو هر لعه لشهور و هو عده لاجراء مقبلا (ثاني) ما عن المسوط و لمصحف وهو الاجراء ككث واحدته جمع من مباحري مستخرجين منهم الفصل المرفي (اثالث) مدعي الشرايع و عن غيرها وهو تفصيل بين الصوم فلا يحرى و بين غيره فيجزي .

و استدل بلاث بان مقتضى القاعدة ان الامر بمثل ما يوجد الى شخص يمسر مباشرته فيه ولا يكون فعل لغير مقتضاه و بعبارة اخرى ان مقتضى إطلاق الحفظات الموجهة الى شخص مطلوبة المادة منه مطلقا في سواء فعل غيره فلا . و سقوطه بفعل لغير خلاف لاطلاق و خلاف لاصل . و لقول بالاجراء يحتاج الى دليل و استدله في المقام ان الكفارة دين كبر لكونه الذي يحور لشرع فيجزي هي حق الله و دينه فكون اولي بالمصنف

و ما (١) ورد في قصة الآخر بن الذي ادعى انحر عن الكفارة . حيث قال له النبي ﷺ جدهذا السر و تصدق به و سورد (٢) في قصة الحنيفة المشهورة لاني حيث قال بها النبي ﷺ دين الله احق ان يقضى .

١ - الوسائل - الباب ٨ من ابواب ما يسبك عنه الصائم - و وقت الاحكام حديثه

٢ - الذكرى - الحكم الجن من احكام الاموات . و هو باسمه في التذكرة في رواية

عدم وجوب الحج على الفقير والمرس - وفي المستدرك باب ١٨ - من ابواب وجوب الحج و شرائطه .

ونكن برده على الأول انه لم يدل دليل على صحة لسرع في وفاء كل م يصدق عليه
لدين وثبوته في لدين انه لى لا يصدق ذلك في غيره . وعلى كنى ر طهره التمسك
و لتصدق به من ماله ولا من من قبله لأراد ديث منه (وبه) يظهر ما في خبر (١) سماعه
عن ابي نصر ، لو رد في كفارة لطهار . فان رسول الله ﷺ ان تصدق عث فاعطه
تعر الاطعم سس مسك فقد يبت ذهب و تصدق به . وعلى الثالث ر من لمحتمل
كون مورده الميت . مع . فلم يعمل باطلا في الحي احد فلا بد من الاقتصار به على
مورده للاحتمال .

واحق يقال ان لينة في الصوم و لسرع في عس لحي لا تحور لما مر
العق ولا يهما البحث به لعدم المورد له . و ما تصدق به فلاحلاف طهرا في حوار
الوكالة فيها و لينة . و قد ادعى المحقق لئنى رد حوار لسرع في كل ما تدخله
النية جماع . وعليه فمحور السرع في الاطعام وان ثبت فب ر من حوار الوكالة
وصحتها يستكشف عدم عسر الماشرة فيها . وعنه فبحث لم يدل دليل على اعتبار كون
الصدق من ماله بل معصى اطلاق لمص عدم عسره فمحور اسرع فيها والله اعلم . وما
احاره لمحقق رد اظهر

مصرف كفارة الاطعام

لينة . في مصرف كفارة الاطعام ومقدرها . وحسبها وعدد من يطعم . ما
مصرفها فالعقر ، من لاية و الصبوص و تصمت المسكين . الا انه لاحلاف بينهم في
ن المسكين و لغير يراد كل منهم من الآخر عند الافراد لاحظ المسبوط وبها به لاحكام
والمسائل و التروصه و غيرها تحد انقوم مصرفين بعدم للاف في ذلك . والاحماع
عنه (فما) عن القو عد من الاشكال في اجر ، الاعطاء لغير صعب (ثم ان) اعطاء جدد
الصدقة بالغير يكون على وجه م باطعامه او بالسلمه ليه . و ن الصبوص محبته

اكثرها مصخصة للاطعام وحمية عبي متضمنة لتسليم فمقتضى الجمع بين النصوص التحجير بينهما

وما مقدارها من طعامهم لابد من اشباعهم مرد واحده بلا حلاى ولا اشكال كما افاده صاحب الخواصر - ومقتضى اطلاق اطعام المسكين لطهر في اشباعه . وفي خصوص كفارة المسكين روايان . احدهما ما يدل على الاشباع مرة واحدة . والثانية تضمن الاشباع طول يومه . والاولى صحيحة . والثانية مرسله محمولة على الندب كما سأتى في محله - (فما) عن المصنف من اعتبار طعامهم طول يومهم في كفارة العبي عتقهم . وسم لهم . لابد وان يكون مدا واحد لكل مسكين كما هو المشهور بين الاصحاب وعن الشيخ في الخلاف والمسوق والنهاية واشمالها مائة دان ووافقه غيره بل عن الاول الاجماع عليه .

شهد للمشهور صحيح (١) عبد الرحمن او موثقه - عن الصادق عليه السلام عن رجل افطر يوما من شهر رمضان متعمدا قال عليه السلام عليه خمسة عشر صاعا لكل مسكين مدد و موثق (٢) سماعة عن رجل لرق بانه فابرل قال عليه السلام عليه اربعاء سبسين مسكيا مدد لكل مسكين وبحوهما حديث (٣) الانصاري المتقدم ورواها نصوص منها ما ورد (٤) في كفارة الظهار لمنصم لاني ثلاثين صاعا لكل مسكين مددا . لكنه اب احتصل لاخصص بمورده فلا كلام والافالجمع سبوس ماسق يقتضى حمده على الاستصحاب ومنها النصوص لمنصم انها عشرون صاعا - كحبر (٥) ادرس بن هلال عن الصادق عليه السلام عن رجل اقله في رمضان قال عليه السلام عليه عشرون صاعا من تمر - و حبر (٦) محمد بن اسمعيل عنه عليه السلام في رجل افطر يوما من شهر رمضان فقال عليه السلام كفارته حريان من طعام وهو عشرون صاعا . موثق (٧) عبد الرحمن بن عيسى عنه عليه السلام

١ - ٣ - ٥ - ٧ - ٨ - ٩ - ١٠ - ١١ - ١٢ - ١٣ - ١٤ - ١٥ - ١٦ - ١٧ - ١٨ - ١٩ - ٢٠ - ٢١ - ٢٢ - ٢٣ - ٢٤ - ٢٥ - ٢٦ - ٢٧ - ٢٨ - ٢٩ - ٣٠ - ٣١ - ٣٢ - ٣٣ - ٣٤ - ٣٥ - ٣٦ - ٣٧ - ٣٨ - ٣٩ - ٤٠ - ٤١ - ٤٢ - ٤٣ - ٤٤ - ٤٥ - ٤٦ - ٤٧ - ٤٨ - ٤٩ - ٥٠ - ٥١ - ٥٢ - ٥٣ - ٥٤ - ٥٥ - ٥٦ - ٥٧ - ٥٨ - ٥٩ - ٦٠ - ٦١ - ٦٢ - ٦٣ - ٦٤ - ٦٥ - ٦٦ - ٦٧ - ٦٨ - ٦٩ - ٧٠ - ٧١ - ٧٢ - ٧٣ - ٧٤ - ٧٥ - ٧٦ - ٧٧ - ٧٨ - ٧٩ - ٨٠ - ٨١ - ٨٢ - ٨٣ - ٨٤ - ٨٥ - ٨٦ - ٨٧ - ٨٨ - ٨٩ - ٩٠ - ٩١ - ٩٢ - ٩٣ - ٩٤ - ٩٥ - ٩٦ - ٩٧ - ٩٨ - ٩٩ - ١٠٠ - ١٠١ - ١٠٢ - ١٠٣ - ١٠٤ - ١٠٥ - ١٠٦ - ١٠٧ - ١٠٨ - ١٠٩ - ١١٠ - ١١١ - ١١٢ - ١١٣ - ١١٤ - ١١٥ - ١١٦ - ١١٧ - ١١٨ - ١١٩ - ١٢٠ - ١٢١ - ١٢٢ - ١٢٣ - ١٢٤ - ١٢٥ - ١٢٦ - ١٢٧ - ١٢٨ - ١٢٩ - ١٣٠ - ١٣١ - ١٣٢ - ١٣٣ - ١٣٤ - ١٣٥ - ١٣٦ - ١٣٧ - ١٣٨ - ١٣٩ - ١٤٠ - ١٤١ - ١٤٢ - ١٤٣ - ١٤٤ - ١٤٥ - ١٤٦ - ١٤٧ - ١٤٨ - ١٤٩ - ١٥٠ - ١٥١ - ١٥٢ - ١٥٣ - ١٥٤ - ١٥٥ - ١٥٦ - ١٥٧ - ١٥٨ - ١٥٩ - ١٦٠ - ١٦١ - ١٦٢ - ١٦٣ - ١٦٤ - ١٦٥ - ١٦٦ - ١٦٧ - ١٦٨ - ١٦٩ - ١٧٠ - ١٧١ - ١٧٢ - ١٧٣ - ١٧٤ - ١٧٥ - ١٧٦ - ١٧٧ - ١٧٨ - ١٧٩ - ١٨٠ - ١٨١ - ١٨٢ - ١٨٣ - ١٨٤ - ١٨٥ - ١٨٦ - ١٨٧ - ١٨٨ - ١٨٩ - ١٩٠ - ١٩١ - ١٩٢ - ١٩٣ - ١٩٤ - ١٩٥ - ١٩٦ - ١٩٧ - ١٩٨ - ١٩٩ - ٢٠٠ - ٢٠١ - ٢٠٢ - ٢٠٣ - ٢٠٤ - ٢٠٥ - ٢٠٦ - ٢٠٧ - ٢٠٨ - ٢٠٩ - ٢١٠ - ٢١١ - ٢١٢ - ٢١٣ - ٢١٤ - ٢١٥ - ٢١٦ - ٢١٧ - ٢١٨ - ٢١٩ - ٢٢٠ - ٢٢١ - ٢٢٢ - ٢٢٣ - ٢٢٤ - ٢٢٥ - ٢٢٦ - ٢٢٧ - ٢٢٨ - ٢٢٩ - ٢٣٠ - ٢٣١ - ٢٣٢ - ٢٣٣ - ٢٣٤ - ٢٣٥ - ٢٣٦ - ٢٣٧ - ٢٣٨ - ٢٣٩ - ٢٤٠ - ٢٤١ - ٢٤٢ - ٢٤٣ - ٢٤٤ - ٢٤٥ - ٢٤٦ - ٢٤٧ - ٢٤٨ - ٢٤٩ - ٢٥٠ - ٢٥١ - ٢٥٢ - ٢٥٣ - ٢٥٤ - ٢٥٥ - ٢٥٦ - ٢٥٧ - ٢٥٨ - ٢٥٩ - ٢٦٠ - ٢٦١ - ٢٦٢ - ٢٦٣ - ٢٦٤ - ٢٦٥ - ٢٦٦ - ٢٦٧ - ٢٦٨ - ٢٦٩ - ٢٧٠ - ٢٧١ - ٢٧٢ - ٢٧٣ - ٢٧٤ - ٢٧٥ - ٢٧٦ - ٢٧٧ - ٢٧٨ - ٢٧٩ - ٢٨٠ - ٢٨١ - ٢٨٢ - ٢٨٣ - ٢٨٤ - ٢٨٥ - ٢٨٦ - ٢٨٧ - ٢٨٨ - ٢٨٩ - ٢٩٠ - ٢٩١ - ٢٩٢ - ٢٩٣ - ٢٩٤ - ٢٩٥ - ٢٩٦ - ٢٩٧ - ٢٩٨ - ٢٩٩ - ٣٠٠ - ٣٠١ - ٣٠٢ - ٣٠٣ - ٣٠٤ - ٣٠٥ - ٣٠٦ - ٣٠٧ - ٣٠٨ - ٣٠٩ - ٣١٠ - ٣١١ - ٣١٢ - ٣١٣ - ٣١٤ - ٣١٥ - ٣١٦ - ٣١٧ - ٣١٨ - ٣١٩ - ٣٢٠ - ٣٢١ - ٣٢٢ - ٣٢٣ - ٣٢٤ - ٣٢٥ - ٣٢٦ - ٣٢٧ - ٣٢٨ - ٣٢٩ - ٣٣٠ - ٣٣١ - ٣٣٢ - ٣٣٣ - ٣٣٤ - ٣٣٥ - ٣٣٦ - ٣٣٧ - ٣٣٨ - ٣٣٩ - ٣٤٠ - ٣٤١ - ٣٤٢ - ٣٤٣ - ٣٤٤ - ٣٤٥ - ٣٤٦ - ٣٤٧ - ٣٤٨ - ٣٤٩ - ٣٥٠ - ٣٥١ - ٣٥٢ - ٣٥٣ - ٣٥٤ - ٣٥٥ - ٣٥٦ - ٣٥٧ - ٣٥٨ - ٣٥٩ - ٣٦٠ - ٣٦١ - ٣٦٢ - ٣٦٣ - ٣٦٤ - ٣٦٥ - ٣٦٦ - ٣٦٧ - ٣٦٨ - ٣٦٩ - ٣٧٠ - ٣٧١ - ٣٧٢ - ٣٧٣ - ٣٧٤ - ٣٧٥ - ٣٧٦ - ٣٧٧ - ٣٧٨ - ٣٧٩ - ٣٨٠ - ٣٨١ - ٣٨٢ - ٣٨٣ - ٣٨٤ - ٣٨٥ - ٣٨٦ - ٣٨٧ - ٣٨٨ - ٣٨٩ - ٣٩٠ - ٣٩١ - ٣٩٢ - ٣٩٣ - ٣٩٤ - ٣٩٥ - ٣٩٦ - ٣٩٧ - ٣٩٨ - ٣٩٩ - ٤٠٠ - ٤٠١ - ٤٠٢ - ٤٠٣ - ٤٠٤ - ٤٠٥ - ٤٠٦ - ٤٠٧ - ٤٠٨ - ٤٠٩ - ٤١٠ - ٤١١ - ٤١٢ - ٤١٣ - ٤١٤ - ٤١٥ - ٤١٦ - ٤١٧ - ٤١٨ - ٤١٩ - ٤٢٠ - ٤٢١ - ٤٢٢ - ٤٢٣ - ٤٢٤ - ٤٢٥ - ٤٢٦ - ٤٢٧ - ٤٢٨ - ٤٢٩ - ٤٣٠ - ٤٣١ - ٤٣٢ - ٤٣٣ - ٤٣٤ - ٤٣٥ - ٤٣٦ - ٤٣٧ - ٤٣٨ - ٤٣٩ - ٤٤٠ - ٤٤١ - ٤٤٢ - ٤٤٣ - ٤٤٤ - ٤٤٥ - ٤٤٦ - ٤٤٧ - ٤٤٨ - ٤٤٩ - ٤٥٠ - ٤٥١ - ٤٥٢ - ٤٥٣ - ٤٥٤ - ٤٥٥ - ٤٥٦ - ٤٥٧ - ٤٥٨ - ٤٥٩ - ٤٦٠ - ٤٦١ - ٤٦٢ - ٤٦٣ - ٤٦٤ - ٤٦٥ - ٤٦٦ - ٤٦٧ - ٤٦٨ - ٤٦٩ - ٤٧٠ - ٤٧١ - ٤٧٢ - ٤٧٣ - ٤٧٤ - ٤٧٥ - ٤٧٦ - ٤٧٧ - ٤٧٨ - ٤٧٩ - ٤٨٠ - ٤٨١ - ٤٨٢ - ٤٨٣ - ٤٨٤ - ٤٨٥ - ٤٨٦ - ٤٨٧ - ٤٨٨ - ٤٨٩ - ٤٩٠ - ٤٩١ - ٤٩٢ - ٤٩٣ - ٤٩٤ - ٤٩٥ - ٤٩٦ - ٤٩٧ - ٤٩٨ - ٤٩٩ - ٥٠٠ - ٥٠١ - ٥٠٢ - ٥٠٣ - ٥٠٤ - ٥٠٥ - ٥٠٦ - ٥٠٧ - ٥٠٨ - ٥٠٩ - ٥١٠ - ٥١١ - ٥١٢ - ٥١٣ - ٥١٤ - ٥١٥ - ٥١٦ - ٥١٧ - ٥١٨ - ٥١٩ - ٥٢٠ - ٥٢١ - ٥٢٢ - ٥٢٣ - ٥٢٤ - ٥٢٥ - ٥٢٦ - ٥٢٧ - ٥٢٨ - ٥٢٩ - ٥٣٠ - ٥٣١ - ٥٣٢ - ٥٣٣ - ٥٣٤ - ٥٣٥ - ٥٣٦ - ٥٣٧ - ٥٣٨ - ٥٣٩ - ٥٤٠ - ٥٤١ - ٥٤٢ - ٥٤٣ - ٥٤٤ - ٥٤٥ - ٥٤٦ - ٥٤٧ - ٥٤٨ - ٥٤٩ - ٥٥٠ - ٥٥١ - ٥٥٢ - ٥٥٣ - ٥٥٤ - ٥٥٥ - ٥٥٦ - ٥٥٧ - ٥٥٨ - ٥٥٩ - ٥٦٠ - ٥٦١ - ٥٦٢ - ٥٦٣ - ٥٦٤ - ٥٦٥ - ٥٦٦ - ٥٦٧ - ٥٦٨ - ٥٦٩ - ٥٧٠ - ٥٧١ - ٥٧٢ - ٥٧٣ - ٥٧٤ - ٥٧٥ - ٥٧٦ - ٥٧٧ - ٥٧٨ - ٥٧٩ - ٥٨٠ - ٥٨١ - ٥٨٢ - ٥٨٣ - ٥٨٤ - ٥٨٥ - ٥٨٦ - ٥٨٧ - ٥٨٨ - ٥٨٩ - ٥٩٠ - ٥٩١ - ٥٩٢ - ٥٩٣ - ٥٩٤ - ٥٩٥ - ٥٩٦ - ٥٩٧ - ٥٩٨ - ٥٩٩ - ٦٠٠ - ٦٠١ - ٦٠٢ - ٦٠٣ - ٦٠٤ - ٦٠٥ - ٦٠٦ - ٦٠٧ - ٦٠٨ - ٦٠٩ - ٦١٠ - ٦١١ - ٦١٢ - ٦١٣ - ٦١٤ - ٦١٥ - ٦١٦ - ٦١٧ - ٦١٨ - ٦١٩ - ٦٢٠ - ٦٢١ - ٦٢٢ - ٦٢٣ - ٦٢٤ - ٦٢٥ - ٦٢٦ - ٦٢٧ - ٦٢٨ - ٦٢٩ - ٦٣٠ - ٦٣١ - ٦٣٢ - ٦٣٣ - ٦٣٤ - ٦٣٥ - ٦٣٦ - ٦٣٧ - ٦٣٨ - ٦٣٩ - ٦٤٠ - ٦٤١ - ٦٤٢ - ٦٤٣ - ٦٤٤ - ٦٤٥ - ٦٤٦ - ٦٤٧ - ٦٤٨ - ٦٤٩ - ٦٥٠ - ٦٥١ - ٦٥٢ - ٦٥٣ - ٦٥٤ - ٦٥٥ - ٦٥٦ - ٦٥٧ - ٦٥٨ - ٦٥٩ - ٦٦٠ - ٦٦١ - ٦٦٢ - ٦٦٣ - ٦٦٤ - ٦٦٥ - ٦٦٦ - ٦٦٧ - ٦٦٨ - ٦٦٩ - ٦٧٠ - ٦٧١ - ٦٧٢ - ٦٧٣ - ٦٧٤ - ٦٧٥ - ٦٧٦ - ٦٧٧ - ٦٧٨ - ٦٧٩ - ٦٨٠ - ٦٨١ - ٦٨٢ - ٦٨٣ - ٦٨٤ - ٦٨٥ - ٦٨٦ - ٦٨٧ - ٦٨٨ - ٦٨٩ - ٦٩٠ - ٦٩١ - ٦٩٢ - ٦٩٣ - ٦٩٤ - ٦٩٥ - ٦٩٦ - ٦٩٧ - ٦٩٨ - ٦٩٩ - ٧٠٠ - ٧٠١ - ٧٠٢ - ٧٠٣ - ٧٠٤ - ٧٠٥ - ٧٠٦ - ٧٠٧ - ٧٠٨ - ٧٠٩ - ٧١٠ - ٧١١ - ٧١٢ - ٧١٣ - ٧١٤ - ٧١٥ - ٧١٦ - ٧١٧ - ٧١٨ - ٧١٩ - ٧٢٠ - ٧٢١ - ٧٢٢ - ٧٢٣ - ٧٢٤ - ٧٢٥ - ٧٢٦ - ٧٢٧ - ٧٢٨ - ٧٢٩ - ٧٣٠ - ٧٣١ - ٧٣٢ - ٧٣٣ - ٧٣٤ - ٧٣٥ - ٧٣٦ - ٧٣٧ - ٧٣٨ - ٧٣٩ - ٧٤٠ - ٧٤١ - ٧٤٢ - ٧٤٣ - ٧٤٤ - ٧٤٥ - ٧٤٦ - ٧٤٧ - ٧٤٨ - ٧٤٩ - ٧٥٠ - ٧٥١ - ٧٥٢ - ٧٥٣ - ٧٥٤ - ٧٥٥ - ٧٥٦ - ٧٥٧ - ٧٥٨ - ٧٥٩ - ٧٦٠ - ٧٦١ - ٧٦٢ - ٧٦٣ - ٧٦٤ - ٧٦٥ - ٧٦٦ - ٧٦٧ - ٧٦٨ - ٧٦٩ - ٧٧٠ - ٧٧١ - ٧٧٢ - ٧٧٣ - ٧٧٤ - ٧٧٥ - ٧٧٦ - ٧٧٧ - ٧٧٨ - ٧٧٩ - ٧٨٠ - ٧٨١ - ٧٨٢ - ٧٨٣ - ٧٨٤ - ٧٨٥ - ٧٨٦ - ٧٨٧ - ٧٨٨ - ٧٨٩ - ٧٩٠ - ٧٩١ - ٧٩٢ - ٧٩٣ - ٧٩٤ - ٧٩٥ - ٧٩٦ - ٧٩٧ - ٧٩٨ - ٧٩٩ - ٨٠٠ - ٨٠١ - ٨٠٢ - ٨٠٣ - ٨٠٤ - ٨٠٥ - ٨٠٦ - ٨٠٧ - ٨٠٨ - ٨٠٩ - ٨١٠ - ٨١١ - ٨١٢ - ٨١٣ - ٨١٤ - ٨١٥ - ٨١٦ - ٨١٧ - ٨١٨ - ٨١٩ - ٨٢٠ - ٨٢١ - ٨٢٢ - ٨٢٣ - ٨٢٤ - ٨٢٥ - ٨٢٦ - ٨٢٧ - ٨٢٨ - ٨٢٩ - ٨٣٠ - ٨٣١ - ٨٣٢ - ٨٣٣ - ٨٣٤ - ٨٣٥ - ٨٣٦ - ٨٣٧ - ٨٣٨ - ٨٣٩ - ٨٤٠ - ٨٤١ - ٨٤٢ - ٨٤٣ - ٨٤٤ - ٨٤٥ - ٨٤٦ - ٨٤٧ - ٨٤٨ - ٨٤٩ - ٨٥٠ - ٨٥١ - ٨٥٢ - ٨٥٣ - ٨٥٤ - ٨٥٥ - ٨٥٦ - ٨٥٧ - ٨٥٨ - ٨٥٩ - ٨٦٠ - ٨٦١ - ٨٦٢ - ٨٦٣ - ٨٦٤ - ٨٦٥ - ٨٦٦ - ٨٦٧ - ٨٦٨ - ٨٦٩ - ٨٧٠ - ٨٧١ - ٨٧٢ - ٨٧٣ - ٨٧٤ - ٨٧٥ - ٨٧٦ - ٨٧٧ - ٨٧٨ - ٨٧٩ - ٨٨٠ - ٨٨١ - ٨٨٢ - ٨٨٣ - ٨٨٤ - ٨٨٥ - ٨٨٦ - ٨٨٧ - ٨٨٨ - ٨٨٩ - ٨٩٠ - ٨٩١ - ٨٩٢ - ٨٩٣ - ٨٩٤ - ٨٩٥ - ٨٩٦ - ٨٩٧ - ٨٩٨ - ٨٩٩ - ٩٠٠ - ٩٠١ - ٩٠٢ - ٩٠٣ - ٩٠٤ - ٩٠٥ - ٩٠٦ - ٩٠٧ - ٩٠٨ - ٩٠٩ - ٩١٠ - ٩١١ - ٩١٢ - ٩١٣ - ٩١٤ - ٩١٥ - ٩١٦ - ٩١٧ - ٩١٨ - ٩١٩ - ٩٢٠ - ٩٢١ - ٩٢٢ - ٩٢٣ - ٩٢٤ - ٩٢٥ - ٩٢٦ - ٩٢٧ - ٩٢٨ - ٩٢٩ - ٩٣٠ - ٩٣١ - ٩٣٢ - ٩٣٣ - ٩٣٤ - ٩٣٥ - ٩٣٦ - ٩٣٧ - ٩٣٨ - ٩٣٩ - ٩٤٠ - ٩٤١ - ٩٤٢ - ٩٤٣ - ٩٤٤ - ٩٤٥ - ٩٤٦ - ٩٤٧ - ٩٤٨ - ٩٤٩ - ٩٥٠ - ٩٥١ - ٩٥٢ - ٩٥٣ - ٩٥٤ - ٩٥٥ - ٩٥٦ - ٩٥٧ - ٩٥٨ - ٩٥٩ - ٩٦٠ - ٩٦١ - ٩٦٢ - ٩٦٣ - ٩٦٤ - ٩٦٥ - ٩٦٦ - ٩٦٧ - ٩٦٨ - ٩٦٩ - ٩٧٠ - ٩٧١ - ٩٧٢ - ٩٧٣ - ٩٧٤ - ٩٧٥ - ٩٧٦ - ٩٧٧ - ٩٧٨ - ٩٧٩ - ٩٨٠ - ٩٨١ - ٩٨٢ - ٩٨٣ - ٩٨٤ - ٩٨٥ - ٩٨٦ - ٩٨٧ - ٩٨٨ - ٩٨٩ - ٩٩٠ - ٩٩١ - ٩٩٢ - ٩٩٣ - ٩٩٤ - ٩٩٥ - ٩٩٦ - ٩٩٧ - ٩٩٨ - ٩٩٩ - ١٠٠٠ - ١٠٠١ - ١٠٠٢ - ١٠٠٣ - ١٠٠٤ - ١٠٠٥ - ١٠٠٦ - ١٠٠٧ - ١٠٠٨ - ١٠٠٩ - ١٠١٠ - ١٠١١ - ١٠١٢ - ١٠١٣ - ١٠١٤ - ١٠١٥ - ١٠١٦ - ١٠١٧ - ١٠١٨ - ١٠١٩ - ١٠٢٠ - ١٠٢١ - ١٠٢٢ - ١٠٢٣ - ١٠٢٤ - ١٠٢٥ - ١٠٢٦ - ١٠٢٧ - ١٠٢٨ - ١٠٢٩ - ١٠٣٠ - ١٠٣١ - ١٠٣٢ - ١٠٣٣ - ١٠٣٤ - ١٠٣٥ - ١٠٣٦ - ١٠٣٧ - ١٠٣٨ - ١٠٣٩ - ١٠٤٠ - ١٠٤١ - ١٠٤٢ - ١٠٤٣ - ١٠٤٤ - ١٠٤٥ - ١٠٤٦ - ١٠٤٧ - ١٠٤٨ - ١٠٤٩ - ١٠٥٠ - ١٠٥١ - ١٠٥٢ - ١٠٥٣ - ١٠٥٤ - ١٠٥٥ - ١٠٥٦ - ١٠٥٧ - ١٠٥٨ - ١٠٥٩ - ١٠٦٠ - ١٠٦١ - ١٠٦٢ - ١٠٦٣ - ١٠٦٤ - ١٠٦٥ - ١٠٦٦ - ١٠٦٧ - ١٠٦٨ - ١٠٦٩ - ١٠٧٠ - ١٠٧١ - ١٠٧٢ - ١٠٧٣ - ١٠٧٤ - ١٠٧٥ - ١٠٧٦ - ١٠٧٧ - ١٠٧٨ - ١٠٧٩ - ١٠٨٠ - ١٠٨١ - ١٠٨٢ - ١٠٨٣ - ١٠٨٤ - ١٠٨٥ - ١٠٨٦ - ١٠٨٧ - ١٠٨٨ - ١٠٨٩ - ١٠٩٠ - ١٠٩١ - ١٠٩٢ - ١٠٩٣ - ١٠٩٤ - ١٠٩٥ - ١٠٩٦ - ١٠٩٧ - ١٠٩٨ - ١٠٩٩ - ١١٠٠ - ١١٠١ - ١١٠٢ - ١١٠٣ - ١١٠٤ - ١١٠٥ - ١١٠٦ - ١١٠٧ - ١١٠٨ - ١١٠٩ - ١١١٠ - ١١١١ - ١١١٢ - ١١١٣ - ١١١٤ - ١١١٥ - ١١١٦ - ١١١٧ - ١١١٨ - ١١١٩ - ١١٢٠ - ١١٢١ - ١١٢٢ - ١١٢٣ - ١١٢٤ - ١١٢٥ - ١١٢٦ - ١١٢٧ - ١١٢٨ - ١١٢٩ - ١١٣٠ - ١١٣١ - ١١٣٢ - ١١٣٣ - ١١٣٤ - ١١٣٥ - ١١٣٦ - ١١٣٧ - ١١٣٨ - ١١٣٩ - ١١٤٠ - ١١٤١ - ١١٤٢ - ١١٤٣ - ١١٤٤ - ١١٤٥ - ١١٤٦ - ١١٤٧ - ١١٤٨ - ١١٤٩ - ١١٥٠ - ١١٥١ - ١١٥٢ - ١١٥٣ - ١١٥٤ - ١١٥٥ - ١١٥٦ - ١١٥٧ - ١١٥٨ - ١١٥٩ - ١١٦٠ - ١١٦١ - ١١٦٢ - ١١٦٣ - ١١٦٤ - ١١٦٥ - ١١٦٦ - ١١٦٧ - ١١٦٨ - ١١٦٩ - ١١٧٠ - ١١٧١ - ١١٧٢ - ١١٧٣ - ١١٧٤ - ١١٧٥ - ١١٧٦ - ١١٧٧ - ١١٧٨ - ١١٧٩ - ١١٨٠ - ١١٨١ - ١١٨٢ - ١١٨٣ - ١١٨٤ - ١١٨٥ - ١١٨٦ - ١١٨٧ - ١١٨٨ - ١١٨٩ - ١١٩٠ - ١١٩١ - ١١٩٢ - ١١٩٣ - ١١٩٤ - ١١٩٥ - ١١٩٦ - ١١٩٧ - ١١٩٨ - ١١٩٩ - ١٢٠٠ - ١٢٠١ - ١٢٠٢ - ١٢٠٣ - ١٢٠٤ - ١٢٠٥ - ١٢٠٦ - ١٢٠٧ - ١٢٠٨ - ١٢٠٩ - ١٢١٠ - ١٢١١ - ١٢١٢ - ١٢١٣ - ١٢١٤ - ١٢١٥ - ١٢١٦ - ١٢١٧ - ١٢١٨ - ١٢١٩ - ١٢٢٠ - ١٢٢١ - ١٢٢٢ - ١٢٢٣ - ١٢٢٤ - ١٢٢٥ - ١٢٢٦ - ١٢٢٧ - ١٢٢٨ - ١٢٢٩ - ١٢٣٠ - ١٢٣١ - ١٢٣٢ - ١٢٣٣ - ١٢٣٤ - ١٢٣٥ - ١٢٣٦ - ١٢٣٧ - ١٢٣٨ - ١٢٣٩ - ١٢٤٠ - ١٢٤١ - ١٢٤٢ - ١٢٤٣ - ١٢٤٤ - ١٢٤٥ - ١٢٤٦ - ١٢٤٧ - ١٢٤٨ - ١٢٤٩ - ١٢٥٠ - ١٢٥١ - ١٢٥٢ - ١٢٥٣ - ١٢٥٤ - ١٢٥٥ - ١٢٥٦ - ١٢٥٧ - ١٢٥٨ - ١٢٥٩ - ١٢٦٠ - ١٢٦١ - ١٢٦٢ - ١٢٦٣ - ١٢٦٤ - ١٢٦٥ - ١٢٦٦ - ١٢٦٧ - ١٢٦٨ - ١٢٦٩ - ١٢٧٠ - ١٢٧١ - ١٢٧٢ - ١٢٧٣ - ١٢٧٤ - ١٢٧٥ - ١٢٧٦ - ١٢٧٧ - ١٢٧٨ - ١٢٧٩ - ١٢٨٠ - ١٢٨١ - ١٢٨٢ - ١٢٨٣ - ١٢٨٤ - ١٢٨٥ - ١٢٨٦ - ١٢٨٧ - ١٢٨٨ - ١٢٨٩ - ١٢٩٠ - ١٢٩١ - ١٢٩٢ - ١٢٩٣ - ١٢٩٤ - ١٢٩٥ - ١٢٩٦ - ١٢٩٧ - ١٢٩٨ - ١٢٩٩ - ١٣٠٠ - ١٣٠١ - ١٣٠٢ - ١٣٠٣ - ١٣٠٤ - ١٣٠٥ - ١٣٠٦ - ١٣٠٧ - ١٣٠٨ - ١٣٠٩ - ١٣١٠ - ١٣١١ - ١٣١٢ - ١٣١٣ - ١٣١٤ - ١٣١٥ - ١٣١٦ - ١٣١٧ - ١٣١٨ - ١٣١٩ - ١٣٢٠ - ١٣٢١ - ١٣٢٢ - ١٣٢٣ - ١٣٢٤ - ١٣٢٥ - ١٣٢٦ - ١٣٢٧ - ١٣٢٨ - ١٣٢٩ - ١٣٣٠ - ١٣٣١ - ١٣٣٢ - ١٣٣٣ - ١٣٣٤ - ١٣٣٥ - ١٣٣٦ - ١٣٣٧ - ١٣٣٨ - ١٣٣٩ - ١٣٤٠ - ١٣٤١ - ١٣٤٢ - ١٣٤٣ - ١٣٤٤ - ١٣٤٥ - ١٣٤٦ - ١٣٤٧ - ١٣٤٨ - ١٣٤٩ - ١٣٥٠ - ١٣٥١ - ١٣٥٢ - ١٣٥٣ - ١٣٥٤ - ١٣٥٥ - ١٣٥٦ - ١٣٥٧ - ١٣٥٨ - ١٣٥٩ - ١٣٦٠ - ١٣٦١ - ١٣٦٢ - ١٣٦٣ - ١٣٦٤ - ١٣٦٥ - ١٣٦٦ - ١٣٦٧ - ١٣٦٨ - ١٣٦٩ - ١٣٧٠ - ١٣٧١ - ١٣٧٢ - ١٣٧٣ - ١٣٧٤ - ١٣٧٥ - ١٣٧٦ - ١٣٧٧ - ١٣٧٨ - ١٣٧٩ - ١٣٨٠ - ١٣٨١ - ١٣٨٢ - ١٣٨٣ - ١٣٨٤ - ١٣٨٥ - ١٣٨٦ - ١٣٨٧ - ١٣٨٨ - ١٣٨٩ - ١٣٩٠ - ١٣٩١ -

عن رجل اطعم في شهر رمضان مائة - قال ع - يصدق عشرين صاعا (و حيث)
 ان لصاع اربعة امداد - فيفسر مجموع ثمانين مد - لكن مسكن مد - وثلاث مد
 ومه - صحيح جميل (١) المتقدم لمصنف الحكمة الرحمن لمجامع انبي
 انبي ^{عليه السلام} قال فدخل رجل من اساس مسكن من مائة عشرين صاعا يكون عشرة
 اصوع بصاع ولازم ذلك - لكن مسكن ثلثي مد - ولكن قدس لطائف لانتصاف
 لمدرسة النصوص لمقدمه المعقول به من الاصحاح (فاستجده) حميد على
 اختلاف الصاع .

وقد سئل بقول النبي - ما ورد في كفارة لظها - واما سدس ما عن اليوم
 في كفارة صيد لا حرم - وما صاه الاحباط (ولكن) لاون قد عرفت ما فيه - والثاني
 يدفع بانه قياس مع المذوق وهو وجود النص بكماله لمدة - والثالث يدفع
 بانه لا يرجع الى الاصل مع وجود انبي - مع - لا اصل ذو لزمه لكونه اشبه
 في التكليف .

و ما حميد فمقتضى اطلاق النصوص كفارة كل ما بعد تيمم - ولم يرد في
 النصوص ما يوجب تقبيله تقسم خاص سوى حمله من النصوص في كفارة ايمن
 المتضمنة لسفد بالخطئة والوقوع والحر - و ما في (٢) تفسير الآية الكريمة (من
 وسط ما تطعمون احلنكم) من تفسير الاوسط بالحل و ترب و لسر و لحر ولكن
 في كفارة المس والعدى يحتاج الى دليل واما ما عن بعض كتب الله من به قد يختص
 اطعم بالمر - فهو خلاف الاستعمال الشائع انبي بحسن عنه انقطاع عند اطلاق
 (مع) به لو سلم فانه هو في خصوص هذه نصيحة - لا في لمادة انبي في صميمه
 ولو كانت مع هيئة اخرى وعليه فحيث ان النصوص متضمنة للاصعام بالاسباب الى
 ذلك فيه (و) ما ورد في قصصه الاعرابي الذي فطر في شهر رمضان والذي صدر من

١ - الوسائل الباب ٨ من ابواب ما يباح فيه الصائم و وقت لامساك حديث ٢

٢ - الوسائل باب ٤ من ابواب الكفارات لحديث ٥

أمرته - من أن رسول الله ﷺ أعطاه النمر ليصدق به فلا يدل على التمسك كى يفيد إطلاق المصوص - فالأظهر كنهانة مطلق الطعام

وما بعدد عشر السون لأن ما امر به في المصوص من أطعم سس مسكنا والتصدق كثر. اصف اليه مصحح (١) اسحاق بن عمار عن سى ابراهيم ^{عليه السلام} عن أطعام عشرة مساكين وأطعام سس مسكنا ايجمع ذلك لاسباب و حد مائة فقت ^{عليه السلام} لا أول لكن يعطى اسبابا اسما كما قال الله عز وجل نعم لودع مدا ابى فمر ثم اشترائه منه ودفعه الى آخر وهكذا الى تمام لستى حره بالاحلاف ولا اشكال اذا امر في ذلك كل لفقير - اجتماع وقد ورد في المصوص تفسير الاطعام بدل الطعام لما كثر - ونعيمكم ما

ثم ان ذلك اسمعومع المسكن من السس و لا فكفى عطاء لو احدث ربه من مرة بالاحلاف كما يصعبه ص حسب لحوار وعين ظاهر بالاحلاف لا اجماع غيبه - ويشهد به حمير السكوبى (٢) قال امر المؤمنين ^{عليه السلام} ان لا يحدوا في الكفارة الا بالرجل و لو حلقوا فيكروا عنهم حتى يسكمل العشرة بعضهم النواهم بعضهم عداء - و لا يصح حنصه بكفاره العشرة - لعدم القول بالفصل كما ان ما فيه من التصدق عطاء بعد الظاهر في تعدد في لادم الذى لم يقل به الاصحاب لا يصح بعد معلوم منه عدم الخصوصية وانه بلحاظان موده الاشباع والمتعارف فيه ذلك ،

ثم انه لا فرق في الفقر لدى يدفع اليه الكفاره من الرجل و المرأة - والكبير و الصغير - عابه الامر ان كان صغيرا يدفع الى ولده ان كان سحوا التملك وان كان سحوا الاشباع فلا يعتبر اذن الولي .

وهل يجوز اعطاء المفل لوام يكن ولده مامل بعدم سقطه على التملك وهل يصح في الاشباع حساب لائن من الصغار موحد - او سحر من ذلك وبين ان يرود الصغير بقدر ما اكل الكسر - ام يصح لأول في صورة الاعراد و ثانيا في صورة الانصمام

١ - لوسائل - الباب ١٦ من نواب المتعارف - الحديث ٢

٢ - لوسائل - الباب ١٦ من نواب الكفارات - الحديث ١

أم لا تعتبر شي من ذلك م لا يكتفى بشأعهم مطلقاً. ووجهه في ال مقتضى إطلاق بخصوص كفاية أشاعهم مطلقاً فماعن المعيد من المص عن اعطائهم مطلقاً ضعف - د لا شاع ليس مثل لتمليك كي توقف على اسلطة على لتمنك المسبوبة عن الصعير ولكن في خصوص كفاية للمين ورد - د سان - حداهم و (١) لسكومي من اطمع في كفاية ، ليس صعدا و كيار فلو رد الصعير بعد ما كرك الكبير - و لثيه رواية (٢) عات لا تحري اطمع الصعير في كفاية المين ولكن صعدا ينكر و ما ان يقيد اطلاق لثيه - لا ولى - فكون لسحه انه في صورة لا فرد يحتسب انسا و وحد وفي صورة الانصام يرود الصعير بعد ما كرك الكير - و جمع سهوا باستجير من الامر ين مطلقاً و الاول اقرب .

ثم ان شمول هذا الحكم للمعام - توقف على بناء خصوصية لمورد - ولا يس به فالمحصص به في اعدم لصعدا بالاسع في صورة لا فرد يحتسب ثمان واحد - وفي صورة الانصام ، نكار يرود لصعير بقدر ما اكل ، ينكر -

تناول المفطر سهوا أو نسياناً

ثم د و حوت لامسا عماد كرك من لمفطرب و احيده بقضاء به و نكاهه اما هي اذا كان المفطر عمدنا مع كون لمفطرب كرك المصوم و علما ، بحكم - والا فلا يترتب عليه شيء من هذه الاحكام احدا في بعض لصور و مع خلاف في بعض آخر
وتعصر القول بالبحث في معاد - الاول في لاسي - لا خلاف سبهم في ان لمفطرات المذكورة - بما توجب بطلان الصوم اذا وقعت على و حاهم - و ماذا وقعت سهوا فلا يفسد الصوم وفي الحواهر قولوا حدا و خصوصا بهي - وفي المنتهى و لا خلاف بين علمات في د ، لاسي لا يفسد صومه و لا يجب عليه قضاء و لا كفارة بفس

لمعطر ناساً تنهى - وفي رواية صوم الشيخ لأعظم إحساناً في الجملة ويشهد به جملة منصوص كصحيح (١) محمد بن حسن عن أبي جعفر ع^{عليه السلام} كان أمير المؤمنين ع^{عليه السلام} يقول من صام من صاء موسى فأكمل وشرب ولا غص من حل به سبي فله هور روي عنه الله تعالى فيتم صيامه وصحيح (٢) الحلبي عن أبي عبد الله ع^{عليه السلام} عن رجل سبي فأكمل وشرب ثم ذكر قال ع^{عليه السلام} لا يعطر به هو شي، ورواه الله تعالى فيصوم وموتى (٣) عمر ع^{عليه السلام} عن الرجل يسبي وهو صائم فجامع منه - فقال ع^{عليه السلام} غسل وأسى عليه وحرق (٤) أبي بصير قلب لاسعه الله ع^{عليه السلام} رجل صام يوماً فله كل وشرب ناساً قال ع^{عليه السلام} سم يوم ذلك وليس عليه شيء أبي عبد الله من بعده من لكره ولا ضرر بسفاده الكبري الكلية منها اختصاصه بالثلاثة - بما في صحيح الأول من السلس، بسبب لعدم الجمع وعدم الخصوصية - وعدم الفصل

وسيد له شرح لأعظم رد مدعي إلى ذلك - بعموم قوله ع^{عليه السلام} (٥) ما علم الله عليه والله أولى بغيره - الوارد في معنى التقضاء عن المعنى عليه - بقرب من تصديقه بمحاجة معنى التقضاء فيه على إرادة المعسورة حتى من واحد القضاء ولا يكون محضاً بمعسورة من جهة المكلف (وورد عنه) بمعنى يهدى به رده به الواحد بعموم اللغة لزم الأمر بعدم وجوب القضاء في كل مورد كان القوب مساع عن عدد مستند إلى الله تعالى وهذا محال لغيره منصوص وعاوى ولا يلزم المستدل بصادقته في غير مورد الرد به - والله عرضه في الدعاء اثباته لو سأل شيئاً من المعطرات سبباً لا قدح ذلك في صومه حتى يجب عليه قضاءه والأهوه معروفاً به لو ترك لصوم سبباً واجب عنه قضاءه بخلاف المعنى عنه فالقاعدة بحرورة حجية عن مدعاه (وقيد) بعموم اللغة بلحاح ما فيه من ليطبق بطل على أن تركه لصوم رأس أو الاتيين

١ - ٢ - ٣ - ٤ - الوائل - أبواب ٩ - من أبواب ما يملكه الصائم ووقت الإمساك

حديث ٩ - ٢ - ١

٥ - الوائل باب ٢٤ - من أبواب من يصح منه الصوم الحديث ٦

بما ينافيه أن كان عن عذر لا يحب فضاء ذلك يوم ولا رم ديث في صورته لأننا لم نألف
 سهواً سيما بعد صوم ما دون غلى وجوب الإمساك بعده اليه هو جراه لم يبق به ولا اكتفاء
 به عن الصوم المأمور به - عنه الأمر هذا لعدم كسبر لعمومات وردت عنه في حصصات
 لا مانع من أن يخصص بها ويعدل به في غير تلك الموارد
 ثم أن مقتضى إطلاق أكثر ما تقدم ثبوت هذا التحكم في جميع أقسام الصوم من
 لو حب لمعين والسومع والمدبوت كما هو المشهور بين الأصحاب - وخصص
 بعض الصووص بمرضان وبعضها ببدله لا بوجوب التمسك لعدم الساقى - سيما وفي
 لعمري في ذيل موثق عند عني ما في الأصول وروى عن الأئمة عليهم السلام أن هذا في
 شهر رمضان وعمره ولا يحب منه لعتناء (هذا) عن المصنف في حقه الإمساك
 المهدية والتذكير من القول بالفساد في لو حب غير المعين والمدبوت (ضعيف) و
 اصعب منه الاستدلال به (ب) حقه الصوم الإمساك عن الاستغراب ولم يحقق (وبما)
 روه العلامة في كونه عن محمد فإن سانه فيمن شرط بعد طلوع الفجر وهو لا يعلم
 ولأنه لا يتم صومه في شهر رمضان وقضائه كان مفطراً عافى فطر (وبما) مقتضى إطلاق
 مفهوم الصوم من المحصر - لا يضر حاشا ما صبح إذا حبس ربع حصال - المتقدمة
 مصرية هذه لأربعة وان وقع سها - فانه (ورد) على الأول ما تقدم ما في محبت
 السنة من أن من افطراب يكون عمله بدلاً عن الصوم محرماً عنه ذلك لعل على ذلك
 (وبورد) على الثاني أنه في غير السب مع أنه في المنطوق لئلا يفسد الشخص الخاص على لاكتفاء
 بعلمه (ورد) على الثالث أنه بعد حلاله بعد من الصوم - ولا يظهر عدم مفسديه
 المفطرات إذا وقعت سهواً وبما لا شيء من أقسام الصوم .

تناول المفطر جهلاً

للقام الثاني في الجاهل - وفيه فوا - من موضع من التهذيب وشر
 و لحدائق وطاهر لجامع ومحتمل موضع من المسبى والاستصار والتهذيب وهو

انه لا يجب عليه انقصاء الكفارة ٢- انه يجب عليه انقصاء حاصه - كما عن المعسر
واندروس وحوشي القوعد للشهد - واروصه وانمدرك ومحمل لمختلف وبسه
سيد المدار اى اكثر اساجرين ٣- نه يجب عليه انقصاء والكفارة كما عن المنتهى
واندكرد ومحمل لمختلف وبسه فى محكى لكفارة الى لاكثر ٤- التفصيل بين
لجهد المعسر فى السؤال فحب حبه انقصاء والكفارة وس عن لمقصر لعدم تنهه
فيحب عليه انقصاء حاصه - احبارد صاحب الجواهر وبسه الى بعض مشايحه ٥-
ما احبارة الشيخ لاعصر رد - وهو وجوب انقصاء و لكفارة على الجاهل المقصر -
وعدم وجوب شىء مهم على الفاجر

وقدامد بن عباد القوعد ووجوب انقصاء والكفارة باطلاق ما دل على اعسار
الامانة عن الاشياء مبرور - فى ماهه بقوعد بل لا معنى للصوم لا لامانة عن تلك
لاشياء فبسع بحق مفهومه مودة - مع ان بقصد معطر نه المقطرات بالعلم بمقطرتها
الراجع الى شرط وجوب لامانة عنها لعدم وجوبه عن معمول (قول) نهذا لوجه
يتم بالنسبة الى وجوب انقصاء لو قسائه بالامر الاول - وحث انه فاسد بل هو كالكفارة
بمر حدده - فلا بد من ملاحظة ذلك لادبه لاوله لانكفى

ولنه سدد بعض احربه (بطلاق) ما دل على وجوب انقصاء على من لم يصم او فطر
صومه (وبطلاق) ما دل على وجوب الكفارة المقدم - فببعض تلك لصوم وان كان فى
لاقطار معسرا لا حمله معسا - ارده فى وجوب لكفارة على من جامع - او ستمى -
وكل وشرب - مطلقه عن مبيدة المعسرة لمطيق مقصده بوجوب انقصاء والكفارة (بل)
بعض ادبه انقصاء فى الجاهل بالموضوع لدى هو ولى بالمعدونة من الجاهل بالحكم
من ظهور اكثر الاسئلة سى وقع فى حوب نه الامر بانقصاء و انكفارة فى كون
مورده الجاهل

و سدد لعدم وجوب انقصاء والكفارة بوجوه لاول) ان المصادر من الاطلاق
صوره لعمه او بصر فببصوره الجاهل (وقته) مع انشادر والانصراف ادلاوحه لهما

سوى لشيوع وهو ممنوع - مع انه لا يصح مشأ لا يصير ان التقيد بالاطلاق (الثاني)
تقيد كثر النصوص بمعهد الاطر غير الصدوق هنا و كان متعمدا للنقض لأن بعد الاطلاق
لا يكون الامع لعلم بكونه معتبرا وبعدم المطلقات اتصالا بحوت حملها على التقيد
(وفيه) ان المقدمات من جهة عدم المتيقن بشيء منه لا تصبح لعدم المطلقات (الثالث)
مؤثق (١) بين نصير و رد قلا جميعا ساد با جعفر ^{عليه السلام} عن رجل اتي ابيه في
شهر رمضان او تى عنه وهو محرم وهو لا يرى الا ذلك خلال به قال ^{عليه السلام} ليس عنه
شيء (وحمله) على الماحل المعاصر غير طاهر (ومثله) حمله على معنى خصوص الكفارة
فانه خلاف ^{عليه السلام} (بعم) هو مختص بالجاهل المعتقد عدم لمعطره ولا شمل المردود
لالمردود اى يقتضى العمل او لشرع حو را العمل بالنسبة انه فانه يرى به حلال له عانه
لامر حلالا صهرنا و طلاق المؤثق بمثله (و ورد عليه) ، ان لسيده وس كل من
ادلة لقضاء و لكدره محوم من وجه لان عدم اسيء عليه اعم من لقضاء والكفارة
و لقاب و ادله لقضاء و لكدره اعم من الدلم و لحاض - والترجيح لادله لقضاء
والكفارة للشهرة .

و حسب عنه (بده) كما ان بعض المعاصرين بان اشهره لعوائبه لا تنصح
للمرجح مع اعمان ترجيح في معارض لعدم من وجه خلاف التحقيق (و اخرى) كما
في المستند بان حذر الكفارة و - كاتب مخصوصه على لطاهر بالكفارة فينوبهم وجه
خصوصية بها الا ان ثبوت الكفارة سلوم ثبوت لقضاء ايضا لاجتماع لمركب من الاثم
للتقصير فتدوى الموثقة من تلك الجهة والموثقة احص مطلقا منها لاحتصاصها
بالجهل فتقدم عليها - واما حذر لقضاء فليس بها وس الموثقة وان كاتب عموم
من وجه لان الاصل مع لموثقة و هو المرجح عند فقد الترجيح و لنحصر كما في
المقدم وهو مع عدم لقضاء (و ثبته) بما في رساله صوم ليسح الاعظمه - وهو حكومه
المؤثق على دلة لقضاء والكفارة ادب قدمت تلك الادلة لم يبق له مورد لنفي اذ لا يعنى

حكمها لأوعيه دليل يقتضي جوده بولاه

وفي الكل نظر (ما لا يوافق) فيه حقيقتاً في محله من - لا يلزم في معرض لعدم
من وجه الرجوع إلى حدار الترحيح والحيث و لا اخرج لأن هو أشهر القوثة
(واما ثانياً) فلا يلزم في معرض أدلة ملاحظة كل دليل بخصوصه مع معارضه
وصم ما دل على وجوب قضاء في كونه راجحاً لكفاره التي دليل الكفارة ثم
ملاحظة السهولة من معارضه خلاف التحق - من لو صح أن له يبيهاج
عموم من وجه (واما ما ذكره من أن الأصل مع جرمي عند معارضه مع دال القضاء
لنقد الترحيح فردد (ولا) أنه مع عدم الترحيح لا يرد على معنى سحر ولا معنى
للرجوع إلى الأصل نعم مع احراز له بقاء سببه على عدم وجوب القضاء (وثالثاً)
أن المرحح الأول وهو الشهرة مع أدلة وجوب القضاء - ومع لاعماله عنه والمرحح
الثاني وهو صفات لروى معارضه ايضاً (يرد على) ثانياً - لا يسلط لحكمه على
ما ذكره هو قده وسببه كون أحد دليلين باظر إلى الآخر فيصير موضوعه أو توسعته
أو نيلون - بحكم الذي تضمنه - وهذا القضاء غير صادق على تقدم كما لا يخفى
ومجرد عدم بقاء المورد به وقده سائر الأدلة لا يسلح وجهه بده اذكم حتى يطرح
عند تعارض ولا يعمد به عند معارضة قبل الحذر على - في لعقاب خاصة (ومن)
العرب أنه قد ذكر حكم جازم في قصص مدعى شهرة الموثق في معنى عز العقاب
وعند بيان حكم مقصر مدعى شهرة في معنى عقاب (وحدث) نظير رد دفاع ما قيل
أن الأمر بدور من مدعى الموثق على جميع أدلة القضاء والكفارة ويقدم جميعها عليه
وتقديم بعضها عليه - وتقدمه على بعضها و لاخر ترحيح بالمرجع و ما فيه مسلم
لنظر الموثق وثالثاً فبين الأول (فانه) لا مانع من طرحه كسائر الاحراز التي تطرح
عند انعراض (مع) أن تقدمها لا يبرم مع طرحها لا يمكن حسمه على معنى لعقاب خاصة
(والمحصل) أنه يقدم أدلة وجوب القضاء وكفاره على الموثق

وسادكر به اندفع اوجه اربع ادى ذكره فى المقدم - وهو ما دل (١) من
لصوص على من اكل من حبه لشيء غيبه
وقد استدل لتفصيل من من حقير والمضمر وانما يجب انصاء وانكفاره
على الاول - وهو ان من من حقير لادبوا كان وجوبهما على انما من مطلقا
الا انه فى انما من من من حقير من حقير على ان ما غيب الله عنه فهو اولى بانما
على غيبه وجوبهما غيبه - وقد عرفت انما من من حقير لادبوا كان وجوبهما غيبه
فى المقدم الاول - وقد عرفت انما من من حقير لادبوا كان وجوبهما غيبه
واضح والمسهل منه انما من من حقير لادبوا كان وجوبهما غيبه
انما حاكم على (٢) انما من من حقير لادبوا كان وجوبهما غيبه
لنصاء وانكفاره - وانما من من حقير لادبوا كان وجوبهما غيبه
لنما من حقير فى حكمه - فى جميع الاحكام

او كاه على تأول المفطر

المقدم ثلث فى سكر - و ذكر انما من من حقير لادبوا كان وجوبهما غيبه
ما شره نفسه - وحكمه حكمه عن انما من من حقير لادبوا كان وجوبهما غيبه
وه - وسببى لكلامه فى المقدم الخامس - وانما من من حقير لادبوا كان وجوبهما غيبه
انما من من حقير لادبوا كان وجوبهما غيبه - وانما من من حقير لادبوا كان وجوبهما غيبه
والاحلاف فى حوا - لانما من من حقير لادبوا كان وجوبهما غيبه
المسقة - انما من من حقير لادبوا كان وجوبهما غيبه
فى وادبوا (٣) انما من من حقير لادبوا كان وجوبهما غيبه

لنما من من حقير لادبوا كان وجوبهما غيبه

١ - انما من من حقير لادبوا كان وجوبهما غيبه

٢ - انما من من حقير لادبوا كان وجوبهما غيبه

دحبت على أبي العباس بحجته فقال : يا عبد الله ما تقول في هذا اليوم قلت ذلك إلى
 الإمام انصبت صمنا وان قطرت افطرا فقال : أعلاه غيبا ما شئت فقلت معدوا والله
 أعلم به يوم من شهر رمضان فكان افطاري يوم ما وقضائه سر سعي من ليضرب عقي ولا بعد لله
 وقرب منها لله

بما لكلام في أنه من يصح صوم فلا يجب قضاء ولا كفارة عليه كما عن الشيخ
 في الخلاف - و المحقق في الشرائع : لا دفع ولا معسر - و مصنف رد في المنهي و
 التحرير والمحقق ولا يشهد ولا يفتي في الأمر من والأرواح بل الأكثر كما قلنا من
 عند الصوم ويجب قضاء - كما عن المسوق - ولا كراهة له الثالث و لحدائق - أم
 يجب الكفارة أم لا - كما يستبعد بعض الأساطين ولا لأجماع على عدمها

فقد استدل الأول بوجوده (الدول) في بعض وجوب القضاء والكفارة محض
 بغير تمكروه صري و مصر في - فله يرجع إلى الأصل والاستصحاب سند سيد المدارك
 بذلك - والظاهر أن نظره إلى ما ذكره من قصور ذلك القضاء و بكفارة عن الشمول
 للمكروه ومراده من نصحه ريث - أي لا يجب أعضاء والكفارة (لا) إلى ما قد رد للمحقق
 لهما في رد من قصور ماذل على أن الأب سبب الأمور بمعد للصوم عن شدونه
 للمكروه - فلا يصح لأرد عنه بأن حقه الصوم هو الأمر عن المفطر المذكورة
 فيمنع تحققها مع الأسباب بها لأن قولنا في بعض المعروف بمرم على الرد
 لو حلت ونهه مبره العدم - كيف كان - رد عليه مع انه لا يصح في تلك النصوص
 ومع إطلاقها لأوجه الرجوع إلى الأصل

ثاني لنصوص المتقدمة لمتضمنة لأقصر لأمر - فله عن استراح ولو كان
 مضاف للصوم لما رتكنه ولا ينافي ذلك قضاء لأمر (ع) بجوار كونه على وجه الأفضلية
 (وهو) ان عده يشبها حوار الإفطار تكلفا وهو مما لا كراهة فيه كمر - بل قوله ^{في} لا
 وكان افطاري يوما وقضائه - الحج يدل على لزوم القضاء وقضاء الصوم

ثالث - فاد (١) من مخصص على وجوب الكفارة على المكره ووجبه ووجبه
(وفيه) ان غايته وجوب الكفارة - وليس معصيا لنعاء مع بقدره لخص (٢)
على ثبوت كفارة من على روج ووجه مضاف مكره لروحه
الرابع - فاد (٣) من مخصص على مكره اسكره غيه - فانه بدل على رفع
حكمها ومنه غيه ولكه - في مكره راجع - غيه نبي شهيد من مكره روج
امو حده غيه لارفع حده حكاه (وفيه) مخصص في اصول من - لرفع بالحدث
جميع احكامها .

ولكن يرد على هذا - حده - حده لرفع اسكره الحكم ولائشه - وغله
فاد يعلق لا كره مكره من - مكره لاغري المورنه حده لا يمكن رفع
الحكم لخصي وحده روج لمر - مكره - ولائش تعلق الكفارة مكره لآخره و
انقيود - وعلى ذلك فاده - روج - مكره مخصص في اصول الكفارة بالاصوم - راسا
ومعه يسقط وجوب الكفارة - فاده مكره على فطر الاصوم - ووجوب انشاء
فهو ليس من آثار فطر الاصوم حكمه - مكره من حكم حده الاصوم والحدث
لا يصلح لرفع (فاد) - فاد مكره لاصوم لمره غيه لافتر - واد لم يفسد
لصوم لم يوجب قصاصه (فاد) - فاد مكره لمره من هو مكره بحكم العقل من
عدم مطابقة له من مكره (فاد) - فاد مكره لمره - مخصص في اصول فطره
حرمة الاقارب - ووجوب الكفارة - وجوب وجوب انشاء (ويعتد ذلك) المخصص
المتقدمه لمتصميه لافطر لمره - فاد مكره لمره - فاد مكره لمره لافطره
(كما في يد) عدم وجوب الكفارة - فاد مكره لمره - فاد مكره لمره لافطره .

ثم به صرح الشهيد الثاني بمعنى حار لافطر لا كره وجوب لافطر على

١ - فاد (١) من مخصص على مكره اسكره غيه - فانه بدل على رفع

٢ - فاد (٢) من مخصص على مكره اسكره غيه - فانه بدل على رفع

ما يدفع به الحاجة - فلور دخله كسر ومثله ما يدفع به الكس فسر بعد او بالعكس (وورد عليه) سطة منه يسكن لمؤنه في وجوب كفرة - ثم ما ذهب الى من كونه من كونه تناول على وجه لا كره معصدا للصوم لا كفرة - تحتص بما حصل به لفطر ويصدق به الصوم - وما حصل به عطره لم وجوب كفرة - وما زاد عنه لم وجوب المفطر (قول) انما على تكرار الكفرة - مكر مره في - وجوب - ثم هذه الشهادة قد - والتم ما قد - وبما في صحيح ثعلبي في مسي

ثم ما مشأ القول بوجوب الافطار وحده وجوب كفرة - وجوب يكون حدث برفع ولا تحتص بالحكم ما اذا حلف على مسي - كذا في مسي (والظاهر) انه اسند الى اخبار ائمة الامم في هذا الحكم وهي مخصوصة بما افاده

تناول المفطر تقية

المقام الرابع - لو فطر منه - بعد قول - رد الفقه - بروم القضاء خاصة - عدم وجوب شيء مهم - الاحراء - رد قول - من مفطر عديم وافطر قبل الغروب بقه ووجوب القضاء لوافطر في عديم - ذهب الى كذا - هذه الاقاسم الاولى - جمع من المحققين والاساطين .

قول اما حوار الافطار فشهده ما يدفعه في المكر - بخصوص لقته - وما عدم وجوب لكفاره فهو ايضا ظهري ما دفعه - في كلاء في حقه من القضاء - فمن يتولى بعدم وجوب انقضاء عني المكره بقوله في سعة نص

(واما) من ذهب الى وجوب القضاء على المكره - فيمكن ان ذهب في مهم الى عدم وجوب القضاء ولو في بعض الضرر (بوصحح ذلك) كثر بخصوص القته وذكات في مقام بيان الحكم التكليفي خاصة ولا تدل على لاحراء واصحة (ونكن) جملة منها بدل على صحة العمل الماتى به على طبق بقه - ما كان فاقد البعض القبول

لوجوده والعدم - لاحظ مصحح (١) الأعرجي عن أبي عبد الله عليه السلام و لقيه في كل شيء
 الا في استدوا بمسح على الحنظل فاستدوا بمسح على يحنظل بن علي شمول لمشتي منه
 للحكم الوصفي ومثله صحيح (٢) رار - و نحوه غيرهما - مبدائي مضافا في الحح
 في محدثا بوقوف يعرف - و معروف دلاله حنه من مخصوص على حراء العمل لدافض
 ليجري على طبق لقيه كما معروف هذا - و انما المذكور في الحكم لكي كذا يكون
 في الموضوعات المستتبه - و غني هذا فلو نظر بقية مالانرو ، معطرا - وهو يعتقد
 معطرته كالارتماس - و فطر بعد استدوا تعرض قبل دعات حمره لمشرفه وهو يرى
 به آخر وقت الصوم صح درمه ولا فضاء حده لا - بخصوص بن علي حراء ، الصوم
 لدافض عن الكامل .

و ما لو فطر في عديمه و انه ضده فليس هذا العمل لدافض يكون محرروا بخصوص
 لانفس على بابل لعمل هذه بحكم العمل . و هو ح كما لو لم فصل صلاة موقته بغيره
 فانه لم بدل دليل على به بحكم الالب (و بالجملة) بخصوص بن علي ان العمل
 البخاري على طبق لقيه محرر عن ابيه و ربه ، ما ترك العمل فلا يدل على انه بحكم العمل
 و مبدائي رددت بوصح بن علي - و بذلك يظهر احواله نقول الآخر - كما يظهر ان
 الخصوص لمصنعه لافطاره عليه السلام بعد يوم بعد وقبانه انما يكون على وفق ابقاعه وان
 كات صعبه سد

الافطار بغير اختيار

لمقام الخامس - في غير المقصد ليعمل كالدباب طير الى حنقه - لا شكال ولا
 خلاف في به لا بعد صومه ولا مضاء عنه ولا كفارة . لا اختصاص دلة القضاء و

٢١ - الوسائل - الباب ٢٥ - من أبواب ما روي فيهما - من كتاب الامر

[illegible]

الباب الثالث في أقسامه، في أقسام الصوم أربعة، وهو الصحيح، وهو الصوم الذي هو واجب، وهو الصوم الذي هو مستحب، وهو الصوم الذي هو مكروه، وهو الصوم الذي هو منكر.

طرق ثبوت الهزل

(و اما شهر رمضان) الطرفه فی امور - الاول - فی علامته و طرق ثبوت
هلاله - و هی مور - حدھا - (در قیۃ الهلال) بخلاف فی ثبوت مہ - و فی
التذکرہ و یرم صوم رمضان من رای الهلال و کان واحدا یقر بروایہ سو کان عدلا
او غیر عدل شہد عبدالحاکم و لم شیخ فب شہدہ و رش - ذهب بہ عثمان اجماع
نتہی و یشهد بہ مصفا لی بہ رجع لی حقیقۃ علیہ فی دہ - بخصوص کثیرہ

١- الوصول الى الباب ٢٣ من بواب، يصكك عند الصائم و١٩ من (صكك حديثه

۲. الوصائل - باب - ۲۹ - من ابواب ما يحدت عنه الصائم ورواها المصنف حديث ۲

٣. الوسائل. الباب ٥٠ من أبواب ما يكره للرجال وروى الألبان حديث

كصحيح (١) حنبل عن أبي عبد الله - في حديثه في رأب الهلال فصرح و إذا
 رأيه و فطر و صحيح (٢) محمد بن مسلم عن أبي جعفر (ج) دار ثبوت الهلال فصرح و
 إذا رآه ففطر و فطر و ليس بمرئي ولا ماضي و لكن بالرواية و صحيح (٣) عيسى بن
 جعفر عن حنبل في برحق يرى الهلال و حنبل - و ثم ينكح فليصم إلى غير ذلك من
 النصوص الكثيرة .

لثاني ما ذكره بقوله (أو مضي ثلثين يوما من شعبان) باجماع المسلمين
 من قبله من ضروريات الدين - و شهد به مقادير حصول نعمته حول رمضان به
 و نعم حجة ذات به مقصود كجاء (٤) اسحاق بن عمار عن أبي عبد الله (ع) به قال في
 كتاب علي بن محمد البرقي و الفطر و رويته - و ما في حديثه حتى عليكم يوم الشهر
 لأول ثلثين - و نحوه غيره .

حججه أئمه في ثبوت الهلال

و الثالث ما روي عنه (أو في السنة برفقة الهلال) بالاحلاف طاهر في
 ذلك في نعمته - و في أثره من ذلك - و في لحوظه له يعرف لقائل - و قد
 احتجوا في ذلك بكون السنة ما في سبها حجة مطبوع كما عن بعد و لا تكافي
 والسيد و لحي و الفاضل و السيد و غيره - بل غلبه لاكثر كما صرح به غير واحد
 بل لمشهور كما في لحوظه ام محمد بن حنبل حجة بانه في كتاب في سنة عنة ومع عدمها
 يعتبر بجموع - كما عن شيخ و سي رحمه و حمزة و سراج و بي لصالح - ثم لا
 في عبارة بجهة خلاف بالسنة في ذلك لمصر و خارجة و قد مر بعض كلماتهم ان تعدلين
 من خارج البلد تحوز شهادتهم و يؤخذ بكل في السنة علة - و طاهر غيره و صرح
 ثابت عدم الفرق بينهما - و هناك خلاف آخر في بعض الحصصات ستمر عليك

١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧ ٨ ٩ ١٠ ١١ ١٢ ١٣ ١٤ ١٥ ١٦ ١٧ ١٨ ١٩ ٢٠ ٢١ ٢٢ ٢٣ ٢٤ ٢٥ ٢٦ ٢٧ ٢٨ ٢٩ ٣٠ ٣١ ٣٢ ٣٣ ٣٤ ٣٥ ٣٦ ٣٧ ٣٨ ٣٩ ٤٠ ٤١ ٤٢ ٤٣ ٤٤ ٤٥ ٤٦ ٤٧ ٤٨ ٤٩ ٥٠ ٥١ ٥٢ ٥٣ ٥٤ ٥٥ ٥٦ ٥٧ ٥٨ ٥٩ ٦٠ ٦١ ٦٢ ٦٣ ٦٤ ٦٥ ٦٦ ٦٧ ٦٨ ٦٩ ٧٠ ٧١ ٧٢ ٧٣ ٧٤ ٧٥ ٧٦ ٧٧ ٧٨ ٧٩ ٨٠ ٨١ ٨٢ ٨٣ ٨٤ ٨٥ ٨٦ ٨٧ ٨٨ ٨٩ ٩٠ ٩١ ٩٢ ٩٣ ٩٤ ٩٥ ٩٦ ٩٧ ٩٨ ٩٩ ١٠٠

٣ ٤ ٥ ٦ ٧ ٨ ٩ ١٠ ١١ ١٢ ١٣ ١٤ ١٥ ١٦ ١٧ ١٨ ١٩ ٢٠ ٢١ ٢٢ ٢٣ ٢٤ ٢٥ ٢٦ ٢٧ ٢٨ ٢٩ ٣٠ ٣١ ٣٢ ٣٣ ٣٤ ٣٥ ٣٦ ٣٧ ٣٨ ٣٩ ٤٠ ٤١ ٤٢ ٤٣ ٤٤ ٤٥ ٤٦ ٤٧ ٤٨ ٤٩ ٥٠ ٥١ ٥٢ ٥٣ ٥٤ ٥٥ ٥٦ ٥٧ ٥٨ ٥٩ ٦٠ ٦١ ٦٢ ٦٣ ٦٤ ٦٥ ٦٦ ٦٧ ٦٨ ٦٩ ٧٠ ٧١ ٧٢ ٧٣ ٧٤ ٧٥ ٧٦ ٧٧ ٧٨ ٧٩ ٨٠ ٨١ ٨٢ ٨٣ ٨٤ ٨٥ ٨٦ ٨٧ ٨٨ ٨٩ ٩٠ ٩١ ٩٢ ٩٣ ٩٤ ٩٥ ٩٦ ٩٧ ٩٨ ٩٩ ١٠٠

وتنقيح القول بالكلم في جهاب

١- هل البينة وهي شهادة عدلين حجة مطلقا - أم لا - وقد ابدى للاول - بوجوه
مها، الاجماع - وقد مر منه مراراً ومها موق (١) مسعد بن صدقة عن الصادق (ع) كل شيء
هو لك حلال حتى تعلم انه حرام بعينه فتدعه من قبل نفسك وذلك مثل الثوب يكون عليه
قد اشترته وهو سرقة والملوك عندك وعلك حر فدباغ بعينه او حذع صبيغ او قهر صبيغ
او امرئة تحتك وهي احتك ورصعتك ولاشياء كلها على حد حتى تستسلك عبر
ذلك وتقوم به البينة (بقرينة) - الله جعلت عادة لخدمة كل شيء - وبو كذب فيه
مستددة الى الابد او الاستصحاب والحديث يدل على حجتها بقول مطلق (ودعوى)
انها اما حجة على الحرمة زور الموضوع لحد حجي (مدفعه) بانه بما ان
مورد الحديث هو النساء - الموضوعه وسمعون حجة لبه في لموضوعات يصا
(وان قيل) انه مختص بالله القامة على موضوع يرتب عليه الحرمة ولا يدل على
حجيتها حتى في موضوع يرتب عليه حكم آخر فلهذا تعدى عنه ح بعدم لفصل
قطعا هذا عادة ما يمكن ان يقال في ثبوت دلالته على حجة الله (ولكن برده عليه)
ان البينة هي الحجة والدليل لموجه لظهور كما هي معناه الدعوى والمستعمل فيها
في الآيات وكلمات العلماء كقوله تعالى (٢) وآتينا عيسى من مريم السلام وحملها
في الموثى على معناه الحديث يحتاج الى دليل معتود (فان قيل) ان القرينة لا راد معناه
الاصطلاحى في الموثى جعلها في مقام الاسماء فكيف لا يكون قرينة بذلك - فان
الاسمىة هي الظهور من قبل نفسه والله هي المتصور بواسطة الدليل (ومها) وحوى
ما يدل على حجتها في باب لرافات من الامور - وسماء والفروج وغيرها و
لاباس به .

١- الوسائل الباب ٤ - من أبواب ما يكتسب به - الحديث ٤

٢- لسه حجة في خصوص الهلال - دلالة بخصوص كثره عنها كموقوف (١)

مصورين حرم عن امي عبدالله ع في حديث فان شهد عندكم شاهدان مرضبان
بأيهما رآه وقصه وصحيح (٢) لحظي منه ان علي ع كان يقول لا احقر في
لهلال الاشهادة رحطين عدلين وصحيحه (٣) الآخر ع كان علي ع لا نفس
شهادة النساء في رؤية الهلال لاشهادة رحطين عدلين - ومحورها غيرها

وباره هذه النصوص فانما من الآخر - حدما ما من عنى قول الشيخ و

تابعه - كحبر (٤) بر همدان لبحر - عن امي عبدالله ع " قل قلت له كم بحري في
رؤية الهلال فقال " شهر رمضان فرصد من فرئض الله فلا يؤا - فليس

رؤية الهلال ان يقوم عدده وقول و حدود رفته وقول الآخر - غيره د رآه و حذر آه
ماتد اذ ارآه مانه رآه لف ولا بحري في رؤية الهلال - يمكن في اسماء عنه من شهادة

خمسين و د كانت في اسماء علة قلت شهادة رحطين عدلين و حرجان من مصرو

حبر (٥) حسب البحر عي قال ابو عبدالله ع لا يجوز اشهادة في رؤية الهلال دون

خمسين رجلا عدد اسماء و بما يجوز شهادة رحطين د كانا من خارج استصر و كان

دالمصر علة فاحبر ايها ر فاه و احرا عن قوم صامو برؤية و عمقبي حدس لبحر من

انه د لم يكن في اسماء عنه يعسر شهادة خمسين - و كان فيه علة بحري شهادة

عدلين اذا كانا من خارج البلد - و هذا انحص من بخصوص اشهادة فيعد خلافتها بها

واورد عليها ما يرد د (الاول) ما في المنتهى من مع صحة حديثها - و جعل بصره اليها

فمن من ان في طريق الاول المسمى من موسى وهو غير معوم بحاجب و جهلة حبيب لى هو في

سند لثاني (ولكن) يرد على الاول - ان لصدقه من يقربه روه عن يوسف و روايه سعد عنه

نه انوراي لثقة و كان من صحاب يوسف - اصف اليه عمل جمع من ساطين انس بهما

(لثاني) ما عن المعتر - وهو ان اشراط لخمسين لم يوحى في حكم سوى فامة الدم - ثم

لا يبعد لقب بل قوة لقب وهي بخص بشهادة العدلين ثم فابو د بحملة فانه محارف بما عليه

عمل للمسلمين كافة فكان سقطة (وقد) انه مع دلاله الصصوص عليه اى مانع من الائتزام به و
عمل المسلمين على خلافه حتى مع عدم حصول لأطمسان الذى هو حجة عقلانية غير
معلوم (الثالث) ما عن المختلف والروضة وغيرهما - وهو حمل الحرس على حصول
اتهمة فى حارهم - بل فى الرصاص وهو الأقوى لظهور ساقهما فيه انتهى (اقول)
توصيح ذلك ان المعروف فى البحر الاول الذى هو الحجة دون الثانى - فبم عنده
للرؤية - ونقول انما ان ربه ونقول ان فيه مائة فى لخصه بأكروب لمشهدانه
وهذا عين لهما ومعه صده تونه دار آدوا حذر آه منه الملح - فبما ربه لأطمسان بالخطأ فى
فرض رواية - ومحصل معاذ البحر انه مع لأطمسان بخطأ الشاهدس وكوبهما موردا
للتهمة - من جهة المسبب جماعة سألوا لانصار وقتو الموضع الحارحية و
الداخلية - ثم ادعاء بعضهم ارونه مع انكار لافس يا لانكوب نسبة حجة و هذه امر
مسلم لاختلاف فيه - ولعن مرد الدين هذه الصورة فترفع لمرحبا (فان قيل)
بداء على هذا ما وجه عيار شهادة خمس (فما) انما يشيل لما يحصل به الأطمسان
وبذا ترى فى الطائفة انما من الاحبار انتهى عن الخمس نصا - لاحظ حشر (١)
ابى العباس عن ابي عبد الله (ع) الصورة للرؤية و لطار للرؤية وبس الرؤية نراه و حدولا
ثان ولا خمسون ونحوه غيره .

٢- ان مقتضى اطلاق لصصوص حجية لهما و ثبوت لهما بها شهد عبد الحكم
ام لا - او شهد عنده ورد شهادتهما كما ان مقصده عدم لفرق بين ان تكون البينة من
البلد او من خارجه و بين وجود لعله فى السماء وعدمه
فهل يشترط تو فقههما فى الاوصاف فلو خفعا فيها لا اعتبار بها م لا يشترط ذلك -
نص بالاول عبر و حديث كانه من المسمات نسبة
والحق ان يقال انه مع اختلافهما فى الاوصاف ان شهادتهما لو اجمعا لكانت كافية لثبوت
الوصفين او لرجوح شهادتهما كل منهما الى شهادتهما كان شهادتهما لرؤية الهلال وشهادتهما

احدهما ان كان محدد الى السماء وشهد لآخر ان كان محدد الى الارض لا شك
في اعتبارها ولا ينصر من هذا الاختلاف وما يرد منه عدم حكايتهما عن موحد شخصي
خارجي - كما لو كان احد صف ابدان احبب فيمتصدين - و كانت شهادتهما مع
وحدة المطلوب - لا تكون هذه الشهادة حجة ويصر في حجة اسمة احكامه عن خارجي
وحد - فلو شهد احدهم برؤية الهلال في محل من لاق وشهد لآخر برؤية في ذلك
لوقت في محل آخر سبهم فصل كسر - لاشبه هذه الشهادة لهلال (ودعوى) انهما
وان حجتها في المدلول لمطاعى - لانهما صف في المدلول الاثر في وهو كونه
اثنين معينين - ورؤية الهلال - و اسمة كما تكون حجة في المدعى تكون
حجته في المدلول الاتراعى (مدفوعة) بان حجة اسمة في المدلول الاتراعى فرع
حجتها في المدلول لمطاعى وانه يقع في وجودا وحجته - يقع عدم حجتها - في
المدلول لمطاعى لا يكون حجة في الاثر في اسمة

وعنى هذا فلو شهد احدهم برؤية الهلال في ليلة الاثنين و لآخر برؤية في
ليلة الثلاثاء - هل يسب شهادتهما الهلال في ليلة الاثنين غير انى ان شهادتهما براد
عنى محل وحد و كلامهما شهد يوم الثلاثاء من رمضان - فلا ينظر الى من شهد
برؤية الهلال ليلة الاثنين و كان مدلول الاثر في لشهادته كونه يوم الثلاثاء من
رمضان لكن مع عدم حجة شهادته في مدلولها لمطاعى - لاحجة لها في مدلولها
الاتراعى وجهان .

ظهرهما الاول - لان عدم حجة شهادته الاول باسمه الى مدلولها لمطاعى
ليس لفصور فيها بل هي واحدة لجمع ما تعتبر فيها سوى عدم شهادته الثاني فاذا
تحقق هذا الشرط ولو بالنسبة الى مدلولها الاتراعى اثر ثرى (بل) يمكن ان يقال
انه من قبيل الدلالة التخصيبية - ينظر ما اذا شهدوا احد من ربه احدهم عمر ومائة تومان
وشهد آخر بمى رأيت تعيين تومان مئة و لم ر عشرة وانه لا ريب في ثبوت

تسعين - فتدبر

٤٠. ولأن شب هلال شهاده مساء احدا عاصره به جماعة . والمصوص المقدمه شاهده به واماحر (١) دودس احصن عن لصديق الصلح في حديث لايجوز شهادة لساء في لظفر لاشه . ٥. رحلين عداس ولاناس في نصوص شهاده لساء وبوامر تو حده فلمدرسه مع المصوص المقدمه وعدم عمل احد من الاصحاب به سيما مع مافيه من انقصين لادم من حرجه

٥٠. هل يشب هلال شهاده على الشهاده . كما صرح به عرو حد لعموم مدرن على قوبه . اما كما عن بذكره انقصين رء واستد الى سمات لاحتصاص مورد نقون بالاموال وحقوق الادب . ولاصل سرته . وحيث المصوص المقدمه من انه لاشب هلال الاسهاده رحمن عدلس . وحيث طهرهم الاول لان السهاده حجه مطنه . كما امر . و صده سراه لبحرن مع لاصلاقي . لان في ذلك مع لصوص المقدمه لان بهده لشهاده ثقت شهاده رحلين عدلس وهدنبت هلال

حجبيه حمر العدل الواحد في ثبوت الهلال

٤٠. امشهور من الاصحاب به لافس قول العدل الواحد في ثبوت الهلال من عن الخلاف واعنه لاجماع عنه . وعن انه يلحق به ب هلال رمضان به . و لكلام في مورد الاول . في به هل يكون حمر الواحد حجه في لمصوصات كما هو حجه في الاحكام . اما لا . لث في خصوص ثبوت الهلال به اما الاول فلا صهر حجه وفيه لعموم ماذن على حجه في لاحكام من ماء لعقلاء وسيرة المتشرعة ومفهوم آية الباء . (٢)

في مقدم بحث ولكن يمكن ان يدان بثلث النصوص على ذلك بما يكون بالاصلاح
لان انما حدود في المطلق قنود - كون اشاهد رجلا - وكون عدلا - وكونه ثيب
ومعهم ما عدا لثبوت مع فقد حد نقيد - فهو عدم حجة شهادة لساء - و غير العدل
والوحد و عليه فلا يبي يكون بالاصلاح - فيجوز الدارص من مفهومها ومفهوم آية لساء
الدل ثيب حجة بحر عدل واحد في لموضوعات مطلقا - واحدة عموم من وحد
ولمحرر عدل في معارض العادين من وحد - به لاحتكم - بسقط من لادن من ارجوع
لي المرححان لسنده - وحث الواحد لطرفين لكتاب وسده قطعي ومقدم ذلك
على النصوص - فلا يهر حجة فيه - بسنده - بصحيح (١) محمد بن قيس عن
ابي جعفر - عن سراج بن - د رأسه بهلال وفطروا وشهد به عدل
من المسلمين .

وورد به في (الاول) بصحيح لسند اشهر ان محمد بن قيس بن ابي
والثقة (وقد) - لسنده بترينه كون الراوي عنه يوسف بن عمار انهما الحظي اثنان
(ثاني) به - به في بهلال شه (وقد) به بسنده في بهلال مصاب لعدم الفصل بقطعي
(الثالث) اعراض الاصحاب عنه (وقد) انه يمكن - يكون عدم علمهم به لبعض ما ذكر
للا اعراض عن اسنده ولا مخرج له (الرابع) بالقطعي عدل بطلق على لو احدث فمر دلالة
مصدر يقع على نفس واكثر فصدر حل عدل ورجلا عدل ورجل عدل (وقد) اولا
انه طاعمر في رادد لو احدث لسا - عده ذلك بالاصلاح و ان خلافه على حجة (لخامس)
انه معارض مع ما عدا سجد و كثر عدده (وقد) انه يودون على حجة بحر لو احدث
في ثبوت بهلال كان حصص من النصوص المتقدمة فبقده ولا يلاحظ السنة (سادس)
اصطراجه في الشرح - و في الاستبصار بطريقين احدهما مذكر - و ثاني - ادار ايم
الجلال فقط و اء شهد به عدل من المسلمين - وفي التيهذيب بطريقين ايضا احدهما
ما سمع و لثني اد رأسه بهلال وفطروا وشهدوا عنه عدولا من المسلمين (اقول)

ان نسب ان لخير و حسن بن بطريق بن عيسى بن ابي بصير في غير المتفق - واما اذا
 حتمنا ان نأخذهم ^{بشيء} نقل عن علي بن ابي حمزة عن ابي بصير - وسمع محمد بن قيس كل
 مرة كعبة منها ونقلها لاصحبه كما لا يحمل ذلك ايضا - فلو اوجه لرفع اليد عن ظاهر
 لخير - ولكن احتمال وجوده لخير قوي جدا (و ما حصر) و قدس الحصين لمقدم ولا
 باسم بالصوم يشهده لغيره و هو امرئ واحد فقد مر به لا يحمل به في صله فكيف
 يعرفه (و ما حصر) يوسس بن يعقوب قال له علام بي رتب ليلال قال و ذهب فاعلمهم
 فلا يذن عن قبول سعادته من مرد بالشهاد لحوار يكون رآه غيره ايضا

حجية الشياخ في ثبوت ليلال

الرابع - الشياخ بان يرى ليلال شامعا - بلا خلاف فيه في تحصيله عليه لاحكام
 لفظي - بما لكلام في به هل يخص حجبهم د افاد نعم او الاطمئنان الذي هو
 حجة عقلانية - ثم يكون السماع الظني ايضا حجة - ذهب بي الاول جماعة - والى
 الثاني لمصنفه في المذكور و ليشهد الثاني
 وانكلامه في مورد - الاول - في حجية الشح الظني مطعما - الثاني في حجبته
 في خصوص المصنف

اما الاول فهدا استدلال بالحجة به جود (حذف) مرس (١) يوسس عن أبي عبد الله
^{عليه السلام} عن ابيه عن ابي بصير عن ابي حمزة عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 يعرفهم بعد ^{بشيء} حجة مياء بحب عن علي بن ابي حمزة و فيه نصهر لحكم - لولاد و
 بما كبح و لدنح و امور رشتو لشهدت فاداك ان طاهر - طاهر مامو - حارث شهيدته ولا
 سأل عن بامنه (بقر نس) ان مرادنا الحكم في قوله نصهر الحكم هو النسبة لحرية و ظهور
 هذه النسبة عمدة عن الاستعاضة والشروع يقال ان خير محيي ريد كان طاهر في ليدعما

١- الوسائل كتاب ٢٢ من ثبوت كعبة الحكم و احكام الدعوى من كتاب المصنف

إذا كان ذلك شيئاً قبل أن يرسل غيبي بحور لأحمد الطهارة الحسنة في المورد
الخمسة عشر في غير هذه الغيوب الخمس (وقد) أن طاهر عند رده السنة لا يحترق و
ظهور السنة عند غيب الطهارة الحسنة عن غيبه عن غيبه - مثلاً - قد يكون
والذي رده لغزو حشره - لكن الحشر منها من ساعد (و شاهد) غيب كواب المراد
مذكورة مصفاً إلى ظهوره - قوله في ذلك الحشر - وقد كان حشره طاهر أمامه
لح فانه صريح في رده لظهوره في ذلك الحشر (الحشر) إلى ذلك عن بعض
سبح الهدى - طاهر الحال - من حشر لحكم وعنه فالمرح - فحصل ما
يسفد من الحشر في المورد الخمسة بحور لأحمد طاهر الحال في مورد شهادته
إذا كان شاهد طاهر الصلاح عند سبب من سببه

لذي صحيح (١) حريز - من سبب سنة حبل - وقوله - فقال سمعنا ما
به أبيهم رده سبب حشر في سبب سبب غيب - فقد يسمي ذلك لله يقول
في كتابه يؤمن بالله ويؤمن بالمؤمنين - سبب صدق لله ويصدق للمؤمنين - فإذا شهد
عندك لمؤمنون قصدهم - لأنهم سار - الحشر يغرب به - من سبب آثار لوقع
على مجرد قول الناس أني هو عباد من الله - وجعله - من سبب سبب به شرف
الحشر شارب الحشر - وقد عار - حتى عن حشره - سبب (وقد) بالله أمور به ليس
بريب آثار لوقع به جميعها من خصائصه سبب حشر ليه ولا يضر الحشر عنه
وبعداه أخرى به لأمارة من سبب في حشر له موز به في حشر ودين لعن على
صدق قوله وشهد لمذكورة قوله في حشر (٢) حريز - كتب سمعك و نصرك عن
حيك فان شهد عندك حمس قصده به قال قولاً و قال له أفقه قصده و كذبهم
فيه من سبب خمس قصده ويصدق قولاً و حريز و سبب ذلك لا يذكره

لذلك أن لظن الحشر من سبب قوي من بعض الحاصل من لبيبه لغاذه

١ - الوسائل الباب ٩ من أبواب كتاب بوجده حريز

٢ - الوسائل - الباب ١٥٧ - من أبواب حكم لعنة في السر والحر المحدث ٣

وفيه به لم يثبت كون ملاك حجة ائمة لعادله ودينه لظن من الناس خلافاً (فالمحصل)
به لادرس على حجة الشارح اعلى مطلقاً - وشهد لعدم حجه ما دل على عدم حجه لظن
من الايات والروايات .

و اما بعد رد شاي - فقد استدل بحجة الشارح مطلقاً في خصوص المقام
بخصوص - كحبر (١) سماعه عن ابي عبد الله عجله عن سنده عن يوم في شهر رمضان بحلف
فيه قال د اجمع اهل مصر على صدمه برؤيه وقصه د كان اهل انصار حمس
مائة - به - ومعلوم د ذكر لحجته انه هو من باب المثال و لا فلا خصوصيه
لهذا لعدد و حيران هو الشارح - وحيث ان المعروف في السؤال لاجل في شهر
رمضان وعدم حجه ما علم - فالحبر يد على حجة الشارح القبي و حبر (٢) ابي
ابن عمار عن ابي جعفر (ع) سمع من بصوه امامه واطر حين يطر لباسه و الله يدلى
حين الائمة موقوف و حبر (٣) عبد الحميد لاردى وقت لاسعد الله عجله اكون في
الجل في انقربه فيها حمس به من لباس و قد د كان كثر وضم لصامهم و
فطر لقطارهم - و د صحيح د يرد بذلك ان صومهم به يكون لبرؤيه و قد لم
يستقص الحبر عندهم برؤيه ايجال به بصوموا على ما حبر به لعدوه في بلاد الاسلام
ينهى و حبر (٤) عنه انه حمس عن الصادق عجله عن حلال رمضان نعم عيب في تسع
وعشرين من شعبان و قد د لاصه الا ان يره و د شهد اهل بند آخر وقصه - و
في حبره لآخر لاصه ذلك اليوم لان بعضي اهل الامصار و قد صوموا قصه الى عمر
ذلك من النصوص .

و اورد على الاستدلال بها (بارد) بما في لخواهر من انه لادلاله في على
غير لمجد بلعله به د ذكر الشارح في حجه حتى يستدل الى صدمه بدعوى شموه
للاعم (واخرى) بما في الرض عن المسند باستقصا لاجاز به ليس لاجل لثري
ولا الظن

و لكن يرد الاول انه لا يحضر استعداده العموم بوجوه لفظ الشيوخ بل يمكن الاستعداد مع وجود مفاهيم متعارفة معه - بل عرفت - بمراد خبر سماعه عدم العلم و يرد على الثاني - شاع لظني - صار حجة كان دليله حاكما على تلك الأدلة و يدل على انه ليس من لظن كحكمه ادلة حجة الظروف الخاصة على العمومات لدله على عدم حجية النص - فاصح عن لافء محض في عدم افاء لقوم بها و لا بالنصوص دالة عليها .

حكم احكامكم هي اهل ال

الحامس حكم احكامكم كما هو صاهر لأصحاب عبيد في الحدائق - و حالهم صرحا بحدوث و لم يستند به لبعض لأوص و بعضهم بعضا اعظم العصور و اسهل الاول - بوجوه :

احدهم ما في جوه و هو عرف و هو صلاح - دل على بعوده و عدم جوه رده (وفيه) ان تلك الأدلة واردة في مطلق بدل عاوي و لقضاء من اختصاصه و لغوى في الاحكام و لا تشتمل لمقام

ثانيها عموم ادله سانه اثنية لفقهاء سمرقند انه لا ريب في ان رجال رسول الله ﷺ كان هو بحكم بدنت و سعة لسان و كتب في رده بامر المؤمنين - و في رده سائر لاثنية اما ثانيا - الا بحكم بوجوه بدنت لفقهاء و بصدى عنهم مقامهم (وفيه) انه قد تقدم في الجزء الرابع من هذا السراج انه لا دل على عموم سانه ثنية و ان من جميع ما ذكره من لادله لاستعداد الامر جملة الفقهاء لقصاء و لغوى

ثالثها الوقيع (١) الشريف (واما الحوادث و قعة فارجع فيها الى رواه حدثنا فانهم حتى عليكم و ان حجة الله) بقرينة انه يدل على بروج الرجوع في الحوادث الواقعة الى المجتهدين و من تلك الحوادث بتهلال (وفيه) بفرق واضح

اليوم وأحر الصلاة إلى العد فصولي بهم (وفيه) أن يظهر من لأمده لأقل من المحتمل هو أمده لأصل - ولم يدل دليل على قضاء المجتهد مقامه في مثل ذلك وما يشهد لكون المراد به إمام الأصل - قوله قضى بهم لما عرفت في بحث صلاة بعد أنه لا يشرع الجماعة فيها إلا مع إمام الأصل .

فالحق الاستدلال لم يقوله (١) من خطبه عن أبي عبد الله عليه السلام في حديثه بظهر أن من كان منكم ممن قد روي حديثه ونظر في حلاله وحرامه وعرف أحكامه فليرضو به حكمه حتى قد جعلته عليكم حاكماً ومشهور (٢) في حديثه عن الصادق عليه السلام اجعلوا منكم رجلاً قد عرف حلالاً وحراماً ومضى ورجمته عليكم ورضي بقرينة بهما تدلان على أن المجتهد من أحكام وقضاياه حجة في شئ ليس جميعه هو من مباحث نقضه والحكم كالولاية على الأوقاف والأمانات ومحاسن من المعنوية أن الحكم بالهلال من وظائفهم التي كانوا يتولونها وكذا لا ينافي ضرورة - كقولهم في المسعين في عصر صدور هذه الأحكام وكذا ما بعد ذلك أي لا ينافي لزوم إلهلال ولا - بطريق آخر كالبينة بل بما يرجع لأكثر أي بحكماء السريعة قد حكموا صموه وقرروا بمجرد الحكم وإن شئت فأحضر ذلك في هذه الأربعة في صورة اختلاف وتصويب المقدمة بشر في ذلك - فالحكم بالهلال من مباحث هي فوضها إليه من الله إلى حجة عليهم ذلك لا ريب ولا إشكال فمأخذ جميع من المحققين من عدم حجة حكم الحاكم في ثبوت الهلال في غير محله

ثم إن مقتضى إطلاق ما ذكرناه من الدليل عدم الفرق في ذلك من أن يكون مستند الحكم السنة والشياخ لعلمي أو عرفهما من الأمارات المشتقة ومن أن يكون علم الحاكم بنفسه بناءً على حوار حكمه في باب انقضاء نفسه كما هو الظاهر على ما حقق في محله كما أن مقتضى إطلاق الدليل يعود حكمه على الحاكم لأحرر بصاً - ويدل على ذلك مصداق في الإطلاق ما في ذلك لمقنونة من الرجوع إلى

قواعد لبعض عند اختلاف بحكمس - و معيوم ن ذاك و طلبة المجهد كما هو ظاهر

لايجوز نقض حكم الحاكم

نه به د حكم الحاكم بـ لايجوز نقضه ورده احد في احسنه . و شهر به قوله (ح) في نه موله استقدم فاذا حكم بحكمه فلم يقبل منه فامس بحكم الله استحب وعلمه - و اراد احد نرد على الله تعالى وهو على احد بشره بالله - و هه لا كلام به

اما الكلام في ان حاشه من لا يثبت منهم لمصنف رد في لقو عدو الارشاد والمحقق في الشريع سبب من دلت على خطئه و صاف بعضهم نه و بين حظه مسنده . و لظاهر امر دهر (لول نعم لوحد بي بحتد - و لثاني - حرار تفصيله في الاجتهاد قال السيد الطوسي في مستحق عروته لايجوز نقضه لا دا عم عما قطعنا من هذه الموضع ان كان محاض الاجماع المحقق و لحر لمواتر او اذا بين نقضه في الاجتهاد في عرره من انصوري لايجوز له نقضه و ن كان محاض لرايه بل وان كان محاض بدليل قطعي نظري انتهى (و الظاهر) من هذه عبارته جواز النقض في خصوص ما د كان انقصر في الاجتهاد عند وسهوا - و لا فلا يجوز النقض .

و كيف كان فلا اشكال في نه ان علم نقض الحاكم في الاجتهاد و نه حكم على غير مورس لاسه ط جدر نقضه لا نه يصير بدلت و قطاع لاهليه مع ان الحاكم نفسه لا يره حكمهم فلا شبهه فيه . و د حكم بحكمه كف نه د كان لحكم فاذا لبعض لشرائط المعسره فيه عند الحاكم عقبه منه كما لو حكم شيء استدا السى شهاده رحبن فاسقين عقبه عن كونهما كف . و ان احكم بقعه لاراد حكمهم لدى هو الموضوع .

وأما إذا لم يقصر في معذبات الأساقفة و كان مساطة على وفق الموارد
ولكن لم يجهد الآخر يرى خطئ في المسد . مثلا كان يرى محاكم حجة الشاع
الضئ - والمجتهد الآخر يرى عدمها . فحكم الحاكم بثبوت إلهام مسند به - فلا
يجوز بعضه إلا إذا علم بالعلم أن يوجد في مخالفة لواقع (ما) المستثنى منه فلا خلاف
لدليل (فـ قيل) أن الماحود في موضوع عدم جواز رد حكمه حكمهم عليهم السلام
و إذا حكم محاكم مسندا إلى ما يراه المجتهد الآخر حجة كذا - لحكم بطرد
خلاف حكمهم فلا يشمل له دليل (قضا) أن المراد به هو الحكم بما رآه به حكمهم
عليهم السلام لا بما هو حكمهم في نظر غير - . والأمر عدم حجة حكمه في مورد
لامع اجاز مطالعة للواقع - وايضا ان مورد المصولة ارجح في الحكم لكني و
استد كل من المسار على الى حجة غير ما مسد له الآخر - . فلامحبة حكم الحاكم
في هذا لمورد يكون محلها لما يرد احدما وكلامها حكم الله الكلي اجتهادا او
تقليدا فيبرم عدم حجة و لموبة الرجوع اليه (و ما) المستثنى فمقصي إطلاق مقولة
و ان كان عدم جواز لنقص (و دعوى) ان وجوب القبول انه يكون وجوبا طريها
وحجة الحكم بطير حجة الحر على نحو الظرف لا موضوع (و قد) ما يرد ذلك خلاف
لظاهر حدا سدا بعد ملاحظة مورد مقولة ، تقدر في اجتهد جرحه رغن و هما
معاكما مر (ولكن) لا بعد دعوى الانصراف عن ذلك سدا و من بعد حدا وجوب
قبول حكم بخلاف ما اراد الله تعالى ويكون الرد عنه كالراد على الله تعالى

رؤية الهلال قبل الروا من يوم الملايس

ثم انه يسمى لتسببه على مورد - الاول - قد حلف الاصحاح في هـ هل نشأ
لهلال برؤيته قبل الروا من يوم التثبي فيحكم بكون ذلك يوم او الشهر - م لا
يشت - بعد اتفاقهم على عدم ثبوته برؤيته بعد الروا (فـ من) لاكثر عدم ثبوت بل
في الجواهر المشهور بين الاصحاح شهرة عظيمة يمكن تحصيل الاجماع معها انتهى

وفي التذكرة بسببه لي غنائم جميع (وهذا) صاهر الكليسي - وعن الصلوق في المقع
و العهد - و لسند سوتقسي في كتاب - و جماعة من متأخري المتأخرين كالعلامة
لصطفاي في مقدسحه - و آخر - و آري في دجرتة و امحدث انكشاي - في
لواحي - و انفاصل اسرفي في السبب و غيره انه ثبت برؤية قبل الزول - وعن
لصحراب دعوى احمد بن محمد بن الحنفية عنه - و هو محقق انصاف في محكي المحتف
لكنه في خصوص انصرم

و قد سدد لا يرد في حدود (منها) (استصحاب) عدم علم حريته في الزمان و فيه
به يرجع اليه مع عدم دليل (منها) (الافاق) انصوم الكندي بدلة على ان انصوم
لبرؤية و لا قدر لبرؤية - حيث انما - درميد برؤية عنه - و ذلك بالظهور و لصرحه
على حصر الفاي و ذلك - حيث انما - لا يرد انصوم و فيها بما يكون من دجوت وقت
انصوم دلو مر به عدم مصى حرة - و فيه فاما ما سيوجه لي محمول الوقت او الى
الليلة لم يفسد من النهار والاول - من انما - غير غلله و كذا - ما لي لعدم كونه صوما
شرعا فمع كون اسر د لا يرد - و قد روي عنه و قد روي عنه (وهذا) او لا مع
ما روي برؤية السبب - د لا مثاله سوى - عارف و شيوخ - و هو لا يصلح مشأ لسدرو
الانصر فاولد سدد بها الاخرين - مني ما احدثوه - و لا يرد انصوم برؤية بس حكما
فمستبعد غير حكم و حوت صوم - و قد - فمعد كون اسود من دم صوم فمستبعد صومه و حيث
به لم يكن نشأ من و ان شهر - كس يجب ذلك صاهر و ان كافي اواقع مامورانه
ولد لو صدم بحري به و هو صاهر (و ثبت) - منطوق ثلث انصوم و هو طريقه
ابرويه لبسبه على فرض تسليم تهور في ثبوتها لا حافي انصوم لاعتصمة بطريقة برؤية
قبل الزول لانه - من لم يفي بمعيها و قد عده تدرسه صرف - و هو مطلق بغير
اطلاق مفهومها بعامتها من انصوم - و عده فلا وجه لاجل ما يجب الجواهر بطائس
معارصين (ومنها) صحيح (١) - محمد بن حسن بن ابي جعفر - في ان من المؤمنين انما

إذا رأيتم الهلال فاطمروا و شهد عليه عدل من المسلمين وإن لم تروا الهلال إلا من وسط
 النهار أو آخره فامضوا الصيام إلى الليل - فإن لم يوسط قبل الزوال أو اليوم من أول طلوع
 الفجر - فبدل الصحيح على أنه لو رأى الهلال قبل الزوال من يوم اثنين من رمضان
 بحسب تمام صومه (وفيه) أن النهار في عرف الناس من طلوع الشمس إلى غروبها كما
 صرح به في مجمع البحرين - و سمي بال نصف النهار على قول الزوال شايع في
 الكلام فبدل الصحيح بقرينة ذكر من في قوله من وسط النهار وذكر الآخر على اختصاص
 ذلك بما إذا رأى الهلال بعد الزوال وأنه لو رأى قبل الزوال لا يجب أنه بالصوم - مع أنه لم
 يبدل الصحيح على القول الآخر فلا قبل من سكوته عن بيان حكمه ولو رأى الهلال قبل الزوال
 (و منها) مكانه (١) محمد بن عيسى قال كتب إليه عبد جليل ذلك رمضان عينا
 الهلال في شهر رمضان فبصره الهلال قبل الزوال ورماه بعد الزوال فبصره
 بطل قبل الزوال أو رماه أم لا وكف بمر في ذلك فكيف يصح أن يثبت أنه كان
 تامرؤى قبل الزوال ولا محذور للمنفعة فيها من حيث السد - إذا ظهر اعتبار سدها
 خصوصاً بعد عمل الأصحاب - كما لا محل للتردد عليها لعدم معلوميه المكتوب
 فيه فإن الظاهر كونه الإمام وفي الخبر قرائن تشهد بذلك ولكن ترد عليها بما مروية
 عن التهذيب ورماعه عليها هلال شهر رمضان - وعليه فاليوم الذي يرى فيه الهلال
 الثلثون من شعبان فالأمر بالصيام إلى الليل بدل على اعتبار أن رؤيته قبل الزوال - بل على
 تقدير صحة ثبوت الأول يكون الخبر قابلاً للحمل على ذلك - ولا ما فاهي ذلك
 و قول السائل فبصره الهلال - فإنه يلائم مع السؤال عن ثبوت رمضان وعدمه
 ومنها خبر (٢) جرح لمدائني قال أبو عبد الله عليه السلام من رأى هلال شوال سها
 في شهر رمضان فليصم صيامه (وفيه) أولاً أنه ضعف السند لقاسم بن سليمان و
 استناد الأصحاب إليه غير ثابت وثانياً أنه أعم مطلق من الخصوص الآية فيقيد

اطلاقها.

ويدل على لقول لثنى - حمته من تصحيح كمنصح (١) حماد بن عيسى عن
 اسعده الله رحمته اذار والهلال قبل الروى فهو نفسه اسعده واداره بعد الروى فهو
 نفسه المسعده وموثق (٢) عيسى بن رازة - عبدالله بن بكر قلاب ابن عبدالله عليه السلام
 د رؤى الهلال قبل الروى فذلك اليوم من شوال و د رؤى بعد الروى فذلك اليوم
 من شهر رمضان وموثق (٣) اسحاق بن عمار عنه رحمته عن هلال رمضان نعم علينا في
 سبع وعشرين من شعبان فقال رحمته لانقصه لاني مره فان شهد هل بعد آخر بهم راوه
 وقصه واد رثه من وسط النهار فانه سمعه ابي نسر وحوها غيرها
 واورد عليها رده ماغر من الاصحاب عنه «وقد» بعد ما عرفت من اراء جماعة
 مما تضمنه وادعى السند لاجماع عنه - لانه محال ذلك «واخرى» سبحانه
 لظهور الفرقان و الاحبار تمتزج به في محكي الروى ولب شعري ماموضع
 دلاله خلاف مقتضى الخبرين في امران و الاحبار المتزج به ونس في امر آخر ولاحذر
 الا ان في محمول لشهرنا هو بالرؤية ومضى ثلثين يوما واما بالرؤية لسمعه
 به مني بحقق وكف بتحقيقه مني من هذه الاحبار ليس لانه «والسحقيل»
 مما ذكره ن لاظهر بحسب ادله ثبوت الهلال برؤية من الروى من يوم اسس

لا يثبت الهلال بالجدول

الثاني - فنقول ثبوت الهلال بامور اخرها الجدول - و لمر د به ام
 لتعريف بمعارف لموضوع نصيب بعض الاحوال اسعده بعض الكواكب في السنة
 واما جدول امين لحساب المنتصم لثنت شهرنا ماوشهر قصصوى لكسبه صرح
 به في محكي لره صه ولكن لشهورين لاصحاب عدم ثبوت الهلال به ومن عرو حد
 دعوى لاجماع عنه .

عدم ثبوت الهلال بالعدد

- ١٦٣ -

وبشهادة عدم الثبوت به - الأعمال أي الأسصحاب - والمصوص دلالة على عدم العبرة بالظن فيه - و مفهوم عدد على حصر المشت في الرؤية - وشهادة رجلين عدلين .

وقد يستدل على عدم ثبوته به - بصحيح «١» محمد بن عيسى قال كتب اليه ابو عمر حرمي نامولاي انه ربما اشكل عسا هلال شهر رمضان ولا يراه ويرى لسماء ليست فيها غله ويعطر الناس ويعطر معهم ونقول قوم من لحساب عسا به يرى في تلك الليلة بعينها بمصروا فرغمه و لا بدلس من يحور نامولاي ما قال الحساب في هذا الباب حتى يحسب انصر على اهل الامصار فيكون صومهم خلاف صوما و فطرهم خلاف فطرا - فوقع في الاصوم من الثبوت فطر لرؤسه وصم لرؤيه ساء اعلى ن المراد به لا يحص من قول لحساب سوى ثبت ولا يعنى به - فعمل واما السوى «٢» الذي ذكره المحقق في المعبر - من صدق كاهنا او مسجدا فهو كافر بما ابرن على محمد ﷺ الذي استدلل به بعضهم لرد ذلك - فهو غير موطن بالمقدم اي معرفة الالهة من حساب سير فطر والشمس - وقال لاهيه الحساب لا يسجد

وقد استدلل ثبوته به - بدلالة الكرخه «٣» « و ناسمهم هم يهود » وبالرجوع الى لحوم في القصة ولكن يرد على الاول - الاله يدل على حوار الاهتداء بالحوم لا العمل بقول الحساب بلاهتداء - ويرد على الثاني بالقرن بن المقامين وب الظن في باب القصة حجة و من موحياته ذلك - وفي المقدم ذلك المصوص على ان لاعره به

لا يثبت الهلال بالعدد

ومنها - العدد وهو اعداد شعبان فاص ابدا ورمضان بما كثر مستدنا من المحرم

١- الوسائل الباب ١٥ من ابواب احكام شهر رمضان لحدث ١

٢- الوسائل - الباب ١٥ - من ابواب احكام شهر رمضان - الحديث ٢

٣- العمل الاية ١٦

وعده شهر رجب و لآخر رجب مطلقا - او عد ثمانية و خمسين من هلال رجب - او عد خمسة ايام من هلال رمضان الماضي و جعل الخامس و لآخر «ثوب» لهلال به بعد الاول - المقيد به و الصدوق على ما نسب اليهم «و ثوبه» به بمعنى الثاني صاحب تمهيد لقوله عد «و ثوبه» به بمعنى الثالث لعامى «و ثوبه» به بمعنى الرابع نسخ في الموطأ والمصنف روى في جملة من كتبه ولكن لمشهورين لاصحاب عدم ثبوته به بشيء من معانيه -

١- الاول و الثاني مخصوص دانه عليهما - كحجر ١ - حديثه عن معاذ بن كثير عن الصادق «ع» شهر رمضان ثلثون يوما لا ينقص و لله به - ومثله اخبار «٢» كثيرة اخر لحدقة و معد و شبيب و ابن عمار و غيره و تصح من بعضها تفسير قول الله تعالى وليكملوا بعده - باب شهر رمضان ثلثون يوما و يكتفي من جهة اشهره لمحققة اى على خلافها بل لاجتماع عن غير الحسن و معارضتها مع مخصوص كسره كمتصح «٣» حماد بن عثمان عن ابي عبدالله «ع» انه قال فى شهر رمضان هو شهر من اشهر بخصه ما يصيب اشهر من نقصان - و نحوه غيره - و مخالفته للعادة كما رى بالوجدان به قد ينقص شهر رمضان لانه من طرحتها او حتمها على معنى لا يهمل به -

و اما المعنى الثالث فقد استدل لثوبه به بخبر - عن الصادق (٤) قال انصادق ^{عليه السلام} اذا سمع هلال رجب فقد سمعه و خمسين يوما و صم يوم اثنين و نحوه غيره - لكنها ايضا معرض عنها عند الاصحاب -

واما عد لحمة لى هو المعنى الرابع - فقالوا به موافق لعدده من لمحكى عن عجائب المحلوقات لمروى قد امتنعوا ذلك خمسين به فكان صحيحا - و بخصوص مستبصرة بدل عليه - كحجر (٥) الرعزى قى لى عبدالله ^{عليه السلام} ان السماء

١- ٢- لومائل - الباب ٥ - من ابواب احكام شهر رمضان - حديث ٢٧ - ١٠

٣ - لومائل - الباب ٥ - من ابواب احكام شهر رمضان - الحديث ٣

٤ - لومائل - الباب ١ - من ابواب احكام شهر رمضان - الحديث ٥ - ٣٠

تطبق عليها بغيري ليومين والثلاثة في يوم بصورة قول في نظر اليوم لدى صفت من سنة لماضيه فعدمه خمسة ما وضم يوم الخامس ووجود غيره . ولكن قد ذلك في حر (١) لندري بغير السنة الكبيسة . قال كتب محمد بن الفرج الى العسكري (ع) سألته عن تطويق في التطويق عن آيات عليهم السلام في عدم خمسة ايام بين اول سنة ماضيه واسم الثامنة لدى ما في مكسب في صحيح ولكن عدم في كل اربع سنين حتما وفي السنة الخامسة ساقط من الاولى والحدث وما سوى ذلك فاما هو خمسة خمسة قال البيهقي وهذه من جهة انكسره . قد وقد خمسة صحيحا ما فوجود صحيحا . الحدث وعلى هذا فمقتضى النصوص المرشدة بعدم ساقط لحساب وعلم يحصل له لقطع به . ما غيره فلا وجه لاستدراكه عليها بعد عدم معرفة السنة الكبيسة .

ومنها التطويق وهو ظهور شور في حرمه مسددا او غيره بهلال بعد الشفق ورؤيته من الرأس في ظل القمر . فمن طاهر انتهى في الاول . وحقق وندحيه في الثاني . فجعله فيها خمس . وعن المقنع ورسالة وندانصديق في الثالث فجعله لثلاث ليل . كل ذلك للاعسار والاحبار كصحيح (٢) مرارم عن ابن عباس الله يخرج اذا طلع الهلال فهو ليلتين . واذا رُكب ظل رأسك فيه فهو ثلاث وحر (٣) اسم عن ابن الحسن عنه في اذا غاب الهلال من الشفق فهو ليلة و اذا غاب بعد شفق فهو ليلتين . و نحوهما غيره . و اورد عنها نارة بمفاتيح لمصوص اعتبار الرؤية ومع عدمها . بعد التثنية من اول الشهر . و حري احتمالها بعد كالا حصة تحت شعاع ليلتين او ثلاث ولكن يرد الاول بها احص من ساقط لمصوص يفيد خلافها بها . و يرد الثاني اي خلاف صدرها . فالمعذرة اعراض لاصحابها .

١ . قوله من ليلتين ١ من أبواب أحكام شهر رمضان الحديث ٢

٢ . ٣ . قوله ليلتين ١ من أبواب أحكام شهر رمضان الحديث ٢-٣

ثبت رؤيته في الغربية بطريق اولي.

والكلاء في مو رد ١٠- في نه هل يكون احلاف في المطالع في اربع المسكون
 اه لا ٢٠- في انه هل حصل انقطع بذلك لغير اماه من من هو بين ام لا ٣٠- في ما
 يستعاد من المصوص.

ما الاول - في جواهر قد يشكك سبع ختلاف المطالع في اربع المسكون
 ما لعدم كروية الارض بل هي مسطحة فلا يحسف لمطالع ح - و ما يكونه قدر يسر
 الاعداد بخلافه والله الى غير سواء سهي وسع في نكار ختلاف المطالع
 لمصفره في انه يلكه لا يسر كروية الارض بل بقرب المقدار المسكون
 من الارض حيث يكون سبيرو فلا اعيد ديه عند لساء

قول ما يسر كروية لارض قد بين فساد بعضي لادله القطعه لس المقام
 مقام ذكرها واما عدم ختلاف المطالع لما فاده انصاف رد فمكن ن قال - كما
 ذكره بعض محققين - بامكان ختلافها - نصير الى نه لا اشكك في ختلاف البلاد طولاً
 وعرضاً - وعنه فكل مدطونه اكثر عن حرر لحدادات التي منه تطول على لاشهر
 ابعث تقرب لمراب نه قبل غروبها في البلاد التي طونه هن - و على هذا فهو كان
 ومن تفاوت بين المعربين معتد نه سحرك انقمره بحر كه الحاصه و قدر ابعده و
 بعض الشمس فمكن ن يكون القمر وقت غروب الشمس في البلد الاكثر طولاً
 حدث لا يسر رؤيه عدم خروجه عن الشعاع - وسعد عن الشمس فمكن من ممكن
 رؤيه في البلد الاقل طولاً - مثلاً - اذا كان طول البلد مائه وعشرين درجة وطول البلد
 اخر خمسة و ربعي درجة فكون التفاوت بين بطولتي خمسة و سبعين درجة و اذا
 غرب الشمس في الاول لاد ان يسر ان خمسة و تسعين درجة بانحر كه المعدلة حتى
 غرب في البلد الثاني ويقطع لخمسه والشمس درجه في خمس ساعات وفي هذه الخمس
 يعطى القمر بحر كه در حتى الى ثلاث درجات وعنه فمكن يكون القمر وقت انغرب
 في البلد الاقل تحت السدع و سحرك عنه في بلد الثاني و يكون في الاول قريب

من الشمس فلا يرى لاحه والناسي يرى لبعده عنها ويمثل ذلك بمكان بصير الاختلاف في العرض ايضا سبب اختلاف رؤية في السنين لانه ايضا قد يوجب الاختلاف في وقت الغروب والام يختلف في الطول فانه لو كان العرض لشمالى للبلد ربعين درجة يكون بهاره الاطول خمس عشرة ساعه تقرب ويكون في ذلك اليوم لدى يكون الشمس في ول السرطان النهار الاقصر للبلد الذى عرضة الجنوبي كث و يكون يومه سبع ساعات غربه يكون الغروب بين الومس سب ساعات ثلاث منها تقوت المغرب ويقطع تقري في هذه ثلاث درجه ونصف تقريبا في درجتين ويختلف رؤيته بهذا القدر عن البعد عن الشمس (١)

واما اثنى فيظهر عدم حصول تقطع بذلك د مصافا الى انه قد يتعرض للاختلاف تعرض مع لطوى - كما اذا كان نهار بلد اقصر من الآخر ولكن كان طول الاول من بحيث سجد وقت مغربهما - و تفاوتان و يكون ظهور تفاوت النهارين في الشرق من وقت آخر للمغرب في الاقصر نهار في عابة ما يترجم من اختلاف لطولى او تعرضي حور الرؤية ووجود الهلال في احدهما دون الآخر لانعين ذلك لحواران يحرق القمر عن حب الاشعاع قبل مغربهما وان كان في احدهما بعد من الشعاع من الآخر (وعلى ذلك) ولعم البعد وحواله الهلال في بلد لم يرقه الهلال يسوق على لعم بقدر طول البلدين وعرضهما وقدر بعد القمر عن شمس في كل من لعم من وقت حروجه عن تحت شعاع - ولا سبيل لى معرفه جميع ذلك الا بالاحدى من لئاس - ولا يظهر انه لا يحصل انقطاع بالمخالفة.

ولم يحصل ان لبلدس لبلدس يحداهما طولا بعدد سبب لعم من زمان ان تفاوت بحر كتة الحدس درجة او نصف درجة ونصف الدرجة يحصل في خمسة عشر درجة تقريبا من الاختلاف لطولى يمكن حملهما في الرؤية كما في البلدين الذين يختلفان عرضا نحو اختلف نهار البلدين بدر ثلاث ساعات او اربعين لموجب لتفاوتهما المدة في سبب ذلك يمكن اختلاف الرؤية

واما الثالث فمقتضى إطلاق المصوص - لاكتفاء برؤية الهلال في بلد
جميع بلاد (وورد عليه) لشح الأعظم به فان المراد من المصوص من حكم
الاكتشاف اي اكتشاف كون يوم ليلك من رمضان بعد فرض ثبوت اكتشافه في
مقام بلد الاكتشاف و به يحصل بمجرد رؤيته في بلد من البلاد ولو كان في غاية البعد
(وفيه) انه في مقام بيان كلاً الأمر من - من ظاهر حرج عند ارجح كون ذلك في مقام بيان
لاكتشاف (مع) ان الاكتشاف و فيه يكن لا مقام بقصد منه بمعنى ان مقصود الاصل من بيان
غيره الا انه من في المصوص و حرجان في السبب بالاعتقاد هو السبب لا المقصود
الاصلي - و يشهد فيه به لو كان كما افيد بما كان وجه لهذا النظر في البيان و عوص
عن هذه الحيلاب لمطلوبه كان يا يقول ذلك ان الهلال فعله انه بقصد ان يرد منه
(و صنف) من ذلك ما افاده بعض المتعقبين من ورود المصوص لتعميم الحكم لداحل
البلدة و خارجها الامر حيث تعمم لمحمض و متعقب (فيه) برده انه د كال و رد
ليان تعمم الحكم الى الثوب في خارج البلد - كان مقتضى إطلاق ذلك لاكتفاء به و لو
كان البلد بعدا (و الحق) ان إطلاق المصوص يقتضي بناء على كونه برؤية الهلال في بلد
في الحكم بشو به في جميع البلاد و نعل ذلك هو المراد من ما في دعاءه - و حسب رؤيته
لجميع الناس مرثا واحدا .

وقد نعل بما ذكره مع عدم العلم بعدم لرؤيته و الا فبقو عدم بعدم لرؤيته لم يتم
دلا محال للحكم الظاهري مع لعدم الخلاف (وفيه) اولاً به لا يحصل عدم بذلك
كما مر - الا لافرد بادره حد - ليس قولهم حجة على غيرهم لا مكان حظائهم (وثانياً)
به نعلم ان موضوع لوجوب الصوم - و لافطار وجود الهلال في البلد بخصوصه
صحيح ما افيد - و اما لو لم يتم بذلك بل حصل كون الموضوع وجوده ولو في بلد آخر
فلا يتم كما هو واضح و بما ذكرناه يظهر سقوط حجة من الفروع - من قبل - انه
لو رأى لتكلف الصوم الهلال في بلد و سافر الى بلد آخر بخلافه في حكمه
هل ينتقل حكمه اليه - و نحو ذلك من الفروع و قد ذكرنا حجة منها في كتابنا

الاسير وامحجوس العاخر ان عن تحصيل العلم بالشهر

الرابع لاسير وامحجوس ادام تمكنا من تحصيل العلم بالشهر . علانا بالظن .
 بلا خلاف كما في نسهي و حياء كما في التكررة . وشهد به صحيح (١) عند الرحمن
 عن الصادق (ع) قال قسبه . حل اسره ابروم . ولم يصح له شهر رمضان ولم يدري شهره هو
 قال "بلغ بصوم شهر سبعة حده وحبس فان كان الشهر الذي صامه من شهر رمضان لم يحزه وان
 كان بعد شهر رمضان حرأتم . ونحوه مرسل المصنف (٢) . ولقد هران مرده هذا لصحيح
 وكيف كان . ولصحيح في خصوص الاسير لا به بعدى الى المحجوس انما بعدم النص
 قطعاً . بن قدسدى الى عرهما من من لا يعلم الشهر

ثم ان النص السابق على احكام الجماعة . وهي انه يستمر الاشياء فهو يرى .
 مع عدمه . بنقى في شهر رمضان او بعد حره . وان كان قبله قضاء (و الاورد على)
 به . د كان بعدة كيف يحزه وحبس قضاء عنه مع به لم ينقض قضاء (بدفعه) انص
 مصافا الى ما عدم من عدم وجوب به القضاء ولا .

وهو يتربى على ذلك الشهر الذي يحزه و صام به . احكام شهر رمضان
 فلو اظهر به تحب عليه الكراهة . وقد مشاكلة من لاحكام ملا لظهر العلم دلل على
 النص ما دل على تربس صوم الشهر مرة صوم شهر رمضان وتربس الشهر نفسه مرة
 شهر رمضان كي يمسك بمعموء التربس لاثباته . وهو من ذلك تربس آخر بعد على ليوم
 لدى بنى آخر دنا شهر من الصلاة و الفطرة وما شاكل (وب من) ان النص يدل على
 حجية النص ما به شهر رمضان فربس عليه جميع احكام لوارمه ومرومته وما لازمها
 لحجة الامارت في مشبهه (فما) اولان نص لا يدل على حجة الظن وما يدل على
 ان المظنون كونه شهر رمضان بحب صومه . وثاب . به لوسم دلالته على حجة الظن

لكن لم يدب دليل على حجه الامر في مشائها لعدم الدليل على حجه لكية بل بما
سرم بحجة الاماره في المشتات مع وجود قدس (حدهم) كون الامر حاكية عن
الامارات و الملومات و امور كحكايتها عن نفس ذلك شيء كالخبر - (ثانيهما)
دلالة الدليل على حجه محاكي في عدم محاكي عنه كما هو مقتضى اطلاق ادله
حجة حر لو حد و مع فقد احد نفس لا يكون لامره حجه في مشائها - و في
المقدم القيد الاول مفقودس لشيء بضافا لحجة النص في مشائه (و او) لم يعس على
فيه شئ - و المشهور بين الاصحاب بحجر في كل سنة من لشهور فمع شهراته
وفي الجواهر يعني الخلاف في سهم - و عن بعضهم دخوى لاحج حجه - و الكلام
تدبره فيما يقتضيه القواعد - و اخرى في النص.

ما لاون فمقتضى العلم لاحج في بوجوب صوم شهر مردد من لشهور بروج
الاحباط بان يصوم اي ان نعم بد - الر ح في وقته بد اعني ما هو الجوس بحجر
نعم الاحمال في سر بحج - و لكن في احقاء عند احمد لنا آخر يعارض ذلك و
هو لعدم بحرمة صوم بعض الايام - ففي كل يوم يحصل كونه ذلك اليوم يقع لتعارض
من انعم الاول يقتضي لاسانه - و في مقتضى بركة فمقتضى لفاعده في مثال
هذه الايام بحجروا في الايام سى نعم بعدم حرمة الصوم فيها - فان لم يلزم من
الصوم في ايام السنة لخرج فلا كلاه - و الا فان كان لخرج و انسمه و لاضطرار في
اشهر معينة و كان ذلك في حدود تكليف سقط التكليف بالصوم (غاية الامر بعد
مضى سنة يجب عنه قضاءه) لان لاضطرار في بعض صرف انعم المعس قبل حدوث
التكليف ما مع عن تحجيره و بحري الاصل في الطرف لآخر لا معارض وان كان الى
غير معين فمقدار رفع الخرج و الاضطرار يحول بركة الصوم و المراد عنه يجب لاتبان
به قضاء المعس لاحماله

و هل يجب عليه قضاء الظاهر ذلك - و به بحقق العلم لاجمالي بوجوب
الايام بالصوم في اشهر لخرج عليه بالصوم فيها - او قضائه في شهر بعد مقتضى السنة

و ما شئى - فظاهر دلالة النص على الاكتفاء بصوم شهر محير بين شهرين لسه لاطلاقه وقوله من سوحى لا يوجب بقصد صورة النص فان السوحى ليس بمعنى التطي بل معناه انقص الى شئى وظلله فبعد انه يطلب شهر رمضان وبقصده وبمحص عنه وان ممكن من ليس فهو والافضل سحر وظلله لمجوعة فى الحذر - وهو قسم شهر ثم فى قوله من سوحى سحر الى عدم سقوط فدية الزمان بل الاكتفاء بصوم شهر واحد من باب الاكتفاء بالامثال الاحتمالى وعلمه - فلان من مر سحر لمطامره بين الشهرين فى سببين بان يكون سحر واحد عشر شهرا لئلا يحصل له نعم بان احد الشهرين من رمضان

من شرائط وجوب الصوم الملوع

(وشرائط وجوبه ستة) او سبعة - على ما ستعرف - الاول - (الملوع)

جاءا بعد ذلك (١) رفع العلم عن النص حتى يحلهم وبمعنى فى ثناء النهار - وان اى بالمعطر من الملوع لا كلام نصا فى عدم وجوبه وان لم ناب بالمعطر - ومن اختلاف والمفسر والمحدث - انه ان سوحى النصى الصوم سحر وحب عنه لا كونه الاطلاق - وعن الرئيس وجوب الصوم عنه مطلقا - وبمعنى سحر الصوم بدنه والشهور بين الاصحاح شهره غصمه عدم وجوبه عنه مطلقا وعن بعضى دعوى الاجماع عنه وقيل التعرض لهدد المعصية لابد من سحر فرع

وهو انه هل يصح صوم النصى للمصر - م لا - والاقول فيه ثلاثة - الاول - ان صوم النصى شرعى وهو ممكن سبحانه وحب على غيره بمعنى ان تثبت الطبيعة بها من مصلحته لى - وحب الله تعالى على لبايعين مستحبة على النصى - انتهى ان الصوم مستحب على نصى لمصلحته التمرين - يعنى ان لمصلحته المترتبة على صومه ليست سوى التمرين بكنهه او حب من الشارع به بدنه - لثالث به لا امره

صلا و ن ميانى به الصبي تمرى محض ذهب اليه جماعة كما عن المختلف و
 الايصاح و لسان والروضة وعن طاهر القعه و غيره
 واسئل للاول بان خلاف اوله المكلف بالصوم شاملة له ايضاً - و علة ما
 يرتفع بحديث الرفع - اما العتد - او الاثراء - او الامر - مع بقاء تمصحه على
 حالها فان كان المرفوع به احداً الاولين نفس الآفة لآفته بان عني شرعته منه - وان
 كان المرفوع هو الآخر - يستكشف من لمصلحة امر الشارع به ساء (وفيه) ان مقصدي
 اطلاق حديث لرفع رفع الكسف مطلق (ودعوا) ان الظاهر من اسناد لرفع رفع
 مامه المشقة (مدفوعه) بان الرفع في معاني توسع - فلا يخص به ذكر (مع) ان
 رفع يعقاب من دون التصرف في مشأه ان ارد به رفع لعمه فهو خلاف الواقع
 قطعاً اذ لا ريب في عدم استحقات لصبي العتد - وان ارد لرفع لاستحقاق فهو غير
 مفعول واما الاثراء فقد عرفت غير مرد انه يحكم بعدم - فالصبي رفع الامر ومع رفعه
 لا كشف عن وجود لمصلحة

فالحق ان يسئل لشرعه عباداته منها الصوم - انصوص الله سبحانه لآمر الاولياء بالامر
 الصبيان بالصوم و غيره من العبادات - بقربانه دائم يكن لمصلحة في الامر خاصة
 وعلم ان شارع لا قدس زاد وجود الفعل و تحققه في الخارج - لامحالة يكون ذلك
 امر ابدلث الفعل - فيكون مشروعاً.

و اورد عليه دبراديين - احدهما - ما افاده الشرح الاعظم رد وهو ان الامر لا امر
 به يدل على ان الامر مرید لوقوع الفعل عن المأمور انكث لا على طئه منه و حظه
 به الذي هو معنى الاستحباب (وفيه) بان لطلب و الحظ و الاستحباب لاحقية بها
 سوى ارادة لمولى صدور الفعل من العبد مع امره ذلك - و ما اعتد كونه الأبرار
 بالامر به بلا واسطة فلا دليل عليه - الا ترى - بان لمولى امر حد عسده بان يدبر
 جميع العبيد بفعل خاص لا يشك احد في ان ذلك الفعل مأموره و مطلوب للمولى
 من الجميع (و لتظير) بما لو امر حد صاحب الكلب لمعلم بحد الصيد - فانه لا يقال

لاحتصاص دليل الوجوب بالصوم الواحد من اول الميراثه لعالم
ثم في مدأتمرين لصي الصوم خلاف بين الاصحاب فمن الموقوف والشرائع
والدفع و لقواعد والمختلف والروس وعرفه - المبدأ سبع سنين واسمى عن
الاكثر - ان المبدأ سبع سنين - يشهد للثاني حمله عن الصوم في صحيح (١)
الحلى عن الصادق عليه السلام فمروا صيامكم بالصيام اذا كانوا في سبع سنين ما اطاقوا
من صيام ود عليهم العطش افطروا و نحوه غيره و به فقد طلاق مدل على انه
بؤمر به اداقوى على الصيام كموتى (٢) سماعه قال سماعه عن نصي من يصوم قال عليه السلام
اذا قوى على الصيام و نحوه غيره - واستدل بقول الاول بقدر صحيح الحلى - ان
صياما بالصوم اذا كانوا في سبع سنين ما اطاقوا من صيام و نحوه لغيره لاحتصاص
بولاذهم سيما وفي ذيله ما تقدم .
ثم ان هذه لخصوص محضه بالصبي - ولعل سرد ن الصبي اذا كان سبع سنين
سبب يحث عليها الصوم

اشتراط كمال العقل

(و) الثاني من شرط وجوب الصوم (كمال العقل) فلا يجب الصوم على
المجنون ولا يصح منه بل خلاف ظاهر من احده في عدم وجوبه عنه - و يشهد
لعدم وجوبه وسقوط التكليف عنه حديث رفع القلم لعتهده ومقصي خلافه عدم تكليفه
بشيء من الكاليف و حيث لا دليل على اختصاص المجنون بخطا خاص فصومه غير شرعى و
باطل - وهذا هو الوجه في عدم الصحة (لا) ما قبل من انه غير مكلف لعدم التمييز حتى
يشكل الامر في بعض المخالفين لوجوب التمييز فيهم
ثم ان مقصي طلاق النص عدم الفرق بين الجنون لادوى والاضافي اذا كان
يحصل دور جنونه في النهار ولوى جزء منه نعم ان كان دور جنونه في الليل بحيث

ينطبق قبل الفجر بحيث عليه ان يصوم لاختصاص دليل الرفع بحال حيويته
 وبذلك محمول لا يفتقر لامور العدة ويكن العقل لعدبات كالصلاة والصيام
 ولا يحس فيها - (وهذا امر ممكن فان الحيوان صوم) فيكون مكلف بها ساقطاعه
 ام لا وحيث ان - من اطلاق رفع الفقه عن المحبوب حتى يفتقر من ظهوره في رفع
 ما حس فيه كساقط الرفع عن السكر والناسي - والاول اظهر فان دليل الرفع عن
 للناسي و لمكرهه - يعنى الرفع فيه بهدس عواضل ربما اسكره هو اعليه و ليسان
 عنه و لمرفع عنه الفقه يعنى مطلق في لفتاء هو المحبوب فان كان محباً يصدق
 عليه هذا عنوان لعدم الرفع عنه مطلقاً - وبذلك المسألة حجة فيه (ثم ان) المحكى
 عن المصنف وعنده ان عرض الحيوان ولو لحظه في ساء ان يهر بطن صومه والوجه
 فيه انه في حال حيويته يفتقر لالكاتب بالصوم عنه و مسان عنه النهار لو يصمه الى
 الامساك ما قبل لحبوب لا يكون صومه نور به وهو واضح

ثم ان المشهور من الاصحاب ان من شرائط وجوب الصوم عدم الاعماء ولم
 يذكره المصنف - وعنه من جهة شيوخ كمال العقل له - وكف كاشف شهد لعدم وجوب
 الصوم عليه عدم تعينه وعدم تمكنه من الامساك عن ليله - وما تضمن من لمصوص (١)
 ان كلما عسان الله عليه فليس على صاحبه شيء فلا صوم عنه - وان شئى وان احتصر
 بالاعماء لعارض نفسه ولا يشمل ما لو حصل لاعماء فعنه - لان الاول يكفى في الحكم
 سقوط الوجوب عنه (وقد عده) الامساك - باختار الامساك في الاحبار - اسدى في لغات
 دون لكتف (وانقص) بان ثم مردود ولا ياترى بينهما - وثابت - به ثم يد دليل
 على وجوب الصوم على ليله في حال تومه بل دل على صحته صومه - وثالثاً - ان
 خروج فرد عن تحت كبرى لمة لا يسم حرج عنه الافراد (وعنه) ولا اعماء في جزم
 من لغير موجب لظلال الصوم - لانه في جزم من الوقت لا امر بالصوم وما فيه وما
 بعده بالصوم كى يؤمر بها

وعن المقنع والمسوط والخلاف ولسيد الدنسي والقاضي صحة صومه مع سقالية (واسدوا) له نفس على أئمة - وبأن سقاية من حب لقاء البية الحكمة مع لاعناء (وبرد) الأول به قياس لا يقول به - والثاني - ان لما منع لسر خصوص عدم البية بل عدم التكليف بص (ويمكن) ان يوجه ذلك بان المعسر في صحة الصوم ليس كمن يكون كل جزء من الإمساك من المبدأ إلى المنتهى مأموراً به - إذ لا بد في صحة صوم المؤمن والعاقب وما شاكل ولا صدور الإمساك عنه عن به متوجه إليها حسه ، ولا لزم بطلان صوم لعاقب والثاني - بل المعسر هو كمن الإمساك من المبدأ إلى المنتهى عن قصد ، وعليه فمن يعلم به يطرأ عنه لاعناء في جزء من النهار ويقصد الإمساك من أول طلوع الفجر إلى غروب الشمس - يكون امتداد كبحسب الاعناء عن أنه فصيح لذلك فيدبر فيه لأخيه عن شكل ودمر الكلام في بحثه

اشتراط السلامة من المرض

و الثالث (السلامة من المرض) فلا خلاف - من حمى محققاً ومحملاً مستقصاً - ويشهده من الكتب قوله تعالى (١) ومن كان مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر - وبخصوص كثرة سمر غلبت حمته منها - وليس المرض لمسوح للإفطار كلف بضد عليه المرض بل هو مرض يصرمعه الصوم بالإجماع ولصحيح (٢) على بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر (ع) عن حماد بن عيسى أن مرض ترك الصوم قال لا يترك كل شيء من المرض صومه لصوم فهو يسعه ترك الصوم ومرس (٣) بضدوق قال لا يترك كل ما صومه الصوم فالإفطار به وجب وصحيح (٤) حرير الصائم دحاف على عيبه

١ - البقرة الآية ١٨٥

٢ - الوسائل الباب ٢٠ من أبواب من يصح منه الصوم الحديث ٩

٣ - الوسائل الباب ١٩ من أبواب من يصح منه الصوم حديث ١

من لرمد افطر وحسب (١) الأردى عن أبي عبد الله عليه السلام عن أحد المرضى الذي ترك لسان فيه الصوم قال **يُجِزُ** إذا لم يسطع أن يسحر - فإن بعدد يسحور ملازم لأضرار الصوم بالمرضى - بل يمكن الاستدلال بالصوم الكثيرة نداءه على أن المريض إذا قوى فبضم كصحيح (٢) محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام قال قلبه به أحد المرضى إذا فقه في الصيام فقال ذلك له هو أعلم بنفسه إذا قوى فليصم ويخوذه غيره - فإنه يدل على أن المريض من حيث هو لا يسوغ الإفطار - بل إذا قوى عليه يجب أن يصوم - والمريض أن يصومه فهو لا يقوى عنه (ثم انه) لا فرق في الاستمرار بين زيادة المريض و بطلؤه و عسر علاجه - أو حدوث مرض آخر و حدوث مشقة لا يحصل عبادة لاطلاق الأدلة .

ثم انه سعى التيسير على أمور (لاو) انه إذا غم تصحيح بانه لو صام حدث المرض فهل يحوز له الإفطار كما صرح به غير واحد - أم لا - وجهان ظاهر لمتنهي لتردد فيه لعدم دحوه بحسب الآية - ولكن لا أول فهو - معلوم دليل على انصراف و لجرح - ولإطلاق قوته في صحيح حرر - وإحاطة على عسبه من الرمد فانه يشمل خوف حدوث الرمد إن لم يكن ظاهرا فيه - ونتم في عسر الرمد نعم يقول بالعقل والنية لا تبدل على عسر المريض بحسب عليه الصوم لا لإطلاق فيمده عرفت (وربما) يستدل به بقوله في تصحيح كنما صرنا الصوم والإفطار به وحب (وفيه دمل) فان عمومها بما هو في المرض ويدل على أن المريض يصومه الصوم بفطر - وأما التصحيح لو اصابه فهو يفطر - فلا تعرض له .

الثاني أن المسوغ للإفطار كل ما أصروا أن لم يسم مرضا كالرمد للعمومات و الصحيح .

الثالث انه لا إشكال في حوار الإفطار مع العلم بالمرض - ولو لم نعم بذلك

ولكن ضربه فالمشهور بينهم ايضا جواز الافطار .

واستدل به الشئح الأعظم بوجوه (مبها) ذهب لعدم بالصرر مسد عالافيو
وجب الصوم مع الظن بالصرر لوضع المكثرون كثر في صرر - فستكشف من
ذلك حجية الظن وطريقه (وفه) بذلك يتم لو لم يكن قول ابن القحطه والاف
لعمى مفرح ولا يلزم ما افاد (ومبها) به ن ظن بالصرر يصدق المصير على الصوم
عرفا فيدخل في بحر - كل ما صير اليه (وفه) انه ان كان لظن حجه صدق ذلك ولا يظن
بصدقه لا بصدقه محرز (ومبها) لزوم الحرج - وجم يعسر لأن الأقدم على ما يظن
معه لصرر حرج عظيم (وفه) انه لا انه لا يتم ذلك مع حجه قول هل العبد (وثاناً)
انه لو لم كان لازم شمول ذلك في بحر عدم الصوم في خصوص مورد لزوم الحرج
لامطلق (وثاناً) ان دليل في بحر لا يصلح لأنبات عذر اظن فانه باي لامنت

فالمصحيح ان يستدل به انما خود في حجه من خصوص الحروف وهو يصدق
مع لظن بالصرر ويمكن ان يستدل به - باستصوصي بمقدم بعضها المتضمنة ن
الإنسان اعلم نفسه و به مؤتمن عليه مع ض اليه - ومبها كل - فانه حيث تنعير العلم
عالمه يكون المراد لامحاله هو انص به

ثم به من لوجه الاول يظهر به بحور لا فطار مع الاحتمال المساوي الطرفين
ايضا يصدق خوف الصرر (وفه) عن بعض من لاقتصر على كدية اظن - والتصريح
بعدم كفاية لاحتمال ضعف (وقل) انه لو حصل الصرر بماد الصوم لو حب
قيدما اذا لم يكن مصرا ومع احتمال مصره بشك في وجوب ولامحال الرجوع
لى العموم لعدم حوار التمسك بالعدم في لشبهه المصادفه فيعين الرجوع الى
البرائه المقتضيه لعدم وجوب (قل) انه مبين لولا العلم الاحتمالي بوجوب صوم
اليوم او فضاؤه - به أعني مدعو الحق من محجبه لعدم الاحتمالي في لتدريجات حتى
فما اذا كان التكليف على فرض وجوده في طرف الآخر غير معني

اشتراط الحضر في وجوب الصوم

(١) الرابع (الأقامة أو حكمها ككثرة سفر - أو استعصاء به - أو لاقامه عشرًا - ومضى ثلثين يوما مردداً فلا يجب الصوم على المسافر انتهى بحسب عليه تفصير الصلاة - فلا خلاف - وفي المسألة وهو قول كل من بعد قال الله تعالى (١) ومن كان مريضاً وعلى سفر فعليه من الأجر - وللقصص أدلة عليه فوق حد لو تر وكثرها وبذلك على عدم صحته بصومه في السفر ولكن من جهة عدم تشبهه في شيء منها على عدم حوز السفر يدل على ذلك أيضاً - فحينئذ منه في مطلق الصوم كصحيح (٢) صفوان بن يحيى عن أبي الحسن ع^{عليه السلام} عن الرضا ع^{عليه السلام} في شهر رمضان وبصوم - قال ^{عليه السلام} ليس من لزم الصوم في السفر - ومرس (٣) أن من سافر عن رحل عن أبي عبد الله ع^{عليه السلام} عن رسول الله ع^{عليه السلام} أنه تصدق على مريض أمي ومفريها بالتفصير والافطار سر حدكم إذا صدق تصدق بترد عليه ومرس (٤) لصدوق - قال تصدق ^{عليه السلام} ليس من لزم الصيام في السفر ومروني (٥) عمر ع^{عليه السلام} (٦) به لا تجزئه الصوم في السفر فريضه كاب أو غيره و بصومه في السفر معصية وحمله فيه في صوم شهر رمضان وهي كثيرة كحضر (٦) يحيى بن أبي عمير عن أبي عبد الله ع^{عليه السلام} الصادق ع^{عليه السلام} في السفر في شهر رمضان كالمطر فيه في الحضر وبحوز عذر وحمله من الأجر في قضاء شهر رمضان كصحيح (٧) عبيد بن جعفر عن حماد ع^{عليه السلام} عن الرضا ع^{عليه السلام} يكون عليه يوم من شهر رمضان وهو مسافر يفرض إذا أقام في المكان من الأجر لا حتى يجمع على مقام عشرة أيام

١- البقرة - الآية - ١٨٥

٢-٣- الوسائل - الباب ١ - من أبواب من يصح منه الصوم - الحديث ١٠ ٢

٢-٤- الوسائل - الباب ١ - من أبواب من يصح منه الصوم - الحديث ١١-٥

٥- الوسائل - الباب ١٠ - من أبواب من يصح منه الصوم - الحديث ٨

٧- الوسائل - الباب ٨ - من أبواب من يصح منه الصوم - الحديث ١

لثانیه ما یذکر علی عدم نابعه السفر عنو به یصوم فيه - کحجر (١) ابراهیم بن عبد الحمید عن الرضا ع س لرجل یحمل لله علیه صوم یوم مسمی - قال عنه یصوم ابدًا فی سفر والحضر - ولکنه ضعف لشد - لان فی سنده جعفر بن محمد بن بی لصاح و یس به ذکر فی الاحاد - مع به معارضی لطائفه الاولى و هی اشهر و اصح سنداً منه .

ثالثه ما سئل به المشهور فی المقام - وهو صحیح (٢) عنی بن مہر بار کتب سدا موی درس با سیدی بدرت لاصوم کل یوم سب فان ادا لم اصمه ما یلزمی من الکفره فکتب عنه و فریة لاسرکه الامن عنه - و یس عینک صومه فی سفر ولا مرض - الا ان یتکون یومئذ و ان کتب افطر به من عمر علیه فیتصدق قدر کل یوم علی سبعة مساکن بعد الله لوفیق صاحب و برصی

و اورد علیه (بارة) بحقه الکاتب وهو سدا - (و حرى) لاصوم (و ثلثه) باشبهه عنی ما لا یقول به احد و هو وجوب الصوم فی المرض ذابوی ذلك (و ربه) باشتغال ذیه عنی ان کفره البدر - بعدم سبعة مساکن - لمخالف تعبره من الأدلة لدلة علی انها کفره یمیس و کبری مخیره ککفره شهر رمضان (و خامسة) باحتضار ان یتکون لمر - بقوله الا ان یتکون یومئذ - ان یتکون یوم الصوم ثم سافر و فی الجمع نظر - ما لا یور - فلا یجبهه سدا لانصر - بعد فرائة س مہر بار المکتوب لشریف (و ما ثانی) فیضوره فی کبره من الامام لکون لکافی هو اس مہر بار لیدی هو من الاحلاء و لکتاب مسلم علی لفظ سیدی انی غیر ذلك من العرائش - صف به انه لا یطعم لحر فی کتبهم لمعدة لجمع احادیث المعصومین عنهم لسلام (و اما ثالث) فلا لخدمة امرکة من المستثنی و المستثنی منه تدل علی انه لا یجوز لصوم فی السفر و المرض - و حوز الصوم مع الله و کفی فی صدق ذلك حوز لصوم فی امر خاصه - (و بعده اخرى) ان المفهوم المستفاد من

لا يشترط وان كان مطلقاً - لأنه بقدر ما دل على ان الصوم في حال يجوز مع عدم
 ضرر ولا يحوز معه من غير فرق بين ان يوى ذلك ام لا - وليس نصاً في حواره مع
 الله فتدبر (و ما ابر مع) فلا سقوط بعض فقرات الرواية عن استحبابه لاسلانه
 بالمعارض لا وحب سقوط الجميع عنها مع ان الصحيح مروي عن بعض نسخ
 المتصحيح - عشرة - من سبعة (و ما بخامس) فلهذا احسن خلاف الظاهر (و احاب)
 لعاصي الراعي عن ذلك بوجه آخر - و مع انه على فرض الاحتمال يحصل الاحتمال
 في المحضض و تمام المحضض لا محتمل ليس حجة في موضعه فعمومات المنع
 من الصوم و المنذور منه في سفر لا تكون حجة في مورد و هي عمومات لوفاء
 بالمنذور فارعه عن المعارض و (و ف) اولاً - المحضض المنع لانسري جماله
 لي تمام دواع حجة تمام معارضة حجة اقوى - والمحضض على تعرض محتمل غير
 حجة - و بناءً للكلام في محله - وثانياً - انه لو سمى ذلك لا و حة يرجع الى عمومات
 البدر - لانها مفيدة بوجهات في معناه ولا دليل على رجحان الصوم في السفر و ان
 ثبت ذلك ب دليل بدر فبما ان كان المنذور رجحان - ومع عدم ثبوت رجحان
 الصوم في السفر و لو من جهة ورود المحضض المحتمل على عموميات مطلوبة
 للصوم - المصداق به يثبت ببناء في اشبه بمصداقه ولا يجوز - فالصحيح
 ما ذكرناه

الصوم المندوب في السفر

ثم انه كما يكون انحصار شرط في وجوب الصوم - هل يكون شرط في استحبابه
 ولا يجوز الصوم المندوب في سفر - كما عن الصدوقين والحلي و لعاصي و جماعة
 من المتأخرين بل عن المعتمد انه المشهور بين القدماء و عن الحلي انه مذهب حمزة
 المشيخة لفقهاء المحضض م لا يكون شرطاً في جواز المندوب في السفر على كراهية
 او ندوبه كما عن المهديين والتهامة و لوسيلة و لشراب و لشهد و جمع آخرين

بل يجب لي لاكثر - و جهاب شهد للاول - مضافا الى عموم ما دل على انه لا يصيام
 في السفر المتقدم حصة من لمصوص الحاصة - كصحيح (١) السريطي عن ابي
 الحسن عليه السلام عن بصير بن بكير - عنه - و نحن في سفر قال عليه السلام افرصة فقلت لا و
 لكنه تطوع كما تطوع بالصلاة - فقال عليه السلام تقول اليوم و عند قلت نعم فقال عليه السلام
 لانتم (و لا يراد عنه) - سؤاله - عن كون الصوم فريضة او دفلة دل على
 الفرق بينهما - وليس الاكون ليهي في التطوع ليكرهه الاولون سبها غيره اجمعا
 (بدفع) به يمكن - يكون المؤل لعرض آخر - و هو به لو كان فريضة بمره
 بالمقام و الصيام ان امكن مع بقية - و ن عرصه به ان كان فريضة للبلد المقيد
 بامره بالصوم - و غير ذلك فلا صرف عن ظهور ليهي في عدم احوار وموثق (٢)
 عمار المتقدم وانه لا يحل به الصوم في السفر فريضة كان و غيره و الصوم في السفر
 معصية - و حروي (٣) عن تفسير العياشي عن محمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام لم يكن
 رسول الله صلى الله عليه وآله يصوم في السفر تطوعا ولا فريضة

و استدلل للقول الثاني - بصحيح (٤) ليعمرى عن ابي الحسن عليه السلام
 كان ابي يصوم يوم عرفه في اليوم الحادي لموقف و لم يطل مرتفع
 فيصربه - و مرسل (٥) اسمعش بن سهل عن رحن بن ابراهيم عن عبد الله عليه السلام من
 لمديه في ايام من شهر شعبان فكان يصوم بمدخل عنه شهر رمضان و هو في شهر
 و نظر فقبل له تصوم شعبان و يعطر شهر رمضان فقال عليه السلام نعم شعبان الى ان شئت
 صمت و - شئت لا و شهر رمضان عزم من الله عز وجل على الاقصر - و منه مرسل (٦)
 الحسن بن سالم

و جمعوا بين هذه لمصوص و بين ما تقدم يحمل ذلك لمصوص على انكرهه -
 و لكلام في مورد - الاول - في دالة هذه لمصوص وسنده - الثاني - في لجمع

١ - ٤٠٠. ٥. ٤. ٦ - الوسائل الباب ١٢ من ايام الجمع منه الصوم الحديث ٢ - ٣٦. ٥. ٤

٢ - الوسائل الباب ١ من ابواب من يصح منه الصوم - الحديث ٨

بينها وبين تلك الأجار .

١- الأول - والمرسل ضعيف - للارسال ولعص الرحال - من في طريقهما
 وما صحيح المحقق - فهم حكاية فعل محمل ولعله كان صوم لمر - وحاصل رده
 ان صوم يوم عرفه بخصوصه خارج عن ماذل على عدم حوار الصوم في السفر - و
 عرفه نسب مسافة - ومع هذه الاحتمالات لا يصح الاستدلال به
 و الثاني وجميع من لطا عن على فرض تسم دلاله الثانيه على القول
 لذي محمل لأولى على كرهه لا يصح - بوجهين (أول) صابط لجميع لعرفى
 جميع المذهب في كلامه و قد صاب كان احدهما قرنه على الآخر ولم يرى العرف
 المعروض والهدف منه - وجميع عرفى + لافلاوى حقداد جمع قوله (شعب
 الى سشت صمت) او قوله في الصحيح (كانا في قصر يوم عرفه) مع قوله في
 البصوص لأولى (لاجله الصوم في شهر قرنه او غيره والصوم في الشهر معصية)
 لا شكال في ان عرف رويها معفسى (الثاني) ان الكرهة في المقام هي
 لكرهه في العبادة بمعنى سنة الثواب - فكيف يصح حمل قوله لصوم في الشهر
 معصية عنى به عبادة معصية بل سارح عابه نو به اقل - فالظانفتان معارضتان
 وانترجح للأولى - لكونها اشهر - واضح سد - وموافقها لعمل رسول الله ﷺ
 ومسه - ولاظهر عدم حوار الصوم المندوب في السفر (نعم) يستثنى عن ذلك صوم
 ثلاثه ايام للحاجه في حاسبه بالاحلاف والبصوص دله عنه وساتى في آخر كتاب
 الحج انشاء الله تعالى .

يجوز السفر احتيارا في شهر رمضان

٣- المشهور من لأصحاب به يحوز السفر حصارا في شهر رمضان وان كان
 لفرار من الصوم وعن الحسى انه يدخل عنه الشهر وهو حاصر لاجل له لسفر - يشهد
 بالأول مصافا لى لأصل فان احضر شرط لو حوز الصوم سقضى الآية الكريمة (١)

ومن شهد منكم شهر فليصه كالبيت المقدس شرط كما صرح به المفسرون أي - داخل
 م لم يكن - من شهود ما جرد في موضوع وجوب الصوم - وظهر بذلك عون
 في الموضوع دخل فيه جرد - وقد - سيأتي أن يحصل شرط لوجوب ليس بوجوب
 وجوب - عدمه (فإن قيل) أن ذلك عدمه في وجوب الصوم في الشهر وجوب
 لنفسه لأن الله أمر به لوجوب - بمعنى إتياء سلاك المشرع إلى وجوبه مع أنه لا معنى
 بوجوبه ونقصه (فإن قيل) أنه ولا يلزم الإخصاء بذلك ولو كان من أكتاف والسنة على
 وجوبه - أما أكتاف فهو عري في ذلك إلا أنه (فقد من آدم حر) وما للصوم فكثيرة
 كصحيح (١) عن أبي عبد الله عن رجل دخل بلد شهر رمضان وهو مقيم لا يريد
 إلا أن يخرج منه ما حل شهر رمضان - وقد فسكت فسد عنه عمره فقال يا قوم أفصل
 الآن تكون حاجة لأحد من الخروج فيه وسخوف على ما له وصحيح (٢) محمد
 بن مسلم عن أبي جعفر عن رجل دخل معرض له ليعرف في شهر رمضان وهو مقيم وقد
 مضى منه ما قد - ليس بواجب ولا يفطر ولا يصوم ويجوز غيرهما وسنبي
 صرف شهر رمضان (سند) يقول آخر خبر (٣) أبي بصير الذي رواه المشايخ ثلاثة
 باختلاف يسير لا يصح بالأسناد عن أبي عبد الله عن رجل دخل شهر رمضان
 فقال يا أبا عبد الله - الخروج من مكة وعمره في سنين يعني أو من خارج
 هلاكة وخروج هلاكة وأنه ليس حرام لأب والأب - وجوه خبره (٤) الآخر
 ومرس (٥) عن أبي سفيان عن رجل قال يا أبا عبد الله - الخروج من مكة (وهي)
 وإن كانت حص من حمة منصوص بخبر كصحيح محمد - ولكن يعارضه صحيح
 لحلي وما شاكه ولا حجة بحسن عدمه خصوص على ما لا ينافي الخبر .

ثم إن عموماً يجوز معاملة من حيث نقص بعضها فصلة المقام وبعضها

لآخر فصلية بعض لأسبابه وثالث التسوي بينهما

والحق يقال - ان قصد من مجموع النصوص بعضها الى بعض ان السفر في شهر رمضان اما ان يكون لخاصة عيوب به حرها الى خروج شهره او لا يكون كذا - ومعنى لا يكون فيكون لخاصة من الامور او لخاصة شرعا كالجمعة ومشقة الاح واما كذا - وقد يكون من الامور لخاصة - ومعنى الاول يكون سفر ارجح لصحيح محمد في رجل سعى حاد مسرعة يوم ويومين او ثلاثة قال عليه السلام ان كان شهر رمضان مضطربا فربما اقتصر الصوم و شعبة فان شعبة وجوه عند صحة عدم افضل وفي ثلثي يكون هو حاد - واما في سفر وفي ثلث يكون لافضل والمقام الصحيح لخصي ومما مضى ان الله في الصوم فصل من سفر ويرد به في عبادة الله عليه والله العالم

ثم ان قصدنا لعمدة في سورة - بمعنى قول من ثلث وعشرين يوما - و الا فلا وجه له لما تضمنت النصوص لذلك

ثم قد صرح غير واحد من الاخوة في سفر حاد في الصوم بواجب المعين وعن صاحب الحاشية والشيخ الأعظم والامام في حواره شهد الاول ان مقتضى إطلاقه عدم عدم وجوبه في حصر - و قد هو من شرائط الواجب تحصيله ويحرم تعينه كما يشرائط الواجب .

و سئل بعض الأصحاب عن المعاصرين فيقولون انما - بان شرائط الواجب على قسمين - حادها - ما يوجد مطلق وجوده شرط الواجب - الثاني - ما يوجد شرط له وجوده لا بدع الامر وفي الغم لا يوجد تحت هذا الشرط - وفي ثلثي لا يجب بل يمنع لروى الحديث فان حصوله يكون بدع الامر (و عليه) فثبت ان الحصر بانسبه في الواجب المعين من الصوم من قسمين - لقاعدة لا يلحق بصوم رمضان ابي سفر بانهم على المعين بها في سائر الحدود المعترضة في صوم رمضان وسائر الامور الا ان يقوم دليل على خلافها فلا يجب تحصيله - فمحور المسألة اختيار (اقول) برده على ما قد قد في تقسيم شرائط الواجب الى قسمين غير صحيح فان

لعمري من شرط الوجوب بشرط، أو احب ليس لأبي ب لا من مريض الوجوه في الخطاب
والذي ينبغي له لخطاب مريض كقول الشرط لمواحبه وخارجا عن حيز الخطاب حيف
(وبالحكمة) بالاسفل الأمر متى، وبوجه الشرطه وكون المطلوب وجود ذلك الشيء
من باب الاتفاق ولأنه على الأمور من جهة الاستفصاء أو صرح (مع) أن وعدة الاتفاق
التي بشر بها لمحترب لها في مثل نفوذ يساعده على الأمر و الخارجة عن
حيزه بل فيها لاند من الرجوع إلى ذلك الأمر - وقد عرفت أنه يقتضي عدم
حوار سفر

وقد سئل المحاور عن مريض كحبر (١) عبد الله من حديث سمعت من رآه عن
أبي عبد الله عليه السلام أنه سئل عن رجل جعل على نفسه نذر صوم يصوم فحضرته بنة في
ريضة أبي عبد الله عليه السلام قال يخرج ولا يصوم في الطريق وقد رجع قصي ذلك
وقرب منه عمر (وفيه) أنه لم يرض في هذه النصوص كون المستور صوم يوم
ممن - بل يعرّفه فرض لسأل أنه خرج في نهضة في السفر غير المعس - وإن
ثبت قلبه محط السفر والوجوب هو الصوم في السفر وعدمه لأحوار السفر وعدم
لحجور (نعم) بعض خصوصية السفر في السفر بمصنوع السفر مع كون المستور
صوم يوم ممن كحبر رآه المستفاد - ولكنه في مقام بيان الحكم حر من عدم
حوار صومه في السفر ورواه الفقهاء وليس فيها خبر يدل على حوار السفر اختياراً وإن
كاتب كثره مشعرة به والأحاطة صريح بها.

اشتراط الحيض والنفساء

(و) خامس و السادس (الخلق من الحيض والنفساء) في محدود عيار فلا يجب
معهم وإن كان حصونتهما في حرمة من إيمان - إجماعاً محققاً ومحققاً مستقصاً - و

المصوم من الدالة عليه متواترة كصحيح (١) الحنفى عن الصادق عليه السلام عن مروءة أصبحت صائمة فلما اربع النهار، وكان الحنفى حاضاً انظر قال عليه السلام نعم وإن كان وقت المغرب فلتنظر قال وسأنته عن امره عليه السلام راب الظهر في وب النهار في شهر رمضان فتعسل ولم تطعم فما تصنع ذلك يوم قال عليه السلام تنظر ذلك يوم فاما ينظره من الدم وصحيح (٢) محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام عن امرأة ترى دمها في وارباع ليلها وعدد لروال قال عليه السلام تنظر وصحيح (٣) الحنفى عن ابي الحسن عليه السلام عن امرأة تدعى العنصر اتمت ذلك اليوم ام تنظر قال عليه السلام تنظر وقضى ذلك يوم ووجود دمها ومضى صلاتها بل صرحة بعينها به لانصح صومها اذا فاض الدم قبل لغروب ولو لم يلاحظه او يقطع عنها دم بعد الفجر ولو لم يلاحظه. وما لم يلاحظه فدمها يكاتبها فيها بمصلا في الجزء الثالث من هذا شرح في حديث الاستحاضة - وبها ان الحنفى يوقف صومه صومها على لا غسل النهار به - وبه يجب الصوم عليها في جميع

شرائط القضاء

(وشرائط) وجوب (القضاء) - وهو - لا يجوز - لا يجب على المانع

ما فاته ايم صومه - بالاحلاف وفي الجواهر بل لا يجب - بقصد صومه - وفي استهوى وهو قول كل من يحفظ عنه لعدم - واستدل له - بوجود (الوجوب) في مسهوى وهو ان الصفر لا يتناول الحطاب وفي الامر بالصوم وله يوجد فيه شرعية وهو لعقل فلا يتناول حطاب نقصه (وفيه) انه يجب القضاء على من لم يجب عنه الأداء في مو رد كالتائم والختن و ما شاكن فليس لنقصه بعدا للاداء فلا بد من ملاحظه لدليل في مقام لاثبات والا فلا محذور من ناحيه مقدم الثبوت (الثاني) لا دليل لو كان قائما بدليل على وجوب القضاء وصدق هذا المفهوم متوقف على ان يكلف بالاداء - والصلى حيث

لا يكون عكفا ولا أداء ولا يجب عليه القضاء بعدل به سنة بره من (وفيه) ان القضاء
عنده عن تيقن لعدد ذب الوقت المجزئ والمجزئ - خارجا عنه من كان في الوقت
مزمورا به لا (الثالث) حديث (١) رفع القسم عن عيسى (وفيه) انما حدث بعد تمام
صلاة والكلام فعلا في كيفية التوجه انه بعد صوم

و انما لا يسد له بعد صوم وجود خلافه على وجوب قضاء الصوم
مطلقا حتى غير لو حبس به - فاصالة لبره وسبب عدم كفايته

و لو منع لصلى من صوم الفجر وجب عليه الصوم و وركه يجب فصائه
و لو منع بعده - فقدم انه لا يجب عليه الأداء فلا يجب القضاء - من لو نسي
وجوب مسأته اذ لا يسد على وجوب القضاء - ان يسد على وجوب قضاء
الصوم دون الامتثال - ولو نسي في الصوم كتاب قبل الفجر - فبعد - لا يجب عليه
لقضاء لاستصحاب عدم الصوم في ما بعد صوم الفجر (ولا يرد) استصحاب
عدم طلوع الفجر في ما بعد الصوم لان الصوم هو ما بعد في الصوم - و قد اعوان
لاشك باستصحاب عدم صوم الفجر في ما بعد الفجر لا على اموال صاحب ولا
يقول به - من عرف في ذلك من جهته تاريخ - و قد اعوان - كما توهم به
مع قبل ساعة و جهته تاريخ صوم الفجر - بناء على ما هو بحق من خبر ان
الأصل في مجهول التاريخ و معروء في الحديث المعروء تحفه و لشكوك
المقدم منها و المسافر - رجع خبره لأول من هذا شرح في لسالة لاوي
من احكام الموضوع .

مايت ايام الجنون والاعماء

(و) انه في كمال العقل فلا يجب الاعماء و المجنون ماوراء من ايام حرم
بلا خلاف طاهر وعن اربعة دعوى الاحياء عنه و سجد به لأصل بعد عدم شمول

مدل على وجوب قضاء الصوم له - وبخصوص الأعماء (أيه) (وعن) الأسكافي وجوده عليه د كان بعدله على جهة لحرمة - ومال إليه بعض ما جرى من أحرار لكن قال لأفرو من لمحرّم والمحلل - وسببنا وجهه في الأعماء

وكذا لأحب على المعنى عليه كما هو المشهور شهره عنه وعن غيره من دعوى الأجماع عليه - وشهد به بصوص كثيرة كصحيح (١) أبواب من حج كسب في أبي الحسن ثلاث ^{أيلا} مسألة عن المعنى عنه يوم أو أكثر من شهر فانه لا فكتب ^{أيلا} لا يصلي الصوم ولا يقضي للصلاة وصحيح (٢) عن أبي بصير عن أبي الحسن ثلاث ^{أيلا} عن هذه المسألة معى مسألة المعنى عنه قال لا يقضي قضاء ولا للصلاة وكلما علم الله عليه والله ولي - بعد وصحيح (٣) عن الله من مدل عن الصادق ^{أيلا} كما علم الله عليه فليس على صاحبه شيء ولا يجزئها غيره

ولأندرسه خبر (٤) منصور بن حازم عن أبي عبد الله ^{أيلا} عن لسعي عنه شهر أو أربعين ليلة فقال ^{أيلا} ثلاث أحرقته مرة بعد مرة ^{أيلا} عن أبي بصير عن كذا ما أتاك ولا خير (٥) حفص بن السجزي عنه ^{أيلا} يقضي الصوم عنه في سنة (٦) مصاب إلى ضعف سد ثلثي - وكوب لأول في قضاء الصلاة ^{أيلا} لا يصح أن يجزئ ما يقدم لو حوّه غير حقيقه

ثم انه وقع لحلاف في المقام في ما يردس (٧) - المحكي عن المعتمد والميدوا وشيخ في الحلاف انه يقضي ان لم يسقم منه لسوء - سبب منه أنه لم يقض وحيث بهم قائلون يصح الصوم المعنى عنه مع سواهم محالون في أصل المسألة يعني بأنهم على وجوب القضاء على المعنى عليه ان لم يسقم (وعن) حنيف زه في المحقق الأسد لال لهم بمدل على وجوب القضاء على المريض بدعوى صدقه على المعنى عليه وبمدل على وجوب قضاء الصلاة عنه (ويورد) الأول انه لو سقم صدق المريض عليه بعد اطلاق تلك البصوص بالمصوص المقدمة الدانة على عدم وجوب قضاء عنه (ويورد) الثاني انه في

عن مقام وافي سبط عبد (مع) به لم يعمل بها في موردها كما مر في كتاب الصلاة
 الثاني بالمسبوق الى بعض المحققين وجوب القضاء عليه إذا كان الأعماء
 حاصلاً بعبه. وسبب له - بمفهومه - علة في حمله من لصوص (كما عبد الله عبه
 وليس على صاحبه شيء) و (والله ولي العبد) وبه كما يعنى عن مورده أى كل عسر
 كان من قبل الله تعالى - كذا عند إطلاق لصوص بمفهومه وهو أنه لم يكن مما
 عبد الله عبه بالقضاء ثابت عبه - وعبه - أخرى علة بعبه وبمحض كما في
 سبب لمن وجد هو وجهه فما في رد بعض المناجس من وجوب أن كان حاصلاً
 بعبه بعبه القضاء

فإن برد عبه (أولاً) به كبرى كمن ذكر - في ذلك لصوص ليعنى عن مورده
 أى سائر لمورد واما بدكر علة له حكم حتى يكون له مفهوم فلا مفهوم له كى
 توجب تقييد لصوص (وثالثاً) أنه لو سلم ثبوت المفهوم له بعبه المندرج من إطلاق
 بعبه لصوص غير المدللة بعبه وهذه الجملة - وليس مفهوم من وجهه و لرحم مع
 لصوص المطلقة للشهرة وغيرها (وثالثاً) أنه لو سلم ثبوت المفهوم له لا يدل على أن
 الأعداء الأحرار حصل بفعل المكلف على صاحبها أعضاء (الأثرى) بل لو قال أكرم هؤلاء
 لأنهم عساء - لا يدل لتبيل على عدم وجوب كرامتهم هؤلاء - بل يمكن عاقبة - بل مفهومه
 عدم لزوم كرام من يكون من هذا الجمع غير عاقبة - ووجوب كرامهم من غيرهم
 وعبه فهدد لجملة لو كان له مفهوم - يكون مفهومه بعبه بعبه على ليعنى عليه
 د حصل لأعضاء بعبه - و عدم لزوم القضاء على المحبون مثلاً أن حصل المحبون
 لا يفعله - ولا يدل على وجوب القضاء على المحبون أن كان محبون بفعله فسدس
 وأنه دقيق .

مافات أيام الكفر

(و اثلاث (الاسلام) فلا يجب على من سبب جماعه - و يشهد به مصافاً لى

حدث الحب بصوص خاصة كصحيح (١) لعيسى بن القاسم عن أبي عبد الله عليه السلام عن قوم سلموا في شهر رمضان وقد مضى منه أيام وهل عليهم أن يصوموا ماضى منه أو يومهم الذي سلموا فيه فقال عليه السلام ليس عليهم قضاء ولا يومهم الذي سلموا فيه إلا أن يكونوا سلموا قبل طلوع الفجر وصحيح (٢) للحلى عنه عليه السلام عن رجل أسلم في النصف من شهر رمضان ما عليه من صيامه وإن عليه السلام ليس عليه إلا ما سلم فيه وجوهها غيرها وما حرر لحلى (٣) عن الصادق عليه السلام عن رجل أسلم بعد ما دخل شهر رمضان ثم قال عليه السلام ليقتض ما فات من الصوام من الصوم المتقدمة في عدمه وجوب يحمل على الأسحاح - وأما عن شيخ من حمه سبى ما إذا كان يعاقب بعد الإسلام - والمراد إذا أسلم - فليس حمه غرض ولا سببه - إذ مقتضى الجمع لعمري ما ذكره ومع الآية عنه لا بد من صرحه لا يجمع الشرعي

ولو أسلم في ثلث لوم لأحب عنه سواء ذلك اليوم من دليل الحب مثل بعض اليوم الذي لم يصم فيه عمد - و سبى لا امره لأن بعض الصوم لا امره لا في موارد مع أن قوله في صحيح لعيسى - ولا يومهم الذي سلموا فيه - ظاهر في عدم وجوبه عليه فلما نظر لأحب عنه القضاء لعين ما ذكر في نصي

وعن الشيخ في المستوط و لمحقق في المعسر به أن اسم قبل الروايل وجدد البية كان صومه صحيحا وإن ترك قصي و استدله (٤) وفي اسمه في الصوم إلى الروايل كما يظهر من الموارد المحسنة - فالوقت في التكليف موجه إليه فحب عنه أن يبنى به (ويقوله) في صحيح الحلى - ليس عنه إلا ما أسلم فيه - بدعوى أن المراد اليوم الذي سبى فيه وفيها نظر (أما الأول) فلا يلتزم عن الموارد الخاصة ببحث إلى دليل أو سداد الكرى لكيفية منها - وكلاهما مفقودان (وأما الثاني) فظاهره تقريره السؤال - أن المراد لنصف النبي من رمضان - ولا يظهر أنه لأحب عليه لصوم ولا قضاء

(و) هل (التبريد بقصص ما فاتته في زمان زدت) م لا - المشهور بين الأصحاب
 هذه الأول - بل عن المدحرج انه لا خلاف فيه بين الأصحاب - وعن تبارك به فطمي
 (و قد ناقش) وه لشح الأعظم - ينظر إلى انه لا عموم ليدل على وجوب قضاء الصوم
 سوى لاحد - بل لأن من سدد به ليدل بما هو صحيح (١) الحلي عن أبي
 عبد الله عليه السلام اذا كان على الرحمن شيء من صوم شهر رمضان فقصه في أي الشهر شيء
 من صومه - وان لم يستطع فقصه كيف شاء - ويخص الأماة من فرق فحس وان
 يقع فحس وصحيح (٢) عبد الله بن سنان عن علي بن عمار عن شهر رمضان
 في غرة من صوم رمضان فهو افضل وان فيها معرق فحس و شيء مهمما لا يدل
 على ذلك - بل أول - في مقدمه - لو سعه من صومه لقضاء لأبي مقدم بيان من عليه
 قضاء و - بل في مضاف إلى وروده في ذوي الأعداء في مقدمه من برخصة في تفرق
 القضاء من غيره القضاء - ثم في آخر كلامه بكر وجود الاحد - بقا
 قول بعد فرض ان حرمة مكلف بالأداء و حجب الحب لأشمله فهو كسائر
 من ترك الصوم عامدا فهل به فيه احد بكر وجود دليل يدل على وجوب القضاء
 على من ترك الصوم في أثناء قصره إلى عدم العمل عنه به و سرفيه به ان استفاد من
 انصاف من ورد في من فطر معمد و لم ينص و لخص و القضاء و المسافر و
 سبي احده و غيره - وجوب قضاء على كل مكلف ترك الصوم عن علم وعمد
 و لو كان معذور لامن حرج لا دليل - بل يظهر من القصوص لآخر وجوب القضاء
 كان امر معروفا عنه (و لبي مذكرا) ينظر صاحب الجواهر في حيث استدل به عموم
 من دسه و غيره مما هو دا على وجوب القضاء لكن ترك و خصوص العمد الذي
 هو محض امرض وليس بظرف الشريف إلى لمرسل المعروف من فائته فريضة فيقصها
 كما فاتته حتى يورد عنه بانه ليس في كتب الحديث - مضاف إلى اختصاصه بالصلاة

١ - الوسائل الباب ٢٦ - من ادوات احكام شهر رمضان - الحديث ٥.

٢ - الوسائل الباب ٢٦ - من ادوات احكام شهر رمضان - الحديث ٤.

ومن العرب ان بعض المعاصرين مع عتراه - بوجود - قولهم عليهم لسلام من
 افطر متعمدا فعليه القضاء في عمر واحد من التصوص - مع ذلك نكر وجود دليل
 يدل على وجوب قضاء الصوم لمن لم يرد - لا اذرى اى قصور فى هذه الحجة
 كى لاتشمل المرنء افطر متعمدا - والاصاف - اشكيك فى ذلك نشء الشكك
 فى الواضحات

ورما يبدل نه بدل لانه (١) لكرمه و لتكمو بعدد دعوى ظهوره فى
 تعييل وجوب القضاء على المريض والمافر فى حد عمومه فى عمر مرنء - فمقتضى
 لادله وجوب القضاء على المرنء (ونكر) فبدل - بتصوص المسءمة الذالة على
 عدم وجوب القضاء على من اسءه شمن لمرنءاء على لى لسلامه كما هو لحو - واجب
 عنه ظهوره كحدث الحى فى نكافر الاصلى - فنه وقف
 ثم ان الكلاء فى انه لى لى القضاء على المحال من مطلق وفى بعض المور رءنءم
 فى مبحث لركاء وساتى البحث فنه مفصلا فى كتاب لى

يجوز أقاصى رءضائ الافطار قس الروال

مسائل - الأولى (و) لمشهور من لاصحاب انه لى تحمرفاقصى رءضائ فى
 أقصاه الى الروال فممنوع، وعنه لكفارة بالرس للمدبء الأولى دعوى لاجماع
 على الحكم لاول وعن الأصهار وعنه دعوى لاجماع على الثانى والثالث (وعن)
 لعمانى و لحنى واس رهرة عدم حوار لافطار قبل الروال ايضا (وعن) التهديس
 عدم الحرمة بعد الروال ايضا (ام الكفارة) بدمر الكلام قس (و ما الحكماء) الاحرار
 فمشهد لى هو لمشهور فهما حمة من التصوص - كحبر (٢) ريد لى عن
 الدقر لى فى رل انى اعنه فى يوم بصد من شهر رمضان - كان لى لى قبل روال

لشمس فلا شيء عنه الا يوم كان يوم وان كان انى اهله بعد روال الشمس من عبه
 ن يصدق على عشرة ما كن فادىم بقدر صام يوما مكان يوم وصام ثلاثة ايام كرهه
 لصحيح وصحيح (١) حمل عن الصادق عليه السلام في الذي يقضى شهر رمضان انه دلجاء
 لى روال الشمس فان كان بطوعا فانه الى الليل بالبحر وصحيح (٢) عند الله من صام
 عنه ^{في} صوم النافه لك ن تظن ما سبك و من الليل متى شئت و صوم لهريرة
 نك ان يضر الى روال لشمس و دار الال الشمس فليس لك ن تظن و يحوز غيرها .

و حسن لقول السبى - صحيح (٣) عبد الرحمن بن الحجاج عن ابراهيم بن قيسى
 روى عن له ن تظن بعدا بصحيح عن ابراهيم بن اذى بداله قدان ^{التي} اد كان بوى ذلك من
 ابل و كان من قضاء رمضان فلا تظن و يتم صومه و للصوم المتقدمة المتقدمة
 شوت الكهنة على من افطر في قضاء شهر رمضان مطلق - كبحر دراره (٤) و حرمة
 افطر بعمل (ولكن) لاول يحمل على الاستحباب للصوم المتقدمة ، لصريحه في
 لحوار - و لثاني بعد اطلاقه بها - و الثالث و مرماهيه و انه لا دين على حرمة ابطال
 اهل مطلق - و على فرض وجوده قيد اطلاقه بما تقدم .

و اسدل لثالث بان عنه ما يستند من الصوم المتقدمة ثبوت الكفارة على من
 فطر بعد روال وهو اعم من الحرمة (وفه) اولا ن قوله ^{التي} في صحيح ابن ساد فادا
 رال الشمس فليس لك ان تظن - بدن على عدم الجور بالمطوق و ثانيا - ان جملة
 من الصوم الاخر كبحر المعنى بمفهوم العاية تدل عليه - و ثالثا - ان قوله ^{التي}
 في موقوف (٥) عمار عن الصادق عليه السلام فمن فطر بعد رال لشمس - قد ساء -
 كالصريح فيه و اما صحيح (٦) هشام بن سالم عن ابي عبد الله عليه السلام عن رجل
 وقع على اهله وهو يقضى شهر رمضان ان كان وقع عليها قبل صلاة العصر فلا شيء .

١-٢-٣. الرسائل - الباب ٤ - من ابواب وجوب الصوم ونبته - الحديث ٤٠٩-٤٠٨

٤-٥-٦. لوسائل - الباب ٢٩ من ابواب احكام شهر رمضان الحديث ٢٠٣-٢٠٤

عليه يصوم يوم ما يدل يوم وان فعل بعد لعصر صام ذلك اليوم واطعم عشرة مسكين لحدث
فلعدم عمل حذما فيه من التفصيل - بطرح او يحمل على ما ذكره شخ ره وهو
زاده دخول وقت العصر وهو عند الروال - لانه اذا ركب الشمس دخل الوقت

ثم ان هبها فروعا لابد من النسب عليها ١- صرح الشهدده به لو فطر بعد
الروال يحب عليه الامساك بقاء النهار وبتدل له بوجود (مها) قوله في صحيح
هشم - وان فعل بعد العصر صاء ذلك اليوم (وبه) ان اظهر منه مواسطه طلاق يصوم
وقربة لسياق - ارده صوم بتلك اليوم (ومها) ما في حرر رة المقدم لان ذلك
اليوم عبدالله من ايام رمضان (وبه) انه لعدم مساواة سهما في جميع الاحكام قطع
يحمل على زاده التبريل في خصوص الكفارة (ومها) استصحاب وجوب الامساك
الثابت قبل الافطار فانه يشكك بعد الافطار في انه هل يتبدل وجوبه بغيره ام بعد ان يستصحب
«وبه» اولا ان الاستصحاب في الاحكام لكنه لا يحرى كما ذكرناه في هذا اشرح
مرار - وثنا ان الموضوع بتدل فان الامساك كان وجوب كونه صوما - وهذا
لامساك بس صوم قطعافلا يظهر عدم وجوبه كما عن جماعه للاصل

٢- ان هذا الحكم يختص بما لو لم يصنع الوقت ان فضاء - ولا فلا بحور الافطار

قبل الروال لدليل العن الذي لا يعارضه على فرض وجوده هذه النصوص وبها تدل
على الحوار من حيث انه قضاء - وما لو انطبق عليه عنوان آخر استلزم عدم جبر
الافطار فهدد عبرا طرة اليه - الا ترى انه لو بدان لا يفطر يوم قضاء - به لاسك حذ
في عدم حوار الافطار من جهة لبر ولا ساقى ذلك مع النصوص المتقدمه وكت
في المقدم .

٣- ان هذا الحكم حكم قضاء رمضان فمن يقضى حيا صا رادا يحدط لا يفطر

بعد الروال - وان كان يوافطر لانسره ولكن لامن جهة بصرف النصوص عن ذلك - و
كونه مندوبا لعنوان الثابوي - وبها فاسدان - بل من جهة انه لا يحب عليه لصوم لمحجه
لشرعيه على عدم شغل لدمه - وهي المحقة على عدم كون صومه قضاء أفندبر .

٤- مقصدي اصلاق حيل من مخصوص به لا تختص هذا الحكم بالفاضي لعنه بل يعم

الفاضي عن غيره ولايه او سره و حاره - ودعوى بدور الفاضي لعنه - مجموع .

لا يجب الفور في القضاء

الثانيه - المشهور من الاصحاب انه لا يجب الفور في القضاء - و يشهد به
صحيح الحلبي و من سائر المتقدمين في امره - و صحيح (١) لبحري عن ابي
عبدالله عليه السلام كى يساء سى سمى اذا كان عسهي صام اخرن ذلك لى شعبان كرهه ن
سمن رسول الله صلى الله عليه وسلم فاد كان سعان صمن وصام معهن (فما) عن سى لصلاح من وجوب
الفورية (ضعيف) .

١- لكلام فى به حل يجوز ان يحتراني ما بعد رمضان آخر - م لا - سباني
لمشهور عدم يجوز وعن المحقق النعماني فى دعائه به لاجل وفيدولعله كثر فان
لاصحاب يدكروه فى ضمن مسائل متفرقه كحكم مفروع عنه (قد) لمصنفه
فى محكي المصنف فى مسأله سقوط القضاء مع سمر - بعد لى رمضان آخر
فى مقام الاستدلال على سقوط القضاء بان بعد فدا سوغت وقت قضاء الى ان قل
و ما شتعت وقت القضاء فلا وجه من لمضاس ادلا يجوز ان حبر عنه بهى و
بحوه كلام غيره

وكيف كيف استدلاله بوجوه (مها) لمصوص لده على ثبوت لعديه
دا صرح من لمضاس فيه بعض - لانه - و لكدره بما هى على ترك الواجب
(وجه) ان هذه لعديه لسببه - و من اسمر مرضه الى رمضان آخر ذلك لمصوص
اعديه لعديه مع هلم ترك الواجب (مها) لتعبر عن ترك الصوم بين لمضاس
دا صرح بهما ولم مضى - ساد و سوسى والضييع - و لولانس الواجب لم يكن
بركه تهاون ولا نواب ولا ضييع (وجه) ان لم ذلك لمصوص على ما قبل به ن

صبح ولم يصم و كان عارما على ترك القضاء بحسب طلبة التعميد و صلاحي عدد . لعنوس
 دعوى منه على ترك القضاء - مع - به صبح اطلاقه على ترك ر حرج حقا (و فيه)
 قوله الشيخ في خبر (١) اني يصير - الاثني - فان صبح من ارمض من فيه غيبه
 بقضى لصيام فان تهاون به - مدعوى ظهوره في ان غيبه ان يقضى القضاء من ارمض من
 (وفيه) انه يدل على ان المرض ان سمر مرضه فعليه القعدة خاصة - و ان صبح كان
 عليه القضاء دون القعدة - و ان حرج كان غيبه القعدة و لغده و لا يدل على ان
 صبح يحب غيبه القضاء في زمان لصحة الذي من ارمض من بعد (و منه) متصحح (٢)
 الفصل - عن ارمض في حديث ان قال فلم اذ مرض رجل او سافر في شهر
 رمضان فلم يخرج من شهره و هو من مرضه حتى يدخل غيبه شهر رمضان اخر و حب
 عليه اداء الاول و سجد اعزاء - و ادق سجد و فاء و جفقه و حب طلبة القضاء
 و الغداء - قبل ان ذلك الصوم ان و حب عليه في ذلك السنة في هذا الشهر و ان يدى
 لم يقضى فيه ان مرضه السنة كنه و قد عتب الله على غيبه فلم يحسن - اسئل الى
 د ثها سقط عنه لى ن قال لانه دخل لشهر و شهر رمضان فله ان يصوم في شهر
 و لا في سنة لمرض ادى كان فيه و حب غيبه الغداء - حديث (وفيه) من في
 هذا الحرج سوى انه اذا صبح سوجه اليه لتكليف الصوم و وجب ما ذكرناه فيه - الكلام
 في ان هذا التكليف من يكون معه انما من المرض من ادلا و ليس في الحرج شهر
 بدت فصلا عن الدلالة

فالحق انه لا دليل على لزوم اعادة بل هو من ثوبات الموسعة في الحرج
 لعمر و سله سئل عنك او حجات - و يشهد به مصداق الى لاصه مرسل (٣) سعد بن
 سعد عن رجل عن ابي الحسن عيا عن رجل يكون مريضا في شهر رمضان ثم يصح
 بعد ذلك فيؤخر القضاء سنة و قل من ذلك او اكثر غيبه في ذلك فان حب له تعجيل

الصيام فان كان اخره فليس عليه شيء .

يجب تعيين الايام المقضية

و ايضا المشهور بينهم عدم وجوب تسامح في قضاء الصوم - ولا التعريف
و شهادته بصوص منها صحيحا انحصى وان سب لمقدم في مسألة الامر - نعم
يستحب لتسامح بحمله من الصوم - و درائتها وان كانت بصوص حر دالة على
افضله لعربى بكنها شهر واصح سدا فتقدم - ولا يجب ارتب بصادلا خلاف - و
قيل يستحب ولا دليل عليه .

اما الكلام في به من يجب بمس لازم فهو كان عليه ايام قضا بمعددها لا يكفي
بل لابد وان يمس ولو نحو لاطلاق لمصرف الى الاول والاخر لم لا يجب لتعيين قلو
كان عليه ايام وصام بمعددها كفى - وجهان .

فما استدلل بكفى بان انفس فرع لبعض و لبعض تابع لاعتبار خصوصية في كل
من ما مر به غير الخصوصية لمعصية في الاخر كخصوصية الطهارة و المصرية - و
يتم في المقام ما يوجد ذلك من قضاء الصوم لغات مائة واحدة فديكون ايام حسب
منها فرد واحدا وقد يكون معددا . وفي صورة لا مثيرين لفردين سوى ان
يكن منها وجود غير وجود لآخر وعنه فلا يعسر لنفس بل لا محالة (نعم) لو كان
وقوع الصوم في يوم لاول و كذا في سائر الايام عواء ما حودا في الامور به
صح لزوم النفس لكنه نفس كب بل الامور به في الاداء صوم رمضان - وفي قصاته
ايضا كذا .

فان به بعد فرض بعد ما عني دمه استكلف وان لكل من الافراد مرا متعلق
به غير ما عني لآخر - و ان لم يكف فرد من الصوم غير معس لكونه مثالا لاي
مر من الاول مر والعرض صلاحه لوقوعه امثالا لكن واحد منها - لا يغفل وقوعه
مثالا للجميع وهو واضح - ولا مثالا لواحد معس لكونه ترجيحيا لا مرجح وهو ممتنع

قطعه و لاواحد غير معص لعدم كونه فرد جارحاً فلا بد و ان لا يقع امثالاً لشيء
مبها - وعنى هذا فيجب التعيين فرار عن هذا المحذور (مع) لايجب الترتيب بل
انه ان يعين الا لاحق قبل السابق لاصالة الرتبة عن وجوبه بعد الدليل على الاعتدال

دوران الفائت بين الاقل والاكثر

ثالثه د علم انه فائدة انه من شهر رمضان و درج بين الاقل والاكثر - فهل
يجب الاتيان بالاكثر - ام بخور الاكفاء بالاقل - ام يفصل بين ما لو كان لترك عني
فرصة على وجه غير حاصر - فمحذور الاكفاء بالاقل و من م د كان على وجه حاصر
كما لو كان مرتصاً و قصر في مرصه و لكن لا عدم به كان مرصه خمسة ايام ام سبعة
فيجب الاتيان بالاكثر - وجوه :

قد سبق الاول بوجوه الاول - مستصحاب وجوب الموقف بعد وقته - فلو
علم بانه قد مضى ما ربه ادم و شك في قوت صوم يوم الخميس مستصحب بقاء
وجوبه فلا بد من الاتيان به (والجواب) عن ذلك بانتهاء وجوب صوم رمضان بدخول
العید الذي يحرم صومه - كما عن بعض المعاصرين (عرب) فان صوم يوم العید
حرام لان وجوب قضاء صوم رمضان بعد يوم العید نحو كونه الرمد طرفاً بالامثال
لاستكمال ارتفاعه حتى يوم غد - كما لا يخفى (والجواب) في الجواب بان يقال ان القضاء
بكون الامر لا بد كان ما قبله مامع قطع النظر عما سيمر عليه و لكن لصحیح
به امرجه بعده فذلك الامر عدم قطعاً والامر الاخر مشكوك الحدوث واستصحاب
الحامع بينهما من قبل مستصحاب انكبي القسم الثالث فلا يخفى (الثاني) ان مقتضى
عموم الدليل وجوب القضاء على كل من لم يصم - وعليه - فيجوز مستصحب عدم
الاتيان بالصوم المشكوك فيه و ترتب عليه وجوب القضاء وليس موضوع وجوب القضاء
يعرب كى يقال انه امر وجودى ملازم بعدم الاتيان بالامور به فلا شبهة (وقبه) ان يكون
الموضوع الماحوذ في الدليل عموم لترك الاعوب عبر طاهر (الثالث) ان مقتضى

قاعده لاشتغال لغيره في مورد العلم بالتكليف و شك في الامثال لزوم
لأنه لا أكثر في ارادة عن المعزوم بعلو التكليف به معلوم و الشك بما هو في
لامثال (وفيه) معروف من سقاء التكليف الأصلي واشت في تكليف آخر و هو
مشكوك لحدوث - فكون محرى صدق الرأيه لأقاعدة لاشتغال

و سدل بقبول الثالث بوجود (مها) انه دا كان انقوت لمابع كالمرض و
شك في ن روله كان يوم الخميس او لرايع - فصحب بقاء الممرض الى ليوم
الخميس فكون صوم ذلك اليوم صافئاً وكذا في سائر الاعداء - وهذا بخلاف
حتمان برك لا عن عذر (وفيه) ان استصحاب بقاء الممرض في رمضان لا أكثر - و ن
كان مقتضاه حرمة صومه فهو كان صائماً مع الممرض بسببه به صوم حرام - لانه
لا يشبهه مع عدم قصود مع الممرض في الصوم بل ولا تركه لأعني انقوت بالمشك
(ومها) ن لانه الكرمه (١) ومن كان مريض او عني سعة فعدة من أيام حر و كذا
غيرها من ادله للمواضع - تفصي وجوب القضاء كل يوم مقدراً مع الممرض
فدستصحاب بقاء الممرض في وجوب القضاء بلا حاجة الى ثبات ترك الصوم (ولا يصح)
الحوار عن ذلك من وجوب القضاء من آثار عدم لصوم الصحيح في أيام لشهر
لا من آثار نفس وجوب المواضع - كالمريض - فان لم يوضح الماحود في
لأيه الكرمه و غيرها من ادله المريض و الممرض و لحدق و من شاكل
(و الصحيح) في الحوار حكمه قاعدة الشك بعد خروج الوقت ان حرت عني
ذلك الاستصحاب (ومها) ان قاعدة الشك بعد خروج الوقت تحرى فيما لو حمل
لترك لا عن عذر - ولا تحرى مع احتمال الترك عن عذر - وفيه - يعني الرجوع الى
قاعدة لاشتغال وما شاكل (قول) ان ما قيد من عدم حرمان قاعدة الشك بعد خروج
الوقت في مورد حتمان ترك لا عن عذر ميسر جداً او مورد ثلث القاعدة و حتمان
ن كانت معدده - هي ما و علم الأمر وشك في لامثال واما لو كان الأمر مشكوكاً

فه فلا يحرى شيء منها - وفي البعد به أنه إذا كان المانع متخففاً لا امر فلا تحرى
بعدة - وعنده يقتضى صحة قضاء المانع حسب ما ذكر في الوجه الثاني شمول دلة
قضاء له - وروى لأبي بكر - ومعها لا مورد اتصاله لروى في القول الثالث أظهر
بحسب القواعد - وإن لم يجد القائل به

في الصوم المندوب

(والمندوب جمع ١ أم الصلة إلا المسمى عنه) بلا خلاف وفي الحواهر
وورد فيه من لأخر - ما ظهر به مربية ظهور الشمس في أبعه لنهار - وعنده كثرة
فيه فلتنصير - مقصود به أحد خمسة نبي صلى الله عليه وسلم عليها كما في صحيح (١)
برازة - و به سود وجه سلطان كما في حبر (٢) استعس من بي ردد - وانه وكل
الله تعالى ملائكة بالعبادة لقضاء نبي كما في حبر (٣) مسعدة من صدقه - و ن يوم
لصانه عبدة و بعه تسبح كافي حبر (٤) لأخر - و ن حروف فم الصائم طيب
عند الله من ربح ليست كما في مرسل (٥) ابن أبي عمير وإن للصائم فرحين فرحه
عند قطاره وفرحه عبدة - و به كما في حبر الكافي (٦) و ن الصوم حبه من لئار كما
في حبر (٧) عيسى و عه لغيره - وإن رك - لأحد الصوم - كما في حبر (٨) موسى
من بكر - و ن إن حن الصوم - و ما طوعاً بردد ما عبداً به قد حله الله به أحد كما في
حبر (٩) سب عيسى و ن الصائم في عبدة و ن كان عيسى فرأشه مالم يعتب مسما
كما في حبر (١٠) عبد الله من صلحه وإن صيام حنة من إدار كما في حبر (١١) عمرو بن
جميع وإن يوم صائم عبدة و صمه تسبح و عهده مفس و دعائه مستجاب كما في

١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧ ٨ ٩ ١٠ ١١ ١٢ ١٣ من أبواب الصوم المندوب

حديث ١-٢-٣-٤-٥-٦-٧-٨-٩

٩ ١٠ ١ - أبواب الصوم المندوب حديث ١١ ١٢ ١٣

مرسل (١) الصدوق - وان المؤمن ادا قام اليه ثم اصبح صائما بهاره لم يكف عنه
 ديب ولم يحط خطوه لا كتب الله له بها حسنة ولم يكفكم بكلمة خير الا كتب له بها
 حسنة وان مات في بهاره سعد بروحه الى عيسى وان عاش حتى يعطر كتبه الله من
 الاوابن كما في حر محمد بن (٢) مسلم لي عبر ذلك من انصاميين لى نصمتها
 لنصوص الكثرية .

وله فنام (مها) مالا يحتص بسبب مخصوص ولا يوقف معين وقد تقدم (ومها)
 ما يخص بسبب مخصوص واقراده عبر محصورة مذكورة في كتب الادعية والادب
 (ومها) ما يخص بوقت معين وهو في مو صبح .

(والعؤكد) مها (ستة عشر قسما) مها - ولعله او كدها صوم ثلاثة ايام
 (اول خمس من كل شهر واول اربعاء من العشر الثاني و آخر خمس من
 الثالث) في صحيح (٣) حماد عن ابي عبد الله عليه السلام صام رسول الله ﷺ حتى
 قبل ما يعطر ثم فطر حتى قبل ما يصوم ثم صام صوم داود يوما ويوما لا ثم قبض ﷺ
 على صيام ثلاثة ايام في شهر وقال يعدل صوم الدهر ويدهس بوحه الصدر وقال حماد
 الوحر لوسوسة قال حماد فقات واي الايام هي قال ﷺ اول خميس في الشهر واول
 اربعاء بعد العشر منه و آخر خميس فيه الحدث ويحوه غيره من النصوص الكثرية
 وقد ورد في النصوص كعب اخر لصوم ثلاثة ايام من كل شهر كصوم الخمسين بينهما اربعاء
 في العشر ب الثلاث او ذلك في شهر - واربعاء وخميس واربعاء في شهر آخر - او الاربعاء
 و خميس و الجمعة او الخمس بين اربعين ولكن آكده ما في المتن .

فروع - ١ - نكره فيها المحذلة والجهل والاسراع اني الحلف والامان بالله
 تعالى - كما انه يصحح حمال من يجهل عنه كل ذلك لحر (٤) لفصيل بن يسار

٢ - الوصل - اذاب من ابواب الصوم المندوب حديث ١٧ ٣٩

٣ - الوصل - اذاب ٧ من ابواب الصوم المندوب الحديث ١

٤ - الوصل - اذاب ١٢ من ابواب آداب الصائم الحديث ١

داصنام حدكم الثلاثة ايام من الشهر فلا يحادل احدوا ولا يحهل ولا يسرع الى الحلف بالله والايمان بالله وان جهل عليه احد فليحتمله .

٢- من ترك هذا الصوم يستحب له القضاء بلا خلاف لصحيح (١) عند الله من

سأله عن نبي عند الله عليه السلام في حديث ولا يقضى شئاً من صوم الطوع الا الثلاثة لا ايام لتي كان يصومها من كل شهر ولا يجعلها بمرله لواحد لا ابي احب لك ان تصوم على العمل لصالح وفي ثوب القضاء عني من تركها للمعسر والمرضى وروى ان من امكن الجميع بحمل النافيه على عدم التاكيد - والافطرح النافيه لاشهرية العتبه

٣- المحكى عن شرح الفواعل لعمر الاسلام الصائم لرمضان او لغيره المعين

د كان فيه احد الايام الثلاثة التي سحبا يصومها من كل شهر واما من لم يحصل له ثواب الواحد لم يدب وكفت به الواحد عن المدب ودخل لمدب صمما وكذا لو صام قضاء شهر رمضان او لغيره المعين او لكفارات واي صوم كان من لو حبات في الايام المدبوت نهى ويمكن ان يستدل له بوجهن (حدهما) اتصاله التداخل التي بسا عليها نحن ايضا - ما لم يثبت العدم (الثاني) ان المساعدة منصوص انب و ما شاكل - رحمن وحوود طسعة لصوم في تلك الايام واحد او غيره ويستمد ذلك من ما في الاحكام من التعليلات المطففة على ذلك ايضا - وهذا ليس من التداخل في شيء .

٤- ان عجز عن صومها لكر او نحوه او شق عليه ذلك و شد اسحب له

ن يتصدق عن كل يوم بمد من طعام او درهم - للصوص المستعصفر ارجع الوسائل الباب ١١ - من ابواب الصوم المتنوب .

(١) منها صوم (يوم العديرو) وهو ثامن عشر من ذي الحجة وهو عند الله

لاكبر - ويشهد بهصوص كثيرة كحبر (٢) الحسن بن راشد عن الصادق عليه السلام قال قلب

١- الوسائل - الباب ١٠ - من ابواب من يصح منه الصوم - الحديث ٦

٢- الوسائل الباب ١٢ - من ابواب الصوم المدب - الحديث ٢

٢٠٦- صوم يوم الماهلة ويوم المعصوم ومولد نبي (ص)

جعلت ذلك للمسلمين عند غير ابن عباس قال نعم يا حسن اعتصمهما وشرهما قلت وای يوم هو قال يوم نصيب امير المؤمنين فيه علما للناس قلت جعلت فداك وای يوم هو قال ان لا یم بدور وهو يوم شهيد عمر بن الخطاب رضي الله عنه جعلت فداك وما سعي لنا يصح فيه قال لا يصوم به حسن بن علي رضي الله عنهما من صامه في صيام ستين شهرا - ونحوه غيره .

و، منها صوم (يوم الماهلة) وهو اليوم من عيد الفصح وسنة النساء وسنة شباب اهل الجنة - وهو يوم الرابع والعشرون من ذي الحجة وعن مسالك قبل انه يوم الحامس والعشرين وقامه عمر بن الخطاب ومي رصاص واحمد بن محمد بن رواح الحنبل للعلامة به مرسله - وكفى بها مداركا في المعصية بعدد ما صام (و) منها صوم (يوم المعصوم) وهو يوم السابع والعشرون من شهر رجب بحسب (١) الحسن بن رشد بن علي بن عبد الله بن ابي عمير بن محمد بن ابي رجب عنه وهو اليوم الذي يربط فيه النبي صلى الله عليه وآله وسلم في سجن سبعين شهرا لكم - وغيره

(و) منها - صوم يوم (موالد النبي) - وهو السابع عشر من ربيع الاول على الاشهر رواية ومروي حلالا لكن في جملة النبي عشر منة وعن ابي شهاب في فرائد نقباء الميل اليه في حذر (٢) اسحاق بن عبد الله عن ابي الحسن عني عن محمد بن علي بن حذيث - لانام لي يصوم بهن اربعة منها يوم مولد النبي عجلت يوم سابع عشر من شهر ربيع الاول وعن (٣) المصباح وروى عنهم (ع) بهم في نواص صوم يوم سابع عشر من ربيع الاول كتب الله له صيام سنة ونحوهما غيرهما .

و، منها صوم (يوم دحو الارض) وهو اليوم الذي دحبت الارض اي سطت

من حجت لكعة وهو اليوم الخامس والعشرون من ذي القعدة ففي خبر (١) الحسن بن عبي الوشاء عن الرضا عليه السلام في حديث من صام ذلك اليوم كان كمن صام سبعين شهرا وبحود غيره من المصومين الكثيره

(و) منها صوم (يوم عاشوراء علي وجه الجزل) هكذا ذكره غيره وحده من اصحاب - وتام الكلاء في لقاء ان في كتاب طريف من لصوص مها المصومين الدالة على استحبابه كخبر (٢) سي همام عن سي الحسن عليه السلام صام رسول الله صلى الله عليه وآله يوم عاشوراء وخبر (٣) مسعدة بن صدقة عن سي عبد الله عليه السلام عن سي علي عليه السلام صوم يوم عاشوراء - التاسع والعاشر فانه يكفر ديوب سيه وخبر (٤) لقمان عن حماد عن ابيه عبيهما السلام صام يوم عاشوراء كعادته سيه - وبحوا عن عمار ميا ما تضمن النبي عنه - كخبر (٥) عبد الملك عن سي عبد الله عليه السلام عن صوم يسوعاء وعشوراء من شهر المحرم فقد عليه السلام يسوعاء يوم حوصره الحسن عليه السلام واصحابه (رض) بكرملا و اجمع عليه حل اثم و دحوا عليه و فرح من مرحاته و عمر من سعد بوافر لجبل وكثرتها واستضعفوا الحسن عليه السلام واصحابه كرم الله وحوهم وانمو لاناني لحسين ناصر ولايمده اهل العراق سي استضعف لغرب ثم قال و اما يوم عاشوراء فوم صلب فيه الحسن صريعين اصحابه و صحابه صريع حوله فموم يكون في ذلك ليوم كلا ورب البيت الحرام مذهب يوم صدمه و دحوا لا يوم حر و مصيبة الي ان قال من صام او ترك به حشره الله مع آل بيته مسموح قلب مسحوط عليه الحديث وخبر (٦) حسين بن سي عبد الرحمن سيه عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت فموم يوم عاشوراء قال عليه السلام ذلك يوم قل فيه الحسن عليه السلام فان كنت شامتا فموم الي ان قال ان الصوم لا يكون للمصيبة ولا يكون لاشكر لسلامة و ن الحسن عليه السلام

١ - الوسائل - الباب ١٦ - من ابواب الصوم المتدوب حديث ١

٢-٣-٤ - الوسائل - الباب ٢٠ - من ابواب الصوم المتدوب حديث ١ - ٣-٢

٥-٦ - الوسائل - الباب ٢١ - من ابواب الصوم المتدوب حديث ٢ - ٧

صبت يوم عاشوراء من كت فيس صبت به فلا تصوم و لا تكت شامتا ممن سره
سلامه بنى اميه فقيم شكر الله تعالى - و يحذرهم غيرهم (وقد) جميع اشيعه بن
الطائفتين - وقد من صام يوم عاشوراء على طريق ائمة اهل البيت
والجوع لما حل به من قلة صلاته و من صامه غنى ما تقدمت شيئا من العصر في صومه
واشرب منه و لا اعتاد به كنه و سعديه فقد نهوا عن اخطا و نقل هذا لجميع عن اسعد و سفيان
جميع من لمحققين (ولكن) نودعه مضافا الى به جميع من غنى لاشاهده و مجرد بغيره
الهي عن الصوم في بعض خصوص لانه ياتى عن لسره لا غنى ذلك ان في خبر بن
عبد صرح (ح) انه لا يكون الصوم بمصومه ولا يكون قصوره الا سكر المسلمه و هو يجمع عن
هذا الجمع (وقد نقل) ان الطائفتين سدر صحت و حيث لا اصحاب غنى بالاولى و تركوا
ثمة فقد (وه) لا اصحاب لم يرضوا عن اثباته بل حملوا على رد الصوم على غير
وجه الحرب (والحق) ما افادته لشهدته بنى من حمل الاولى على الاستكالى ما بعد العصر
واقفاء الشبه على جانبها بنى (١) عبد الله بن سائب قال روى بنى عن ابنه و يوم عاشوراء
ودمعه تحذر على غيبه كالتلؤلؤ لمساوذا فقلت من تكاثرت قد ابنى عنه انت
اما عمت بن الحسن بن اصيب في مثل هذا الصوم فقد ما قوت في صومه فقال لي
صمه من غير تبس و افطره من غير تبس و لا تحببه يوم صومه كمالا ولكن افطره
بعد صلاة العصر بساعه على شربه من ماء فبهى شرب ذلك الوقت من ذلك اليوم بحيث
الهناء عن آل رسول الله ﷺ الحديث

ثم ان صاحب الحقائق رده ذهب الى حرمة صوم يوم عاشوراء بل و ثبت
لمتقدم طرف منها - ولكن لابد من حملها على التكره - لقوله ﷺ في حديث
الرهري من الصوم الذي سماه بالبحار ارشاء صام و ساء فطر صوم عاشوراء
فالتخصص من الصوم يوم عاشوراء كمالا مكره و هو صومه الى ما بعد صلاة العصر
مستحب (ثم ان) المراد بالتكره في الحديث و هي في امثال لمقام من العبادات

التي لأبدل لها، سيكون سعي ان الفعل وان كان دامصلحة ولكن سطق على الترك
عمون آخر ربح من الفعل اولارمه وتماء الكلام في محبة .

(و) منها صوم يوم (عرفة) ومع يوم داسع من ذي الحجة التي لا يصعبه الصوم
اعني، ما علم عليه من (الدعاء) وبحقق لئلال على وجه لايفع في صوم العيد - كما
صرح بذلك كنه غير و حدو بكر بعضه استحبابه بالخصوص ولصوص الباب مصابي
محسنة - الاولى - ما يدل على الاستحباب - كحضر (١) عبدالرحمن عن نبي لحسن عليه السلام
صوم يوم عرفة بعد انسه ومرسل (٢) الفقه قال تصادق عليه السلام صوم يوم التروية
كفارة سنة ويوم عرفة كفارة سنة وسبب وجوهها غير مما الدية - ما ظهره عدم الاستحباب
كحضر (٣) محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم تصم يوم عرفة
مدا من صيام شهر رمضان - وقرب منه عرفة الثالثة ما يدل على عدم استحبابه
بالخصوص غير الماضي لاستحبابه - انه احد يوم السنة - كحضر (٤) يعقوب بن شعيب
عن ابي عبد الله عليه السلام عن صوم يوم عرفة فقال عليه السلام ان شئت صمت وان شئت لم تصم
وحضر (٥) سالم عنه - في حديث ذكر رجل يوما عرفة على الحسن عليه السلام وهو يتعدى
والحسن عليه السلام صائم - ثم جاء بعدما قص الحسن عليه السلام رجل عن الحسن عليه السلام يوم
عرفة وهو يتعدى وعلى من الحسن عليه السلام صائم فقال له الرجل ابي دحبت عن الحسن عليه السلام
وهو يتعدى و سمع صائما سم دحبت عنهك وانت مفطر فقال عليه السلام ان الحسن كان
اماما فطر ثلاثا صومه سنة ولتأسي به الناس فيما قص كتب ان الامام فاردت
ان لا تشد الناس صومي سنة فتأسي بالناس في ذلك الحر كالص في عدم لخصوصية
وما يصام كاحد الان الربعة - ما يدل على انه مسح ما لم يراحم الدعاء ولم يحتمل
لتصادف مع يوم العيد كحضر (٦) سدير عن ابيه عن ابي جعفر عليه السلام عن صوم يوم عرفة
فقلت جعلت فداك انهم يرومون انه بعد صوم سنة فقال عليه السلام كان ابي لا يصومه قلت

وسمى ذلك قال شيخنا يوم عرفه يوم دعاء ومثله واحجوف ان يصمعي عن الدعاء و
اكره - صومه واحجوف ليكون يوم عرفه يوم اصحى وليس يوم صوم و يصوم
بين للصوم نفعي اساء على عدد استحبابه - مخصوص وحمل ما من عليه عني لتقية
كما شهد به حر اسدير وسلم - و بما سجد به - حر لا يا - ما لم يصمه عن الدعاء
وتم بالنسب من اشهر - ولا فيكره

(و منها صوم اول ذي الحجة لحمله من الصوم في مرسى (١) نصه
وروى ان في اول يوم ذي الحجة - دار هم حسن الله - ان صوم ذلك يوم كان كفارة
بسن سنة - احسنه ومثله غيره

و منها صوم (اول رجب ورجب كله) او بعضه (وشعبان كله) او بعضه
لخصوص (٢) المستفاد انه على ذلك وفي حقه من لرب عاب اي صوم بعض كل منهما
ويستكشف من المجموع ان صوم كل يوم من اشهر من مظهر - و مرسوب قد - و
بعض ما هما مخصوصه رائد - ومورد في شعب - على خلافه بطرح و قول.

و منها صوم (يوم النحر) من كل شهر حاصدا كما عن لمسي واستكرد - و
الصوم (٣) له له عنه صفة صيد لكتب - عمل معجزة محسوس الى قاعدة لاسمع
ولان فيها ما في حر الرزق من جعل صوم بيت لاسم من محتر - شاء صام و
شاء لم يصم - و به يحمل على ارادة في اوجوب و ما يظهر من بعض خصوص
من سمح صومها بصوم الخمس و لاريد - بلا حرج على خلافه مطروح -
و المشهور بين الاصحاب ان نام ليس هي ثلاث عشر واربع عشر و احدهم عشر
كما في حر الصدوق و ما عن ابن سبي غليل من انها اربعة من خميس لمخالفة
للمجمع عليه والحر - وعدم انطوائه على ما جاء في وجه لسمه في اللغة وغيرها
لا بد من طرحه .

١ - الوسائل - الباب ١٨ - من ابواب الصوم المندوب حديث ٥

٢ - ٣ - رجع لوسائل الباب ١٣ - ٢٢ - ٢٤ - من ابواب الصوم المندوب

(و) منها صوم كل خمس و كل جمعة قبل الحبر (١) لرهري عن عيسى بن الحسن
 و من الصوم الذي يكون صاحبه فيه لحرار فصوم يوم الجمعة و الخمس لحدث و
 لحبر (٢) عبد الله بن سنان قال رأيت رجلاً من أصحاب علي بن أبي طالب يوم الجمعة فقلت له جئت فذاك
 ان الناس يرمعون به يوم غد فقال لي كلاً به يوم حفص و دعه - و لما دل علي
 الترعيب علي عمل الحبر في يوم الجمعة كحبر (٣) هشام بن لحكم عن الصادق عليه السلام
 في الرجل يريد ان يعمل شيئاً من الحبر مثل تصدقه و صومه و نحو هذا قال عليه السلام
 يستحب ان يكون ذلك يوم الجمعة في العمل و الجمعة تصعب ولكن شيئاً منها
 لا يدل علي استحباب الصوم فيها خصوصاً (٤) لاور) فلا ينافي علي الحبر و
 انه لا يجب ولا يدل علي استحبابه خصوصاً و لا ينافي (٥) فلا وجه (٦) لا يدل الا
 علي الاستحباب لا علي استحبابه خصوصاً (٧) فلا ينافي و لا ينافي لخصوص دالة
 علي حسن الصوم في الجمعة بما به غيره لا بما به صومه (٨) الصحيح ان يستدل به
 بحبر (٩) العيون بسنده عن الرضا عليه السلام قال سئل عن رجل من صوم يوم الجمعة
 صبر او احتساب اعطى ثواب صومه عشره و غيره هو لا يشكر الله تعالى - وهو محقق
 بالجمعة (واما الخمس) فم اختار علي رواه عنه عليه السلام (١٠) ان يستدل به بحبر لرهري
 من جهة ذكره في عداد الامام سي سحاح صامه و ان كان الحبر مسوق لبيان عدم
 الوجوب لا لبيان الاستحباب او بحبر به ان ليس به كمال الصوم الا ان الخمس
 نكته وردت روایات حررنا ذلك كما في قول الامر يوم يحول الي صيام ايام احمر
 ثم ان المحكي عن الاستكافي انه لا يستحب فرداً يوم الجمعة الا ان يصوم معه
 ما قبله او بعده (و يشهد) به حران ضعيفان جدا (١١) عن سي هريزة - و الآخر (١٢)
 عن دارم بن قيس (و لكهنا) لا يصلحون لئلا - اطلاق حرر لعيون - و ان السامح
 في اذلة السنان اما هو في اثبات الاستحباب لا في تصديقه

صوم التاديب

مأثور - الأولى (و) قد صرح لأصحاب هذه (بمستحب الافطار) ما ذكر (وإن لم يكن صوما للمساكين بعد الزوال أو قبله وقد افطر - والعريض إذا نرى ذلك - وكذلك الخائض والمشاء إذا ظهر لنا - والكافر الأصلي إذا أسلم - والعصى إذا بلغ - والمجنون إذا أفق والمعصى علمه) من غير فرق فيها من مقبل لرواها وما بعده كما تقدم الكلام فيها مفصلاً.

ثانية رد دعوى بى لعدم الافطر له لا فطار بلا خلاف - وعن المتن
ان عنه لا يفتى ويشهد به بخصوص كحجر (١) استخفى عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابراهيم بن سوي لصوم فبناه خود بى هو على مرد يعطر ول عليه السلام ان كنت تصوم اجزه و حسب له وان كان قصه فرصه قصه وصحيح (٢) حميد بن عمار عليه السلام ابراهيم مؤمن دخل على اخيه وهو صائم فساله الا كل فلم يجبه فصامه فممن عنه فطاره كتب الله من ثاؤه به بذلك اليوم صيامه و حجر (٣) لرفق عليه السلام لا تفترك في صوم احب اسلام افضل من صيامك سبعين صاعاً وتسعين صاعاً - و حجر (١) ع الله بن حبيب قلب لاني لحسن العاصي عليه السلام دخل على نعيم وهم نكلون وقد صيب العصور باصائهم فقولون فطر - فقال افطر فانه افضل لى عندك من خصوص بد دعويه ثم ان معصى فلاق لخصوص وصرحه حجر عند الله عدم اعرق من مقبل لرواها وما بعده .

كما ان مقتضى ملاها عدم الفرق بين الاعلام بالصوم وكتمانها - وعن لحيي التخصيص بالثاني - ولعله لصحيح حمل المتقدم - ولكنه لا مفهوم له كى يفيد اصطلاح ساير لنصوص

ثم إن صاحب الحدائق ردق و المستعد من هذه لاجبار تعنى لاستحباب
عنى الدعوة لى لطعام و ما اشتهر في هذه لأوقات سيما في بلاد المعجم من بعد تطير
الصائم لشيء يدفع به من تمره و حرم من الحلواء أو وجود ذلك لأجل يحصل الثواب
بدنك فليس بداحن يجب هذه الأجار و لا هو مما سرت عنه ثواب لمذكور
فيها (و قد) ن كثر خصوص اسباب وان تضمنت الأقطار بالدعاء الى لطعام ولكن حرم
الحثمي مطلقا شامل لى شهر في هذه لأوقات من بعد تطير لصائم شيء قليل
يدفع به ولا وجه عقيد طلاقه بين الخصوص لعدم الساقى سهم .

ثم إن معنى اطلاق لخصوص و صريح حرم الحثمي عدم احتصاص هذه
الحكم بالمدوب و معموله لوجوب التوسع كالنقصه - الأبعد الردون لدى قد مر
عدم حوار الأقطار ح - و قد نص المصنفه و غيره عنى احتصاص بحكم بالمؤمن
و استدل به به المصادر من الأخ - و بانه لدى رغبه افضل من الصوم - و هما
كماترى .

التطوع لمن عليه فريضة

ثالثه - المعروف من الأصحاب انه لا يجوز التطوع بالصوم لمن عليه قضاء
رمضان بل قبل لأحلاف فيه الأمن السدى لى لمائل ارسه و عن جماعة موافقه منهم
المصنفه في القواعد شهيد للأول حمه من بصوص كصحيح (١) ردق عن ابى
جعفر عليه السلام عن ركنى عليه السلام قال عليه السلام قبل الفجر - امره ان يقبل لو كان عليك من
شهر رمضان اكسب تطوع اذا دخل عليك وقت الفريضة فادب بالفريضة و صحيح (٢)
الحديث عن ابى عبد الله عليه السلام عن ارجح عنه من شهر رمضان طائفة اينطوع
فمن عليه السلام لأحبى بعضى ما عنه من شهر رمضان - ومثله خبر (٣) الكسانى - و من لمصنف

ره عن السيد سئل على ما ذهب إليه صاحب من أنه لا يجوز كفارة - وهذا
لا كلام فيه .

ابن بكلاء في نه اذان عده واجب أحر غير رمضان من بدرا وكهارة وما
شاكل فمن طهر لا كثر - عدم الحور - وعن السيد وطهر انكبي وابدوق وسيد
لمداره وغيرهم الحور - وسئل الاول وحر

١- ب السبب لا يصح سر جمع بر حب من لا محاله يكون امره ساقط
(وفيه) اولا به لو سلم فيه هو في لو حب اسعس و لكلاء بما هو في الموسع
و ثانيا ب لازم ذلك لمن فسده فيه من يكون له فله مع قضاء كسابر اسر حسن
الدين يكون حقه ما فيه يصح لا ب - بالآخر يصح له سب

٢- ما ورد في شرح الأعظم رد - وهو ان الصورة حقه واحدة في الواجب
والصواب - وليس من فرد من جهة واحدة واجب و لأحر مددوب خلاف الاختلاف
الزمان - نعم قد يذهب حكم بوجوب المددوب بعد تحقق وصفي لو حوب والدين
وذا حب حقيقته في يوم من أيام محرم اعنى وجه لا يرصى اطلاق بتر كه فيستحيل
ب بطة في بعض هذه لا اعنى وجه يرصى بتر كه (و بالجملة) لسر له ان يموى بمائتي
به ولا اسب لان مانع ولا لا يجوز بتر كه لا الى بدن ولا يمكن ان يقال ان الثاني ايضا
كث لان المعروف عنه بعد في حقه سيما (اول) قد قدم في محث انسه الصوم رمضان
وكذا الصوم المسحب في انه ليس له كذا فده لا اختلاف فيهما حقيقة - ولكن لصام
لاحر كالبدن والكهارة وما سئل يكون عدوين حر دخله في الحكم فيه - وعليه
قدت الصوم من حيث هو مددوب ومعدد بتر ب حر واجب فهو قضاء لذات حاصه
لا يقع عن الواجب فلا مانع من اذ بتره عن المددوب (صلى الى ذلك) انه لو سلم كون
لو حب فيه دعامه والسبب حقيقته وحده - بتر على ما اوده من به ذات حقيقته
في يوم من الأيام محبر على وجه لا يرصى اطلاق بتر كه فيستحيل ان بطة في بعض
هذه الأيام على وجه يرصى بتر كه به ن راد بذلك عدم معولية طيب الصوم بدن

في جميع ألامه الصالحة لوقوع الواجب فيها - فهو خلاف المقصود ولا وجه له
 وإن راد به عدم معقولته في زمان يساوي زمان الواجب - مثلاً بوجوب غيبة صوم
 أحد يومين تحجير - الأمر بدبي يصوم كل من استوعب من الأمر بدبي أيضاً متعلق
 بصوم حدهما - فاحد لئومين تصومه وجب والآخر بسبب - وغيبه - فكأن
 الأمر لو حرمي تكبير فعلاً من الأول كذا الأمر بدبي - وكما يحورن سر الواجب
 ولا بدني شيء مهم يحورن ان بي بسبب والأمر موجود ولزمان صالح بوقوعه
 فاي محدود في الأسان بالمندوب - وفي مرفي من حيث انه مائة يقع بتقديم

٣. ما في الوسائل (١) من تصديق بسبب عن الحسن بن الحسن بن أحمد بن محمد بن
 اصباح الكوفي حدثنا عن أبي عبد الله - به لا يحورن ب اصطوخ الرجل بضم
 وعنه شيء من عرض في (٢) وقد ورد بذلك لأحد ولأخرين لأنه عليهم السلام
 وفي كتاب صفح (٣) قال نعم به لا يحورن ان اصطوخ الرجل وعنه شيء من عرض
 كذا وحده في كل واحد من هذين الوسائل (والأخر غيبه) - بالبحر
 مطلقاً من حيث قضاء رمضان وأحد في غيبه خلافهما - بما تقدم من التصديق بمتن
 بقضاء رمضان - في غير محله - ما ذكرنا من عدم حمل المطلق على محله في
 غير المحل المناسب ولكن من رد على هذا الوجه - - التصديق بكذا أو - في
 لفظه ب رجل يصوم الصبي وعنه شيء من عرض - ورد بالأخبار و
 الآثار عن الأنس عليهم السلام به لا يحورن ان اصطوخ رجل بضم وعنه شيء من
 عرض - ومن روى ذلك الحسن وأبو الصباح الكوفي عن أبي عبد الله - وهذا
 غير ما نقله في الوسائل (وعنه شيء) والتصديق بردي مرسلًا وبحمل - بكذا مراده
 بالبحر - لبحرین لافق في قضاء شهر رمضان - بفتحهم منه عدم الخصوصية
 وإن الأمر هو انقضائه - وبحمل ان يكون غيرهما - وبذلك الأول - ان الكوفي و
 الشيخ قد فنصر على ذكر البحرين - وعليه - فلا يصح الاستدلال به في دفع الاستدلال

بما فهمه الصدوق من الأحبار وأما ما عني المقنع فهو ان يحصل ان يكون مرد
المعبد منه - ما تقدم من الحريين ويهدد بالتقرب بدفع .

النوحه الرابعه لدى استدلاله لفواصل الشرع في قول ويدل عليه ما في المقنع و
تعمه وهما بمنزلة حريين مرسلين محبوسين بحكمه بالشهر ذيل بالشهر المعنونه انتهى
(فانه) لم يثبت كونهما حريين آخرين غير ما قدم (مع) ما استند الأصحاب اليه غير
ثابت ولعلهم كالصدوق فهمو من أصحابنا المتقدمين في قضاء شهر رمضان - مطابق
لغرض (فالمستحصل) انه لا دليل على عدم حوجر التطوع بمن عليه فريضة - الا قضاء
شهر رمضان .

ثم انه اذا لم يمكن من اداء القضاء كما ذكرنا مسافرا - وقت حوجر الصوم
لمدوب في السر - او كان في المدينة و رد صيام ثلاثة ايام لمصلحة - فهل يصح
صومه المدوب كما عني جماعه منهم اشتهر وسد المدارك - م لا يصح كما قواه
صاحب الحواهر - وجهان - من اطلاق النص - ومن نصر فيها اي ما لو تمكن من
لقضاء بقربه - تكرار اهمه الغرض لما عني من صلاحية الطوع لمرحمه و لامحال
لذلك مع عدم لسكنيه (اظهرهما الاول) فان المسافر قد تمكن من الاقامة و
الصوم فهو متمكن منه - والا فلا يجب عليه لقضاء وليس لتطوع ح من قبل التطوع
لمن عليه فريضة .

ولو سئى الواجب و سئى بالمدوب - لاسعد لقول بالصحة كما افاده صاحب
الحواهر - نظر الى ان وجوب القضاء يرتفع بحدث رفع السباب - فهو تطوع
ممن ليس عليه فريضة .

و مما ذكره يظهر تمامه ما افاده صاحب الحواهر - من بقره لطلان في
الفرع الاول - والصحة في الثاني - فلا يرد عليه ما افاده بعض المعاصرين من انه
فرق من دون فرق بل الصحة مع السباب احق

نذر التطوع بالصوم ممن عليه قضاء

ولو نذر تطوع عني الأصلي صبح وان كان عليه واجب - لأن الأشعب - به
يمع عن صحة التطوع لأعن صحة نذر - وإذا تحقق لنذر فهل يجوز الأثن - بالمدبر
فل ما عساه من قضاء نظر إلى به بعد النذر ليس بطوات بل هو فريضة غير مشموله
لنصوص - أم لا بما أفاده بعض المعاصرين من به إذا كان لا يجوز التطوع لمن عليه
الفرص فلا يجوز أن يكون للمدبر طلاق شمس بل يخص بغيره فلا يكون لأثن
به قبل الواجب فرد للمدبر وجهه بانههم - الثاني - وسبني الكلام فيه في إخراج
للاحق وبه يظهر حكم المدبر وهو ما لو نذر به نفسه لا يمكن بيان لو حب نفسه - فهي
صحة بغيره سكال - وخار السيد الفقه الطحاوي صحة النذر وكث للمحقق
لثانيه

واسئل السيد لدلتان معني نذر وإن كان لا بد أن يكون راجحا لا لا لمعسر
هو لراجحان وهو بالنذر ولا معسر كونه راجحا مع قطع النظر عن النذر وعساه إذا
نذر لتطوع فحدث أنه بالنذر يخرج عن كونه تطوعا فيكون راجحا وشمله دله
نوي، بالنذر (وفيه) - ضرورة بالنذر راجحا متوقفة على شمول دليل نوي، له للمعسر
واحد يخرج عن كونه تطوعا - وشمول الدليل موقف عني كونه راجحا دلوم يكن
راجحا لما شمله الدين لنفسه ذلك وهو دور واضح - مع بخلاف طاهر لأدله فانها
طاهرة في اعتبار راجحان مع قطع النظر عن النذر

واسئل للمحقق الثاني رد له بأن الصورة في نفسه عذرة راجحة بحور تعني
استدريه فيكون بعدد واحد يخرج بذلت عن موضوع التطوع فلا شمس لأدله لما عساه
المعروض أن فعل الصوم المدبر قبل الفريضة فعل الواجب لأفعل المدبر (وفيه)
الصوم مطلقا ليس عذرة راجحة - فان أنواعه ممن عليه قضاء ليس عذرة راجحة

مقتضى لازمه - فلا يظهر عدم صحته عند سدر وبدن ظاهر ان السدور اذ كان مطلقا لا يصح الايمان به من انقضاء (مع) بظاهر النصوص ليهي عن الصوم انى يكون مندوبا معونه ولو صار و حد معونه آخر - فلزامه به الوالد لا يجوز وكذا سدر - فيؤكد عدم غلظ عن الصوم لو حب سبخارنا - فهل يجوز لطوخ قبله مالا - بظاهر بدت لاختصاص النصوص بقضاء نفسه - ولا تشمل ما يقصد عن غيره

صوم الاذن

ابر بعنه - معروف من لصاحب بعد صيام لطوخ بطوخ ثم - بالاذن - وبه بدل لاحبار الامه والكلالة بعدد في انه على وجه مروه او لعنصه - و يفتح اهل مال بالبحث في كل وجه من مالا بطوخ ثم مسئلا

الاول - و . في صرح غير واحد منهم الشرح والحنى و المحقق في المعسر و النافع والمصنف في النعمه به (لا تصح صوم النصف تطوعا بدون اذن المصنف) (وعن) سائر راى مروه وحمره وفي المنهى - به يصح لكنه مكروه بمعنى ان الافضل بحدود و بحد - لا يصوم وان كان لو صام صبح (وعن) ظاهر بدروس و حجر المحققين وفي شريع - حذر الاول مع المنهى - و الثاني مع لسكوب .

استدل الاولون بحديثه من (احبار - كحبر (١) الغضيل بن سدر عن ابي عبد الله (ع) قال رسول الله ﷺ ان اذ احسن رجل فله ثلثه فهو صوم على من به من هن ديه حتى يرحل عنهم ولا يسمي النصف نصدمة الا يادهم لثلاث عملوا له الشيء ففسد عليهم ولا يسمي لهم ان يصوموا الا اذا احسنهم فليسهم اطعام وحبر (٢) الزهرى عن علي بن الحسين في حديث و . صوم لاذن فان المرثه لا تصوم تطوعا الا اذا روجها و لعنه لا يصوم تطوعا الا اذا سده و لصيف لا يصوم تطوعا الا اذا صاحبه وحبر (٣)

١ - قوله لاذن ٩ من ابواب الصوم المحرم والمكروه حديث ١

٢ ٢ - قوله لاذن ١٠ من ابواب الصوم المحرم والمكروه حديث ٢٠١

[illegible]

(و شأني - المشهور سمي شيرة عصية انه لا يصح صوم المرأة)

و يشهد به نصوص لا حط صحيح (١) محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال ليس يصوم يومه
ليس لموته بالصوم بطول الأبدان وحده وصحيحه (٢) لأحمد عنه عليه السلام جانب أمره
إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على امرئته وأنت في صلبه ولا نعصه ولا
نصدق من سبه إلا ما لا يصوم بطول الأبدان وحده وشاهد المفسر من طاعة أمير تدبر وحده
بالصوم بطول الأبدان وحده ويحرم غيرها وظهر في هذه الحوار لا يكره إلا
أن يارثهم خبرين - أحدهما حر (٣) عيسى بن جعفر عن حماد عن أسيرته تصوم تطوعا
غير أن روحها قال الأسير .. ثمهما مرسل (٤) لقاسم بن عمرو عن بعض صحابه
عن أبي عبد الله .. لا يصح لأميرته بالصوم بطول الأبدان وحده .. يدعو شهور
لا يصلح في كراهية لا يحلها خبر جماعة منهم إسناده في التحليل والعيب وغيرهما
عدم الحرمة ولا وجد له في الحديث والمسند من حمل خبر علي بن جعفر عن
الصوم ذو حد .. مخرج منه شيء في الوسائل للطواع - لهم لأن يكون ذلك
اشتهر من صاحب التوسيع وقد اختلفوا فيه من كتب علي وكان قد دون ذكر
الطواع ولكن سببه غير يقيني .. وإشادي بأنه عدم الشهور في الحرمة لا للشهور في
عدم الحرمة - قد لا يصح ما ورد المشهور من عدم صحة بدو بدو روحها

ولافقون من كون روح حاصرا وعائلا ولا في المرتبة بل بدنه وسميته
لإطلاق التصوص - لئيم لا يقال من المعلوم كون هذا الحكم عارضا بحقه
فوكأن عشا لا يكون الصوم بدون دمه وفي حقه - وعينه - فلو حررت رصاه وان لم
يبدن صريحا لا اشكال في الصوم ولو كان بروح طعنا - لانكون مشغولا بالتصوص
لظهوره قيم له قاطبة الاذن فتدبر .

و ثانی صریح غیر حدیثه (لا یصح صوم) (اولادندون اذن الوالد)
ومدر کهم حیر شده استعدود من ترا ولد نوبه بالیصوم بطوعا لانا دن نوبه و مرهما

والأكل - إلى ن ي و و لولد عاوا - ينقرب أن يرأى لابس واحب وعقوبهما حرام و
سبب الحرام حرم (ولكن) يرد عليه بضعف السديل والدلالة - في كل ما هو يرأى لابس
لا يكون وحب و لعقوى لا يحق يدون لئلهي ونداء حب حبا من مهم المصنف به في
لمنتهى والمحقق في الشرائع - في انكراهه

١٠١ أربع قالوا لا يصح صرته (المعلوك يدور اذن لمولا) وقد ظهر حكمه
من سلفه - مع - به لا يرتب على ذلك البحث اثر في باب

الصوم المكروه

(و) اما الصوم (المكروه) على حسب كراهة عردة من عادات بمعنى
ترتب عموما خارج من العمل على ترك و ملازمة معه - وله قسمان - وهو ترك المصنف
به ثلاثة منها - الأول صوم (المافيه صورا) وقد تقدم أن الاخير حرمه لا محجوج
بالدين (و) الثاني المندعوا إلى طعام وسمير مكره - كما به قد تقدم ومرت
الثالث (و) هو صوم يوم (ع) قد جمع صنف من الداء و سبب الدال) و مع
ذكره في المباحث يستدعيه طهر أن به قسم آخر - حيث يكرهه في المقام
بالمعنى المسمى به - فلا يسلي لأغراض في بعض الأقسام من الصومين المسمى
على اقصيه تقطع و لا فطر لا كراهه الصوم كما من منه الحد - في الكراهه
في المقام معها دلت - و الا في كراهه بمعنى مخرجها من العمل غير مسؤره في
العادات .

الصوم المحظور

(و) ما الصوم المحرم فسعه كما صرحوا به لأولو كشي (صوم العبداني)
باجماع علماء الاسلام والصوم المسبقة كذا في الجواهر - وفي المنتهى و هو
مذهب لعامة كافة - وفي المسند من ضروره لدية كما قبل نعم استثنى الشح

السنة وأخرى بالشدة واللين وثالثة - بعدم دلائلها على أنه يصوم يوم العيد و يوم التشريق مسمى (ولكن) يرد على ذلك أن سنة الأول صحيح بمعنى طرفه - و كذا صحيح بجميع طرقه - و فاء من ذكرناه من الأئمة ومن لم يذكره بحرهما عن الشدة و ظهورهما في صوم العيد و به عثرى لأكثر - ثم لم يصرح فيهما بصومه بام اتشريق مسمى - لكنه يرد ذكر العيد طاهر في ذلك ومع ذلك كله لعدم إفتاء المعظم به يتوقف في الإفتاء .

(و) السادس صوم يوم شك في به من رمضان ؟ سئل س (أ) عن رمضان (و) وقدم تقدم الكلام فيه في محنت التية .

(و) لسابع صوم بدر المعصية و هو - بدر الصوم - فعل محرماً أو ترك واحداً ويقصد ذلك لشكره على تسريته له (أ) حرمة - و لما رُفِعَ - والأحلاف في حرمة ويشهد به حر (١) الزهري عن علي بن الحسين - في حديث وصوم بدر المعصية حرم وبخوة حر (٢) محمد بن حماد بن عمرو وأبو محمد عن أنه حمى عن الصادق "عليه السلام" لو صامه لوصيه أبي (ص) أبي و ضعف لسيد محسن بعمل .

(و) الثامن (صوم الصمت بلا خلاف فيه - وفي مسمى - فله علم لنا جمع - في حر (٣) الزهري عن علي بن الحسين - وصوم حسب حراد في صحيح (٤) روى عن أبي عبد الله "عليه السلام" ولاصمت يوم إلى الليل وبخوة ما عرهما و مراد بصوم الصمت على ما صرح به الأصحاب هو أن يوى الصوم بام أن يجمع في التية بين قصد الإمساك عن المفطرات والكلام على ما كان معرك في سبب اسرئيل - و فسر به قوله تعالى (٥) (وما تزين من الشر أحد فعولي بي بدر للرحمن صوما من كلم اليوم اسباً) لأنه الإمساك عن الكلام خاصة - و يكافى هي بض حرامات شرعاً

١ - ٢ - الوسائل - الباب ٦ - من أبواب الصوم، المعركة والحديث ١ - ٢
٣ - ٤ - الوسائل - الباب ٥ - من أبواب الصوم، المعركة والحديث ٢ - ١
٥ - سورة مريم - الآية ٢٦

و على هذا فهو يوجب الامساك عن المعطرات و لكلام - فعن سعد لم يدرك ان الاصحاب و ان افوتوا بفساده و لكن بحمل الصحة لصدق الامثال بالامساك عن المعطرات مع اليه و بوجه انتهى الى لصمت لم يوجب وسته و هو خارج عن حكمة العدة (وفيه) ان لم يدرك الفساد هو الاحار و لا حرام و هما يدلان على حرمة الصوم نفسه فيكون فاسدا كما افاده الاصحاب .

و التاسع صوم (الوصال) لا خلاف في حرمه و في المنهي ذهب له علمائنا اجمع - ويشهد به صحيح (١) منصور بن حازم عن ابي عبد الله في حديث لا وصال في صيام - ولا صوم يوما لي ليس وصحيح (٢) زرارة عنه عليه السلام في حديث لا وصال في صيام و هو ما غير ما ورد في خلاف في مراد من الوصال (من) الشبه و لصدوق وفي الشرائع و عن المصنف بن لا شر - سوى صوم يوم و لسه الى السحر (وعن) الشيخ في الاستبصار و لحنى و المصنف في بعض كنه - و عذرهم - هو ان الصوم يومين مع ليلة و يد على الاول منهم مرسل (٣) اصدوق قال اصدوق عليه السلام لو وصال لي يهي عنه هو ان جعل الرجل عتائه سحورا و صحيح (٤) لبحري عن ابي عبد الله عليه السلام الوصال في الصوم يوما و ليلة و ظهر في لسحر - و نحوه صحيح (٥) لحنى - و يد على القول الذي حرره محمد (٦) بن سليمان عن سده عن اصدوق عليه السلام في حديث واما قد رسول الله لا وصال في صوم يعني لا يصوم الرجل و من متواليين من عرافهم و لا تنافي بين المصنفين اجمعين بها يقتضى لئلا يعنى ارادة الاعمال كما عن الاقتصار و المسالك و الروضة و في الحوارم و غيرها

او (لغرض الصوم) الواجب في السفر الا المدة المفيدة و بدل دم المنة و المدة اعم افاض من عرفات قبل العروب و اعاد - او يكون سفره اكثر من حصره و هو

كل من ليس له في بلدته مقام عشرة أيام) وقدم الكلام في المنشى لأول و لمنشى
 منه مفصلا - وسأني الكلام في الثاني والثالث من المنشى في كتاب الحج - وفي
 الرابع في الباب الرابع وأما تعريف كثير المفسرين بما أفاده فقد تقدم الكلام فيه في الجزء
 الخامس من هذا الشرح .

المراد من حرمة الصوم

ثم إنه وقع خلاف في أن حرمة الصوم في الموارد المشار إليها هل هي ذاتية
 كما هو ظاهر كلمات الأصحاب م شرعية كما هو ظاهر سند المدارك وقبل بيان ماهو
 الحق لابد من بيان موضوع الحرمة الذاتية

أقول لأشكال في أن موضوع لحرمة ليس ذات صوم مع قطع النظر عن
 قصد التقرب و عنوان آخر - ادلا خلاف سبهم في أن مجرد البناء على الإمساك بلا
 قصد لقرينة ليس حراما كما أنه ليس المراد الصوم بقصد لتقرب المحرمي و لاجتمالي
 ادمع امك بهما لا يعقل انتهى سبهم لأن الحسن لأطاعه دى - ومع عدم امكاهما ايضا لا يعقل
 النهي لعدم لقدرة (ن) الموضوع اما لصوم شرعي فيكون الشريعة الحاص محرمات من
 حيث كونه تشريعي ومن حيث كونه تشريعا خاصا - او الصوم لماتى به بعنوان مظهر
 العبودية و التحصيص الذي لا يتوقف صدق العادة عليه لا عسى العلم بكونه دما يلحق
 لخصوص به وقد كشف الشارع عن ذلك بالأمر فما بس لتعرف طريق الى كشفه
 ولعل هذا مراد المشهور حيث أنه بس لثبم القول بانعاده لديه في قول ما يكون
 عادة بالأمر (ون قيل) إذا كان شيء اذا وحسادنا - فلهي عنه يكون بطر النهي عن
 الاطاعة (قلنا) به يمكن ان يكون ما يصح له موحا لحروجه عن ذلك وما عا عن
 تصافه بالحسن .

إذا عرفت هذا فعلم - أن ظاهر الموضوع لمتصصة - ان صوم الوصال - او
 صوم لصبب - او صوم العيدين - او غير ذلك حراما - هو كون الحرمة ذاتية لا لما قبل

من ب موضوع الحرمة بشرعية التشريع لقضى لا العمل انحرار حتى في هذا مردود
في التشريع اما بوجوب حرمة العمل انحرار حتى (س) يظهره فيها في بعضها فالأظهر
ما هو مشهور من حرمة لذاتة بالمعنى الذي ذكره

اقسام الصوم الواجب

(مسائل الاولى الصوم الواجب ينقسم الى) اقسام - منها ما يجب لصوم مع
عده - وهي كفارة من العمد - وكفارة من فطر على محرم في شهر رمضان - فله يجب
فيها لحصول اثلاث جماعات وشهد ثلاث بصول ما في - والكلام في الثاني قد مر
(ومع) ما يجب الصوم (عصق) خاصة يجب الصوم مع (وهو رمضان وقصائه
والمدار لمعين (والاعتكاف) وقد مر بكلام في اسئلة الاولى - والكلام في الاخير
سأتي في الاعتكاف وسعري ان كفارته كفارة شهر رمضان - ومنها ما يجب لصوم (بمحرم)
سه وس عده (وهو صوم كفارة اذى خلق الرأس وكفارة رمضان) وكفارة افساد
الاعتكاف (وجراء الصمد) فان مكلف محرم في الاول من دم شه او صيد ثلاثة أيام او
لنصديق على سه ما كس لكن واحد مدان - ومحرم في الثلاثة الاخيرة من الحصول
ثلاث وقد مر الكلام في الاول منها وسأتي في الاخيرين (و) منها ما يجب (مرثما)
على عده (وهو صوم كفارة الشمس وقمل الخطاء والطهار ودم الهدى وكفارة
قصاء رمضان بعد الرمال) وسأتي الكلام في لارعة الاولى - وقد مر في الاخير

المتابع في الصوم

الثانية، المشهور من الاصحاب ان (كل صوم يجب فيه المتابع - الا) صوم
(المدار المطلق) اي المجرد عن اسابع وشبهه من بمن وعهد و صوم القصاء عن
رمضان و غيره (و) صوم (جرا الصمد والسمعة في بدل الهدى) وقد وقع لكلام
في كل من لكبرى النكسة - والاربعة المشاة .

ما الكرى فمن لم يدره يمكن لساقيه في وجوب المسامحة في صوم كعارة
 قضاء رمضان وحلق برأسه وصوم ثلثه عشر في بدل البسمة بدل شهرين لاطلاق
 الأمر بالصوم في جميع هذه السوارد فخص الأمثل مع التسامح وبدونه انتهى - و
 في الحدائق وهو حد لا يسهل إلى كعارة قضاء شهر رمضان سبهي (افون) و تسامح
 لازم في الصوم الذي عن فيه لم يدر كصوم رمضان أو صوم عنه في لكاتب أو لسة
 وفي عمر ديك لأحب تسامح للأصل و لصحيح (١) عبد الله بن سب عن أبي
 عبد الله عليه السلام كل صوم يقرأ الأمانة سام في كذا الحسن و حر (٢) سمعان بن جعفر
 بن جعفر عن أبي الحسن عليه السلام في حرم من المصامع لدى الأبرق كعارة الطهار
 وكعارة دم وكعارة لسم فانه سمعوه من علي بن بك (قال قبل) و الأمر بالصحيح
 عدم التعرفة و أو عني بعض و حله الأمانة - و يحصر في حرم أصافي و لسمه
 إلى قضاء شهر رمضان بقرنه الحوائ (فلا) سورة الأولى ان بعضي خلافة اتفرقه
 بقول متناق لا عني بعض الوجوه - و رد أبي بكر بن مؤان عن مؤردانو حسب تقيد
 الدليل وجعل الحصر صافي لاحقاً

و ما الدر عن السعيد في مرسوم عن جده بن شامس و حرم المناعة في
 السمر المطلق و اسد به بان مصروف لاطلاق التسامح و استشهد عليه بعهم لأصحاب
 ذلك في أقل الحصر و أكثره و مدد الأعكاف و عشرة الأوجه و ما شاكل (و فيه) ان
 التقدير في تلك المورداً هو الأمر و حله - و صوم ليس كل بل هي أعمال
 متعددة في رمة مفرقة - وقد نقل فيه قول حر لأمدر لشيء منها في مقابل
 الاطلاقات والأصل (بعم) في حر (٣) عجل بن سار عن أبي عبد الله و أبي جعفر
 عني اختلاف الطرق و لعمه حر ن في رحل جعل عنه صوم شهر فصم منه خمسة
 عشر يوماً ثم عرص به امر فها - و كان صم خمسة عشر يوماً فله ان ينقص ما
 بقي وان كان قل من خمسة عشر يوماً لم يحره حتى يصوم شهراً تاماً (ولكنه) وارد

١ - الوسائل - ج ١٠ - من أبواب بقية الصوم الراحيه - حديث ٦ - ٣

٢ - الوسائل - باب ٥ من أبواب الصوم الواجب حديث ١

في مقام بيان حكم عروض التتابع عن التتابع في الصوم لمدور لدى اعتراضه
لتتابع كما لو صدر شهر بمعنى ما بين الهلالين - فلا إطلاق له من الجهة المسحوت عنها
بل لا يبعد ظهوره في خصوص ذلك .

وأما صوم قضاء - فقد استقر الشهد في محكي لدروس وجوب التتابع في
قضاء لغير المشروط فيه التتابع - كذا ثلاثة أيام متتابعة من رجب - وعن القواعد
لترد فيه (واستدل) بقوله يبدأ من فاتته فريضه فلبعضها كما فاتته - وقوله الإنفاق نقص
موجب كما ذهب - وبيان قضاء عين الأداء - قد كان الأداء متابعاً وقضاء كل
(ولكن المرسوس) قد مر أنه لا وجود لهما في كتب الأحداث حتى كتب العامة
مع بهت محتضن بالبريضة في نفسها لأنها هي موضوع لغير (والأحر) يرد عليه
أنه لو سلم وجود أدلة على وجوب قضاء الصوم المدور فدينه قضاء الصوم بما
هو صوم وأما لقبود المعارضة عن مفهومه لغير حوده في موضوع لغير فلا دليل
على لزوم رعائتها في القضاء وعن أبي الصلاح لزوم التتابع في قضاء رمضان
وقد مر فيه .

وما صوم حراء الصيد من المعد ولديلمي وليد لمرتضى وجوب المتابعة
في صوم تسعين يوماً بدل العامة - وسبب الكلام فيه في كتاب الحج مفتاح
وما أسعه في بدل الهدى من القديم وجوب المتابعة فيها - والكلام
فيها في كتاب الحج -

الافطار لعذر في أثناء الصوم المعتبر فيه التتابع

(الثالثة) قد صرح جماعة من الأصحاب بأن (كلما يشترط فيه التتابع من
فرد الصوم إذا افطر) في أثناءه (لعذر يبي) عليه عذر والى - وإطلاق كلامهم يقتضي
عدم الفرق بين صوم لشهرين وصوم ثمانية عشر .. وصوم الثلاثة - وإيضاً
يقتضي عدم الفرق - بين كون العذر هو الحيض أو المرض أو غيرها .

وقد وقع لحلاف بينهم في موردتين - بعد الاتفاق على ذلك في صم الشهرين
إذا افطر في الأثناء لحبص او مرض.

الاولى في اختصاص الحكم بالشهرين والشعول ثلاث - مع الانتصار والعفة
والاقتصاد وصرح سرثر وطاهر الدفع والارشاد وصرح بتحرير انشأى بل عن
الاولين الاحماع عيه وطاهر المسوط والحمل وعن نقواعد و لدروس والمساكن
و لمدارث وحبوب الأسسوف في ثلاثة مطلق - وراوسيد المدرك فحص بساء
بالشهرين .

الثاني في انه هل يختص هذا الحكم بالحبص والمرص ام لا - فيه اقوال (احدها)
الاختصاص بهما - فلا يشمل حتى للافطار بمثل السن (ثانيا) الاختصاص
بمعنى الانتصار على الاعداء غير الاحيدية فلا تشمل مثل لسر الضرورى - ذهب
اليه في محكى لحلاف و لوسه وطاهر المسوط و لحمل والاقتصاد وطاهر لاول
الاحماع عيه (ثالثا) الشعول لسر ضرورى ذهب اليه الشيخ في محكى النهايه
والمصنف في اكثر كتبه والمحقق في حمله منها - والشهيد .

وتفتح القول في المقام - انه لا ريب في بساء في صم الشهرين اذا فطر في
لائاء لحبص او مرض - و المصوص الشاهده به كثرة - لاحظ صحيح (١) رافعه
عن بى عبدالله عليه السلام عن رجل عن عيه صام شهرين مابين صم شهرا ومرض ول عليه السلام
بى عليه الله حقه قلب امرأة كان عليها صيام شهرين متتابعين فصامت وافطرت ايام
حيصها قال عليه السلام بقصها قلت فانها فصها ثم يشب من المحبص قال عليه السلام لا تعيدها
اخرأها ذلك و صحيح (٢) سيمان بن خالد عنه عليه السلام عن رجل كان عليه صيام شهرين
متتابعين فصام خمسة وعشرين يوما ثم مرض فدا برأى عني صوم ام يعيد صومه كله
قال عليه السلام بل بى على ما كان صام - ثم ول هذا مما عتب الله عنه وليس على ما عتب
الله عليه شيء ووجهها عرهم (ودرائهم) ما يدل على الفرق بين صيام شهر وشيء

من الثاني - وس صبه الاصل - فيس عني لاوب دون اشني كحر (١) اني نصر عن
بي عبدالله عني عن قطع صوم الكفار - ان كان عني رحل صيم شهرين متتابعين فافطر
او مرض في شهر لاوب فاعنه ان بعد الصوم وال صبه الشهر لاوب وصام من الشهر
ثاني شئت ثم عرض له دله فيه عذر فاعنه ان يقضي وصحيح (٢) محمد بن حمران
وحمل عنه - في ان رحل بمره صوم شهرين متتابعين في شهر فصوم شهر ثم
بمرض قال - حمل و - د على شهر لاوبه ما ووس بي عني ما يقى ويحومه
صحيح لحلي في مطلق الافطر (ولكن) ان ممكن لجمع بين لعدائين محمل
ناسة على لا محاسب - و لا يلمس هو صرح كنه لا راحة لاوبى من وحوه
لا تخفى .

ثم ان انصوص و - احصت بمرض والخصوس ولكن من جهة ما فيها من لكبرى
لكلة لا اشكال في شمول لكن عذر عن حصارى ومنه ما دسى نة حتى فاب وقتها
بن تذكر بعد الروول و دسى قوى صوما آخر ولم يذكر لاعد لروال - كما صرح
بذلك ثاب لشهدين وسند اسدراك و صاحب لحو شر وغيرهم وتوقف فيه صاحب
بعد ثوبه عساه لا بان السند ليس من به تعالى بل هو من شطاب كنه يشتر الله
قوله تعالى (٣) و - شطاب ذكر رب (وقه) ان بمرار من قوه - ما عيب الله
عنه يح هو بمرض عن الاحصارى ولو بوسط بمحقوق كما هو لعداه فلا شكال
في الشمول .

وقد سبب شمول لصد من لمر ضرورى وحوه من بضر لى سبب الافطار
ان ظاهر قوه - الله حسه وما دالله من سببى هو ان هو صوم كواب لجمع من
لصوم منه تعالى في مقادس البعد للاقتدار بل هو فعل اسكف - ولدبت قوى
صاحب الحو هر ره الشمول لمر الاحصارى ان (وقه) ان اظاهر اراده حسن لله

فعالي من اتبع - لأمس لتكلف بالصوم - ومعلوم بالدليل في الجمع من الصوم سهر
لصائم باختياره ونحو كان ضروريا وحسن مستند إلى احتشاده لآلئ الله تعالى
(واحاط به) في المسند بحواش خروجه هو انه لو سلم شمول لبعضه لم يقع لتعارض ح
بينه وبين صحيح البخاري - لو رد في من عبه شهران مسامحة - قال عرض له شيء
يفطر منه افطر ثم بعضى مدعى عليه و نصام شهر ثم عرض له شيء ففطر قبل ان يصوم
من الآخر شيئا فلم يتابع اعدا صومه كنه - والسه عمود من وجد فرجع إلى الأصل
وهو هنا مع عدم سقوط السبع لانه مأمور به فلا يسقط الجمع الايجابيه (وفيه) بظاهر
قوله **لا** فان عرض له شيء هو عروض من غير حصارى وعارض الصحيح مع
المصوص المنقمة ويحرق ما ذكره من حمل على الاحكام او اخرج (ولاشك)
عدم شمول المصوص بسهر لضروري فضلا عن لاحباري

ولو حدث المرض أو احدثت بالاحتراف شمله هذا الحكم لأصناف النصوص
إما لا كما عن بعض المصادر للعلة - وحيثما اظهرها الأول - د غرض - ما ذكر
في ذلك النصوص ليس بعلة مستطاع بل كبرى كلية شاملة أمورها وغيره فلا يمتنع
بها كي يفيد به النصوص .

ثم انه قد استدل على اختصاص الحكم بالشهرين وعدم شمول بعضهما
ببعض عموم المعدل - يعرض مع ما دل على غنا السبع في هذا النصاء بعموم من
وجه فيساقطون - ويرجع الى قاعدة عدم الاختصاص بالآيات والمؤثره على وجه
(وفيه) بعموم التعيين حاكم عليه وبه يدل على المعدورية فثبت ان الاعتراف
تلاحظ لئلا يسهل (مع) به لوسائل التعرض لا يستلزم من يرجع الى امر حجاب
والترجيح مع نصوص الباب .

وقد استند لوجوب الاستيفاء في الثلاثه - بما تضمنه في الشريفة في خصوصه -
(و فيه) ن ذلك نظر عادل خبي وجوب الشايح محكوم لعدم لعل اكد كونه
والاظهر هو التعميم .

لوا فطر في الاثناء للعذر

هذا كله اما كان مع لعذر (وان افطر لغيره استأنف الا) في مواضع بالاحلاف في المستثنى منه من الاحكام عليه بفسخه في الشهرين - وفي الحواضر بل يمكن دعوى لو نزل لمحكى منهما انتهى وكيف كان ولم يوجد من النصوص مختص بالشهرين وقد تقدم (ولكن) سئل له في غيرهما بانه لم يأت بالامور به على وجهه فسقى في عهدة لتكليف (واورد عنه) بان ذلك يتوقف على كون لجمع عبادته واحدة وعملا واحدا - وهذا مما يصعب الاسرام به لحصر مفسدات الصوم بغير ذلك - ولا لازم ذلك الاجراء للجميع بنية وحده - واستانفة وجبة بالوجوب المتعدي لا بشرطية فعدة ما يلزم من الاحلال بها - الاثم - دون لطلان و لروم الاسساف وفيه (ولا) - ان المصوص الامر بالسابع - كما ان النصوص المنقصة للامر شيء في الامور به ظاهرة في الشرطية - وهذا لا يفي بحصر مفسدات لانا لا ندعى بطلان الصوم بترك التسامع بل يدعى عدم امتثال الامور به الذي هو مركب من الصوم وعمره - و اماالية فقد عرفت بها عبارة عن ادعى المحرك - فلا فرق بين كون لجمع عملا واحدا م متعدد كما لا يخفى (وثالث) انه لو قسم كون الوجوب سابع وحواسا آخر عرو حوالب الصيام فلا بد من الاتيان به وهو يتوقف على الاسساف فيكون واحدا (اللهم) لا ان يقال ان لو جب التتابع بين فوات الصوم الواحدة بعنوان ابتداء و لكفارة وما شاكل فعلى فرض الاتيان ببعضه وحصول لفصل لا يمكن تحقق التسامع ولو بان الصوم ثابت فانه ليس الصوم لمراد لكفاره كما هو واضح والصحيح هو الاول

ثم انه على ما ذكرناه لا يلزم بطلان الصوم بل هو عاده مسخحة في جميع ايام السنة فمقع مصداقا لذلك (ودعوى) انه لم يقصد قبله وقوع ما لم يقصد (مدفوعة) بانه لا يكون دحيلا في الصوم بالامور به بالامر ان يدعى عنوان آخر و عنوان الصوم المتحقق على لمرص - وقصد العنوان الآخر ليس من المصطلات له

المعاد من تتابع الصوم في الكفارة

ولم تحصل - ان الاظهر ما هو المشهور من الاصحاب من وجوب الانسياف اذا افطر لعذر لا لاصاف - الاول من وجوب عليه شهران فصام شهرا ومن الثاني ولو يوما) فيه اذا كان كك (بني) ولا يجب لانساف - وان احل بالتتابع عمدا بلاحلاف حذره فيه بل لاجماع نفسه عليه بل المحكى منهم متواتر او مستفصل كدائي لجوهر وشهد به النصوص الكثيرة - وقد تقدم طرف منها ومنها صحيح (١) مصورين حارم عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل صام في طهار شعث ثم دركه شهر رمضان قل عليه السلام يصوم شهر رمضان ونصف الصوم فان هو صام في الطهار فرد في نصف يوما قصي نفسه ومنها صحيح (٢) لحسنه عليه السلام عن قطع صوم كفارة اليمين وكفاره لظهار وكفارة نفل فقل عليه السلام ان كان على رجل صيام شهرين متتابعين - والتتابع ان يصوم شهرا و يصوم من الآخر شيئا او ادما منه وان عرص به شيء فاطر منه فطر ثم اقصى ما بقي عليه وان صام شهرا ثم عرص له شيء فافطر قبل ان يصوم من الآخر شيئا فلم يباح اعد الصوم كله ومنها حر (٣) سماعه عن الرجل يكون عليه صوم شهرين متتابعين يفرق بين الامام - فقل عليه السلام اذا صام اكثر من شهر فوصيه ثم عرص له امر فافطر فلا بأس وان كان اقل من شهر او شهرا فعليه ان يعيد الصيام الى غير ذلك من الاحبار .

ثم به هل يحوز له التعريف في الفقه احسرا كما هو المشهور بين الاصحاب ام لا يحوز كما عسى للمعيد والسد و ابي رهرد و دريس وغيرهم - الاظهر هو الاول - لصحيح لحسنه المقصر لتتابع بذلك - فانه بالحكومة بدل على احتصاص بدل على لزوم السابغ بصيام شهر و شيء من الشهر الثاني - ولا تلاق

١ - الوسائل الباب ٤ من ابواب بقية الصوم لواحد الحديث ١

٢-٣ - الوسائل الباب ٣ من ابواب بقية الصوم الواجب الحديث ٥

قوله **فلا** من غير موثق ساعة - ولا وجوب انتابح شرطى كما مر مع سقوط الشرطية لامعى لقاء وجوبه .

(و) نصف لثاني (عن وجوب عليه شهر فصام خمسة عشر يوماً) فانه يسى عسى ما تقدم ولا يجب عليه الاستساف عنى المشهور و عسى الحلى دعوى الأجماع عليه سوى شهد به خبر (١) موسى بن بكر عن بعض بن يسار عن ابي عبد الله **عليه السلام** فى رجل حمل عليه صوم شهر فصام منه خمسة عشر يوماً ثم عرض له مر فقل **عليه السلام** ان كان صام خمسة عشر يوماً فيه ان نقصى ما مضى وان كان فى من خمسة عشر يوماً لم يحره حتى يصوم شهر ايام - و منه خبر (٢) الآخر واوردهما (ثارة) بصعب لسد (واخرى) بعدم ظهورهما فى سائر اسامع (وثالثة) بضمهما الاطوار لمروى من لا مطلق (ورابعة) بالاحتمصاص بالسدر والعدى الى غيره كشهر كمرة قبل الحطاء وما شاكل يحتاج الى دليل (وبكر رد) الاول مضاد الى حسن سدهما انه لو كان صعب يحضر بالعمل (ويورد لثاني) ان قوله وان كان قل من خمسة عشر لم يحره فرصة لارده بذكر لتتابع مهم (ويورد ثالثة) بهما مطلقان شملان لمطلق الاطوار بدون عروض لسبب او معه كان لسبب مما يعطر لاحله الى لافطار وعمره (واما الرابع) فيظهر به مبن (ودعوى) بغيره ايضا مدرج تحت لحم - مدعى بان الظاهر منه جعله لعمد سدد - وذلك محتض بسدرو لعهدوا بمن (فالظاهر) الاحتمصاص بالسدر وجوبه (وبين) به يمكن استفادة حكم عمرهما من الكفة لثانته فى الشهر (قلت) ان لكافة انما هى فى شهرين - وقيس عبرهما عيهما مع الفرق سماوان التتابع فى الشهرين قاص لارادة السامع فى الانام والتتابع فى لشهر الصدق يضم حره من الثاني الى الشهر الاول - وهذا بخلاف التتابع فى لشهر فانه لا يتصور فيه سوى شامع فى لاسم وما عا عن بنى حمره - من غير محاوره ونصف ولو صوم - فلم يذكر له دليل سوى القياس عنى شهرين - وهو كما يرى - وعن ابن زهرة غير ذلك لكن لم يظهر على ما يمكن الاستدلال به

(و) الثالث من وجب غلة الثلاثة في بدل هدى المتعة اذا صام يوما
المزوية وعرفه (د) (سأثالث بعد اتمام الشريعة) وسبب الكلام فيه مفصلا
في كتاب الحج .

المعدورون

الباب الرابع في معدورين وفيه فصلان . الاول فيمن يجب عليه الاطعام
وفيهِ مسائل - الاولى (اذا احتاج المبرأ او تمت اي وقت كان من المبرأ اظلم صومها)
كما تقدم في شرائع حوت صوم وصحته ونقصه (لا خلاف من اجماعا وعن
المفسر والسيرار به مدعي صحة الاسلام - و لخصه من اداه عن ذلك كثيرة وقد
تعمت حصة منه في لسانه ١٠

واما الصوم المعدور في كل سنة غير معين يجب لاتبه وليس من القضاء
رشيء وان كان معدر كما لو عدل صوم يوم الخميس فاجتنبه فيجب عليه قضاء
ملا - ويهدى معدورين لخاص به صوم المدة من معدور في كل ما بهم وجوب القضاء
عنى من يترك فائق سفر او حيض او نحوهما .

وكيف كان فعلى المعدر ان يقطع به حوله و يظهر المحضف به لاسراع في
وجوب القضاء و ليس بعدد من اداه مطلق به في كلام الاصحاب وسبب اول ذلك
بصحيح (١) من مذهب ركنه به سألة سبب راجل يدرب صوم يوما بعينه فوقع
ذلك اليوم عنى هله ما عساه من كعدر فكيف به صوم يوما بدل يوم وجوب رفرقه
مؤمه وجوه مكانه (٢) الحسن بن عبيدو بن عاصم (٣) بن بصير وبرو به (٤) عبد الله
بن حبيب اسفدقه في راجل جعل على نفسه تمرد يوم فحضرته به لردره - لى ن
ول - قد رجع قضى ذلك (و رعايا) ماذب على وجوب قضاء الصوم عنى انحاء

١ ٢ ٣ الوسائل - الباب ٧ - من يومه صوم يوم - لحدث ١٠٢١ - ٢

٤ الوسائل الباب ١٠ - من يوم من يصح منه الصوم - حديث ٥ -

والتعساء ،

أقول ما يدل على وجوب قضاء الصوم على المحتض فهو محتض بصوم شهر رمضان - أما التصريح به - وللعلم بأن قضاء الصوم هو في سنة شهر والصلاد في كل يوم - ولأنه المبرهن بعد عدم كونه في قضاء الصوم (أو من) حذر من حذر وهو غير ظاهر في المعين بل ظهره عن إجماع - والعمر في قضاء الصوم كما هو مقتضى حقيقته لبعونه (و ما المكاتب) فحمل الأمر بالقعود فيها على حذر (أو) مسعدة من صدقة عن جعفر عن أبيه - في أن رجل يوفى على نفسه ما ما معروفه مسعدة في كل شهر فيسافر بعده لشهور في كل - لأصوم لأنه في سفر ولا يصعبها إذا شهد وحذر (أو) رزقه عن المقر - مسعدة - في أنه أي يترك الصوم يوم معين وسافر - قال عليه السلام لا تقصه إذا شهد - ونشهد لهذا إجماع مثله أي كونه عرفا ما رواه (أو) ابن أبي عمير عن صالح بن عبد الله بن عبد الله بن الحسن - حتى حسن فحلفت على نفسي صوم شهر فصمت فربما أتى بعض حواري ففطرت ما فاقصته قال عليه السلام لا بأس فتص (مع) المكاتب محصية لأفصر لأفصر - ولعدي لي ما يكون لعدي يصح إلى دليل هذا كله (معدي) أي لا يكشف بالحض أو استفسار فساد استدلاله مشروع عليه المنذور فلا يوجب ولا قضاء في شهر الأشهر الأعظم - من ذلك أنه هو فما إذا لم يكن البذر يعق بذات وقت الحصى بل يعق بوعده كما لو بذرت صوم كل حبيب فان اتفاق الحصى في بعض الحساب لا يكشف عن فساد البذر (غير تام) إذ ذلك وإن لم يوجب فساد البذر مطلق لكنه وجب فساد في تمام لمصادفه أو مشروع عليه بعض المنذور لأنكم في صحته بذر المحصية بغير عذر مشروع في المعنى (فتحص) أن الأظهر عدم وجوب قضاء المنذور سببا للحض أو استفاء - لولا الإجماع - والأحياء طريق الصحة

١٠٣. الوسائل أبواب ١ من به بعبية الصوم الواحد الحديث ٢٠١٠

١٠٤. الوسائل - أبواب ١٠ من بواب من يصح منه الصوم الحديث ٣

فيه لصحة من وثق بغيره على التوجه من حقن فيه - فلو دعه من حين لآخر مع انه ليس بصوم من قصد نجاح الدين وسبق حكمه ما ورد في تحمل انبي علم في اثناء النهار ان الصوم من رمضان - لا يخرج عن تقاس (مع) - الا قضاء به عن الصوم لكأن لا دليل عليه - فلا يصح عدم وجوب اليه - ولزوم قضاء عنه (وعن) - بحمله لأمساك لانه انصوده - انظر عدم وجوبه من الدرس عليه (وعن) - سجد وجوبه - لانه وقت يجب فيه الامساك (وفيه) - بدو وجوب الامساك بعد وجوب الصوم غير لو يجب على امرئ ان يحد لوقت - لا وجوب له - مجرد عنه (وربما) - شهر حكمه ما لو بدأ الامرض بعد الزوال (بعم) - لا من قبل - سبحانه الامساك بغير لزمه ولا اجتماع الاستمول والشهر - المحققه - كذا - من تفسيره - ان شهر رمضان

٢. لو ضام امرئ من الناس لا يخرج منه الصوم جهلا - فيه او من - جده - وجوب القضاء عنه - وهذا المعروف من أصحاب - فيه - عدم وجوبه - جده صاحب لحد ثمره - لثباته - فمضى - ما سار فلا يجب - به - وجوب احده (عاصل لرفي ره (والانصير) - جز اول لانه ص - من - ما - ولا يكون - محتر - ولآخر (١) لزمه عن عني من الحسن - في - في اسفرا وفي حد - من - فيه - قضاء - في الله عروجن يقرب من كان منكم مريض - وعلى من بعده من - احده (وسئل) لقول لثاني جده - بدوريه - لحد - و - (٢) - منه - وحده عن - في - من - رجل صام شهر رمضان وهو مريض - في - به - عومه - ولا بعد - بحريه (وكن) - بدعي الاول انه لم يفرح بحد - عني - معذور - بمقتضى - بحوشن - احده - بدعي لثاني مضى الي صفة لان في طريقه محمد بن عبد الله بن هلال وهو مريض - انه مطلق قبل التحمل عني امرض غير لمصر - وقد حمله الشرح وغيره عنه - والله يدكر لثالث وجه

إذا رجع المسافر في اثناء النهار ولم يفتطر

٣. - د كان مافر وحضر بده و بدأ يعرض حتى لا يمه فيه عشرة سام

فتارة يكون قبل الرواى واخرى يكون بعد الرواى - فان كان من الرواى ولم يساوى
المعطر - وجب عليه الصوم بلا خلاف ويشهده موثق (١) انى يصبر سائته عن الرجل
يقدم من سفر فى شهر رمضان فقال عليه السلام ان قدم قبل رواى الشمس فعليه صيام ذلك
اليوم ويعتد به وحسب (٢) احمد بن محمد عن ابى الحسن عليه السلام عن رجل قدم من سفر
فى شهر رمضان ولم يطعم شيئا قبل الرواى قال عليه السلام يصوم و يصحح (٣) يونس
فى حديث قال فى لمسافر يدخل منه وهو حب قبل الرواى ولم يكن كفى فله ان
يتم صومه ولا قضاء عليه يعنى اذا كانت حياته من احتلام و موثق (٤) سماعة عن
الرجل كيف يصنع اذا راد السفر لى ان قال ان قدم بعد رواى الشمس فطر و لا
يكن ظاهرا و ان قدم من سفره قبل رواى الشمس فله صيام ذلك اليوم ب شاء
ومن الاخير يظهر انه ان قدم بعد رواى الصوم له ووجب عليه قضاء - به ان على
وجوبه على المسافر و يشهده ايضا معتمر محمد بن (٥) مسلم عن رجل تقدم من
سفر بعد العصر فى شهر رمضان فيصوم امرأته حين ظهر من الحصى بوفعها
قال عليه السلام لا بأس به (و ما) صحيح (٦) محمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام فى حديث
قد ادخل رصا قبل طسوع الفجر وهو يريد الإقامة بها فله صوم ذلك اليوم و ان
دخل بعد طسوع الفجر فلا صيام عنه و ان شاء صام وصححه (٧) الآخر عنه عليه السلام
عن الرجل تقدم من سفر فى شهر رمضان فيدخل اهله حين يصبح و رجع النهار
قال عليه السلام اد طلع الفجر وهو خارج ولم يدخل منه فهو بالخيار ان شاء صام و ان
شاء افطر (فيحملان) على رادة النجيب قبل القدوم بن ب يمسك ابى ان يدخل
اهله فيصوم و بين الافطار والبقاء عليه بعد الدخول كما يظهر دلت من صحيح (٨)

١-٢-٣-٤-٥-٦-٧-٨- الوصائل - الباب ٦- من ابواب من يصح منه الصوم حديث

٢-٣-٤-٥-٦-٧-٨- الوصائل - الباب ٦- من ابواب من يصح منه الصوم حديث

٥- الوصائل - الباب ٧- من ابواب من يصح منه الصوم - الحديث ٢

رفاعة عنه عليه السلام عن الرجل يقدم في شهر رمضان من سفر حتى يرى به سجد من هذه
صحوه او ارتفاع النهار - فقال عليه السلام اذا طلع الفجر وهو خارج و لم يدخل فيه
فهو بالحجر ان شاء صوم و ن شاء فطر (فالصحيح) من محسوس للصوم انه ن
طلع الفجر عليه و هو في خارج البلد يكون محسوسا بين ان يظروا بغيره على افطاره
الى الغروب وان دخل البلد قبل الزوال - وله ان يسلك حتى يدخل البلد - فان دخل
قبل الزوال صام لروما - كما هو المشهور بين الاصحاب بل لاجل ان فيه كما مر
ثم ان المعروف بينهم به يستحب لمن دخل بعد الزوال و لم يظروا فطر و دخل
قبله - ان يسلك بقية النهار و يشهد به حمته من الصوم - كموثق (١) سمعته عن
مسافر دخل اهله قبل زوال الشمس و قد كان قبل عليه السلام لا يسعى له بل كل يومه ذلك
شئا ولا يواقع في شهر رمضان - كان له هل و حجر (٢) الزهري عن عيسى بن الحسن
عليه السلام في حديث و اصوم الدنوب لى ن قال و كث لمساfer اذا كان ول النهار ثم
قدم هذه امر بالامساك بقية يومه و ليس يعرض و يحوجه غيرهما - والهي عن المواقف
في الموثق محمول على لرححان - معشر محمد بن مسلم المتقدم .

المساfer في بهار رمضان

٤- اختلاف الاصحاب في حكم المساfer في بهار رمضان على اقوال (الاول)
به ان حرج لى لسفر قبل الزوال فطر و ان حرج بعده صام كما عن الاسكافي و
لمعد والكيبي و لصدوق في الفقه والمعص - و لمصنف في اكثر كتبه و ولده
لحمر المحققين والشهيديين في النسخة و الروضة و غيرهم من المتأخرين (الثاني) انه
ان يبب السفر من الليل افطر منى مخرج و الاصم كك - كما عن الشيخ في النهاية و
لمسوط والاقتصاد والحمل - والعاصي و اس حمزة - والمحقق في المختصر والنافع
و لشرابع (الثالث) به يجب الافطار مطبقا في اى جزء من ابهار حرج و ان

لم يثبت الحرج كما سن والصدوق في الرسالة و بعداني والسد والحلي و ابن
رهرة (الرابع) به ان يباليه من سوء حرج قبل نوال فطر - والأصام (الخامس)
لتحجير من الصوم والأفطار ان حرج بعد نوال وسه من الفل - و تحم
الأفطار ان حرج قبل نوال مع الشئ - و يحرم الصوم - لم يثبت فيه في أي
حرج من نهار حرج - وهو المحكي عن إلهي (سادس) لتحجير في تمام اليوم
- متى عنه العدس لمدار - وجاء قول حرام صوم ما يمكن تسديله له
فالأعمام عن بابها ولي واما الصوص فهي على صواف

لأولي ما يدل على التحريم مطلقا - لأحد صحيح (١) روى عن أبي عبد الله
عليه السلام عن الرجل يرد السفر في رمضان - و صح في سنة ثم حرج فان شاء أصام
وان شاء أفطر .

لثانيه ما يدل على تحريم ان يصوم مطلقا - كموتى (٢) سماعة قال ابو عبد الله
عليه السلام من اراد السفر في رمضان فليطعم نفسه وعمره في أهله فعليه صيام ذلك اليوم في مؤنة الآخر
وان حرج من أهله قبل ذلك فليطعم نفسه والأصام عنه . جوهرا عدهما

الثالثة ما يدل على تحريم السفر في شهر رمضان ما حرج كحجر (٣) عبد الأعلى مولى
آل سام في الرجل يرد السفر في شهر رمضان فليطعم نفسه وعمره في أهله فعليه صيام ذلك اليوم في مؤنة الآخر
بقليل - ونحوه مرسل المقنع .

الرابعة ما يدل على ان المراه هو تيسر فيه و عدمه فعلى الأول فطر و على
الثاني يصوم كموتى (٤) علي بن عطاء عن أبي الحسن موسى عليه السلام في الرجل
يسافر في شهر رمضان فليطعم نفسه وعمره في أهله فعليه صيام ذلك اليوم في مؤنة الآخر
اذا حرج من مراه و سلم يحدث نفسه من المؤنة - بدال في السفر من يومه ثم صومه
ومرسل (٥) صموال المجتمع على تصحيح ما يصح عنه عن عن روى عن أبي بصير
قال عليه السلام اذا حرج بعد صلوة فليطعم نفسه وعمره في أهله فعليه صيام ذلك اليوم في مؤنة الآخر
واعتدبه

(مع) ان لحمله الأولى من ثلثة - موافقه للكتاب والسنة ومحاذاة لعامة - فتقدم على معارضها - فيبقى للمعارضين ثلثة منها والأولى من الأولى - حيث انه لا أثر لوجوب الاطعام بدون سبب لو جرح بعد الزوال - مع نقول بوجوب الاطعام لو جرح قبل الزوال وان سبب فطرح هذه لحمله (فحصل) مما ذكرناه ان القول الاول هو الظاهر

إذا استمر المرض حتى سقط القضاء

الثالثة (لو استمر المرض) الموجب للاطعام إلى رمضان آخر والاكثر على انه سقط القضاء وتصدق عن المريض لكل يوم بعد - من سبب الى لمشهور (وعن) ابن ابي عمير ورواه عنه الخفاف والسجستاني والحريري وجوب قضاء دون تكراره وعن الشيخ دعي (الجامع عليه) وعن ابن الحبيد وجوبهما معا

شهد للاول بضمه من كذا صحيح (١) محمد بن مسلم عن عمار بن عوف عنهما السلام عن رجل مريض فيه تضم حتى ادركه رمضان آخر فصام - كان ر - ثم نواهي قبل ان يدركه رمضان لآخر صام لدى ادركه - تصدق عن كل يوم بعد من طعام على مسكن و عليه قصته وان كان لم يزل مريض حتى ادركه - صام اخر صام لدى ادركه و تصدق عن الاول بكل يوم مد على مسكن وليس عليه قضاءه و صحيح (٢) زرارة عن ابي جعفر عليه السلام في رجل مريض قدره شهر رمضان وجرح عنه وهو مريض ولا يصح حتى يدركه شهر رمضان آخر قال - تصدق عن الاول وبصوم الثاني فان كان صحيح فصام بينهما ولم يضم حتى يدركه شهر رمضان اخر صامهما جميعا و يصدق عن الاول ووجوبهما عنهما - وبقي صحت الحديث بعد عن دعوى بوارها - وبها يقيد بطلاق الآية لتكرمة و بصوص لدانة على وجوب القضاء على المريض

وبارئها - حر د - أحدهما (١) حر الكبي عن أبي عبد الله عليه السلام عن رجل عنه
 من شهر رمضان طبعه ثم ذكره شهر رمضان قال قال عليه السلام عليه ن يصوم و ان يطعم
 كل يوم مسكينا كان مريض فسا بن ذلك حتى ادركه شهر رمضان قال فليس عليه
 الا تصام ن صبح و ان تنبع للمرض عنه فم يصب فعليه ن يطعم بكل يوم مسكينا
 (وهد) بضممة اطلاق الابه والنصوص - و صاته لبرائث عن و حوب انكفاره و مدرث
 انوار ثني ثابتهما موثق (٢) ساعه عن رجل ادركه رمضان و عليه رمضان و ان
 ذلك لم يصمه فقال بتصدق بدل كل يوم من الرمضان الذي كان عليه بعد من الطعام
 و لضم هذا لذي ادركه فاذا افطر فصبر رمضان لذي كان عليه وني كنت مريضاً فبر
 عني ثلاث رمضانات لم صبح فنه ثم ذكر كرم رمضان آخر فتصدق بدل كل يوم ما
 مضى بعد من طعام ثم عافى لله و صمهم - وهد هو مدرث القول الآخر

من حر الكبي فرد عليه - اولاً به ضعف لمحمد بن فضال - (وثاب) به محمد -
 لان قوله من كان مريضاً الحج وان كان طاهراً في نفوس بعد كور - لا قوله عليه السلام بعده -
 و ان تنابع امرض عليه الحج و مدرث في نفوس الاول - و هذا من الاول حتى ما اد صبح
 سهما و رد لقضاء ثم مرض - و لذي على اسم ر لمرض - و عنه و بخر دليل
 لقول المشهور - و لا قل من الاحمال (وثاب) به لم سلم تمامه سده و دلالة - لا يصلح
 بعارضة ما تقدم لكونه اشهر (و ام لاه) و النصوص بعد عرفت به بعيد طلاقتهما
 بما ذكر - و اما اصل البرائة فلا مورد به مع الدليل (و ا) مصر سماعه - فصدرة عمر
 صمرفي اسم ر لمرض - و دله غير صمرفي لوجوب لتقصه فعده (ع) الذي هو عم
 من الاسحاب (فالمحصل) ان ما افاده المشهور اظهر

ثم ان المصريح به في النصوص المتقدمة انه يتصدق بعد من طعام - الا ان بعض نسخ
 موثق سماعه من لمدن - وهو معارض - ساع السح الصحيحة من به مد من طعام
 و استظهر صاحب الحوهر انه اشاء من قلم السح في نقطة (مس) كما يشهد له لرسم

في (طعم) يعنى حيث رسمه بالحروف لو كان لمدى الرسم فاصب على التفسير و اما ما ورد في دى لعطاش من روم الحدين - ولا يعنى عنه الى المقام (كما) عن نهاية و الاقتصاد والحسين - من يعنى لمدى (ضعيف)

وجوب القضاء اذا كان العذر غير المرض

ثم نعلم سبب في هذه المسألة بسبب و ١٠ - الظاهر عدم الفرق في الحكم المذكور من استمرار نفس ذلك المرض - او الانتقال منه الى مرض آخر كما يستفاد من الاحاد (وهو) الحق لا لظن ذلك، او قضاء للمرضى - لا لظن فلهما - لعذر آخر كالسفر - فوالان .

قد استدل اللاون بمصحيح (١) لفصل من سدا عن الرضا في حديث قد قسم ان مرض الرحمن وسافر في شهر رمضان ثم عرج من سفره اولم يقوم من مرضه حتى يدخل عليه شهر رمضان جرح عليه قضاء اللاون و سقط قضاء و د افاد ستهما او اقام و لم يرضه وجب عليه القضاء و قضاء قبل الحج (ويكن) برد عليه و لا ن الاصحاح لم يرضه به - و ثابت - انه لا بد على ذلك فان سقوط القضاء عن المسافر المذكور في سؤال - وفي مقدم الحروب اقتصر (٢) على بين سقوط وجوب القضاء عن المريض الذي لم يقوم من مرضه وهو يصح رادى عن منجبه السائل (مع) انه لو سلم دلالته على ذلك حيث به سس في مقدم البيان من هذه الجهة فمقتصر على المتبع وهو السفر الضروري

ولو كان سبب تعو هو السفر و كان العذر في التحجير هو المرض - من مرض من حين مخرج عن السفر واستمر مرضه الى رمضان الثاني فمن العماني هو الشيخ في الخلاف و صاحب الحدائق وسيد المدارك والمصنف لرقى وغيرهم سقوط القضاء

وثبوت الغدبه وعى سيعبر و المسمى الخوف - سيعيد لمعوط ، بقضاء صحيح (١)
عبدالله بن سنان عن بن عبد الله - من فطر شخص من رمضان في غدر ثم در كه رمضان
آخر وهو مرض وسعبر من بعد كل يوم وما باقى صمت وصدقته واورد عليه
(تارة) ما من لمصنف و في رساله الشيخ زعيم باب اسرار د لغدر المرض
بمرسه قوله ثم در كه - (و حرى) ما من رساله مسح رده رده لولم يسم لظهور
اسد كور حيث ان كلامه مسرب ما صلح - يك - فربه صارده عن معه اسحقى
ولا يدل على المطلوب ضروره محملا بذلك (و ثلثه) ما من لمصنف من عدم
صلاحه بنفسه - فقه - وفي الكلى نظر (و ثلثه) فلان اقرسه فرع السامى - و
طلاق الغدر الشامل لسعرو المرض بلائيم مع ما بعده فكيف يكون فربه على
لصرف فقه - و يثبت بغير الجواب عن ثلثي (و ما ثلث) فلابه حص من ادله
القضاء و ظهور المقدمه على ظهور المطلق - فالأظهر سقوط القضاء في المرض
وثبوت الغدبه - نعم - سحب القضاء - ما في دليل الصحيح

و هو انعكس المرض بان فانه المرض المرض و كان الغدر في التاجير عبره
مسما من حين بمرسه لى رمضان آخر - فمعنى اطلاق ادله القضاء و حوجه لان
انقص لى فقه دسى الاحكام على عدم الفرق بين المرض و المرض و تسم لحقه
حكمه والا فلا .

٢- و رفع الغدر بين المرض و المرض ممكن من قضاء بعض ما فقه دون
بعض - و نفسى ممكن و لم تقص فقه رساله - قضاء عام ممكن من ام لا - و جهاب
من عدم سمر الغدر فلا يشبه اخبار باب و يكون دينا تحت مدون على وجوب
القضاء و من عدم تمكنه من القضاء - و لأظهر هو الاول - لاطلاق صحيح بن سنان -
فان عدم تمكنه من القضاء - غدر

٣- صرح ليعبد بن محفل هذه الغدبه مسحوا الركا - و حيث - به صرح

في المصروف ان محققه يمكن فليس صرف كلامها التي ردة بها تصرف في
غير لمسحق من مصروف الركاذه من سن نحر - لانها تصرف في كل من هو مسحق
لركاذه حتى انؤمه ولو بهم مثلاً (وهل) عطى فده غير يهاشمي بالهاشمي وحيات مسد
على حوار عده صدقه غير انه سى بالهاشمي - وقد مر في كتاب الركاذه وعرفت ان
الاتهده حمله صدقه فاب اخر حبه على غير لهاشمي لهاشمي

لو اجمع العذر بين الرضايع و امكنه القضاء

اربعه و لو را استهما و يمكن من قضاء من قضى فلا شىء عنه و
ان لم يقض فيه يكون حازه سى صوبه مد رفاق اذ هو يعنى لعذر عبد الصق - و حرى
يكون متعمد في اركه و غاره عنه - و متسامحا و اتقى لعذر عبد الصق - و ان
اكانه رما على الصوم (الم - قضاءه ولا كتمانها وان تفاول قضى و تصديق عن
كل يوم بعد) احداه في عذر سى ككفاره عن غرم عليه - و عنى لشهوده (وعن)
لصديق و نعمى و لمحق في عذر سى اشهد بين وسد امدرك و صاحب
الدخيرة و محدث اسجراى و اسبح لا عظم و جمع حرم من متحرى لساحوس
نوت انكفاره الصق في صور الغره سى لعه

اما وجوب القضاء في لصومين - و الكفاره في بصورة الثانية - و المصروف
الكثيره التي ستر عنت شاهد بهما ولا مدرك لى ولا مخالف
واما بقى ككفاره في الصور الاولى - فقد سدلله - بمصروف -

منها صحيح (١) محدث من مسد عن سى جعفر و ابى عبد الله (ع) قال سالتهما عن
رجل مرض فمضيه حتى اذركه رمضه حر - فقال (ع) ان كان برأ ثم توابى من
ان يذركه لرمصا الاخر صده سى اذركه و تصديق عن كل يوم منك من طعام على
ممكن و عنه قضائه وان كان لم يذركه حتى ذركه رمضان اخر صام الذي اذركه

و تصديق عن لاوب كان يدعى مسكين و ليس عليه قضاءه (و هرب) الاستدلال به به مفهوم لشرط بدل حتى عدم بروز الكفار دعوى من لم يبرأ - و معلوم ان اسوائى لا يصدق مع لعزم حتى نقضه (و به) نقض طلاق و بدل على بروز الكفار مطعنا كصحيح (١) رد عن اسافر ^{عليه} في حجب فان كان صحيح فله يسبهم ولم يصح حتى در كه سهر مضيق آخر من ميمما حنيفة و تصديق عن لاوب و بخود غيره - وفيه (اولا) ان لاوبى تصديق حتى باخر نقضاء مع وجوده و ان كان عازما على انقض - لان اسوائى في لغة السبهم في لىء و عدم التحمل منه - و معدوم ان قد تصديق على باخر نصوص غير غير مع ان في الآخر آيات - و يعصده مدسسه قوله ^{عليه} و ان كان لم يبرأ مريضاً لمع وعدم لعرض سبهم مدعى اسفيل لىوبى بانفسى المذكور من قسمى النسخة بين لزم مضيق مع كونه العال : كرهه التفصيل في النصوص المذكورة في الباب و عدم اسؤا به (و باب) به لو سلم عدم صدق التوايى عليه فعلى الحصر شرطيين و صدر الكلام كونه لىء و منى قوله ^{عليه} و ان كان لم يبرأ مريضاً مفهوم لاوبى فلا مفهوم لها غيره كى - به طلاق نصوص الكفار و لا اقل من الاحمال بصلاحيته بذلك

ومعها خبر (٢) دى بقصر عن مبي عبدالله بن محمد بن رحن من مضيق مضيق مضيق ثم صحح فيه عدمه كى بوء فطر و به بعده وهو مدكل مسكين قال و كذا ايضاً في كارهه لىء و كرهه يظهر منه مدا و انصح مما من لزم مضيق فاسما عليه ببعضى لصام فان يهاون به و به صحح و به اتمد و فة و نصام حنيفة لكن بوء مدا اذا فرع من ذلك لزم مضيق و هرب (استدلال به من و جهس (خديجة) ما فى سابقه - و هو به ما بعدم (ثانها) ما عن الحديث لكأنه بى - مدو - احرر مبضم سان احكام لاقسام لثلاثه (مدعوى) اذ به ^{عليه} و انصح بين ان مضيق الح معاد ان صح بين لزم مضيق و لم يقص في نام صحته مع عدم نهاونه فة فعنه النقص حاصة (وقوله ^{عليه}) فان يهاون

الحكم لمن حكم اربعة مع اليهود و هو ثبوت القضاء والكفارة و صدره مضمون لبيان حكم سمر ر سمر (وفد) ان شرعية لاولي في مباحات حكمه من صبح بعد الرضوان الاول - وانه يحجب عنه عصاء حصه و الترخصة اذنه في مقدم بيان حكمه بعد الرضوان الثاني و بدل ثبوت الصوم بينهما وحب عليه الصوم و كفارة بعد الرضوان الثاني و يشهد بذلك مصداق الي ظهوره بضمير محذور دلالة في قوله انها و ادلاريب في رجوعه الى القضاء فلا يكون يكون - مراد ان قضاء بعد الرضوان الاول لا لثي كما لا يخفى (و ما ذكره) صهر الحجاب عنها و قد من ابا حنر الكسبي المتقدم انص ممرضين لثلاث احكام - ثلاثة - بدعوى ان صدره ممرضين لحكم اليهود - و فائدة ان كان مريض بعد من الحج ممرضين لحكم عدم انها و قوله "انما" وان تباح حج ممرضين لحكم اسمر - الممرض - و قد مر حال الحبر و منها المروى (١) عن تفسر ماضي عن مريض فان - قد فاب صبح فيما بين رمضان في ابي ان عصاه حتى جاء الرضوان احر فاب عنه الصوم و اقصاه جميعا تقضى الصوم و ينصدي من اجل انه صبح ذلك الصوم - و يقرب الاستدلال به بدل مفهوم الشرط و مفهوم التعليل على عدم وجوب التصديق على من لم يصنع - و معلوم ان من كان حارما على الصوم فانص اعدا لا يكون مقصدا (وفد) ان التصحيح صادق على التحجير - من جهة باقي سحر فاب وعدم اعداد السلامه عن اعداد سم مع القرينة المتقدمة في الصحيح و قد سبق التصحيح في بطلان وجوب قضاء على الحائض للصلاة التي دحر و قتها و بطلانها فاقى الله

و منها مصحيح (٢) بعد ان شدد عن الرضا في حديث صواب - قد انزل فابا افاق في بينهما و لم يصمه و حب عليه قضاء التصحيح و الصوم لاسقاطه و تقريب الاستدلال به و لحوار عنه مفي سابقه - (فتحصل) انه لا دليل على بطلان كفارة عن

١. الوسائل - الباب ٢٥ - من ابواب احكام شهر رمضان - الحديث

٢. الوصل - الباب ٢٥ - من ابواب احكام شهر رمضان - الحديث ٨

كل يوم مضمض بماء من صوم - ثم غاص في الماء وضغط - المحمول مافي دله عبي
 الاستحباب كصوم روضه الحرم (١) عن تفسير لعاشي السفة - يصدق مكان كل
 يوم افطر على مسكن - من طعام - الى ان ياتوا - استطاع الصوم الرضا لذي
 سفس والافسر من رضى من وعده وان لم يصح حتى رمضان قابل فيصدق
 كما يصدق مكان كل يوم افطر منه (٢) من الصدوق فعلى فرض محافتهما
 للاصحاب فلا بأس عنه - سوى من لفقه - سوب الى مولانا ارضا عليه السلام فان
 غيره كعادته و له الصدوق - ولكن متافا الى من عدم حجه بقدر ليجمل
 على ما قد تمهيد به صدوق ولا يصر ما هو المشهور

اشبه المعروف من لأصحاب بكل صوم اخرى رمضان بعد كهر - ولكن
 لا تكرر الكفارة بالاحترام في شات وما ر - والوجه فيه احتصاص ذلك الكفارة
 بالنسبة الاولى بل ممتضى اتصال اوجه ذلك (واما) عن علمس فلا عتراض بعدم ظهور
 على دللتهما ليق شائهما من ان يدل به نفس لسه المادة الاولى

الصوم في السفر عن جهل او نسيان

لنفسه ونحو الافتطار على لى ان والى - افر فلو صام ما لم يجرهما
 لافى امو اصح المسئلة - حذوا وورم لكلام في ذلك في بحث شرائط وجوب
 لصوم وصحته - وقد مر بعض المواضع المسئلة

ومنها - صوم امسافر بخلاف ما حكمه - لا شك ولا كلام في صحة صومه
 وفي الممتنع بالاجماع - سيما في عدم كثره كصحاح (٢) لعلى عن سى
 عبد الله عليه السلام عن رجل صام في السفر فقال عليه السلام ان كان يعلم ان رسول الله ﷺ بهى
 عن ذلك فعليه انقصه وان لم يكن بعد فلا شيء عنه و صحاح (٣) لعلى عنه عليه السلام
 عن رجل صام شهر رمضان في السفر فقال عليه السلام ان كان لم يعلم ان رسول الله ﷺ بهى
 بهى عن ذلك فليس عليه لعناء - قد حرر عنه و صحاح (٤) لعلى عن تقاسم

١ - الوسائل - الباب ٢٥ - من ادب حذوا في رمضان - الحديث ١١

٢ - ٣ - ٤ - الوسائل - الباب ٢ - من ادب من يصح عنه الصوم - الحديث ٢٠٣ - ٥

عنه ^١ من صام في السفر بجهله لم يقصده وهو حائره

وهل الحكم محض سباً إذا جهل من الحكم - م - نعم ما إذا علمه وجهل بعض الخصوصيات - كمن دخل السفر من بعض مائة يوم لا يتم وجهان (أظهرهما) ثانياً - كما هو المنسوب إلى خلاف الأصحاب لأصلاً صحيح العصب (فإن قيل) إن لصحيح لاو من عصبه خوف الله حتى لا يضل لحكم مطلقاً و لا جهل بخصوصيات (فب) به سم لو جهل حشره لصوم في سفر ومو جهل لشار له صومه لغير صامه ولا سم كذا (يحيى) مع - ب - لئله سبها عموم من وجه والترجيح وهو الشهرة لصحيح العصب .

وهل يحق لسيب الجاهل للإسراء في العبد وهو العذر - أم لا - وجهان ظهرهما أن شي لأصلاً استعصى (أو دعوى) انصرف إلى عدمه - مسوعة - والعلة في الحكم - صحة العصب لا لعذر فلا سباً في العبد - به يظهر عدم لحاق المريض به .

ثم به إذا علم في لاءه قصر وقضى لأخص من العصب - ج - من الصوم بماده كمالاً يحيى .

التلارم بين وصير الصلاه والافطار

(و) لئله (سرائق قصر) لصوم سرائق قصر العدة) إجماعاً - ويشهد به صحيح (١) معاً به من وهب عن الصادق عليه السلام في حديثه واحد قصر بـ افطرت و قد افطرت قصر و حشر (٢) سماعة عن أبو عبد الله عليه السلام في سبب افطاره والافطار من قصر فيعطر - ويحجر هذا خبره - وقدم - سمع لقول في ذلك في الجزء الخامس من هذا الشرح وقدم هذا باب السفر وفوده ثم أنه قد سبى من هذه

الكبرى الكلية موارد .

١- عن الشيخ في التهذيب والمسند وابن حنبل من انه قد كتب المسألة
اربعة فرائح ولم يرد الرجوع لومه - تحريم شدة القدوة - وتحريم في الصلاة بين
القصر والتمام اذا رد الرجوع من بعد كذا عن ابن حنبل ومطابق كما عن الشيخ
وهو ولعله من جهة عدم صدق السير عليه شرعا - ثم يحرم في الصلاة لتدليل
الحديث - ولكن قد عرفت في كتاب الصلاة ان مسجده لم يرد لعصر فهو صدق في شهر
عليه - فكيف يجب عليه الاقصر لانه كبريه في خصوص اكثر افعاله لوجوب
الافطار على السفر .

٢- عن الشيخ في شرح وحمره - وهو انه قد قام كثير السفر في
بلاد خمسة م - قصر في صلاة الظهر - وقصر في صلاة الليل بعد التفتت
و استدلل له بصحيح (١) عنه انه قد كتب عن أبي عبد الله عليه السلام ان
اذا لم يسفر في منزله الا خمسة م وقصر في سفره في شهر رمضان - وصلاة الليل وعية صيام
شهر رمضان - فان كان له مقام في البلد من شهر الى شهر - وكرو بصرف
الى منزله ويكون له مقام عشرة م - وكثر قصر في شهره واقصر في الصحيح
وكذا في غيره لكن يدور قوله وبصرف الى قوله قصر - ولكن لغير قصد الى
عدم عمل لأصحابه وفائده بوجوب قضاء في صلاة شهر رمضان في عرض انه
لم يعمل به حتى تشيخ ومن سعه - فانه مبني على ان يكون في الاقل من خمسة
مصدق على نحو اثلاثه ومن نفس هؤلاء (مع) به مبني في طريقه تصحيح لأكثر
قمة عشرة في المنزل و المكان الذي يذهب اليه مع لظهور في عدم لأكفاء بها في
اجتماعها - وتام الكلام في كتاب الصلاة

٣- مع جماعه وهو المسافر ان خرج للصيد كتاب للبحر بقصر صومعه يوم

صلاته وفي الريس والفتل به كثير القدماء ومبهم الحلي مدعي كونه اجماعا - انتهى

واستدل له بالأحاديث المرفوعة لشهرته المستحقة والمسند لروى عن النبي و الشيخ
قالا - وورد في ذلك - و قاله الرضوي (ولكن لا أحد) المقول ليس بحجة
وكذا لشهرته مصداق في معاصره هذا شهره . بن لم يحسن من غير المذكور دعاء لشهرته
المطلقة على أنه عصر الصلاة (و سرسلي) غير حجة سيما و لم يقل منه ولعله غير
دل على ذلك والله الرضوي قد مر أنه لم يشك في كونه كذا ، أنه فصلان لا غير
فالأصغر به عصر صلاته فصلا وسما أكلا في محله

٢- لا إشكال في أن مصداق الأحاديث من عصر و لاسم في أماكن الأربعة من
الاسماء فصل - كما به لا إشكال في عدم جواز حضور فيه - وقد ذكر ذلك من لمواضع
المستند (وعن) المسائل به يمكن تكليف بعد من مشايخ من يكتبه المذكورة
بالإجماع كون الفصيلة واحدة واحدة - من بعد لأب لو حب وهو الصلاة لاسنادي
لا بأحدهما فيكون و أحدهما موضوعا له هو - كما يحجر و إحقاق في سنده لمرئته
أبواحه لإحقاقه وح تطلق على لاسم الأمر بوجه انتهى

٥- لا فرق بعد لزوم - و لا من بعد - و لا في الأول من عصر صلاته و

لا يقصر صومه - والثاني بالعكس وقد مر الكلام فيهما مفصلا

يجوز الإفطار في شهر رمضان

١- الفصل الثاني - فيما وردت رحمة في فطره شهر رمضان والكلام فيه في

مسائل - الأولى (والشيخ) والشخفة مع غيره من المصدقين على كل يوم (مدا)
بإحلاف فيه في تحية بل إجماع يسميه عليه كما في نحو هو - وشهد به بصوص
كثيره كصحيح (١) محمد بن مسلم بن جعفر شيخ الكبر و لدى العياشي
لا حرج عليهما أن يفطرا في شهر رمضان ونصدق كل واحد منهما في كل يوم بعد من

٢٠- من سقوط وجوب الصوم على نحو العريضة أو الرخصة - محل الكلام ما د
كان لصوم حرجيا ما مع العذر فلا مارة بعد البحث - مقصدي أدله على العسر و
المرح كونه على نحو العريضة - على ما هو الحق من أنها حاكمة على جميع دله
الأحكام وتوجب رفع الحكم رأسا ولكن ظاهر صحيح محمد بن مسلم هو الثاني
ولانعارضهما حرايكر حتى ندعوا - لفظ لوضع يقتضي ذلك - قال مؤرذه بحسب
الظاهر صوره لعدم قيامه بما يجب لحدوث وطا - لاسه تطائفي وغيرهما من
كونه على وجه الرخصة هو الصحيح .

٢١- لأحلاف بينهم في وجوب الكفارة على من كان يصوم عليه حرجا ودامشه و
هل يجب على من يعذر عنه الصوم وكان عرو - عبد كما هو مشهور - م لا يجب كما
عن لمفيد وسلا - و من رزقه وادرس والمصنف في بعض كنه و شهيد بن
المحقق الثاني - من عن لم يهتبه الي الأكثر وعن لاقتدار لأحمد (عنه وداستاد)
بلاول باطلاق لأحذر العدمه و حرايكر المصنف في حصر - (١) لأحر عمن
سي عبد الله في أقاب له الشيخ لكسر لأحذر الصوم فقال - صوم عنه بعض ولده
قلت و لم يكن له ولد قال - و ذبي فر به قلت - لم يكن له قر به قال - لا
يتصدق بماله لكل يوم -

و سند لثاني بوجوده (مبا) الأصل (وفيه) انه لا يرجع اليه مع لدليل (ومنها)
ندور صوره لمشقة من الصوم - سما من حصر (٢) له شمس عن أبي الحسن - عا عن
لشيخ الأكبر و المعنور لكسر - سي تضعف عن الصوم في شهر رمضان و الله يتصدق
في كل يوم بمده من حظه و صحيح بن سنان لم يهتبه و قد مع السادر و تضعف شمل
عدم القدرة كما يضمن الحرج والمشقة (ومنها) لأنه (٣) لكسجه (و على ابن
بطيقوه فيه فتمام ممكن) تبينه المعنور - لزيادة في تفسيرها - و بها تدل على

وحوب لعدده على ذي المشقة وقد مر في الاخبار بالشح الكبير فيكون المتحصل ان الشيخ الكبير لدى طبقه يحب عنه القدره (وفيه) ولانه لامعهوم لها كي تدل على عدم وجوبها على من تعدد عليه لصوم ويقيد بها اطلاق الادله الاخر (وثاب) ان مرسل من كبير المتقدم المعسر لانه دال على ان المراد بها لشيخ الكبير الذي كان طبقه قبل لكر لاجاله بل يظهر منه لدى اصابه الكرو ولا ينفقه وفي خبر ثالث (١) لاني نصير نفس الآية الكرمة بالسح الكبير الذي لا يستطيع (و منها) صحيح الكرخي المتقدم فان كانت له موزنه فصدقه مد من طعام بدل كل يوم يحب الي (تقرىب) به دل على استحباب القدره للمعسر لظهوره في معاصر - فيقيد به اطلاق ما دل على ثبوت الكفارة فيه ووجوب حمل ما دل عليه بالخصص على وجوبها فيه على الاستحباب (وفيه) انه مطلق غير مختص بالمعسر وتحصيه اولا بما دل على وجوب القدره في القادر مع المشقة ثم نخصص ما دل على وجوبها على غير القادر به تنويف على القول باقتلاب السنة - ولا يقول به فهو معارض له دل على وجوب القدره وحيث لا يمكن حمل جميع تلك النصوص على الاستحباب فعين حمل الاحسن فيه على اراده الماروم . فالأظهر ثبوت لعدده مطلق

٤- المعروف من اصحاب ان لعدده المأمور بهامد من طعام . وكثر لخصوص المتقدمه شاهده به - وما في خبر محمد بن مسلم من المدين محمول على الاستحباب (وما) عن الشيخ من لجمع من لخصوص بحمل خبر لمذين على من يمكن منهما . و حمل بقية النصوص على غير لتمكن منهما (جمع) لا شاهد له (ولمثنين) ما افاده ره في محكي الاستصحاب من حمل صحيح محمد على الاستحباب (وما) قبل من انه يجمع بينهما بالنسبة على التخصيص (بذوقه) ان معنى التحخير بين الأقل والاكثر ذلك ان وجوب الأقل واستحباب الاكثر (مصدق) بي ان مقتضى لجمع العرفي ما ذكرناه .

٥- ما في خبر بي نصير من انه يصوم عنه ولده او غيره من ذي قرانته حيث لم

يوجد عمل بما هو ظاهره من وحوب ذلك بحمل عني لعدب كما عن الشيخ والشهيد في الدروس .

٦- لو تمكن الشيخ والشحة من انقضاء هل يجب عليهما ذلك كما هو المشهور بين الاصحاب . م لا يجب كما عن وادانصديق و - بحق في الواقع و سند لمدارك وغيرهما من مباحري الساحرين و جهن يشهد لثاني صحيح محمد بن مسلم لمقدم ولاقضاء عليهما - وحران فرقة فمن برد الصيام ان كان من مرض قد ابرأ فليقضه وان كان من كرا وعطش فليدل كر يوم مذ (و دعوى) بانصوص مصرقة لى لعاب من عدم الاقدار لان لكر ليس من قبل لمرض كى ربيع بن هو ذير ل فى الاشدد و لكر لا يراى فى عدم الاقدار (مدفوعة) نه شربا نه غير مرد من بانعد لا تصالح مشئاً للانصراف المقعد للاطلاق - ولا يظهر عدم وحوب القضا لو يمكن

ذو العطاش يتصدق عن كل يوم بمد

لثالث ذو العطاش وهو من ذى لا يروى ولا يمكنه من برد شرب الماء حصول النهار صلا لامع المشقة اشدد - فكما بان الشيخ و نسخة بطر بان و بصديق بدل كل يوم مدام طعام وكذا ذو العطاش) يطر حصا حكا غير واحد - ويشهد به لنصوص المتقدمة فى الشح و الشحة - مصافا الى عموم بانعوط انصوم عن المريض ولو استمر به المرض الى رمضان قبل سبعة انقضاء عنه لمرض فى لمرضى وهو من مصاديقه .

(و) هل (يقضى مع الرء) كما عن الأكثر بل حكى عنه لاجماع - ام لا كما عن بعض وجهان يشهد للوحوب عموم مدل عني وحوب انقضاء على المريض بوبرأ بين مصابين - من الكتاب و لسه (ودعوى) عدم شمول طلاق الكتاب و لسه له لان ظاهر المريض غيره - كما يشهد به حران فرقة (مدفوعة) نه مريض عرفا . و لحر لا يدل الا على اختلافه مع لمرضى المطلق فى بعض الاحكام - وشهد لثاني

صحيحاً محمد بن مسلم المتقدمان (وعنى) هذا فقد يقال كما افاده الشيخ الأعظم و
 لعاضل الراعى ان السبب بين عمومات القضاء - والصحيحان عموم من وجه من جهة
 ان لعمومات عم من دى العطاش وعنده و لصحيحان اعمان من العمومات من جهة
 اختصاص لعمومات بقطاع المرض والبرأ منه - و تقدم العمومات للشبهة وموافقة
 (الكتاب واورد) على ذلك بان الآية الكريمة ومماثلها من النصوص غير مختصة بصورة
 البرأ - فان المراد من (ايام احرى) فى الآية ليس عرياناً [لمرض بل عسر ايام
 شهر رمضان] فهى مطلقه من هذه الجهة فالسبب عموم مطلق فبقدر اطلاقها بالصحيحين
 (وفيه) اولاً ان بعض النصوص المستصفاة بعضاً على المرض مختص بصورة البرأ
 بل مصرح بذلك - فما ذكره بحرى فيه (وثاباً) به اذا كان المرض مسوعاً للافطار
 فى شهر رمضان - فمسوعه للافطار فى قصته اولى وهذا قوله على ظهور ايام احرى
 ارادة ايام غير ايام المرض وما دعوى ان المصدق يدل على الصوم نفسه فلا قضاء فهى
 من قبيل الاحتياط فى مقابل الدليل والاهم وجوب القضاء عنه

وهل يجب المصدق عليه مطلق - ام لا (الظاهر) ذلك للنصوص المتقدمة فى
 لشيخ و شبيهه لأمره به - مصافى فى صورة الاستمرار الى مادل على وجوبه على
 المريض ان سمر مرضه لى رمضان قابل - (وعن) المصنف به فى حمله من كنه
 والمحقق لثانى فى جامع المقاصد على القدره مع رجاء لبرأ - لانه من لمرريض
 لى لا كقدره عليه - وللاصل - وشىء مهما لا يصلح لانقاوم مع النصوص المصرحة
 بلرومها (و دعوى) ان السبب بين مادل على وجوب القدره عليه مطلقاً اى حتى مع
 حصول البرأ قل محىء رمضان قابل - و مادل على عدم وجوبها على المريض لو
 حصل البرأ وقضى ماعنه - عموم من وجه فساقتان و يرجع الى صالة البرائه
 (مدفوعة) بان السبب وان كانت عموم من وجه الا ان الترجيح مع نصوص الوجوب
 لانها اشهر مع انه يمكن ان يقال ان نصوص على القدره بدل على عدم وجوبها عليه
 من حيث انه مريض - ونصوص الوجوب تدل على لرومها عليه لخصوصية فى مرضه

- ٢٦٠ - الحامل لقرب والمرصعة تنظر ان وتقتصر مع اصدققة

ولا تعارض ولا ظهور ثبوت الغدية مطعما

ثم لا لمسوب الى بعض به يجب على ذي العطاء ان يقتصر على مقدار
الضرورة بحر (١) عمار عن الصادق عليه السلام في رجل نفسه يعطس حتى يحرق على
نفسه قال لا يشرب بقدر ما يشبع منه ولا يشرب حتى يروي - وبكده في من غلبه العطش -
لامنه العطاش - فوجوب الاقتصار على مقدار الضرورة سواء هو في عمر لمقدم (و م)
في مورد بحر بمصافا الى لزوم الاقتصار على ذلك بحيث يحكم بما لا يتم بقدر
على ترك الشرب وخاف الهلاك ومع انتهاء يومه لا يجوز الاقترار وان تقتصر
المشقة الشديدة لانه لا يصوم على تحمل الجوع والعطش - وقد ورد في نفسه
لنصوص لكثرة المقدة لاطلاق ذلك على لغزو بحر

الحامل المقرب والمرصعة القليلة اللبن

(و) رابع و الخامس (الحامل المقرب و هي التي قرب دما وصحها
(والمرصعة القليلة اللبن) اذا حاضا على تولد و نفس لتطران وتقتصر - مع
الصدققة على المشهور - من بلا خلاف في شيء من ذلك في حمله - وعلى بعضه
احمد ع فتاها الاسلام كما عن المنتهى - ولان عنده حمله من لنصوص كصحيح (٢)
محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام ان حامل امهرت و لمرصعة نفسه اسس لا حرج
عليهما ان تطار في شهر رمضان لانهم لا ينفقان الصوم - و عليهما ان يصدق كل
واحدة منهما في كل يوم بغير فيه سد من طعام و غيها قضاء كل يوم افطر فيه
تقصيانه بعد (٣) وعكاته بن مهران - كنت ابيه (يعني عبي بن محمد) سألته عن امره
ترضع ولده و غيره ولدها في شهر رمضان فيشدد عليها الصيام و هي ترضع حتى بعشى
عليها ولا تقدر على الصيام اترضع و تطر وتقصي صيامها اذا مكها او تدع الرضاع

١ الوسائل الباب ١٦ - من ابواب من يصح له الصوم بحديث ١

٢-٣ الوسائل الباب ١٧ - من ابواب من يصح منه الصوم الحديث ١-٢

ولده وادركها لحسن فهم نوعي لصوم - قال ^{في} فليصدق مكان كل يوم بعد على
مسكين (والأبرار عبيد) - به محجوبه - له (في غير محجبه) بعد م عن المسالك من
سنة عدم لوحوب الى المشهور بل عن الدروس سنة التقيد ما يولد في الاصحاب ولا
مدرك لهم سوى لمكانه (ولكن) يرد على الاستدلال به ان عدمه الساك لا يدل على عدم
الوحوط فيه يمكن ان يكون عدمه لمعلومية ذلك بل - او ما مع آخر عن سابه -
وعلى فرض اشعاره به ليس يحوز صلح ان يقاوم مع ظهور ما عدم في لوحوب
(ودعوى) بحد صغف دلالها - بشهرة ولاحماغ المحكم (في غير محجبه) لمعارضه
بما عن لخلاف من لاحماغ على عدم انفسه - و م عن المعتر من سنة هذا التفصيل
ابى الشافعي حاصه (مع) ب صغف الدلاله لا يبحر بالاحماغ المحكمي و لشهرة -
ولاظهر وجوبه مطلق

ان ربه المشهور من الاصحاب وحوط لقصد عليهما - ويشهد به صحيح
محمد ومكانه من مهربان لمعه ن (وعن) ولد لصدوق والدلمي عدم وجوبه - و
استدل به بحوز الحصر الاخر عنه - وبالأصل - ودارصوى - والكل كما ترى
لحميه لطاهر عدم لفرق بين يكون لولد لها او مترعة برصاعه و
مساحره - لاطلاق تصحيح - و صريح لمكانه (بعم) بصر عدم فام عبرها مقام
(واما) بوامكن ذلك ترعا وناجره من انه او مسرع ومها - بحيث لا يتصور ان يصح
بدت فالظاهر عدم حوز الاطر - لمكانه
ثم ن لكلام في ان اصدقه مد وم ن - و مصرف هذه القديه - هو الكلام في
لمسألة السابقة .

لا يجب على ولي الميت قضاء ما تر كه من الصوم

لوما تهي مرضه

فصل - فما على ولي لميت من صيامه لدى لميات به في زمان حيوته - و

الكلام فيه في مسائل لاولي (ولو مات الهوى في مرضه) وواته شهر رمضان او
بعضه في ذلك المرض لم يحب عنه قضاء احماغا - و النصوص الكثيرة يدل عليه
كموثق (١) ساعده عن ابي عبد الله عليه السلام عن رجل دخل عليه شهر رمضان و هو مريض
لا يقدر على الصوم فمات في شهر رمضان وفي شهر شعبان قال عليه السلام لا صوم عنه ولا يقضى
عنه قلب و مرثه قضاء دخل عليها شهر رمضان ولم تقدر على الصوم فمات في شهر رمضان
وفي شهر شوال فمات عليه السلام لا يقضى عنها و صحيح (٢) ابي بصير عن ابي بصير عليه السلام عن
مرثه مرضت في شهر رمضان وماتت في شوال فاقضى عنها قال عليه السلام هل
مرثت من مرضها فماتت لا ماتت و هو عليه السلام لا يقضى عنها فان الله تعالى لم يجعله عليها
فماتت من مرضها فماتت لا ماتت و هو عليه السلام لا يقضى عنها فان الله تعالى لم يجعله عليها
يحملة الله عنها فان شهرا ان يصوم نعمك قصم و حذر (٣) مقصور من حرم عنه عليه السلام
عن المريض في شهر رمضان ولا يصح حتى يموت فان عليه السلام لا يقضى عنه و الحائض يموت
في شهر رمضان قال عليه السلام لا يقضى عنها الى غير ذلك من النصوص

اما الكلام في افاذه المتصرفه بقوله (استحب لوليه القضاء عنه) وعن
المتنبي عليه السلام اني علمنا ان سئل له انه طاعة قلب عن الميت فوصل اليه ثوابها
(وفيه) ان محض الكلام ليس هو بالصوم بل هو ثوابه الذي لميت كان هذا حسن
بلا كلام بل في بيانه عنه في قضاء - وهو سوقف على دليل لا فون انه لا يعقل ذلك نظراً
لي عليه السلام لموت عنه لم يكن مكلفاً بالأداء ولا بالقضاء فلا فون حتى يقضى عنه - ادلو كان
دس بدل عني مشروعه لا يمكن الجواب عن ذلك عليه السلام قضاء اما هو لموت لملك وان
لم يقف لو حب (بل افون) انه لا دليل عليه - مصافا لي ان النصوص بمقدمة
لولم يكن صريحه في عدم المشروعه لارب في ظهورها في ذلك - فالظاهر عدم
لاستحباب .

ثم ان الظاهر عدم اختصاص قضاء في المرض بل الظاهر شموله لموت

عنه عن عبد لم يرفع حتى سب أو ارتفع و لم يمسك من لقضاء نعم في خصوص السفر كلام سيأتي .

وجيب على ولي الميت قضاء ما داته من الصوم

ثالثه (و ثلوثات) ثلوثان (بعد استقرار الصوم) غيبه حجب على وليه قصده
 عنه كما هو المعروف بين الأصحاب من في المذهب ذهب بعد علمائنا . ولم يقل الخلاف
 إلا من اسس على عمل فواجب لصدقي عنه . ولا ينص ، فواجب لصدقة من ماله ، وإنما يمكن
 له مال صدم عنه . و لم يزوج والأفصاد و تحمل فحير فيها سجد .

و ما لم يوص في طائفت - الأولى - ما يدل على ما هو المشهور بين الأصحاب
كصحيح (١) حفص بن الحري عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل يموت وعنه صلاة وصيام
قد انفصلت نفسي عنه أولى الناس بمراثيه فب قال كان أولى الناس به امرأة فقال عليه السلام
لا إلا الرجال ومرسل (٢) من يكره عن بعض صحابه عن أبي عبد الله عليه السلام في حديث قال
مرض فم نصف شهر ومضاه ثم صح بعد ذلك وم نصفه ثم مرض فمضاه فعلى وبه أن
يقضى عنه لانه قد صح فلم يقض ووجب عنه ومرسل (٣) حماد عن من ذكره عنه عليه السلام عن
الرجل يموت وعنه دين من شهر ومضاه من نفسي عنه قال أولى الناس به فاسألو
أن كان أولى الناس به مرء قال لا إلا الرجال ويخونها عرهم وبهذه المصنوعين يقيد
طلاق ما دل على انقضاء عنه من دين نفسه ما يوجب كحبر (٤) محمد بن مسلم
عن أحدهما (ع) في حديث ولكن نفسي عن الذي مرء ثم يموت قبل أن يقضى و
معناه غيره

تذکرہ دہشہ و بدل علی، دہشہ اسے اس ہی عمر کصحیح (۵) میں بریغ
عن ابی جعفر ثانی ؑ ولب لہ رجل مات و غیہ صوم بصادم عنہ و بتصدق
قال ﷺ تصدق عنہ فاد قص و حمر (۶) ہی مریم عن ہی عبداللہ ؑ اذا صام لرجل

شيئا من شهر رمضان ثم لم ير لمريض حتى مات فليس عليه قضاء و أصبح ثم مريض حتى يموت وكان له مال تصدق عنه مكان كل يوم بعد و ان لم يكن له مال تصدق عنه و له - هكذا روى في محكي ليهديين (وعن) الكافي والعيه رواه بطريق موثق هكذا وان لم يكن له مال صام عنه و ليه .

واستدل المشهور بالنصوص الاولى - وان ابي عجل الثالث

واورد عليه (تدري) ما شوب تصدقه لا في ثوب لقضاء عليه (و حري) باختلاف نسخ حري مرته (و ثالثة) باعراض الاصحاب عن هذه النصوص (ولكن) برد لاون) صحيح ان يرفع كالصريح في عدم وجوب القضاء - نعم هو يدل على التحجير بينهما (وبرد الثاني) به على السامعين يدل الجبر على لزوم الصدقة - كان له مال (ويرد الثالث) ما عن المعسر ردا على ذلك لدى افتاده الحلي وليس بقله صواب مع وجود البرهانه نصريه وهو لفصلاء من الاصحاب ودعوى عدم انهاء اجماع امامه عبي مدكره فلا قل من ان يكون قولنا غير منهم

ولكن برده عن الجمع بين حري ابي مريم الامر بالصدقة عنه مكان كل يوم - لظاهر في ابي - والنصوص الامر بالقضاء كذا - وصحيح من يرفع هو انشاء عبي التحجير على ما ذكره الشيخ (وهو) ما عن الاصناف فمدر كه حري ابي مريم دليل الثاني وهو حصص من نصوص المشهور بعد طلاقه به (ولكن) لغير لاختلاف نسخه لا يعتمد عليه - والجمع بين النصوص يقتضي انصر لي ما ذهب اليه الشيخ الا ان عدم افتاء الاصحاب بوجوب هذه الاحكام والاعتماد هو ما دل على المشهور مع - به يمكن ان يقال ان صحيح بين يرفع عم من نصوص وجوب القضاء على الولي فيبعد طلاقه بما اذا لم يكن له ولي وسأبني ثلث المسأله

ثم ان مقتضى طلاق النصوص ان ما يقتضي جميع ما عيه وان كان تركه عمدا كما عن لاكثر - (وعن) لمحقق في المسائل لعداده و سيد عبد الدين الاحتصاص بالنصوم لمترك بعدد وعي عبد الله لشهيد ره ومال له سيد لمدارك وصاحب

لديرة (و استدله) يصرف لصومس الى الغالب وهو المراد بعدد و اختصاص
بعض الآخر بعض لاسب فيجب حمل المطلق على التقييد (ولكن) يرد على الاول
مع لعمه - و مع كونها مشتقاً من التصرف لعدم الإطلاق و يرد على الثاني
حمل المطلق على التقييد انه هو في المحال من دون متوافقين كما في المقام فالظاهر
عدم الاختصاص .

هل لصومس الواحد على ولي الميت هو خصوص صوم شهر رمضان كما عن
لعمامي وابن ديوه م يعم كل صوم واجب كما عن لشحين و المحقق - و من ليه
المصنف في محكي المصنف - و جهاب شهيد الثاني عموم صحيح حصص المتقدم - و
خصوص خبر (١) الوشاء عن الرضا ع - اذا مات رجل و عنه تصام شهرين من بعض
من عله عمله - يتصدق عن الشهر الاول و بقصى الشهر الثاني (و ورد) الفاصل
الرقي على الاول - بانه لا دلالة فيه على الوجوب - و راده مطلق الرضا ع
ممكه - و اظهر بطلان عدم دلالة لعمه الجديده على الوجوب - و قد مر بطلان
ذلك - و اورد على الثاني بانه محتمل لعدم تعين من يجب عليه فلهذا الميت (وفيه) ان
قوله بقصى لشهر الثاني ظاهر في غير الميت و طلاقه بعد من سبق - و لا يخفى
وجوب القضاء على الولي اما هو في الصوم الواجب على من يجب قضاءه على الميت
واما ما لا يجب عليه فضاءه فلا يجب عليه ايضا كما لا يخفى .

وجوب القضاء اذا كان العذر غير المرض

ثالثه - ما ذكره من انه لا يجب القضاء على الولي اذا كان العذر الموسع
لا فطر لميت باقيا الى حين الموت من يكون عاما للسفر و عسره فهو سافر في شهر
رمضان وكان باقيا على سفره حتى مات لا يجب على الولي القضاء عنه كما يجب على
المشهور (او) يحض بالمرض فلا كان (المقوات سفر و عسره) عدا المرض
القصى الولي، كما في المس او يكون خصوص السفر مشتمل من ذلك لتحكم لعدم

وهو عدم القضاء على الولي د لم يستفرا لو حوت على المسب كما عن الهديب والمقنع والجامع والمدارة - م مختص الاستثناء بخصوص السفر غير الضروري كما عن الشهيد لثبي ره وجود

ومثلاً اختلاف خلاف المصنوع - وقد سدد للفرد الأول - بما في صحيح بي بصر المتقدم في سقوط و حوت قضاء عن الولي ثومات المسب في مرضه - من لعل له - د لله لم يعمه عليها - د ه د علي ان كل صوم لم يجب على المسب في زمان حوته لا يجب على الولي القضاء عنه فمثل ما لو كان مسافراً - لعدم و حوته عليه وكذا لعل لو حوته في مرسل من تكرار اعتداه وما لو برأ ولم يقص - بانه قد صح عدم يقص و وحده عليه .

و سدد للاستثناء سفر بقول مطبق - بحملة من المصنوع كصحيح (١) محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام في امرأه مرضت في شهر رمضان و طمئت أو سافرت فماتت قبل ان يخرج رمضان هل يقضى عنها فقال عليه السلام لا الطمئت والمرضى فلا و السفر فعم و حتر (٢) منصور بن حازم عن عليه السلام في رجل سافر في شهر رمضان فموت قال عليه السلام يقضى عنه و ن امرأه حاضت في شهر رمضان فماتت لم يقص عنها و لمرض في شهر رمضان لم يقص حتى مات لا يقضى عنه و صحيح (٣) أبي حمزة عن أبي حمزة عليه السلام عن امرأة مرضت في شهر رمضان و طمئت أو سافرت فماتت قبل خروج شهر رمضان هل يقضى عنها - د عليه السلام اما الطمئت والمرضى فلا و اما السفر فعم و حتر (٤) أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام عن رجل سافر في شهر رمضان فماتت قبل ان يقصه قال عليه السلام يقصه الفصل اهل بيته

و اورد على الاستدلال بها وجود - ١ - بها فاصره من حيث السدد (و فيه) انه وان كان بعضها كث الا ان بعضها الآخر صحيح او موشق - ٢ - ما في الرصاص ايضاً - و هو ان لاصحاب عرسوا عنها قال لم ارعاً ملائكة صريحاً بل و لا طاهر اعد الشيخ في

لهذيب مع انه رجع عنه في الخلاف (وقد) انه مضافا الى اء جمع من اصحاب
 كالتصديق في المصنف والشخ في الهذيب وان حمزه وحدهم بما تضمنه - يمكن
 ان يكون عدم فاء غيره به لجمع سنها و من ما يدل على ان طه و حوت انحصار
 باستقرار وجوده على الميت - لا لاغراض غيرها ٣٠ - بها محموله على ما اذا كان السفر
 معصية وبولاه في شهر رمضان ساء اعلى كونه فيه كتب (وقد) به حمل لاشاهد به
 ٣١ - ن عموم لعله في صحيح بن بصر و موثق ابن بكير - يدل على عدم اوجوب
 عليه وبهذه العربية يحتمل لصحاح المقدمة على ليدب (وقد) ان المحقق في محله
 ان الجميع الموضوعي مقدم على الجميع للحكمي - وفي اقدم حيث به يمكن
 تقييد اطلاق لعله في الحرر بانصوص المقدمة - لكم بها احص منها فلا يصل
 النوبة الى جميعها على الدب (فالمحصن) مما ذكر به - الاظهر هو استثناء الامر
 مطلق - ولم يظهر به يمكن - بسند به عن الثاني - وان ربح - فومر في لسر
 لدى ذات منه انصوم فيه - بحسب على ولدا حصه به

في التقاضي

ان ربه في نفس الولي (و) المسطورين لاصحاب الولي (هو الاكثر ولادة
 المذكور) (وعن) الاسك في و تصديق و جماعة منهم سند امدار و انحصار
 لرافق - به اولى لاس سيرة من المذكور - (وعن) المقصد به الولد الاكثر - و
 ان لم يكن له ولد من الرجال فبني اكر و ستمس اهله و من يكن من سبعة - وفي
 المقدم اقول انحر لايهما التعرض بها (مقتضى) اطلاق صحيح حصص للمقدم بقضى
 عنه اولى لاس سيرة به - وكذا - قوله لا في مرس (١) حماد - في حوت - قوله
 من بقضى عنه - ولي لاس به - لظاهر في اولونته سيرة به ان الولد على برب
 طبقات لارث مع الاب و لاس لا ولي غيرهما - ومع مقدمهما يتعل اولاد

اننى الصفة ثمة وهكذا لا لئاء للصریح فی تحریر بعدم ثبوت ابولایة لهن
و در عین الاستدلال بهما بوجود - ١ - اعراض بشهور عنهما (وفیه) ن
جماعة من قدماء و لم تحرر فیها اصطلاحهما مع بعضهم غیرهم به یمكن ن
یکون لبعض ما سیمر عنک فلا عراض - ٢ - ان المراد من ولى ابى ابى له و میراثه
لولد - ولد بحکم من عده و یکون او فرحل و کثر نص - و یعارف حرى ان المراد
بالمیراث هو سح الميراث و یولحظ بعض المراسد و لاشبهه فی اب الاولی بالمیراث
عنى هذا هو یولد الذکر او و لونه عده من لقطات ابى یکون اصاحبه یلحظ
لموجودین حتى الموت و ولونه الاب فی بعض الامور یكون کثر سهم من
الونه کما لو جمیع به اب مع عشرة و لد - ما یکون یلحظ اصل الميراث (وفیه)
ان لقدم من قوله ^{شیخ} ولى لیس میر به - الاولونه الغلبه یلحظ اصل الميراث
مع عدم الولد لا ولونه - بل هی لعمرو - ٣ - انه لابد من تقييد لصحیح و لموتى -
موتى بنی بصره مقدم بقضى عنه فصل دل به لا الاصل میراث یلحظ لحد، هو
الولد الاکبر (وفیه) ان المراد من قوله ^{شیخ} افضل هل به لو کان الاصل میراث کان
م ذکر به، ولكنه خلاف لقدم و بعض ما ذکر به من ان المراد بولى لیس به ولهم
میراثه (١) صحیح نکاسی عن بنی جعفر ^{شیخ} انت ولى بنت من بن بنت و من
بنت ولى بنت من احبک و اخوة لانت و ملک ولى بنت من بنت لابنت و اخوة لابنت
ولى بنت من بنت لأمک ابج - فانه یفسر ولى لیس به (فالمحصل) مع ذکر به
ان الحق ثبوت ابولایة لأولى الناس بالمیراث من الذکور و لا حصص لهما لحکم
بالولد الاکبر (نعم) بما ان الولد یکون سهمه عدلًا ارید من غیره من لورات و الولد
لاکثر یکون نصسه ارید من غیره لاخصاص الحنوه به فیکون القضاء عن ابیه (واجما)
عیه و ما مع هذه فحجب عن غیره من الميراث عنى تربیت لطفات (فما) هذه لمعد
من انه مع وجود ابو یدیحجب عنه القضاء و مع هذه نقضى عنه کثر اولادته من (واما)

ما افاده من انهمع عنده فمن النساء - فبرده التصوص .

ثم انه قد استدل لعون المشهور مصداقي ما تقدم بوجوه - منها - في الجواهر
وهو ان المساق من بولي هذا لونه حصوب مع ملاحظه الشهرة وقوله تعالى (١)
فهل لي من لدنك وليا برئى - ولد فبرده اشبح به وفي المختلف مع صدق الولي
عنى غيره ومكانة (٢) لصغار بنى الآخر جدا رجل مات وتبعه قصه من شهر رمضان
عشره ايام وله وليان هن بنو حور لهما ان قصصه حمف حمف بام حد لوليس وحمف
ايام الآخر فوقع عليه السلام - بعضى عنه اكر وندبه - شاء الله تعالى (وفي) نصدق
تولى على الولد لا يكر - وانما الكلام فى صدقه على غيره - فالانه غير مرتبط بالمقام
و ما كون المساق بهذا ذلك فهو مسوخ له وعرفه واما امكانه ففدروا - وهو آخر -
وهو (وليته) بدل ولديه - ومف غير ذلك مبين فاده ما حقا

لو كان له وليان

الحاميه و لو كان له وليان تحاصف فسد في بعضه بالتفريط عليهما
كما عر لاكثر وعن الحلى سقوط بعضه رتب وعن ابن ابراهيم ش فصى وان
احتلها بفرقة (اقول) لا شكل فى ان ابوى - وولى النس بالميراث - واولى
النس به شمل الواحد والمعد - وجر لاكثر المتقدم انما بدل عنى نعيه مع وجوده
وبدا لا كلام فى وجوب النصه مع لا يحاد الذى لا يصدق معه وصف الاكرية - و
شمولها للمعد ليس بمعنى كون المجموع ولد - بل كل واحد منهما كذا (ثم ن)
صهر الامر باننا فعل معدده وصم عديده وطلب اتحادهما فيها - هو كون ذلك
للتوزيع - لا يجوز لواحد لكفائى ولا يجوز الاكثر (وعنه) يجب على كل منهما
نصف ما على العيب (بمع) اذ انى صوم و حد اجمعه لوجوب كفائى كما صرح

١- سورة مريم الاية ٥

٢- الوسائل . الباب ٢٣ من ابواب حنك شهر رمضان . الحديث ٣

به المصنف ربه و لشهدان - فحكمه حكم مابى الواحات الكفائة ح - وعلى ذلك
فلا يوجد سقوط القضاء رأسا - متوقف على اعتدال وجود الاكبر - ولالتحجير في ان يقضى
ابهما شاء - ولا القرعة كما لا يخفى -

ثم ان هذا قد دال على ان يكون احدهما اكبر والا فيقدم لأكبر ويجب عليه خاصة
- لمكانته لصدر تقدمه - ولكن الميفى بها الولد - لاختلاف تسع كما امر و
في غيره بحرى ما ذكره في المتساويين في السن

يقضى عن الميرثة ما مات من الصوم

سادسة (و هو) يقضى عن الميرثة) ما مات من الصوم على حسب حال لرحل
كما سبب الى الاكثر بارة و الى المعظم حرى وفي نحو اخر بل سبب الى لاصحاب
ام لا - كما عن الحلبي - وقد ان وجوب قضاء ما عنده من مذهب خدم الاصحاب
واشبح انما ورد به لا عقدا ولا حجاج بها بعد على قضاء لولد من والده
- وما من به الشاهد شىء في محكى بروضه ولكن لمصنف ربه في محكى لمختلف
شدد الانكار على الحلبي في انكاره كونه مذهب احد من الاصحاب جهل به و الى
احد عظم من اشبح مع ان جماعه ويرا بذلك كاس الرح وسنة قول لشبح الى
به اير ولا اعتدال عطف وما يدريه بذلك سبب

وكيف كان هذا اسدل بالاول - بقاعدة لاشراك (وقه) ان قاعدة الاشراك انما
هى في الاحكام لموجهة الى لرحال المحاطين بها - و ما في الاحكام التي حدد
الرحل موصوع بها و لحكم منوجه الى غيره فاعاده غير ثبته (البهم) لا ان
يسدل بها لانت شغال دمة الميت بالحكم - فاذا ثبت ذلك في حق من اصاب
- كان لازم ذلك وجوب القضاء على الولي (و يحمله) من المصوص المقدمة -
كصحيح (١) انى حمزه عن الميرثة تترك الصوم للطعمت و السر او المرض هل

نقصي عنها - قال عليه السلام اما الطمث و مرض فلا واما الموضع ووجوه صحيح (١)
 بن مسلم المتقدم - و حر بن بصر (٢) فيمن مرضت في شهر رمضان فصارت
 في مرضها فان عليه السلام لا يقضى عنها فان الله سبحانه لم يجعله عليها وورد عنها بوجوه (الاول)
 ان غاية ما يستدعيه مشروعيتها لقضاء لا وجوبه (واحد) انه اذا ثبت المشروعيتها ثبت
 الوجوب لعدم لقائل بالعقل مدفعه ان ظهر هم الاتفاق على استحباب القضاء
 عنها والوجوب مختلف فيه (كما) ان الجواب عنه - ان السؤال بما هو عن الوجوب
 للاتفاق على استحباب (مدفعه) ان يقال الاصحاب عنه لا الوجوب وصوحه عند
 اسائل (واحد) ان يقال ان استحباب القضاء يكشف عن ثبوته في دمه وسقوطه انما
 اولي فيكون وجبا (مع) - حر بن بصر ما مدفعه بل عني وجوبه كما لا يخفى
 (الثاني) بها لا يدل على انه يجب القضاء على لولي عني حسب ارجل (وفيه)
 حيث به من المعلوم عدم وجوبه على جميع الناس فليس ح الا لولي و لو يقر به
 ثبوته في الرجل - بل لا يبعد دعوى انه في تلك المصوص من رب المثل على حسب
 عبر المقام (الثالث) ان ثبوت القضاء في مقدر الوجوه لم يفسد فاصله لثبوته في حاله
 (وفيه) ولا به احده في مقابل النص - وثالث - انه ليس في مقابل الوجوه سواء
 عني ما احتج به من عدم اختصاصه بالنول (محصن) بل لا يظهر وجوب القضاء عنها

بدلية الفدية عن الصوم

اساعة (ولو كان الاكبر اثني) فان كان له ولد ذكر اصغر منها - وجب
 عليه القضاء سواء على ما قبله من وجوبه على ولي الناس بمرثته - و ان لم يكن
 له ولد ذكر اصغر منها - وبما رآه اخرى كان اولى بالنسب بمرثته المراءة (والقضاء عليها)
 كما تقدم

(و) اما لكلام في المعاد في انه هل يتصدق من المركة عن كل يوم بعدد ما

ومع العجز عن المدد حسب ما سمعته في صدقة ماس الرضا بن كما عن الشيخ
وبن حمزة وجماعة بل عن المختلف و الروضة به المشهور بين الأصحاب أم لا .
كما عن جماعة . وتوقف فيه عر و حد من مباحري المتأخرين

استدل للأول بوجهين - الأول - مؤني (١) أبي مرزم الانصاري عن الصدوق
عليه السلام في حديث - و ن صحيح ثم مرض بممات و كان له مال تصدق عنه مكان كل يوم
مد و ان لم يكن له مال صم عنه و نه و روى بسند آخر فيه ضعف - الا به قال
صدوق عنه و نه (و نه) بالحر ثم يعمل به في موزده و نه بدل على ذلك مع وجود
الولي وقد مر انه يتعين حج الصوم (و دعوى) ان اقصاه كون الحكم كثر عني تقدير
وجود الولي ايضا و بخروج عده - خصوص لحصول المعارض لآب في حاجته في
لقسم لآخر كما في الخبر (مدفعه) بان مورد لآخر و الامر بالصدقة فيه وجود
الولي لا به مطلق - ولم يعمل به في مورد كثر يشك في غيره (و اضعف منه) دعواه
قده ن لم رد بالولي عر لا كبر و نه بصوم مدفعه مع عدم المال الثاني - ان الحكم
مطلقا هو لتجبر من الصدقة و قصه لولي مع بعد احدثي التجبر بتعين الآخر
(و فيه) ما عرفت من ضعف المسمى و ربما يذكر وجود آخر لوصوح ضعفها عنصرا
عن ذكره (فالحق) ان المال ان صحيح بن مرسع لم تقدم في صدر هذا الفصل بدو
على التحجير بن ن بعضي عنه و يصدق - قال قلت لأبي جعفر عليه السلام رجل مات و
عنه صوم يصم عنه و يصدق - قال لا يصدق فانه افضل - و قد مر ان طلاقه
يقيد بما اذا لم يكن للميت ولي - وعليه فلا يظهر هو التجبر سهما - كما عن جماعة
منهم لشهد شي

ولو كان الأكبر حاشي لاحتج عليها لثبات في لرحوبه التي هي شرط لوجوب
لهم لا ان يقال - انه نعلم الاحتمالي سوجه حطانات الرجل - او النساء اليها -
لا يمكن لها آخر الاصل فعينها لاحاطة بالعضاء - نعم لو كان معها ذكر اصغر منها

لا يجب عليه - لعدم ثبوت كونه كمر لاحتمال كون الحثي ذكرا و العرس انها
الاكبر فالاصل برائة التهمة .

لو كان عليه شهر ان

لثامه ولو كان عليه شهر ان) من (فرضي الولي شهر او تصديق من مال
المت (الآخر) كما عن المشهور - وعن الروضة به منعب الاصحاب - وعن طاهر
المفيد وصريح الحثي والمصنف لشهدوسد لرباص وغيرهم من متأخري المناشرين
وحول لقضاء نعمسا لان يكون من كفاءة محبرة فمحبر بين صومهما و بين اعتق
و الاطعام من مال المت - واسدل للاول بحر (١) انوشاء عن بي لحسن برضا الله
اد باب رجل وعية صام شهرين متتابعين من عيه فعه ان يصدق عن شهر الاول
ونقص الشهر الثاني والماقشة في سددسهن بعد استداد لمشهور اليه - في غير
محله وبه نقد اطلاق النصوص اني لها طلاق شمن بالمعصم - و قد تقدم بان ما له
طلاق منها (فان قيل) به لم يذكره من يجب عليه المت باعتد الثوب في
الذمة فيصدق ح عه عن الاول وسماحر على قضاء اثنى (فما) به خلاف لظاهر
ون قوله عليه ان يتصلق الخ طاهر في راده من مباشر ديث وحث به ليس المراد
كل فرد من المكلفين فلامحالة اريد به الولي (و دعوى) ان المراد به الرمصان
المتتابعان (مدفعة) بان فوت الشهرين لمبعض غير ثوب شهرين لمبعض - و
الذي الذي هو في الحر غير قابل لمحمل الترمور (فما) عن المشهور هو لاظهر
ثم انه لا بد من الاختصار على مورد النص فلا يبعدى عه فلو كان عليه شهر ان
من رمضان لا بد من قضاء الجميع كما انه لو كان عليه ريد من الشهرين - لا بد
من القضاء - وهكذا في سائر الصور (نعم) الظاهر عدم الفرق بين ما اد كان عليه
شهران تبييا - او تحيرا - لا انه لا يعبى على الولي ديث لعدم نقصان الفرع عن

الأصل فله التحجير انتهى كذا على الميت وإن احتار الصيام حارله الصدقة عن شهر و صيام الآخر .

وهل يختص ذلك بما إذا كان ناسحاً معتبر فيه فاصل الشرع كالكفارة فلا يدخل المذنب ذلك أم نعم كل ما عسره الناسح بسبب صاحب الجوهر الثاني في كل من تعرض من الأصحاب بذلك و لعله انطاعراً لا مقيداً لطلاق النص سوى ما يدعى من أن المساقاة لا تدرى إلى الكفارة و هو كما يرى - فالأظهر هو التعميم.

يسقط القضاء عن الولي بفعل الغير

التسعة - يسقط قضاء عن الولي بفعل الغير لأن الميت يتبع ما يفعله الأحياء بسببه عنه من الصوم و صلاة و ما أشكل ففي حصر (١) على من يقضي عن الكاظم ^{عليه السلام} في الرجل يتصدق عن الميت و يصوم أو يصلي و يعنى قال ^{عليه السلام} كل ذلك حسن يدخل تبعه على الميت وفي حصر (٢) الحسن بن محبوب عن الصادق ^{عليه السلام} يدخل على الميت في فرد الصلاة والصوم و سح و صدقة و لرو الدعاء و كتب آخره لندى فعلة و تلميح وفي حصر (٣) عمار بن موسى عنه ^{عليه السلام} في رجل يكون عليه صلاة أو صوم هل يجوز له أن يقضيه عن غيره أو لا يقضيه إلا بمسهم عارف - و نحوها غيرها (و لمستفاد) من هذه النصوص أن ما يكون له في ذمة الميت لا يحصر فيه المباشرة بل يكفي إيجاد فعل في الخارج منكم إلى الله تعالى

وعن الانتصار و التمهيد و المحلف مع صحة النيابة - و إن المراد من قولنا يقضي ولي للميت عنه أنه يقضي عن نفسه ويستتبع إلى الميت باعتبار أنه ليس في وجوب القضاء واستدلاله بالأصل فلا ريب في أن ما في ذمة الميت إنما هو الصوم لندى كان و حله عليه تعبياً والثبوت في صحة النيابة يرجعه إلى شك في سقوط ما ذمه بفعل

الغير والاصل يقتضي عدمه ونقوله (١) تعالى و دلل للابن لاما سعى ولا حذر (٢)
 لمصنعة به ليس تسع الرجن بعد موته لا ثلاث حصص (و منه) به شيئ من مذكر
 لا يصلح للمقاومة مع ما سبق من يجب الخروج عنه به - فالحق انه يفرع دمة
 لميت بفعل الغير قد فرغ دمة الميت سقط القصد عن الولي - لاربع لموضوع
 وعن الحي وجماعه عدم سقوط وردد المصنف به في المنتهى - قال، ووصم
 احسب عن الميت بفعل قول لولي فيه تردد يشأ من الوجوب على الولي فلا يخرج
 عن القعدة بفعل لمترع كالصلاد عنه حب ومن كون الحي عبي لميت وسقط لمترع
 عنه لوجوب كالدس. ثم استغرب عدم الاجراء وقد استدل به (٥٥) لقاهر من سكيلع
 صدور لمكلف به عن المكلف بالمشاورة - دعمل لائب لا يكون في نفسه عملا
 للمدرب عنه بواسطة رادته ومقتضى القاعدة عدم سقوط لو حب بفعل بغير مع الاستثناء
 و بدونها (٥٥) البتة عن الحي غير مشروعه ومكانه (٣) بقدر المتقدمه - وبها
 تدل على عدم حوار قصه غير لا كبر. و في الكل نظر (٥٥ الاول) فلان دلل وجوب
 القصد على لولي كمنه لادلة لمكفله لسان الاحكام لا يقتضي حفظ موضوع لوجوب
 وعليه فلا ينافي اوله استحباب ترع عبر لولي بالقصد وب تيان عبر لولي بالقصد
 لوجوب فرع دمة الميت ومع بقاء لموضوع وهو ثبوت القصد في دمة ميت بمنع
 بقاء لوجوب على الولى - فيكون وجوب القصد على الميت مشروط بعدم فعل الغير
 (و ما لثبتي) فلان لمترع يكون باننا عن لميت لا الحي وسقوط الوجوب عن الحي
 ليس لتحقق معينه بل لانعدام موضوعه (و ما لثبتي) فلانه بد رص لمكانه مرس (٤)
 لفيقه عن لصادق ^(١٢٩) اد مات لرجل وعليه صوم شهر رمضان فليقص عنه من شاء من
 ابيه - و لجمع بينهما يقتضي حمل المكانة على اردة به حب على الاكر القصد

١- النجم - الآية ٣٩

٢- اوسائل - الباب ١- من ادوات كتاب الوفوف والمدفات

٣-٣- اوسائل - الباب ٢٣- من ادوات احكام شهر رمضان - الحديث ١-٣

دوب غيره - ولم تكن معها طهره في ذلك - وجعل المرسل على رده مشروعاً
لقضاء غيره (فحصل) أن الأظهر حواراً شرعاً لمصرع بالقضاء عن لميب و
توجب ذلك السقوط عن الولي (وترتب عليه) به يجوز أن يسافر الولي من يصوم
عن الميت لعدم أدلة صحة العقود والآراء

الإيصاء بالاستيجار عنه

كما أنه يجوز أن يوصي لمسا بالاستيجار عنه أو يوصي من يوصي عنه الوصي
لعموم ما يعود بوصفه فهل الوصية نافذة لمرجحه لو حوِّب ما وصي به على الوصي
توجب سقوط الوصية عن الوصي كما من الشبهة أن الوصي شرعاً والدخيرة
- أم لا - وجهان .

قد استدل الشيخ الأعظم رة للآول به بعد فرضه حوِّب الوصية بوصفه لا يوجب
الفعل الوصية على مكلفين ورجاءه إلى لو حوِّب المكلف محاباً لظهور التكليف
والتحكم بالوصية على الولي ما في لفرض يعود لوصيه - قال التحصلي - دليل وحوِّب
الوصي بوصفه حاكم على أدله مثل هذا الحكم اعني بوجوب على الولي والأفكل
وصية قبل تعين الوصية به لها حكم غير نفسه لوصفه انتهى (وفيه) أولاً أن الحكم
بالوجوب على الولي ليس ما في يعود لوصفه كما لا بد في دليل مشروع التبرع كما
مر - وإنما في كون وحوِّب لفعل على الوصي وحوِّب عيب - لأن الواجب لو اُحد
لا يجب عينا على مكلفين والجمع بين المكلفين يقتضي بناء على لو حوِّب المكلفين
لأطرح أحدهما والعمل بالآخر لاحظ بطائره (و ثانياً) أن ما رده من حكومة دليل
وحوِّب الوصية على دليل الوصية على الولي لم أعرف وجهه أدكن واحداً من دليلين
ثبت وحوِّب بفريق دمه لمتى لا يكون أحدهما متعلفاً لبيان أحسن الأحرار من تصرف
في الحكم لمستفاد منه - وموضوعه ومتعلفه - ومع عدمه كيف يكون حاكم عليه
(نعم) هو حاكم على دليل استحباب القضاء على الوصي بمعنى به يوجب وحوِّب

عليه لما افاده من - كل - وقعه قبل تعلق الوصية بها لحكم عمره ، يقتضيه الوصية - وهذا
لا يرتبط له بحكم الولي

وقد يستدل به بمصودر اذ لو حوت على الوصي عن صورة الوصية لعدم عموم
واطلاق لها ، بالاضافة الى ان دعوى الشبهة (وقد) - لا يجوز - لثبوتها على فسخين
اذ قد يكون العنوان غير الحكم ككونه معلوما ومجهولا - وقد يكون دعوى ان الموصوع
كتعلق الوصية به وحده - وما يسمع - يكون الدليل لمكش لبيان الحكم مطلق
بالسبب فيه هو الاول لا الثاني (فمحصل) مما ذكرناه ان لا قوي هو انقوب بالوجوب
الكهائي على الوصي - والولي -

لا يعتبر في الولي كونه بالغا حين الموت

المشرد - لا رب في انه اذا كان الولي غير بالغ حين الموت لا يجب عليه القضاء
لعدم كونه مكلفا - بما لكلامهما ان وصار بالغا - وفيه قولان احدهما وجوبه عليه
والاخر عدمه -

تشهد للاول صدق لولي و اجماع بشرط ولا يصح عدم الاجماع

حين الموت

وامسك لنا في (ن) بعد دليل الوجوب على لولي بالاجماع يقتضي كون
الموصوع هو البالغ حين الموت فلا تشمل البالغ بعده (ويجب) هذا الشخص فخرج
عن يجب دليل وجوب القضاء على له لي وبعد مقتضى زمان الصغر بشك في بقاء الحكم
لخاص فستصحح و لا ترجع الى عموم العام ولكن (ترد على الاول) ان لدليل دل
على وجوب القضاء على كل ولي خرج عنه غير البالغ بعد مصادره بل يكون
المقتضى موحودا و لا مانع مفعود اذا لم مانع لم يكن الصغر حين الموت ولا بشرط
البلوغ حينه بعده دليل على ذلك (و ترد على الثاني) اولا - ان المختار في عدم
المقتضى هو الرجوع الى - بعد مقتضى زمان الانحصار قطعا (و ثانيا) ان

لنخصص في المقدم هذا يكون من الأول - وفي مثله يرجع الى عموم العام قطعاً
لالى لحكم الخاص

و ما ذكرناه بظهره - و كان احد المولدس اكبر - و لآخر اكبر من حيث
النوع بحسب القضاء على الأول لان الحقوله وهو اوى الناس بمرئته (وعن) الايصاح
وحاشة الارشاد وكشف عصاه - اولى هو اسالغ - لانه كبر عرق ولان العرد
بالاولى الاولى بحسب - و الاولوية لنوعه حاصلة له (ولكن يرد) على الاول
عدم كونه كبر عرق - وسمى اسامي - الاولوى باسرت هو الاكبر بلحاظ لحيوة
ولوسو - و كان حدهما لدون لآخر يقط القضاء عنهما ولا يجب على لبالع
اراد من حصته - فدم كتب لصوم ولله الحمد اولاً و آخر

في الاعتكاف

(الساب الخامس في الاعتكاف) و كلامه في مواضع - الاول في ماهية -
وهو فساد من الكف وهو في اللغة - الإقامة والاحساس واللت لطوس - وملازمه
الشيء (١) قال الله تعالى سورة الكف فيه وادى المهم و لمع - وقال تعالى (٢)
مما هذه امثال التي يتم لها كعب - و قال - (٣) فانو على قوم يعكفون على
اصنام لهم و قال - والهدى (٤) معكوف اي محبوس و الظاهر ان معناه شيء واحد
يعبر عنه في كتب اللغة بلفظ سفارة (وهو) في السمع او عرفه عبارة عن (اللت
للمعانة) في مده محبوسة و ليس ذلك معنى آخر له كى بارع في انه حقيقة شرعية
او مشرعة بل حد مصاديق معناه المعوى وكف كان - فلا ريب في مشروعيته - و
في لستهي و هو اني لمسلمون على مشروعية الاعتكاف و انه سنة انتهى و يشهد لها
من الكتاب قوله تعالى - يظهر (٥) ملى للظننيس والف كفس والركع لسجود وقوله

١ - سورة الحج الآية ٢٥

٢ - سورة الانعام الآية ٥٢

٣ - سورة الاحزاب الآية ١٣٨

٤ - سورة الفتح الآية ٢٥

٥ - سورة البقرة الآية ١٢٥

عرواح ولا تشر وعن (١) دسم عاكفون في المساجد - و من السنة بصوص كثيرة -
 كصحيح (٢) الحسن بن علي بن عبد الله بن كان رسول الله ﷺ كان لعشر الأولى حر
 عكف في المسجده وصبرت له فده من شعر وشعر لمبرر وطوى فراشه وبحوده غيره
 و تأكد استجابه في شهر رمضان - لاحظ (٣) حر السكوني عن أبي عبد الله عن
 آتته عن رسول الله ﷺ اعتكاف عشر في شهر رمضان بعد حجته وعمرته
 خصوصاً في عشر الأولى حر سائر رسول الله ﷺ - فعلى (٤) حر أبي الحسن عن
 الصادق عليه السلام عكف رسول الله ﷺ في شهر رمضان في عشر الأولى ثم اعتكف
 في الثانية في العشر الوسطى - ثم اعتكف في الثالثة في العشر الأولى حر ثم ثم برن
 يعكف في العشر الأولى حر (ثم ان) ظاهر الأدلة كون الأعكاف بهذه من العبادات -
 فيجوز ان يقصر على العبد به خاصة وعن المصنف في بعض كتبه وكاشف لفظه
 به اعتكاف قصد كون لب لعمده خارجة - ولاديل لهذا عليه و سادتي تمام الكلام
 في ذلك في طي المسائل لانه شاء الله تعالى

مكان الاعتكاف

الموضع الذي في مكانه - لأحلاف في انه يمر ان يكون ذلك (في) المسجد
 وفي لخواه اجماعاً بسمه - وفي المذكور و قد اجمع علماء لأبصار على اشتراط
 المسجد في لعمه - وفي المنه و قد اتفق العلماء على اشتراط المسجد في لعمه
 ويشهد به - بصوص كثيرة سمر على - و استدال له - ولاية انكرمه لمقدمه - و
 لانه شروط و اسم عاكفون في المسجده - بتقريب به لوضح الأعكاف في غيره ثم
 بعض لبحرهم بالأعكاف في المسجد لالامشده حرام في حال الاعتكاف مطلق
 وقد حنفوا في تعينه (فمن) الشح والسدين و لدلي و المصنف في جملة

من كنه بل في المنتهى منه الى اكثر علما - به مسجد جمع فيه سي - و وصى
 سي - وهو حد من حدارعه على المشهور - (مسجد مكة او مسجد النبي ص) جمع
 فيهما رسول الله ﷺ او مسجد (جمع الكوفة او) مسجد (النصرة) جمع فيهما
 مير المؤمنين ع (خاصة) (وعن) حتى من به جعل موضع لاجل مسجد لمدن
 لدى روى ان لادم الحسن بن علي ع (وعن) الجمع لجمع فيهما (وعن)
 صريح جماعة وظهر تحريم مهم المسجد - ولحقق - والشهادان - به - المسجد
 الجامع - او لاسطم و مسجد لجماعه عني خلافهم في لغير - والطهران المراد
 شيء واحد وهو ما كان مسجد السوق والفسد ما شكك في المسجد الذي لم
 يعد لاجتماع المعتكفين من قبل المذنبين - ونسبه في محكي لعدم بني اعدان فضلا
 لاصحاب (وعن) ان ابي عفضل به كل مسجد

واما لقصور فهي على طوائف (الاولى) مدد على حوار بقاعه في كل
 مسجد كصحيح (١) داود بن سرحان قلت لابي عبد الله ع في رده عتكف وماذا تقول
 وماذا اقرض عني ع قال لا يخرج من المسجد الا لاجل الحاجة لا بد منها ولا يقعد
 تحت طلال حتى يعود الى محبته وصحيح (٢) الحسن ع ع لا يقف للمعتكف
 ن يخرج من المسجد الا لاجل الحاجة لا بد منها ثم لا يحسن حتى يرجع ولا يخرج في شيء
 الا لاجل الحاجة او يعود مرقتا ولا يحسن حتى يرجع وموثق (٣) داود بن الحسن ع ع لا
 لا عتكاف الا بصوم وفي لمصر عني ع به - ويحذره ع (الثانية) ما يدل على
 ن مكان الاعتكاف مسجد الجامع كصحيح (٤) الحسن ع ع لا عتكاف الا
 بصوم في مسجد لجمع و حر (٥) عند له بن مدد ع ع لا يصح العكوف في
 غير عني ع مكة الا ان يكون في مسجد رسول الله ﷺ او مسجد من مساجد

٢٨١ - الوسائل - باب ٧ - من ابواب الاعتكاف - حديث ٢٣

٢٨٢ - الوسائل - باب ٤ - من ابواب الاعتكاف - حديث ١١

٢٨٣ - الوسائل - الباب ٣ - من ابواب الاعتكاف - حديث ٢١

لجماعه (١) وحر عبي بن عمران يرى عند شيخنا لاعتكاف يعتكف في المسجد لجمع وموثق (٢) بكافي عنه عنه عن الاعتكاف في رمضان في عشر الاواخر قال شيخنا عبا عليه السلام كان يقول لا يرى لأعتكاف لأني المسجد الحرام في مسجد الرسول وفي مسجد جمع (جماعة) وحر (٣) لرازي عنه لا يكون اعتكاف لأني مسجد جماعة وصحيح (٤) البخاري عنه لا يصح لأعتكاف إلا في المسجد الحرام أو مسجد الرسول و مسجد لكرمه ومسجد جماعة ويضرب مداه معتكفا إلى عرصة من الأجر (الثاني) ما استدل به للقول الأول - وهي صحيحه (٥) سمر بن زبد قال لأبي عبد الله عليه السلام يقول في الاعتكاف بعدد في بعض ما حدث فقال لا اعتكاف إلا في مسجد جماعة قد صلى فيه امام عند صلاة جماعة ولا بأس باعتكاف في مسجد لكرمه والمصبرة ومسجد المدينة ومسجد مكة ورواه (٦) ترمذي بسنده عن الحسن بن محبوب عن عمرو بن بريد قال وقد روي في مسجد المدائن ومرسل (٧) اسفله وروى انه لا يكون لأعتكاف إلا في مسجد جمع فيه نبي أو نبي صلى الله عليه وآله في ربه مسجد الحرام وجميعه رسول الله صلى الله عليه وآله ومسجد لمدن جميعه رسول الله (ص) وامر له من (٨) ومسجد لكرمه ومسجد المصبرة جمع فيهما امر مؤمنين ورواه (٨) الصدوق في جميعها رسالة

مدفعه الأولى فلا إطلاق لشيء منها في ورد في مقدم من أحكام حر من فس عدم الخروج من محل الاعتكاف و لروم الرجوع مع الخروج في موارد حوره و شرط الأول للصحة انما هو وماذا كان وعلي فرض ثبوت لإطلاق لها يقيد بانطوائن الحرس (و دعوى) انه يسلم تخصص لاكثر لمسهجن (مدفعه) من لمسهجن تخصص العام لاكثر - واما تقييد الإطلاق فلا سهجان فيه - لا ترى انه لم يستشكل حد في تقييد إطلاق ذلك الجماعة لتخصصي بحور الاقيد - لكن احدهما دل على عدم حوار الاقيد - فاستق و غيره من لا حور الاقيد - مع ان المدول فن من الفسق (ومع) لاعصاص عن جميع دين الاعراض لأصحاب عنها و عدم افتائهم

مضمونها لا يستداليها

و ما الطائفة الثانية فأورد على الاستدلال بها بوجوه (الأول) عدم إمامة الأصحاب
باعتصامه في المشهور منهم من غير مخالف صريح من تقدمه سوى المحدث - هو
احصصص الاعتكاف بمسجد صلى فيه النبي ورضيه - وقوى مدح من لا أثر لها في
هذا المقام (وقه) ب عدم إمامته به كان لأحد الجميع بها وبين طائفة الثالثة لا
يوجب وراثتها - و معه فلا بد من ملاحظة أن الجمع هم أهل (الثاني) أن جملة من
يصوصها بمسجد المسجد حجب عنه ولا يرتب به علم من الجامع لصدقه على مسجد
المسجد صلى فيه جماعة ولم يقولوا به ففسد بالجامع حتى يقدّر مسلم صحته ليس
بأولى من تقدمه بمغايه أصحاب من مسجد صلى فيه إمام لأحد جماعة أو جماعة
بل هو أولى بالجماعات الكثرة والشهرة العظيمة وقاعدته توفيقه لعباده ووجوب
الاقتضار فيها على المسكن ثبوته من الشريعة - مصداق إلى الصحاح المتقدمة هكذا
إفادته الرأى وقه (ولا) أنه يرى في العسر بمسجد ثم فيه جماعة والعسر بمسجد جماعة
وطاهر الثاني هو المسجد بمسجد جماعة أهل استدعائه من غير احصصص مسلمة ومحنة أو
جماعة - فالمراد به مسجد بالجامع (و ثاب) به لو نكر هذا الظهور فلا قل من
لاحد من مرجع إلى لقصوص الآخر لمتصميه مسجد بالجامع (و ثاب) به لو سم
ظهوره في الاتصال بقيد بواسطة لقصوص الآخر بالجامع (ودعوى) أنه ليس بولي
من تفيد بمسجد صلى فيه إمام الأصل (مدفوعة) بأنه أولى من جهة الدليل وبالجماعات
لمنهوله والشهرة العظيمة مدعوت حاله وقاعدته توفيقه العبادة - لأنما في الالتزام
بالإطلاق من جهة الدليل ومع وجوده لأصحاب الاقتضار على العسر والمصاحبة
فيحرم عليك حاله - فهذا نظر مدالها على المطلوب طهرد

و ما الثالثة فمرسلا لمقصد والمصحح - لأرسالهما لا يبعد عنهما (و ما الصحيح)
والاستدلال به لما هو المشهور يوقف على رادد ما لا أصل من إمام عدل وهو غير ثابت فانه لو

ظهور لفظ الامام في امام الاصل دون امام الجماعة لا يتم ظهور الموصوف بعدل فيه بل لظاهره من سبب قرينة كيون مورد السؤال مباح بعد ادلتى لم تكن مساحدا اهل الحق هو ميم الجماعة .. فستحصل جوابه بـ انه لا يمكن ان يكون في مسجد اهل الحق وما لمسجد الذي انجدها اسحق لعرب لحد، عنهم - فمدام لم يخلص فيه هل الحق جماعة حيف ميم عدل - فهو لا يمكن فيه فكاه ليس بمسجد اجماع - فالمسجد لاجماع لاهل الحق - وبهم ولعبرهم محور فيه الاعتكاف ثم به البيان دفع لتوهم السائل - ان المسجد الذي يقدم فيه جماعة لا يمكن ان يكون فيه قال لا ولا يسأل بعضك في مسجد لكوفه ج - ان يثبت بالشرط هو وهو من الحق فيه جماعة ولا يكون فيه لما يثبت الجماعة فيه وهو وعلوه فيه وقا الاعتكاف وبدلال على محور لا اعتكاف في مسجد اجماع مطلق ولزيت عن دينك فعدت ما هناك لاحمال فيعين لرجوع الى لفظه نسبه غير لمحمده (ووسم) دلالة لصحيح على ما سدد به له .

فالمشهور بعد طلاق النصوص لمقدمه

واحب عنه على هذا المسلك هو جوه ١٠ - ما في المسند وهو كثر النسخ لا يمكن موضع الاعتكاف وهو لا يكون صريحا في معنى الحوار لارادته هي لاستصحاب (وفيه) به يسى على ممنه غير لصحيح - وهو عدم ظهور احديه لحرية في لزوم - ٢ - ما في ايضا وهو ان بعض الاخبار ذكر مسجد الجماعة بعد ذكر مسجد النبوة وانكوفه ومسجد الحرم فيكون المراد من مسجد الجماعة عرف الله (وبرد عليه) بعده مهابك ح للعرض والرجوع مع لصحيح لكونه مما شهر بين الاصحاب و لشهرة ون لمرحبات ٣ - ما في ايضا من انه لو سلم لانه لا يصبح بخصوص النصوص لمقدمة به والا يرم حروح الأكثر وهو غير حائر فقع التعرض سهما وهي راجع من جهة لموفق لاطلاق الكتب لعزوه من المرحلات المصنوعة (وفيه) ولا ماتقدم من به لا محذور في بعد اصلاقيها - وثاب - انه لو سلم التعرض فعلى ما هو الحق من لترتب بين المرحلات وان المراد بالشيء هي لشهرة انوائية لانه من

بقدم الصحيح لانه شهر - و لشهرة مقدمة على موافقة الكتاب (و بعد كراهه) طهر اشكال
 ما في الحق هر. فلهو مع تحاده و كونه من قسم الموق و احتمالها ما عرف فاضر
 عن معارضته لما تقدم سببا بعد اعتصاده بظهور الالة بناء على دلالتها على مشروعته
 بكل مسجد سوى (و لعمدة) ما ذكره والمتحصل حور الاعتكاف في كل مسجد
 جامع بشرط ان يكون قد صلى فيه تام عدل بصلاته جماعة ولا يعسر صلاته ادم
 الاصل فيه

فروع

١ - لو فرض بعد الجامع في البلد الواحد - فله حور الاعتكاف في كل
 منهما ام لا - فدينار الثاني نظرا الى ان ثبت منه ان مسجد جامع البلد و كونهما
 معا جامع لا يكفي في المعسر كون المسجد الذي يعتكف فيه جامع - ولكن يرد عليه
 - لمرده بالجامع ليس ما يجمع عامة هل - يرد فيه - و لا في مسجد يكون كث
 خصوصاً في هذه الامة - في ان يصلي اجمعه - بل المراد به ما اعتكف فيه و عليه فكل
 مهم يصدق عنه الجامع فصيح الاعتكاف فيه

٢ - مع فرض التعدد - هل يحور ان يشرك به في الاعتكاف بالثلاث بعض
 المدة في احدهما وبعضها الآخر في الثاني - ام لا كما في الجواهر - فصل بين
 ان كان احدهما متصلا بالآخر بالثلاث فيحور - وبين غيره فلا يحور - كما عن بعضه
 و حقه (و حقه الاول) ان مقتضى اطلاق الأدلة هو - المعسر الثلاث في المدة لمعية
 في الجامع - ولم يدل دليل على اعتبار وحدة ذلك - و عنه فان كان مصيبا - و لا
 كلام - و لا - فحروجه من احدهما في نفسه و بكونه غير حائر كما سيأتي لانه اذا
 خرج في موارد حوار فكما ان له ان يرجع الى الاول يجوز ان يذهب الى الثاني
 (و حقه) الثاني ان في بعض الصلوات المتقدمة - كتسبيح داود - لا تخرج من المسجد
 الا لاحتاجه لا بد منها ولا تقعد تحت ظلال حتى تعود الى محطتك - و يحوز غيره و هذه

ظهرة في اعتبار لوحده (ونكن) بر عليه ان لا يتر في الاعكاف ان تلت في مكان معين من الجامع بل له ان يتر مكانه من موضع عنه الى موضع آخر - فالمراد من محطتك هو المحل الذي لابد من لست عنه في لعدة بحاصه - فكما به يصدق على ما يورجح نبي موضع آخر من المسجد - كك يصدق على ما لو رجع الى مسجد آخر (والاوى) ان يندل له بان لما حود في الأدلة بس هو هذا لغوان الصدوق على الواحد و متعدد - بل احد مسجد جامع - وظهر ذلك في لوحده لاسكر فالأظهر عند روجه لاسجد فلانحور ن يشرك بهما

٣- اذا كان جامع و حدا وفصل بآخر - حذر ان يعكف في كل منهما لانه بعضه - فهل يحور ان يخرج عن احدهما الى الآخر كما في لستى فما د كان احدهما ملاصقة للآخر بحيث لا يحتاج الى المشى في غيره - ملا - و جهاب - مسان على صدق لوحده و لعدد - فعلى الاول يحور و على لثى لانيحور - و لعل ذلك بحسب اختلاف افراد بآخر - ولو ثبت في صدق لوحده و لعدد سى على لاون وبهما كان واحد سابقا و بشك في عروض لعدد فبصاحب الوجود بناء على ما هو لحق من حريان لاصحاب في لشهاد استقيمونه

٤- من يحور الاعكاف في حيطان المساجد لنى من جانبها و ابرها فيها و سطوحها و مبائرها و مبائرهم و مرادى و يحور منها هو مسى على الدحول مالم يعم الحروح - ام لا (انظار) ذلك فيها من حراء المسجد و البعض فيشبهها طلاق لادته والاصراف الى خصوص السطح الداخل مسرع و على مرصه يروى لبادى بامل - ومثله لا يصلح لتقييد الاعلاق (فما) عن لدروس من يحق الحروح عن المسجد لا يصعد على السطح لعدم دحوله في مساه (ضعيف)

شرائط الاعتكاف الشرط الاول

الموضع كالت - في شرائط الاعتكاف (و شرائطه) امور الاول (العمة)

بمعنى لاردة لمحركة للعصلات الموحدة لاحتداده الفعل - مع قصد لفره بلاحلاف
 في ذلك في الحصة (اما) دخل لاو - فواضح ان الفعل عبر لأحصاري لأن نصف بحسن
 ولا فصح ولا يكون متعقبا بكليف (و ان) اعتبر انى - فلدحه في تعدد - و
 الاعتكاف منها جماعا - و قد مر سطر الكلام في السفة خصوصاً فيها في لما حث لمقدمه
 فلا بعيد - واما يشير هذا الى بعض لغزوع لدى وقع للاحلاف من تعقها فيه (منها)
 به بدءاً على - الاعتكاف المبدؤ بعد مضي لومى بقدر واحد كسب سداى
 كيف يوى

فقد فعل كما عن سداى مدر كره به يوى من لاو كسب معنى ان اليوم من
 الاول على سبيل الدب والبقى على وجه التوحيد (و اورد عليه) بانه يوم تقديم
 اسة على محلها لان محلها اول الفعل - و لفعل الواحد من اسة فلهو اول ما يعق
 و حو به و به (و لا) ان السفة ليست هي الاخطار بل هي تعدد عن له على المحرك
 للعصلات و عنه فمع التقديم حيث يكون ذلك بواحد حتى العبد يدفع الاشكال
 (وثاب) به لو سسم ان المراد بها الاخطار و ان ذلك بعسر فلا سب في س استمر هو
 الاخطار بمقارن لاو المركب و مما عند كل جزء من خصوص فلا بعسر قطع و لم
 يترمه احد و اعتكاف لوم الثالث بما به جزء اما مور به - لا بعسر الاخطار في اوله
 و قد يقال كما في شرع بانه ان كان مبدؤا يوى لى فامضى يومان و حب
 الثالث على الاظهر و قد مر به الوجوب (و اورد عليه) بعض لمحشيين من ثلاثة اقل
 ما يحقق به هذه العدة و هي متصلة شرعا و من شذت بعباده لمتصده ان لا يعرق اليه
 على حرانها من تقع بيه واحدة (و به) به لادلس على الصبح عن يوربع اليه بالحو
 لمذكور - من سدلبل دب على لروم ابدان المأمور به بقصد الامر المتوجه به
 فلو يوى تد كل جزء على نحو لاسقلال بظن من جهة ان الجزء مستعلا عن مرتبط
 بالجزاء الاخر لا امر به فيعطل لذلك
 واما لو يوى - عند اتان كل جزء الامر الصمى المعلق به و بانه على صم

سير لاجراء اليه فلا شك في صحته كما عرفت لأصحاب نحو رده في نوصوء وغيره
 (وقد يقال) كما في الجواهر - أنه حيث يكون اعكاف الثلاثة عبدة و حده
 ولا توصف قبل الوقوع باللبس فهو ح وحيث يجوز أن يوصف قبل الوقوع فيه
 لبس - و لو حوت الحاصل بعد نوع من حكة ثلث عبدة لمدونة لأمس وجوده
 امرها ضرورة كونه بامر آخر غير الأمر بصل لأعكاف فلا يعتبر في صحته أصل فيه
 فصلا عن به الوجه - ولذا - لو أتم المكلف بعد باللبس به على مقتضى الأمر الأول
 غير عالم بالمراد الذي صح فيه قطعاً (وعنه) أنه لا يعمل بغير لمولى يفعل في محي
 رده وحين العمل بسبل ذلك لأمر بلسط ودمر به بامر آخر معار له - كما لا يصح
 أن يكون ذلك الأمر بقا ودمر به بامر آخر (أولاً) فلا الأمر به هو لمعت
 نحو فعل و تحريك العضلات ، حده ومع فرض عدم ناعته من جهة به مالم انت
 رمن لفعل لا يكون هذا الأمر لحد لناعته وبعد محي رده بسط الأمر فلا يصل
 الى مرتبه لناعته به فمثل عند الأمر بعوده من الحكم محل (و ما لذي)
 فلا به يلزم منه اجتماع لملس مع ن الأمر بلامشا - مصافاً الى أنه لو كان كث
 كان الأمر الوحوي بصل من لاون (و ان عرفت) أنه قد سكر وجود الأمر الوحوي من
 لاون نظراً الى أن رمت لامثال بعد به من فلا يصح الخطب فيه - ولا يرى محذورا
 في وجود الأمر البدني ولم يظهر الفرق بينهم من هذه الجهة (والحق) أنه بناء على
 اعمار قصد الوجه حتى قصد وجه الاجراء من الوجوب أو لبس تنعس احد ر احد
 لاولس - فان اعكاف اليوم لثالث من الاول مأموره بامر و حوي عنه الأمر مشروط
 بان يان لاعكاف في يومين لاولس (ولكن) الاظهر كبر في كتب الصلاة بمصلا
 به لا يعتبر قصد الوجه ولا قصد الوجوب واللبس - و على فرض اعتباره لا يعتبر قصد وجه
 الآخر - و عني ذلك فكما افاده ثاب الشهدس رده بتسريح من الاشكالات

وله في المقام كلام لتدبر به أنه يسلط مسلكتا في الوجوب و لبس - إذ
 يدمر ن الوجوب و لبس عنده خارجان عن حريم الموضوع له والمستعمل فيه

وان الامر في الموردین يستعمل في معنى واحد وانما هما سرعان من ترحيص المولى في ترك ما امر به المسمى لعدم العقاب على الترك - وعدم ترحيصه فيه (وقال) قد ه ان معنى وحوب الثالث على القول به ترتب الثواب على فعله و لعقاب على تركه بخلاف غيره انتهى وهذا للكلام كالصريح في خروج لو حوب عن الاستعمال فيه والموضوع له وانه سترج من الامور اللاحقه (ومها) انه لو نحويل وحوب الاعتكاف عليه فتنى به كذا فهل يصح ما سى به فيه اقوال ثالثها التفصيل من ما اذا كان قصد الامر الواقعى المتوخاه له و ب اعتد كونه هو الوحوبى فيكون من باب الخطاء في التطبيق ويصح - وبين ما اذا قصد الامر الوحوبى على نحو انفسد - فلا يصح - وبطريقه - مالم اعتكف في مسجد يتحل ايه المسجد الخاص فتس عبره - وله بعد اثر اخر (والحق) هو الصفة في الحسم ولا اثر لفسد في هذه موارد لما ذكرناه في لجره الاول من هذا لشرح في محنت نوصو - من ان الصائط في صحه الماده - الاثبات بالما موره محدوده وقبوره مصفا الى مولى ولا بد من شيء آخر وجودى او عدمى فيها - وعليه فما ان كون الامر وحوب - او كون هذا المسجد مسجد مع وما شاكل - لا يكون جرم ولا قيد للمامور به - وقصده لاسمى الاصابه الى المولى - فمن تنى باعتكاف نحويل و حوبه او شخص كونه في مسجد خاص فهو آت بحسم معبى في الاعتكاف و صافه الى لمولى فلامحالة يكون صحيحا - ولا ينافيه القصد المبرور - فراجع تلك المساله لملاحظه ما ورد على ذلك وما احصاه عنه

اعتبار الصوم في الاعتكاف

(و) انتهى مما نعرض فيه (الصوم) فلا يصح بدونه ملاحاف اجده فيه يسا من الاجتماع بقسميه عليه كذا في الحواجر وفي المنتهى و الصوم شرط في الاعتكاف وهو منعت علماء اهل البيت عليهم السلام انتهى ويشهده صحيح (١) الحلبي عن

لصادق عليه السلام لا اعتكاف الا بصوم - وعنه - صحيح (١) محمد بن مسلم وموثقه (٢) وموثق (٣) بن عباس وحر (٤) ابي بصير عنه عليه السلام في حديث ومن اعتكف صام وصحيح (٥) الحسن بن علي في حديث وتصوم مدته معكف الى غير ذلك من لصوص المستفيضة ان لم يكن متو بره

وتام لكلام في البحث في جهات ١٠ - المعروف بن الاصحاب انه لا يشترط فيه ان يكون صومه لخصوص الاعتكاف بل يكفي في صحته الاعتكاف وقوعه معه وان لم يكن به سواء كان الصوم واحدا عليه ومندوبا - بل عن لمعسر عليه فري علمنا ونقصه ادلاق لصوص - ولاحظه المستفصاة لاعتكافه عليه السلام في ابشر الاوآخر من شهر رمضان - مع - لا يصبح صوم آخر في شهر رمضان جماعة ومن يكن عليه شهر صائما الا بصوم شهر رمضان قطعا .

٢- ولو بدر ان يعتكف ثلاثة ايام ففي المذكور وجب الصوم به لان ما لا يتم لو حب الاله يكون وجب و ورد عنه سيد المذكرة ان من لم يطبق تصحيح ايقاعه في صوم شهر رمضان و واجب غيره فلا يكون بدر الاعتكاف مقصدا لوجوب الصوم انتهى (اقول) ان نصفه ان ردنا في المذكور انه حب الصوم غير الصوم لو حب عليه في نفسه كان لا بد دغله متبدا ولكنه صرح به بان يعتكف في شهر رمضان صحيح اعتكافه وكان صومه واقعا في رمضان آخر اعم الصوم اعتكافه او واجب (وعنه) والمراد ان الصوم من حب بانسرو هو ماله فرد واجبه - ومستحب واجبا ليطبق بد لمعكف من اعتكف في شهر رمضان كان المدور مطمعا في صوم ذلك شهر فيطبق عليه عونا ان كن مهما وحب فلتزم بالوجوب الاكيد - وان اعتكف في غيره صار الصوم لمندوب واجبا فلا ايراد عليه .

٣- ان لازم هذا لشرط عدم صحته الاعتكاف في زمان لا يصبح الصوم فيه كالعيدين

ولا من لا يصبح صومه كالحائض والنفساء وهذا مما لا كلام فيه ولا خلاف

أما الكلام في أنه هل يصح الاعتكاف في السفر - كما عرّف ابن دونه والشح
و ابن ادريس - أم لا يصح كما لعنه المشهور - و استدلالا - بأنه عادة مطلوبة
لشارع لا يشترط فيها احصر فحصر خصوصها في السفر و ورد عنه (سورة) بأنه يكفي في
اشترط الحصر فيه اشترطه في شرطه وهو الصوم (و اخرى) بأنه لو سلم دلالة ما دون
عني مطلوبة الاعتكاف مطلقا التامل للسفر على مشروعية الصوم في السفر يقع
لتعارضه بين مدلل عني عدم الصوم في السفر والسبب عموم من وجه والترحيل
مع الثاني (اقول) انه لو سلم ضمنون طلاقه بسفر - لاسره منه مشروعية الصوم
في السفر - فان حقيقته الاطلاق . فليس القعود لا يجمع بين القعود بمعنى اطلاق دليل
مطلوبة الاعتكاف الاعتكاف في السفر لاسر مطلوبة منه بعد انه مسافر بل معاذ ان
الحصر والسفر غير دحس في لحكم و تمام بموضوع هو الاعتكاف (و عله)
فحيث ان دليل الاعتكاف كما امر لا يدل على - اشترطه هو الصوم مطلق بحيث
يكون هذا الامر دليل مشروع له بل على شرطه الصوم المشروع له - فعليه ما
يبرم من الاطلاق لتبرير مطلوبة قصد لاقامه مقدمه للصوم والاعتكاف وان شئت قلت
ان دليل مطلوبة الاعتكاف وان اسره منه الامر بالصوم ولكن حيث لم بين قنوده
و حدوده فمقتضى اطلاقه المقامي اعسر جمع ما يعسر في الصوم في غير المقام
فيه ومن ثلث قعود ان يكون الصائم غير مسافر - بطريق الاطلاق لعدم دليل استحباب
صلاة ركعتين - المصنعي لاعتبار تطهارة فيها كسائر الصلوات . فالدليل الاعتكاف
يدل على اعتبار الحصر او قصد الاقامة في الصوم و لا يدل على صحته من المسافر
فتدبر فانه دقيق .

اشترط كون الاعتكاف ثلاثة ايام لا اقل

(و) ثالث من شرائط ايقاعه اي ايقاع الاعتكاف (ثلاثة ايام فمأواه بلا
خلاف - وفي المنتهى لا يجوز الاعتكاف اقل من ثلاثة ايام بلطس و هو مذهب

فتنه . هل السب عليهم السلام والجمهور كافه على خلافه نهى وسحوه في دعوى
الاجماع على ذلك ما في المذكورة . وخصوص شاهد به كصحيح (١) بي نصبر عن
استدلاله ^{بأن} لا يكون لاعكاف قيس ثلاثة م وموثق (٢) عمر بن يزيد عنه ^{أن} لا
يكون الاعكاف اقل من ثلاثة م وحبر (٣) دود بن سرحان رأى ابو عبدالله ^{عليه}
من غير ما استنه فصار لاعكاف ثلاثة م يعني اسه شاء الله - لى غير ذلك من
لاحار - فلا كلام ولا شكال في صل احكم به الكلام في فروع .

١- هن لمر د بلوم في اسصوص هو ليهار حاسه و مديع لسل - وقدقن
 الثاني و سب اي جماعه منهم اخيه اشبي ده واسدل له بان اسراد بالوم ذلك
 بالكونه اسد للمجموع المن و سهار و نلعب (و فة) بالوم سم ليهار حاصه
 هي المجموع و بلوم معروف من طلوع ليهار كسي اي غروب لشمس نهي - و
 رسا بشهده في لحياله قوله تعالى (٤) سحره عليهم سبع سن و ثديه انام حسوماه
 و اسلب لاصبح باكون مره لاراده الاعه مه و عه فهل تدحل الباسي في الرمان
 لسي يعتر في لاعتكاف م لا - فة اول (حفا) ماهو المشهور سن لاصحب وهو
 دحول البلس - ي لسي كسي و اشا فة - و فمر ما في احسي من دعوى الاحصاع
 عيه - و عن الشهد اشبي - و المصنف في بعض كنه دحور البلس لاولي ابص
 (و عن) بعض دحول لبيلة لمرعه صا (و عن) طاهر احواف و المسود عدم دحول
 البلس لمتوسطين فصلا عن لاولي و اربعة - و فتنكف بعض لارحاع ميهما الي
 مديع لاصحب - و كيف كان دلمهم ملاحظه الدليل

وقد استدل لدخول اليدين المتوسطين بوجوه (الاول) ما في الحوهر والمسك وعبرهما وهون المسك من الخصوص المتضمنه ن الاعكاف لا يكون الاثلاثة، بام لثلاثة لمتابعة و استمرار حكم الاعكاف وانه لا انقطاع فيه (وعيه) ان المأمور به

١- ٢- ٣. المسائل - الباب ٤ من أبواب الاعتكاف - لحدیث ٢- ٥- ٤

لو كان هو الاعتكاف من ليله لا بد اني احر اليوم اذ كانت كان هذا لظهور لا يكره . و لكن المأموره هو الاعتكاف اي ليل في المسجد ثلاثه ايام . و المعروف خروج اليه في غيبه . فعنه ما يستعد من ان يصلي في ليل في المسجد في جميع ثلاثه ايام عمل واحد وفعه مصلحه و حده و مأموره بمرور حده ما به يعر ان لا يقطع ليل اليوم الاول عن يوم شئ و اذ كانت . فهذه لخصوص لاندل عليه فكما ان الحرج و حاجه لا يضر بوحدة العمل . فليكن الخروج بالليل كك .

الثاني من الرصاص . قال : م . ح . لا لحق الخروج منه بدخول ليس بغير فعل . و قد خرج اعتكاف في اليوم عن عده و قصر مفردا و حصل اعتكاف قبل من ثلاثه ايام و قد خرج مني (و قد) نه له من انما في الذي ان يدل على كونه موحدا لليل . الاعتكاف و لو وقع في نفس . لا لم منه حصول اعتكاف اقل من ثلاثه ايام . لا ربه بطلان اوضاع بغير ما وصله ركعه و قطع (مع) ان الخروج في ليل ح من قبل الخروج بحاجه موعده . في اليوم

اذا شئت الا حرج . فمضمونه شوب الكفاية بوحامع امله بالليل . و لو لم يكن ليل . بصر من الاعتكاف لم كان وجه اذ اذ اذ (و قد) نه لا كلام في حوار الاعتكاف بالليل بمعنى حده حرج . الاعتكاف و اما كلام في عذر دلت و عه و بحث . لخصوص يدل على نه لو حدها و هو معكاف نسبه لكتاره فعنه ما يستعد منها صحه الاعتكاف في الليل لاعتباره .

الرابع فعل رسول الله . بيت و قد كان مني في ليل الى انما معكاف و حب نفسي (و قد) ان الفعل اعم من الاستحباب و اللزوم .

لحامس لاجتماع (و قد) نه يمكن ان يكون مدرك الجمع بين بعض ما تقدم و لكن . استدلاله . بالخصوص لانه انه على عه حوار الخروج المعتكف مدام لم يتم ثلاثه ايام . لشم اطلاق الخروج في ليل . و يدل على شوب لكتاره على نه ليله المعتكفه بذي روحه . اذا حرج و ليل بالليل من المسجد قبل بقضاء الثلاثه

وواقعها روجه فلا يسمى لوقف في دخولها

و من السنة الأولى بعد قسب السنة و الثانية و ولي بدخولها ولكنه قياس مع
لغيره ما عرفت من روجه دخولها ليس دخول السنة في مفهوم اليوم كى قد لا فرق
من الأولى و الثانية - من لادته اسبوعه عن الخروج بعد الاعتكاف و المنة للكفارة
لثلاث لكه دعى لموقعه في ثلثه و هذه خصوصاً لثلاث السنة الأولى
و ما اتر بعد هم اظهر روجه يمكن يستدبره لدخولها - وفي لجوهر من خبر
عمر بن يزيد المتعمد في كتاب الصوم صريح في سنة هذه القول بغيره وانهم كذبوا
فه انتهى - بعد دخولها في الاعتكاف اذ لا حد لا كثر

٢- من بحرى المعلق في لثلاثه من يعكف يومين و بعد من سابقه و نصف
يوم من اليوم اتر مع كما عن المحتف و في انوار - م لبحرى و بعد كون
لثلاثة ثمة - كما عن المصنف و غيره و جهان من على من اليوم الماحود في
لسان دليل لظاهر في اسم - من احد على نحو نظرية في لاعتكاف النهار كما
في مظاهر المقام من لاقامة عشرة - و بام الحيف و ليدس و ما شكن - فيحترى
لنهار المعلق - م احد على نحو الموصوفه و لبحرى به و حث لظاهر كل عنوان
حد في لدلس دخله في الموضع ما هو لا بما به طرق لى شى آخر - ما لم
يشب الخلاف - و لظاهر عدم لبحراء به - و ثوب دلت في مظهر لعدم لا يكفى
كما هو واضح

٣- دعى به لحد لا كثر لاعتكاف لاكلاد في لاعتكاف المستوف و به
كما رد د في الاعتكاف بعد لثلاثه يكون ذلك فصل وان كان لمجموع اعتكافا و حدا
كما لا كلام في الوجه منه لو بد مع كحمه نام و اربعة و ثلاثة و ما شكل
به لكلام في به اذ بد الاعتكاف و طلق - فان اتى ثلاثة حاصه فلا كلام
بصدق المصنف عليه - و اما ان دعى لثلاثة كما لو اعتكف اربعة ايام - ففي انوار
من المدور بطني علي ربه (و احاب) عن الاشكاب بان لارم ذلك لانtram التحجير

من الأقل والأكثر وهو في لو حب غير معصوم لحصول الأقل دائما قبل الأكثر فيسقط
 لو احب (هـ) لأن مثل المكلف الوحوى في الغرض الأول الذى صار بعد فرض
 قصد مكلف أو ثدجرا - من قد يحمل عدم عتد قصد اجراءه بعد القصد الأول
 لعدم الدليل على مشروعيته كث - انتهى (و قد) - لتكليف الوحوى بمقتضى الدر
 معيق نفس مدعى - المكلف الذى - ومن المعلوم - قصد الاقصر على ثلاثة
 لا يعرف مثله - كما - قصد الر به عليها لا يكون بها عن تحقق لامثال بها و لده
 لو قصد من الأول ان مكلف به اداء بعد ثلاثة ثم يصرف صح اعتكافه قطعاً
 فكذلك بالنسبة الى المكلف الدر - ودخل مشروعيته ح هو لمطابق بعد عدم
 لدليل على مدعى قصد الر - وقضاء لأصل عدمها - فالمعنى هو البناء على
 حصول الامثال - - لأعكاف ثلاثة ثم و لده عليها يكون من الاجراء المستحقة
 ولا محذور في ذلك

٤- لو بدر عكاف عشرة هـ لأحب عنه اسابع من له ان عكف ثلاثة ثلاثة و

لأجود الفص بين من من ذلك أو لأعكاف من من ثلاثة اداء وادار - عكف
 به - لعشر - وقصده بما فيه لأشكال و لأفلا - من صم يومين آخرين له بحقه
 لشرط لصحة (فهل هـ) غرق يوم فلو ما على ان يصوم مع كل يوم من اداء يومين
 بدل كما عن المحقق اه لا (الظاهر) هو ان شئ لاحقاً من به لا يصح لصوم تطوعاً
 ممن عنه لصوم لو احب فانه واحد ولا وجه له - سوى - لأمر بالشئ بمقتضى انهى
 عن صومه و لهى عن له اداء وحب فادها - و انقاس على صوم رمضان و كلاهما
 فاسدان (ج) لأن المأمورة الوحوى لأكون به و لأخصوية رادده على الاعتكاف
 مع لصوم فبيان الصوم في اليوم - من - مع لأعكاف يطبق عليه لو حب قهر
 - اذ يطبق المأمورة على المأمري به في صورة احتياطه ففى ليس قصد باحتي هذا
 انه بقصد الصوم المدبوع (مع) - لو قصد الصوم لمدبوع يصح اعتكافه و
 يقع مثلاً لأمر الدر لعدم دخول الصوم الحاص في الاعتكاف فدره ليس بدر

لصوم معين (و هو) يدخل البدلي في الدرهم لا - يظهر دحوى السلس لموسطين
بين كل ثلاثة أيام ما مر من - لا عتكاف في اثلاثة بدوى للسلس بطن (بعم) بو
بدر اعكاف العشر الاو احر من الشهر دحيت جميع لساي حتى الله لاولي لكونه
من العشر لاو حر - واما بوندر اعكاف عشرة ادم - فله ب شرع في الاعتكاف من
و ب طلوع الفجر بى غروب الشمس من اليوم اثالث ثم بحرج و لا عتكاف الله
الر بعه - ثم بعكف من اول طلوع لعجر من اليوم الرابع بى غروب اشمس من
اليوم السادس و لا بعكف الله السابعة ايض - ثم بعكف من اول طلوع الفجر من
ليوم السابع الى آخر يوم العاشر -

٥- آخر وقت لاعكاف من ايوم لثالث غروب اشمس الذي هو آخر وقت
انصوم - و لظهر - و اول وف العثاين لاعروب الحيرة امشرقه - كما تقدم
تفصيل القول في ذلك في محنت لمواقف الحرة اربع من هذا الشرح

بقية شرائط

ثم ان لاصحاب ذكروا لصحة شرائط احر - (حدها) الاسلام (واثاني)
الايمان (و الثالث) لسوع (و الرابع) العن - و ساي الكلام مفصلا في اعبار هذه
الامور في العبادت لى منها الاعتكاف في كتاب الحج (لحدس) يستد به الثلث
في المسح و ساي لكلام في ذلك في لموضع اثالث عبادت لاحكم لان المصغره
تعرض بهذه الجهة هناك (لحدس) اذن المساحر في اعكاف لاجر اذ كان لعن
المستاحر عليه ما مع لاعتكاف - وعل ذلك بوجوه (منها) ان المستاحر مالك لمفعه
لاجر - فلا يصح صرفها في الاعتكاف بعبر ديه و به بصرف في ملك بعبر فلا يجوز
(اقول) ان كانت الاحاره سحو او حب ملكه المساحر بمنفعه الاعتكاف صح ما
ذكر - والا - فلا (و منها) ان الاجبر مامور بالعمل على المساحر - وهو يقضى الهى
عن الاعتكاف - والهى يقضى انصاف (و به) ما حق في محنت من ان الامر بالشىء

لا يقضى ليهي عن صده - مع - انه ربما لا يكون لاعتكاف عند العمل لمستاجر عليه كما لو مستاجر على عماره لمسجد او حجر نفوسه او حائطه فرشه في ايام معينة و ما شاكل (و منها) ان اعتكاف لآخر في زمان كونه حبرا للمعتمدين لحق العز فيكون حراما - و حرمه في لعدة مواضع لفساد (و فيه) ان لاعتكاف لا يكون بغير وقت له ان لا يعتكف ولا يمس لمساحر ولا وجه لحرمة سوى قضاء الامر بشيء ليهي عن صدوقه عن عرف ماوه فالأظهر انه لا يعتكف لاد مساحر لاد مساحر و يجوز ذلك عليه بمسعة لاعتكاف (سبع) ان لروح يمسح الي لروحة اذا كان في لعدة - وقد يمسح لحوار و قد وجد لاختلاف فيه - و غل ذلك لما لكنه ان روح مسماها ولا يجوز لها صرورها بغير اذنه (وفيه) ان الروح لا يمسح مسامح بروحة ولا دليل على ذلك - وعادة منسب بالدليل انه لا يمسح به مني شاء (والحق) ان يستدل في بعض الصور بوجهين (احدهما) ان دل النص على عدم حوار خروج المرثه عن ست روحها بغير اذنه و فهم الفقهاء منه و بعم فهموه - ان المرثه حرمة المكث خارج المبرر مع عدم اذن في هذا المبرر لو اعتكف بطل اعتكافها لان لاعتكاف وهو البت في المسجد نفسه مضاد للمعنى عنه فيكون حراما فلا يمكن الامر به لامتناع اجتماع الامر والنهي - فيستخلص في الحرمة (ثانيا) انه قد تقدم ان لروح مع الروحة عن الصوم البدني - و اعتكف وصام بدني مع مع الروح عنه بطل صومها و بطل الاعتكاف لذلك (و اما) في غير هذا المورد كما لو اذن بها في الخروج عن البيت وفي الصوم او كان الصوم واحدا عليها - و بها عن الاعتكاف لا دليل على بطلان الاعتكاف فتدبر (و ساد كراهه) ظهر في لدروس من اضافوه اعتبار اذن الوالد في اعتكاف الولد و به ان قلنا في طاعة الوالد و حبه و محافته حرام به السمع عن الاعتكاف و مع معه لا يصح لعدة لحرمة على الاستحباب و لكنه لا يرد من ذلك عوارده بحيث لو اعتكف من دون ان يطلع لاد يكون باطلا وان قلنا ان عليه ما يستلزم لادله حرمة ابداء الاب فان كان الاعتكاف ابداء له بطل - و لاولا - فلو اعتكف و صام بدون اطلاعه

واما لسوء فيه انه (احدها) ما في لكتاب قات (فان) مقضى يومان وجب الثالث، وحكى ديث عن لاسكافي ومن الراجح والشح في الهدية والقاضي وفي الشرايع وجهه من سحرين وسحرية (بها) به لأحد اصلا لا يجوز قطعه منى ساء احدها انصف في المسمى والذكر - وحكى عن لاسكافي وحكى في المحقق في المعسر والمصنف في - صنف (بها) به يجب بالشروع فيه - نقل ذلك عن انه سجد واكفى له في لاسكافي والارد والهدية وعن الاحقر الاجماع عليه سجد ثلاثا صحيح (١) محمد بن مسلم عن ابي جعفر عكف رحن ومولم يكن اشرفه به بالحرج و مسح لاعتكافون فام يومين ولم يكن اشرفه فلس به انصف و سحر عكف وحكى مقضى به انه وصحيح (٢) عكف به من عكف ثلاثة فمؤيد الرابع بالحجرات شده راد ثلاثة نام اخر ون شده حرج من المصنف قال به ومن بعد ثلاثة ولا يحرج من المسجد حتى يتم ثلاثة ادم حرج (و المصنف) في المسمى به - ذكر خصوص صحيح لاون دللا بهذا نقول رذن رواه صفة السند وفي صفة بها عني بن فضل المسمى (و فيه) ان الرخا ليس بعود - حتى ينصف فيه في الخلاصة قال - في محكي لخالصة بعد كلامه وكان فصحى المذهب و - شي عنه محمود بن مسعود بن البصر كثر و قال به ثقه وكذا شهد له بشفه صحيح المسمى لبحاشي فاعمد عني روي به - كان مذهبه فاسد انتهى (مع) ان لخرس مروان عن طريق النكافي في علامات البصحة (وعن مدحرة) لا يزار عليها - ب قوله - لا يكره طهر في لخرمه (و فيه) اولان صحيح الحداء متضمن لقوله فلا يحرج - وقدر ظهور لخرمه لخرمه في شروع وثاب - ان قوله ليس به عني لما بضمه له - وهو لخرمة سجد في معانيه فوبه في ن يحرج المسمى لمجرد حبه - فلا اشكون فيها سجد او دلالة واستدلال في الاصل و به عكف مذكور فكتف يجب بالشروع فيها - وغير

ذلك من لوحوه لأعارة لى لا يصلح مثلاً لثالث الحكم الشرعى - والأصل بحرح عنه بما تقدم من الدليل .

و استدلل للثالث (بما) دل على النهى عن حرمة ابطال العس (و بما) دل من لخصوص لأنه عسى ثبوت الكفارة بانوفح قل تمام ثلاثة أيام بصحة ان الكفارة عسى معهود من اشرع ان تحب فى مقام لوحوب المستتر مخالفة لعقوبه فيكون لكثرة لدفع تلك لعقوبه (وبما) دل على وجوب قضاء ما بقى على الحائض لمريض ولو لم يكن لاداء واحد يكف بحب قضاء (و بما) بقى النهى عن لخروج بعد اشروع فى الاعتكف للاحاحه ولكن (الاول) قد عرفت ما قد ذكر دلة وجوب الانتماء فى لوحوب الموسع (والثانى) بقى طلاقه للصحيحين الصريحين خصوصاً الاول منهما فى حوار القطع قل مضى يومين (والثالث) سببى به لأبدل عسى وجوبه (والرابع) طهر فى كونه ارشادا الى اعتبار سنده اللث فى صحة الاعتكاف بطير سائر الاوامر والنوامى لوارده فى لمركبت فانها طهره فى كونه ارشادا الى احريه او اشرطيه - و لماعة و لقاطعه (ولا يظهر) انه يجوز قطع الاعتكاف قل مضى يومين ولا يجوز بعده .

ثم به هل يختص هذا الحكم بالثلاثة لاوى و يورد بخور قطعه مطلق ام نعم كل ثلاثة ثلاثة - ولو عكف خمسة ايام وجب سادس ولو عكف اربعة يجب اتساع وهكذا - م نعم الثلاثة اثنى خاضه وجوه (قوب) صحيح لحداء بدل على ثبوته فى الشافى - فلاوجه للقول الاول - فان لم معنى امسالك و امدارك من عدم لقول "فصل بين السادس وكن ثالث - ثمت القول لثنى - و لاكان مقتضى الاصل لباء على ثالث وفى الخواصر بعد ذكر لصحيح قال بل قد يظهر من الاحير وجوب كل ثالث بعد يومين اسهى ونعل نظره لشرع الى مذكوره اشهد اثنى رد وسطه - والاول لصحيح محض "سادس

اشتراط الرجوع عن الاعتكاف

ثم ان مدكرناه من عدم حوار الرجوع عن الاعتكاف بما هو مع عدم الشرط والامحور بلا خلاف فيه في لحمة - وفي المنتهى ولا يعرف فيه خلافاً ونسب القبول فيه بالبحث في جهات (الاولى) في صحة هذا الشرط في الاعتكاف و محل الشرط على فرض نصحه (الثانية) في صحته في ليد (الثالثة) في تعين شرط الحدوث (الرابعة) في بعض فروع المسألة

١. الاولى فلا اشكال في حوار هذا الشرط وصحة لعموم - (١) المسموع عند شروطهم الذي استدل به صاحب الجواهر ردّه يد على صحة شرط المؤمن على نفسه لعدله ولا ربط له بشرط المؤمن لنفسه على الله تعالى من التصويص لخاصة منها - صحيح محمد بن مسلم المتقدم - ومنها صحيح (٢) بن ولاد عن الصادق عليه السلام عن امرئة كان زوجها غائب فقدمت وهي معكفة دون زوجها فخرجت حين بلغها قدومه من المسجد الى البيت فهابت زوجها حتى واقعتها فقال عليه السلام ان كنت خرجت من المسجد قبل ان يقضى ثلاثه ايام ولم يكن اشتراط في اعتكافها فان عليها ما على امطاهر ومنها صحيح (٣) ابي بصير عنه عليه السلام وسعى للمعكفة اذا اعتكفت ان بشرط كما بشرط الذي يحرم ومنها (٤) مؤن عمر بن يزيد عنه عليه السلام واشترط على ردت في اعتكافها كما بشرط في اخر من يحل من اعتكافها عدد عارض وعرض لك من علة تزل بك من امر الله تعالى .

ثم ان مقتضى اطلاق لنصوص عند صحيح محمد - ومفهوم ذلك الصحيح - حوار شرط الرجوع في اليوم الثالث وعن الشيخ في لمسوط لمع عنه في الثالث - واستدل له بان الشرط لما يؤثر فيما يوجه الانسان على نفسه ولثالث وحب حاصل الشرع وسه مضي يومين - اظهر ان الاعتراف بعدم الغثور على مدر كه اولي من

١. لوسائل - الباب ٦ - من ابواب الحيات من كتاب المنهاج

٢. لوسائل - الباب ٦ - من ابواب الاعتكاف الحديث ٦

٣. ٤. لوسائل - الباب ٩ - من ابواب الاعتكاف الحديث ١ - ٢

ذكر هذا الوجه في مقاس النصوص

ثم به وقع الخلاف في هل يجوز شرط الرجوع مطلقا كما عن الأكثر
أم يجوز بشرط مع عروص لعرض كما عن جماعة سبهم المصنفه في مذكرة
و تشهد للناس أنه يحضر لجور ما تعرض لدى بعد سبهم مسوعا ولا تكفي
مطلقا، المعارض .

استدل بالاجابة بنسبه بشرط المحرم في صحيح أبي بصير وعنده دمفتي
عموم النسبه به كما يحضر حور بشرط الرجوع عن لأخرم بشرطه عند المعبر
فكان في المقدم - وبدن حور عمر من يرد (واكن) يرد على الأول به من الحار كون
نسبه في اصل الاشتراط لا في كفه (مع) (مع) صحيح بي ولاد على حور الاشتراط
مع عدم المعبر لأن حضور الروح ليس عذر قطعاً سيما مع التصريح فيه بوجوب
الكفارة لتصح معه بالشرط (و ما) حور عمر من يرد فلا يمهوه ، كى بدل على عدم
حواره في غيره (و سدل) بالنسبة لصحيح أبي ولاد المعتمد - و ورد عليه - به صحيح
محمد بن مسلم كالنص في غير المعارض بالمقابل فيه بين الومين لأولين و ثلث دلو
كان لعمر خصوص صورة لعذر لم يكن فرق بينهم - مسطوقه عدم حور لتصح بلا
عذر في الثالث بدون الاشتراط واليه يرد تابع لمسوق فيد على حور به مع الاشتراط
بلا عذر (واحاب) عن ديث لعرض لير في رد به به يمهوه يظهر وجهها مع تعميم
لعرض اصلا فلا يظهر من الصحاح (الطلاق) (وفه) به مع المعارض و به عدم خصوصية
الصحيح في لجور معه - ولا يرد منه على لطلاق ومقتضى اطلاقه حور لأشبهه وصحة
مطلقا ي حتى مع عدم لعرض - وصحيح بي ولاد لا يمهوه به كى بدل به على عدم
حواره مع لعرض (فالمحضر) ان الاظهر هو لجور مطلقا ثم ن ظاهر انصوص
بمحل هذا الاشتراط وقت الدخول فيه - وبشرائه لنسبه باخرم الحج لدى دل
بدليل صريح على ان محل الشرط حين ردة الاخرم (وفه) عن المعنى لاردسى من
احتمال ان وقته عديده اليوم الثالث غير ظاهر انوجه

اشتراط الرجوع عن الاعكاف في السر

وبالحية ثمانية - فلاشك في ظهور الموضوع في - نحن - شروط الرجوع
 الدخول في الاعكاف - كما لكلام - في به من بعد سر - في - كما هو مظهر
 - وفي المستند به احمدى - لا يجوز كذا سر سر في - في
 اسد الاول في نحو هرب من نصوص لا شرط - في - مخصصه في السر
 حسن الاعكاف ولم يرد رواه بخلاف لاشتراط حسن السر - في - لا يجر
 مسافة لسان اصل حكمه لاشرط في الاعكاف - في - حسن السر - في - في
 شرح ولا حاجة الى دليل حسن بدل على مشروعته في - في - الاعكاف
 كما هو واضح - في - اما شرط في السر - في - في - الاعكاف
 المصور في شروط حسن السر الاعكاف - في - في - في - في
 مطلق و مشروط وكلاهما مشروعان في السر - في - في - في - في
 ان يكون له الرجوع عن اعكافه - في - في - في - في - في
 مشروط هو الاعكاف - في - في - في - في - في - في - في
 الاعكاف (في الاول) فهو صحيح ولا شك في ذلك - في - في - في - في
 الاعكاف ايضا (واما الثاني) فان كان مذكور الاعكاف مشروطا في السر
 في السر - وان كان هو الاعكاف المطلق فهو لا يجوز الرجوع عنه في السر - في
 فالشرط خلاف لمشروع (واما الثالث) فسي على ان محل السر في الاعكاف هل
 هو حين الاعكاف ام يجوز فيه - وظهور لمصوص في الاول لا سر
 ثم به ان السر الاعكاف مطلق - فيلحق لا سر في الاعكاف - لا - في
 بالشيء حمادة مهم لمصنف في انتهى - في - في - في - في - في
 في محكي الدروس - وهو حق في الشرط سر في الاعكاف - في - في - في
 واما ان واجب السر فلا يصلح لشرط لونه كما لا ينبغي

ثم انه على فرض صحة الشرط في البدر فلو شرط ورجع عن اعتكافه لايحتج عليه قضائه بان كان المصور معاً ولا لانساف بان كان غير معين لفرض انه نى بمأذنه (وما) عن المصنف و لمحقق من وجوب الانساف في غير المعين - لعله - من جهة ان المصور ح لاعتكاف المصور المشروط - فله - رجوع فهو يحوز له ويمكن لاسطق على ما نص المصور فحب لانساف ثابت (ونقول) بان لا يرد وجوب انقضاء فيما اذا كان معاً (وله) انه لا يصور ديث في المعين فان معنى لاعتكاف انتم ان لا ترجع فيه ومعنى المشروط هو حوز الرجوع فتدفعه وان لم يمس لاعتكاف انتم فرد آخر كسافي صوره عدم المعين كي دفعه به، تدفع - وعلة فهو مس حذرا .

يجوز شرط المنافيات

واما الجهة الثالثة - فلاحلاف في ان شرط الرجوع عن لاعتكاف حذر واكثر انصوص المتقدمه ظاهره وبعضها صريح فيه وهو يحوز اشتراط المنافيات كالحما ع و نحوه مالا - صرح بالتالي المصنف - وتساخ لحو حذر - وغيرهما (واستند) له بان انصوص محصيه شرط الرجوع - و لا تشمل هذه الشرط فيرجع فيه الى صاله عدم نفوذ الشرط وعدم تربت اثره عليه (قول) لظاهر شمولها به دل مرد شرط لحو حذر عن لاعتكاف ليس هو قصد ديث محذرا بان لم د هو لحو حذر للمعنى و هو كما يكون بالحو حذر عن المسحود دفع الد بذلك عن لاعتكاف كك يكون بالحما ع بهذا المقصد - او سائر المنافيات و طلاق مثل صحيح انسى ولاد كاف في انات الحكم

واما الجهة الرابعة فهي بان فروع - ١ - انه لو شرط لحو حذر عن لاعتكاف ون لم يكن هناك بند كان له ذلك ولو في اليوم الثالث - وله ان يبنى بالمنافيات بقصد لحو حذر عنه (ون) كان هناك بند - فان كان المصور الاعتكاف المشروط - وكان بند معيب وقلنا بصحة هذا البند يحوز له لحو حذر عن الاعتكاف ولو حذر ليس عليه قضاء

و ان كان غير معين - فان كان المسدود هو الاعتكاف التام ،المشروط له المسح ولكن عليه الاستيفاء - وان كان هو الاعتكاف ولو ناقص منه - ليس عليه شىء وان كان المسدود هو الاعتكاف التام غير المشروط - فان كان البدر معاً لم يحرله الشرط حين الاعتكاف ولا يؤثر فى حوار الحروح لما مر من الشرط بسوع لو حب بالاصل ولادليل على تسويجه لواجب بسدر (وكان) غير معين فحيث عرفت ان الواجب الموسع لا يحب بالشروع فيه انه ان شرط لرجوع حين الاعتكاف - فاداه اشتراط له لرجوع عنه - ولكن يجب عليه لاسساف كما مر جميع ذلك

٢- هل يصح ان يشترط فى عكاف ان يكون له ارجوع فى عكاف آخر كما مال اليه صاحب الجوهر رده م لا - كما عن كاشف لعطاء رده وحيث استدلل للاول فى الجواهر بمعموم (١) لمسلمون عدد شروطهم لى هو المشأ فى كثير من الاحكام السابقة وغيرها (و فيه) ما تقدم من اختصاصه بشرط الاستان على نفسه لمره - ولا يشمل شرطه لنفسه على الله سبحانه - فالمذكور فى المقام محصور بالاحار وقد عرفت ظهورها فى الاشراف حين الاعتكاف فعليه علم من ان يكون فى صحن عكاف آخر او معامه او استقلالاً غير مشمول لها - وفيه - راجع الى اتصاله عدم اليهود - ولاظهر هو الثانى .

٣- اذا شرط عند الشروع فى الاعتكاف ثم بعد ذلك اسقط حكم شرطه - فعن كاشف لعطاء رده وفى الجواهر بسقط حكم شرطه فليس له ارجوع فى اليوم ثالث - و يظهر ان وجهه ان الشرط من الحقوق لقائمة للاسقاط تطير له شرط الجبار فى العقد ولكن قد عرفت ان هذا الشرط غير الشرط ثابت بمعموم المؤمنين عند شروطهم بل مدركه الروايات انحصاره و له يظهر منها كونه من الحقوق و عليه فمقتضى الاصل بل اطلاق الأدلة عدم سقوط حكم الشرط باسقاطه

٤ - قال فى الجوهر كما انه يعلم ايضاً نادى بغير انه لا يجوز التعليق فى

الاعتكاف في غيره من غير المسجد لا ينافي كونه مؤكداً كقوله ان كان رجلاً وكان له محل مسجد، ويحرم ذلك على حسب ما بين واحتمل في العقد نصاً بنهي واستبعاد من كتمانته وكلمات غيره ان مدراً بطلان بطلان (احدهما) بطلان لنفسه في العقد فكذلك في لسانه من قبله (ثانيهما) مدونه لخصوص اليه المعترضة في عبادات (اما الاول) فبرده انه فاس مع انقرو لا يقول به لو ثبت ذلك في الاصل (و لا شيء) فبرده لا الامتنال الاحتمالي من مرتب الامتنال كالاتال القطعي

اعتبار استدامة البيت في المسجد

لموضع الرابع في احكامه - وهي امور - الاول - (ولا يجوز ان يخرج المالك عن المسجد الا للضرورة او طاعة كمنشع اح او عبادة مرص او صلاة جماعة او اقامة شهادة) كما هو المعروف من الاصحاب والكلام في مورد الاول في المستثنى منه - الثاني في المستثنى -

ما الاول - فلا خلاف في وجوب سد البيت في المسجد - وفي الجوهري من الاجماع بفسخه عليه - وفي الرخص باجماع العلماء كما في التفسير وسد كره واستنهي وفي التذكرة لا يجوز للمعتكف الخروج من المسجد استياعكف في حالة اعتكافه للضرورة باجماع العلماء كانه انتهى

ويشهد له جملة من النصوص كمنشع (١) داود بن سرحان كنت بالمدينة في شهر رمضان ففت لابي عبد الله عليه السلام في ان عكف فمدا اقول ومدا فرص على نفسي فقال لا يخرج من المسجد الا لاجل الحاجة لا بد منها لحدث وموتى (٢) عبد الله بن سنان عنه عليه السلام ولا يخرج المعتكف من المسجد الا لاجل حاجة ونحوهما غيرهما من النصوص وسمر عليك طرف منها في ضمن الفروع الآتية (ولا يحق) الاستفاد منها انه لا يفسر عدم الخروج في ضمن الاعتكاف فهو حرج

١- الوسائل الباب ٧ من ابواب الاعتكاف - حديث ٣

٢- الوسائل - الباب ٧ - من ابواب الاعتكاف حديث ٥

بغير الاسباب المسححة بطل اعتكافه - لان الحروج حرام في نفسه - والوجه في ذلك ظهور الاوامر والوهي في لمركات كونها ارشاده الى الاعتناء في الامور به لافي للحكم التعسفي - وهو مراد الاصحاب كما صرح به بعضهم

ثم ان المظاهر عدم تعرف من العالم بالحكم والجاهل لا إطلاق الأدلة (وقد يقال) انه اذا كان الجاهل قاصر - بذلك حدث (١) رفع له على سقوط عقوبته - ولازم ذلك صحة الاعتكاف مع الحروج عن جهل

ولكن يرد عليه (اولا) ان حديث الرفع رافع للحكم لا مثبت فهو ما يرفع الحكم لضمي وحديث انه لا ينقل رفعه من دون رفع الامر بالكل - فرفع الامر بالكل - فلا امر بنية الاحراء كي يحكم بصحتها (و ثانيا) ان الرفع بانسبه الى الجاهل طاهري واما يرفع وجوب الاحتياط ولا ينقل ان يكون واجبا كما حقق في محله فاعساره فيه باق في الواقع فيبطل العمل لذلك .

و اما لو جرح باسمه في معروف سهم انه لا يبطل - ونعى صاحب الجواهر به بخلاف فيه (و استدلل) له بالاصل - و حديث (٢) رفع النسيان والنسيان ما دل على الشرطة الى غيره ولو لا شذذه على النهي المتوجه الى غيره (اقول) اما لاصل فيجرح عنه باطلاق الدليل - (و ث) حديث الرفع - فحديث ما يعبه الحروج عن صحة الاعتكاف مترعه عن الامر بالاعتكاف المفيد بعدم الحروج - فرفع العائنه ما يكون برفع الامر بالمفيد - وهو لا يسلم الامر بالافاد كي يصح الاعتكاف بدونه - وعليه - ان كان واجبا معينا سقط التكليف به ولا يجب عنه العود اليه وهل يجب قضاءه فيه كلام سيأتي - و ان كان واجبا عبر بمعنى يجب الاستيفاء (و ما الانصراف) فممنوع ونهى ليس بها نصيب كي يختص بغير لتاسي بل رشادي الى اعتبار استدعاء المذنب كما اعترف به به .

واما لو جرح مكرها فهو خلاف بين الاساس

وقد استدل لصحة الاعتكاف لو لم يبطل ثم ما حتى بمحب الصوره بوجوه (احدها)

لاصل - (ذمها) حديث الرفع - (ثابت) عدم توجه استيحي الى المكرة - وقد استدلل بهذه الوجوه سيد اميرك - وقد عرف في حاشيتها (١) بعض اصناف ادلة المسح عنه - وهو ايضا قد مر في (حاشيتها) عموم ما دل على جواز الخروج لحاجة وسارع الضرر لمؤدبه من اهم الوجوه فيشمه ائمة - وسرعان حال استيحي - وعليه فلو خرج مكرها ثم عد ولم تمنح لصورة صح عكافه

موارد جواز الخروج من المسجد للمعتكف

و ما لمورد اثباتي - فقد سئلت لاصحاب عن عدم جواز الخروج موارد منها - الخروج للامور الضرورية لشرعه او لنفسه - ولعدة - كفناء الحاجة من بول وغائط ففي مؤنق (١) ان سائر المندم ولا يخرج للمعتكف من المسجد الا في حاجة وفي صحيح يحيى (٢) لا يسي للمعتكف ان يخرج من المسجد الا لحاجة لادبها وفي صحيح دود (٣) لا يخرج من المسجد الا لحاجة لادبها ويخوف عبره و مقتضى المؤنق جواز الخروج بكل حاجة راحة و مقتضى الصحيح عدم جواز الخروج الا لحاجة لروية في عدد حمل لمطلق على المقيد بمقتضى استيحي لاخصاص بالحاجة لروية

وقد سئل بوجوه بخوار الخروج بكل حاجة ولو غير لزومية (حديث) مادل على جواز الخروج لعدة اخر نص و شمس حاضرة - بنظر ابهاما من الحوائج غير الزومية (وفيه) به يحتاج الى دليل على التعدي - او لعدم بالمعط وكلاهما موقوف (ثانيها) خبر (٤) يميمون بن مهران قال كتب جالس عند الحسن بن علي (ع) فانه رجل فقل بالناس رسول الله ان فلانا علي مال ويريد ان يحنس فقال والله ما عندى مال فاقضى عث فقال فكلمه فليس ^{بالحاجة} بعله فقل له يا رسول الله اسيت عكافك فقال له لم اسر ولكني سمعت عي حديث من جلد رسول الله ^ﷺ

به قتل من سعى فى حاجة حية لمسلم فكأنما عبد الله عروجه بصفة آلاسه صائمه
بهاره فأنه ليه (وفيه) به لابس على عدم طلال الأعكاف بجروح من من لجائر
انه (ع) سى على نقص اعكافه (ثالثها) . لأدله إياه على استحباب تلك الحاجة
كمشيع اسؤم من و مشاكل بدعوى ن البسه سبه ون اذله الب و ان كانت عموم
من وجه لا انها تقدم للاكثره . و الاصححة و بلا سهره . وعبر ذلك من لدرج حجاب
(وفيه) انها لابس على عدم وضعه الجروح لىك الحاجة وغايه مدته عيه سحباب
سكنا الحاجة حتى فى حال لأعكاف ولأرمله حور . نقص الاعكاف بل سحبابه وقع
سراحم من دس لأعكاف ونك لأدله طر قدم بزم منه رجحه رفع الدس لأعكاف
وبو قدم ذلك كان لأرمله رجحه لأعكاف و سى اى تدبر لأدله على عدم قطعه
لجرحه (فأ - حصل) . ذكره ان احبته . هو مو كانت احده بزمه . و على
ذلك فسط كثر من حور دالى ذكره للاستنبه .

فهن لجرحه لابس حياه من هذا العسل ام لا . فقد حشمت كميات اهلهم .
فى حوار الجروح لأدله على هو سبه سبه اذله رد بعد قبل به لا يحور . يمكن
فى سحبد و لاه سله بويه عن حياه سى حور د . وصحح الجواهر ردوى
سبع مطلقا . وبعضهم فصل بين المور د (والحق) به ان اسير العسل فى
لمسجد بلويته . او المكب فى المسجد راد عما يحصل من الاعتناء خارج المسجد
او فى حال الجروح . ولزم منه انه المسجد وحب الجروح فكون ح من الحاجة
البرومه . و لأفلا ولا حتى وجهه (واما من) سحبد قد عرف به لا يحور الجروح
له كما اذله صاحب نحد نى وسه المذار (واما منه) شهادة و كانت و حقوم
يمكن دنها فى المسجد . كانت عوب عدم الجروح . به لا يحور الجروح له ولا يوجب
الجروح الطلال لانها ح من حاجه سى لاه سبه . و لأفلا يحور

ومنها غياده لمرض وشييع بحدرد الاختلاف وعن الدكره بحدرد علمها

ويشهد به صحيح (١) لحسن المقدم ولا يخرج في شيء الاحتمار او يعود مريض ولا يجلس حتى يرجع .

فروع

١- اذا خرج للمعكف لحاجة لابد منها . فهو يجب مرعاة قرب لطريقه كما هو المذهب الى الاصحاب - ام لا - كما عن المحقق - وجه من طلاق لادبه و من ان الحروج ابتائر - هو لكون في خارج المسجد - و حيث انه قيد بالحاجة للرومية - فبدل النص على ان الحائر هو الكوب لدى لابد منه - فاذا سلك احد الطرق لا يكون لرايد لحاجة فلا يجوز الا اذا كان انتفاوت يسير الاعشى به وهذا هو الأرجح مما عن الاصحاب اظهر (ولو) كان الاقرب مما لا يلبق بشدة او كان فيه مهدة عليه او عصابة فهو يجوز الاندح كما لو نزل له صديق مرله وهو قرب من المسجد فضاء حاجته كانت احاته مستلزمة لمشقه بالاحشام فهو يجوز به ان يمضي لى مرله البعيد عن المسجد كما عن المصنف رده - ام لا - كما عن الحدائق و جهان - ظهر هما الاول فان احتدر الاندح لكونه حاجة لابد منها عرفا - كما لا يخفى

٢- مع وجوب الحروج عليه لو اعكف ولم يخرج بمطر عتقاه وان اثم - فان لا مرد لشيء لا يقتضي النهي عن صده - ولا عكاف غير مهي عنه فصح

٣- (ومع الحروج) في مورد حورد (لا يعنى تحت الظلال) كما في لغت و عن جماعة منهم الشيخ و المحقق .

و استدله (ب) عن السيد المرتضى رد بالاحتمار على انه ليس للمعكف دخرج من له - جاز - يستظل به من حتى يعود (ودعه) لا حياط (ب) دل عليه في المنحرم بدءا على اصله مساواة له في ذلك حتى يعدم الخلاف (وبان) لصوص كما ستمر عليك دلت على الجمع عن الحنوف من يجب الظلال و طهرها كون لما مع منه تحت لظلال

ولاحصو صبة للحلو س (وبما) في لوبائل به قد تقدمه ما دون على عدم حوار الحلو س
والمرور تحت لظلال لمعتكف

وفي لكن نظر (اما الاول) فلعده ثوبه وعدمه حجه على فرض الثوب لمعوميه
لمدرا (و ما شئ) فلان مقتضى اصالة البرئه شدا حث في شرطية شئ و مانعته
عدم المنع او شرطه (و ما الثالث) فسعوى ب المنع هو الحلو س
بلا خصوصه بكونه تحت الظلال (و ما الرابع) فلان لم ينف على رواة ذكرها
تدل على ذلك ولعل نظره في مصوص لمع عن الحلو س تحت لظلال بالعدم والخصوصه
فالاصح انه لا مانع عنه .

٢- و اد حرج المعتكف لا يجلس) حتى يرجع كما صرح به غير واحد
و عن غيرهم تقدمه تحت الظلال - و لاحرار هذا تعال - طاعة بعبه على الحلو س
مطلقه كصحيح (١) احسن المقدم - و صحيح (٢) داود - و طاعة مقيدة له تحت
الظلال - كحبر آخر (٣) له و د ولا يبعد تحت ظلال (و) صاحب الحد ث ان الاولى
مقيدة لثابته (و هـ) ب لمطلق اما بحمل على المقدم في المستحسن - ولا يحمل عليه في
الموافق - وفي مقدمه مطروقه ثابته موافق مع الاولى - ولا مفهوم لها كى بوجوب
التقييد - فالاصح هو المنع عن الحلو س مطلق - و في نحو هذا كنه مع لاحيار
و ما مع الاصطدار فلا بأس به كما صرح به غير واحد و لعده لاصلاق ما دون على
لحوار لمقتصر في مقبده به هو لمعق من حال لاحتراسه

٥- اولاً يجوز لمعتكف ب صلى جازجا) اي حارج المسجد لدى
اعتكف فيه لاصلاق لاديه ساعة لا يمكنه فيه صلى المعتكف بمسجد بها اين ما شاء
من بيوتها - بلا خلاف و لمصوص الكثير شاهد به كصحيح (٤) عبد الله بن سنان عن
ابى عبد الله عليه السلام المعتكف مكة يصلى في اي بيوتها شاء - واء عليه صلى في المسجد
او بيوتها و صحيح (٥) مصوص حارم عنه عليه السلام المعتكف مكة يصلى في اي بيوتها

٢٠١-٣ - الوصائر المأب ٦ مر ا ب ن الاعتكف حديث ٢-١-٣

٢٠٤-٥ - الوسائل ليد ١٦ من ابواب الاعتكف حديث ١-٢

شاء والمعتكف بعينه لأصلي الأ في المسجد لدى سماء و نحوهما غيرهما
 ٤- لو خرج لصلاة طمان حروجه بحث البحث صور الاعتكاف بطل كما صرح به غير
 واحد - لأن مدول على حوار الحروج مما يدل على عدم مطيئة الحروج بهسه للاعتكاف
 وما إذا لم منه في مورد فقد لصوره فهو لا يدل على عدم بطلانه
 الثاني (و قد جعل له الاطراف) وصحيح (١) اني بصرا استقدم ويسعى للمعتكف
 اذا اعتكف ان بشرط كما بشرط لدى محرم - وغيره شهادته - وقد تقدم الكلام في
 ذلك مفصلا .

اعتبار اياحة اللث في المسجد

لثالث - د حرم اللث في مسجد فهل بطل الاعتكاف ام لا - ونحوه القول
 فيه انه نارة يكون اللث في به محرم كما لو كان حيا و حرى يكون المحرم التصرف
 الملازم له كما لو جلس على فراش معصوب
 اما الاول فالاظهر بطلان الاعتكاف لانه اذا كان المأمور به و انتهى عنه عبو بين
 متطيقين على موجود واحد لا ماص عن نقول بالامساع فلو كان الاعتكاف مستحبا او
 واجبا لمعني يقدم جانب لهي لا كلام في محض للمجمع في كونه مهيا عنه ولا معاه
 يكون لاسدا .

وما الثاني فالاظهر انصح به و - بم - و الاعتكاف المأمور به هو محرم لكون
 في المسجد ولو لاقرار - و محرم هو الفرر و لحوس على افراش مثلا - فمكن
 منها وجود غير مالاخر - فلا ماص عن الماء على الحواز - عابه الامر اذا احصر المكث
 في المسجد في الفرر على افراش المعصوب تقع ليرحم من التكلفين و حيث
 ن المختار هو صحة الترتب فيكون الاعتكاف ولو مع تقدم انصاف مأمورا به نحو
 الترتب فيصح

وهن عصبه مكان من المسجد كمالو ارال من سوا الله غيره وحطس فيه من قبل الاولاد والشيء وهو شق ثايت القاهره الاحمر لما قدم به في الجزء الرابع من هذا الشرح في محنت مكانه المصطفى - ن من راء غيره عن محنته في له - حد و ان اثم بذلك - لا به لايحل لمكانه فيه - وعبه فلا شك في صحفه لاغتكاك ويكون المكث و يحوس مسحين (نعم) ان له بحرمة المكث فيه - كان من قبل لاوب - فان المحرم ح ليس هو بقرار على الارض خاصة بل اعمال عتد - لدى يستمع به السابق ايضا حرام - فالتب نفسه حرم فحري فيه ما ذكره في القسم الاول

ما يحرم على المعتكف

(و) الرابع (يحرم عليه) ان يغني لمعتكف مور - احدها (الاستمتاع بالنساء) بالجماع في الليل و لغير جماعا بغيره كما في الحي هرو بالمس شهوة و لنقل كثر على المشهور بين الاصحاب و يشهد الاول كثر من النصوص كمنون (١) من الحهم عن بي بحسن ^{الاجل} عن المعتكف اني ائنه فقل - لاني امرأه ليلا و لايهر او هو معتكف و موثق (٢) سمعته عن بي عتدته - عن معتكف واقع فيه فقال ^{الاجل} هو مبرلة من قطريوما من شهر رمضان و يحوسا غيرها ولا يعارضها صحيح الحاي (٣) عن لصادق ^{عليه السلام} كان رسول الله ^{صلى الله عليه وسلم} اذا كان لعشر الاو اخر عتكف في المسجد و صرت له فيه من شعر و شعر لسرد و دون فراشه و في بعضهم و اعبرن لاء فقال ابو عبد الله عليه السلام ما اعترن لساء فلا - فيه يحمل على ان ده محالستهن و مشاكل - بغيره مسبق و بقرينة خبر (٤) اني بصر كان رسول الله ^{صلى الله عليه وسلم} اذا دخل لعشر الاو حرشد العبير و حسب النساء و لكن الذي يعم من النصوص ان يصحبه للهي عنه - هو السطال

٣١ الوسائل - الباب ٥ من عتب و عتكاف - حديث ٢١

٢. الوسائل - الباب ٦ من ابواب الاعتكاف - الحديث ٢

٤. الوسائل - الباب ٣١ من ابواب احكام شهر رمضان - لحدثه

لا للحرمة - فان لم يهتد عن شيء في المركب الاحمدى كالمهتد عن اسكندرية في الصلاة
 طاهر في ذلك (ومن العريب) ان صاحب الجواهر رد مع عرافة بهذه الكلية في غير
 المقام - بل وفي المقام مع ذلك يقول ان النصوص يستند منها لحرمة ايضا (فانه
 يرد عنه) ان النصوص امامنا في حرمة فكما ورد المصنف رد في محكي اسخلاف
 لا يستند منها لطلال - واما صدره في الارشاد الى الطال فلا يستند منها لحرمة -
 والظاهر هو الثاني فهذه النصوص تدل على فساد الاعتكاف به (بعم) يصح الاستدلال
 على حرمة عليه بالنصوص لانه لا على ثبوت الكفره بالجماع في حال الاعتكاف
 من الكفره على ما عهد من شرع اما بحث في مقام الحرمة المستمرة محالها
 للعقوبة ويمكن ان يستدل له بعموم النصوص في موثق سماعه - ادلا وجه لتحصيله
 بخصوص لاطال - فحصل - ان لظاهر حرمة و مطالبة للاعتكاف

و ما لم يمسو لم يمسو والمهتد به لاصحاب حرمة و عن طاهر لم يمسو و
 مجمع لم يمسو و فقه القراء و استندار الاتفاق عليها و صدرهم الاتفاق على التقيد
 بالشهوة و عن ابن الحنفى والمختلف ردوا النظر بشهوة و عن طاهر لهدد حوار
 مع عدم الجماع و ذهب له جمع من مباحثى المباحث

ثم ان الفقيه بالحرمة - حنفى على قولين في بطلان الاعتكاف بهما - فمن
 الحلاف و لم يمسو والمهتد و استنداره و لدروس و غيرها - لطلال - و عن الوسيلة
 و لم يمسو و صدر شرع والرفع والارشاد عدم البطلان (ولامدراء) لهم في المقام
 سوى لاية لكرينه (١) ولا تشروع و سمع يكون في الله حد (ولكن) لظاهر
 رادة لجماع من لمدارة فيها - لان لمدارة في النعمة هو الصدق لشره و مدارة ولكن
 يكفى بها عن الجماع مرة - و عنه و مقدماته اخرى - والظاهر رادة لمعنى لكن كفى من
 الاية - ادلا كلام في لمدارة بمعناه اللغوى ليست مباحاتها و المعنى اربعة لجماع
 سيما وفي لجماع - المباشرة هو الجماع و لان لمدارة كرت عقيب قوله تعالى حن

لكم لبنة الصيام الروث الى سائكم الى ان يقول والآن بشروهن - ثم بعد ذلك يقول
لا بأس بوهن من يظهر راده معني واحد من الماشرة في الموردس و روث لدى هو
الجماع في صدره و عليه - فلا بد من عني حرمة العين و النفس ولا يسطهما للاعتكاف
(و اولى) من ذلك في عدم لحرمة والابطال الطهر -

اشبهى الأسماء وان كان عني بوجه التحليل كالمطر ابي حسنة لموجب لذلك
ذكره شريح في محكي الخلاف - و المحقق في الشرع وعرفهما - و ادعى في الاول
الاجماع عليه (و اسد) له بولوه من النفس والقبس شهوة - ولا حرج عوي - مستتر
لمحروج عن المسجد مطلل للاعتكاف (و لكن يرد) على الاول مع الاصل كما مر - مع
ن الاولوه غير قطعته - ويرد على الثاني - عدم حجية الاجماع - بمقول سببها مع مدومه
المدرن - ويرد على الثالث - به مسلم لمحروج تحاحدا لاند منها وهو حذر غير مطلل
- واحسان - عدم شمول الصلوات لما لا يسميه بالاختيار والتنسيب - بدفعه الاصلاق
مع - انه ح لاوجه لحرمة لافى اليوم اثبات -

(و ثالث المبيع والشراء) وقد شيعر تحريره عن لمداريا و لدحيه
لاجماع عنه - وهو الظاهر من المتهى - و اسد له صحيح (١) ابي عبيدة عن
ابي جعفر (٢) لمعكف لاسم الطسولا بسد الرجة بولايما ري ولا يشترى ولا يبيع
وفي دلالة عني لحرمة بطر - لما تقدم من ان المتهى عن شيء في المركب الاعتاري ارشد
الى احد عدمه - فظهر الصحيح مطليتها له لا لحرمة بعد اذ حرم بط - به حرم ما لذلك
ولعبه بدا حكي عن لمسوط والمرئى والمعه و بروضه القول بعدم لحرمة - فان
ثبت جماع عني الحرمة و لا فالأظهر عدمها وفي المنتهى وقال اسيد المرتضى بحرم
المجاردة و ابيع و شراء و لمجاردة اعم منهي و سدد له في المنتهى بانه مقصي
مفهوم النهى عن البيع و شراء وهو كما يرى

ثم به ، واقفنت الضرورة السبع او اشراء مع بعد لتوكن او اسع عبر اسبع -
لا اشكال في انحرور وعدم الحرمة - وذلك لاحصاء دليل الحرمة وهو لاجماع عبر
هذه لصوره - مصفا الى دله على الحرح و لاضطرار

وهل نفس الاعكاف به ادلا - وجهان (قد سئد) لثنائي ، بصراف اسع عن
ذلك - وبذلك على الحرح و لاضطرار (وكن) قد عرفت ان مدرك الحرمة و السطال
في الاصل هو لاجماع لا نص - مع ان لاصراف ممنوع - و دليل على الحرح هو
لحكم لاثبت كما مر ولا يظهر هو اطلاق لوقف به في لاصل للاجماع (وهن) يكون
ليسع على هذا ام لا - وجهان مساو على ان اسع عن اسعامة بدل
على فساد ام لا - وقد شاعرا لكلام في دلت في حاشية لمكسب المطوعة و سا
عدم دلالة على الفساد -

و الرابع (شم الطيب) على الاشهر - و لكلام به كما في سابقه - لا ان عدم
ثبوت لاجماع به صهره - وعلى لقول بالحرمة - او المصطبة بحص دلت عبر و قد
حاسة الشم - فانه لاشم اشد وهو موضوع الحكم و اما من يشم و لا يتلد به فهل
يشبه له الحكم ادلا - صهر دلت و في لحوار امساق الى لدهن من شم الطيب
البلد به و قد يؤمى الى دلت في لخمه قوله في التصحيح لا يتلد به بهي - و بكر ليس
في التصحيح هذه لخمه من لوجود به - ولا يتلد بالرياحان - و لدهن و بطره
اشريف - الى ن طلاق لطب و يقيد لرياحان بالبلد - بما هو من جهة الاحلاف
في تأثير لشد فان لظا اقوى و اكثر تعارفا به من لرياحان - و كيف كان فليطرقه و
في سابقه محال و سع و ما ذكرناه ظهر حكم لبلد بالرياحان

و الخامس الجدل و لكلام به كما في سابقه و لا يولى بدل الجدل
بالمرء و ان النص متضمن له - وهو لا يكون ، لا اعتراض - بخلاف الحدان و يكون
ابتداء و اعتراض هكذا فين و عن المالك امراد بالممارزة - المجدلة على امر
ديوى او دسي لمجرد اثبات العلة و الفصله كما سبق لكثير من المنسبين ، نعم و

هذا النوع محرم في غير الاعتكاف وقد ورد التكيد في تحريمه في نصوص انتهى
وعنه فيمنع ذلك عن سابقه ثبوت حرمة ما ذكره (وفي) نسبه - وعن لدروس
مادة تحريم الكلام لعش في الاعتكاف - ولم يدل دليل عليه بخصوص وعن
حمل لشيخ و أبي حمزة و إراج يحرم على المعتكف ما يحرم على المحرم - وعن
المسوط و روى به بحسب ما يحسنه المحرم - ولكن الخبر ضعيف للإرسال و عدم
عمل - فلا يظهر عدم لحرمة .

قضاء الاعتكاف

(و) الرابع من الأحكام - به (تعدد كل ما يقصد الصوم) إذا وقع في النهار
لما عرفت من اشتراط الصوم واشتراط عدم شربه وبعده بعد ذلك
مما عرفت - وهو ما عرفت وقع في النهار و ليل - كما مر

أما الكلام في به إذا قصد الاعتكاف وكان وجها معاً سدوشبهه - فهل يجب
قضاؤه أم لا - فقد عرفت صاحب نحو إدره بخلاف في وجوبه في مسألة من يدرك
شهر معين ولم يعلم به حتى خرج كالمحسوس و لئلا - وعن المدرك في ذلك المسألة
به مطلقاً به في كلام لأصحاب ويمكن أن يستدل به بتفسير من نصوص الأولى
مأذون على ثبوت القضاء في الحائض و المرض كصحيح (١) في تفسير عن أبي
عبد الله عليه السلام في المعتكف إذا طمئت دل عليه السلام ترجع إلى بيها و إذا ظهرت رجعت
فقصت ما عليها (اللهم) إلا أن حاله يدل على أن ما عليها و الكلام لأن في به
إذا مضى الوقت من يكون عليها اعتكاف م لا يعلو عليه فسيب من صحيح (٢) عليه السلام عن
أبي عبد الله عليه السلام إذا مرض المعتكف أو طمئت المراه و به بابي بيته ثم يعيد د برى
ويصوم - ويدل على الاستيفاء مع تمام الوقت عليه السلام ما تضمن قصه رسول الله عليه السلام

كسرسل (١) يصدوق قال ابو عبد الله عليه السلام كانت بدر في شهر رمضان ولم يعتكف رسول الله ﷺ فلما كان من قبل عتكف عشرين عشرين عاماً وعشر قصداً لمقاتته فيه يدل على ان الاعتكاف لا يقتضي رميه من مكان واحداً وحب قصائده والا كان مستحباً - وهذا وان كان قابلاً للمساواة الا انه يصحبه تسالم لاصحاب على وجوب لقضاء لعله يكفي فيه (واما لاسدلال له) به مشتمل على الصوم انما قد ثبت انقضاء للواجب منه وعموم قولهم - من دونه فربما يلقضه كما فاتته - وخص ما فات كما قال (فما سد) من وجوب قضاء الصوم لاعتكاف واما لمرسلان (قولا) انه لا عين ولا اثر منهما في كتب حديثنا ولا كتب حديث العامة (وثاني) بهما يدلان على بروج قضاء ما نسب قصائده كما قال - وبعده اخرى يدلان على عسر للمماثلة بين القضاء ولما في به ولا يدلان على وجوب قضاء كما قال - فابعده ما ذكرناه

ثم انه بدأ على وجوب لقضاء لادليل على انه على المورد بدأ على ما هو المحقق في محله من عدم دلالة الامر على المورد (فما) عن المسوط والتمهي من وجوب القورية (ضعيف)

ولومات في ثناء الاعتكاف ارجح سدر او نحوه هل يجب ان يقضى عنه فيخرج من ماله من يتوب عنه - ويجب على ابي القاسم - لا يجب القضاء وجوه وقد ذهب لي كل منها - جمع من الاساطين (وقد سدل) للاول عموم يروى من باب وعنه صوم واجب وجب على وليه ان يقضى عنه ويصدق (وقه) ان الصوم في لمقام ليس وحيوا اسما هو شرط الصحة ووجوبه عبري وظاهر الخبر وجوب قضاء الصوم الواجب بالاصابة (ويمكن) ان يفصل في لمقام من ما لو استمر وجوبه عنه قبل موته بحيث كان في دمه كما لو وجب عليه اعتكاف ايام مخصوصة وتركه ومضت الايام ثم لم يبق ما ادان يستقر في دمه فيجب ان يقضى عنه ويخرج من ماله على الاول دون الثاني

(وما في الأول) فلا بد بعد ما ثبت وجوب القضاء عليه ومات وهو في دمه وانضم إليه جوار
البيان فيه عن الغيب على ما هو المقطوع به بينهم بكون ديت من ديون الله فيحرج من
ماله (وما في الثاني) فلا بد بكشف موته في الأثناء انه لم يكن واحدا عليه في
الواقع لعدم تمكن - ولعله الى ذلك يرجع ما افاده تشهده به في محكي الدروس
والله العالم .

كفارة اوساد الاعتكاف

(و) لحامس انه (لو) افسد الاعتكاف من اجماع فيه كفر مثل كفارة
رمضان وان كان ليلالا بالاحلاف في صل وجوب الكفارة - وخصوصا شهادته
كصحيح (١) زرارة عن امي جعفر رضي الله عنه عن المعتكف بجمع منه قال عليه السلام
اد فعل فعنه ما عني المظاهر وصحيح (٢) بحاط عن امي عبد الله رضي الله عنه في امرأه
خرجت من عكافها و وقعها زوجها - ان كانت خرجت من المسجد قبل ان تقضى
ثلاثه ايام ولم يكن شرعت في اءكافها و غسها مسلي لمظاهر وموثق (٣) سماعه
عنه عليه السلام عن معكف واقع فله هو مبرئة من افطريوما من شهر رمضان وموثقه (٤)
الاجر عنه عليه السلام عن معكف واقع منه قال عليه السلام عليه من اعلى لدى افطريوما من شهر
رمضان معيدا عن رقه او صام شهرين متتابعين و صام سنين مسكت و خبر (٥)
عبد الأعلى بن اعين عنه عليه السلام عن رجل وطئ امرأته وهو معكف لئلا في شهر رمضان
قال عليه السلام عليه الكفارة قال قلت من وحشها به را قال عليه السلام عنه كفارتان

وتتم الكلام فيه بالبحث في جهات - ١ - ان لكفارة الوضوء عنه هل هي كفارة
شهر رمضان - كما نسب الى لاكثر وفي الذكره بسنه الى علمائه - وفي المنتهى الى
فتوى الاصحاب - ومخير بين الحصول ثلاث (و) كفارة الظهار كما عن لمقعو

لمسالك والمدارك واحدا جماعه من المساحرين - فيكون مربة - وحجابه معتصي
 اصحيح حتى انتهى - ومقتضى لمؤقت الاول وقد حمل المشهور لصحيحين على
 رادة لشريك مع لمصدر في حب كذا - او المقتضى ورائهم في الفصل لرفي
 ره فان المؤقت لا يرد على ما احذروه لكونه مبرأه في التسم او مطلق الكفير او
 انقذر و الثاني فاق للحم على اقسام اقسام الاشخاص من يقطر و فيكون لتقسيم
 دون السحر (والحق) به - به بعد شراك التسم في الاشخاص و كون الاختلاف
 بينهما في ان يمس في كفارة لظهور تسم من الافراد - ولا يمس ذلك في كفارة
 شهر رمضان يكون مقتضى الجمع من المصوص حمل الصحيحين على فصله مرة
 لتربيت من المؤقت بل ان على عدم عبادته وحبها في اعتكافه ولو اعترض
 عن ذلك وحديث لا يصح لجمع بينهما بوجه آخر - فمع الرجوع الى امر حجاب
 والمرجح الاول وهي الشهرة مع المؤقت والظاهر هو سحر من الحصر .

٢ - مقتضى اطلاق المصوص ثوب لكفارة بالجماع في الاعتكاف
 من غير فرق بين المدبوبة و لرب حبيب وعمره في التوبين الاولين وفي غيرها
 و اظهر انه المشهور من التقدم بل عنه في محكي عنه و بخلاف الاجماع ولكن
 ذهب جماعه من المساحرين الى للمحقق في محكي لمصر - في اختصاصها
 باليوم الثالث او الاعتكاف للآراء وقد - رواه بوجه (مها) انه يجوز للمعكف
 الرجوع في التوبين الاولين من عكاه واد كان له الرجوع لم يكن لاجب لكفارة
 وجه (وجه ولا) الفصل بحرمه الجماع في التوبين الاولين فيهم فتوبها (وثاب)
 بالحل وهو انه لا مانع من الرجوع وبعده بحور لجماع ولكن مادم كونه
 معكفا غير خارج عنه او جامع ثبت عنه بكفارة (ومها) مافي لحوه قد ان
 تعليق لكفارة على عدم الاشرط في صحيح ابي ولاد لم يعمدوا الى عدم وجوبه
 مع عدم تعمير الاعتكاف حتى في يوم ثالث اذ فرض الاشرط فيه على وجه يرفع
 وجوبه انتهى (وجه) ن وجه عدم الكفارة في صورة الاشرط في مصوص الحبر

وقوع الجماع بعد الاعتكاف فانه مع الاشراف يكون محروراً عنه عن المسحود خارجاً عن الاعتكاف لا يكون الجماع في أثناء الاعتكاف المندوب (ومنها) اتصال المرأة ذكرها في الجواهر «ومنه» انه لا يرجع اليها مع اطلاق الدليل فلا يظهر ثبوتها مطلقاً. ٣- ولو جامع (و) ان كان في ليل كان عليه كفارة واحدة - وان كان (في) نهار

رمضان فتصاعف الكفارة (ب)لحلاف وعن غير واحد دعوى الإجماع عليه - ويشهد به حرر عبد الأعلى المنقذ (ولو) وفيها نهار في أيام صوم النذر اسمعين او قضاء رمضان بعد الروال او كان الاعتكاف وحاملاً للنذر يجب كفارة فان اتصالاً للحبر بل بعموم أدلة كفارة كل من الأمرين - عانه لأمر إذا سائل الكفارة - أحلالاً سواء أعلی ما هو المحذور عدداً من اتصال الداخل - والأفلا وهو يجب كفارة أخرى غير كفارة الجماع في الاعتكاف لو واقعها في النهار في غير - ذكر - كما عن نسب والحلي و الشيع في غير نهاره واحصوا وعرفهم - بل عن الحلاف والعبد الإجماع عليه لا استدلال للأول باصلا في قوله في حرر عبد الأعلى - فان وطئها نهاراً قبل الفجر عليه كفارتان وما عن المنقذ و الأسك في ان بذلك رواه - ولكن يرد على الأول ان معروض المسألة في الحرر بوطء في شهر رمضان - ورد على الثاني انه غير ثابت ويمكن ان يكون مرادهما بحر المثار له - فلا يظهر عدمه

افساد الاعتكاف بغير اجماع

(و) الخامس (أو افطر بعمره) أي عن الجماع (مما يوجب الكفارة فان وجب) الاعتكاف (بالنذر المعين) (كفر والأفلا الأفي الثقات) وخاصة انه ان افطر صومه بما يوجب الكفارة لو كان في رمضان في الترمذي لا يوجب له كفارة عليه الكفارة لا ان يكون وحاملاً معاً وان افطر في اليوم الثالث وجب الكفارة وبذلك اضى المحقق في محكي لمعتبر وجماعه آخرون (وعن) العبد والسندس والحلي والدلمى اطلاقاً لروم الكفارة بحيث يشمل جميع الصور لمتقدمة (وعن) الشيع ومن تبعه وعن المدارك يستدل الى اكثر المناحيين تحصيل الكفارة بجماع حسب ما مضى في غيره من المقطرات على القضاء ولا يظهر هو الآخر للأصل بعدم الدليل على احد الأولين فانهم استدلوا له «تارده» بالاجماع «وأخرى» بالعدى من لجماع لى غيره - والأول مسموع.

و الثاني قياس لا نقول به (ومما) ذكرناه يظهر حكم فساد الاعتكاف باتيان احد المبطلات المتقدمة فانه لا تحب الكفارة

السادس ذكره الرجل مرثته على الجماع وهما معتكفت بهار امي شهر رمضان لرمه عند المشهور ومع كعدا اب اثبات عن نفسه واثنان عن زوجته عن المعتكف هي ظهور الخلاف فيه - وعن مالك ان العمل على ما ذكره الاصحاب معين وفي لشرابع حمل الاشبه لروم كفارتس - وذهب جميع ابي ان عليه كفارات ثلاث - احدها - الاعتكاف وثنت - فلا تقدر في شهر رمضان حدها عن نفسه ولا اخرى تحملا عن مرثته (مالروم) كفارتس عليه وقد مروجه وقد عرف دلالة خبره على عليه (و ما نكته) فلا تقدر في شهر رمضان تحملا عن امراته فهدم الكلام فيه في مبحث لقصور - وعرفت ان دليلا - كان يصدق الا انه سحر صفة العمل - وبحث انه غير محتص به من المعتكف فمقتضى اطلاقه شمول لحكم لصلائم المعتكف (و ما الرابعة) فلا فساد الاعتكاف تحملا عن امراته فهدم ذكره وهو جهاسوى الحاق الاعتكاف بالنصوم - وهو كما ترى ولاصل يقتضي بعدم ولكن الشهرة لمطمة من عدم الخلاف الاعس فس في مثل حده لمسا به لى بميدس دليل على لحكم فيه ودلالة اصل على عدم لوجوب طهره لو لم تكن كاشعة قطعه عن الحكم لاشكال في كشمه عه طبا - فالاحوط لروم ثوبه نصا

لسابع (ولو حصب المرأة) في انشاء الاعتكاف (او مرضى المعتكف) مرضا يحجب به سويت المسجد كادار دول و بطلاق لطن و لخرج لسان (خرج) من المسجد اجماعا لانه يحرم على الحائض للث في المسجد - وحب على الثاني صابة المسجد عن المحنة (و) اذا ظهرت وبرى المریض - قل حمده (فصامع وجوبه) وقال آخرون وحب لقضاء مطلقا - و وجوب انقضاء مع لوجوب فهدم لكلام فيه وعرفت انه متين (واما وجوبه) مع عدم وجوب الاعتكاف فقد استدل له بطلاق صحيح (١) لمحلى عن لصادق عليه السلام اذا مرض المعتكف او طمئت لمرأة لمعتكفه فانه باتى بيته ثم يعيد د برى و نصوم وموثق (٢) بى بصير عنه عليه السلام

في المعتكفة، إذا طمشت قال يُجِبُّ مرجع إلى بينها وإذا ظهرت رجعت فقصت، وعليها وهما باطلاً فيهما بشملان لمدوب والوجه من المطلق والمشروط فيه لتتبع (ثم إن) لصحيح ظاهر في الاستنباط مطلقاً اعم من مضي ثلاثة أيام وعدمه - والموتوق يدل على قضاء ما عساه وهدره لزوم الأتيان بما اشعلت دمتها، ومن الواضح أن مقتضى القاعدة - أنه إن كان لاعكاف ملورا واشترط فيه السابع لزم الاستنباط كما عن المسوط وإن لم يكن اشترط فيه التاسع فإن لم يتم أقل لاعكاف استأنف والأتى بما بقي خاصة مع رعاية سائر الشرائط التي فيها أن يكون ما بقي أقل من ثلاثة - يصم به ما به تتم الثلاثة - ولكن الاحوط هو الاستنباط مطلقاً للصحيح الراجح عن الموتوق سيما ودلالة والله لعالم ثم كتب الاعكاف بيد مؤلفه الحمر - محمد صادق الحسيني الروحاني - في بلدة برد في زمان - و سئل من الذين صلوا إلى مقبب ينقلول - و لحمد لله ولا وحرا -

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وبه تفتي

كتاب الحج

يمنع لحداء الممثلة - وقد بكر - وهو نعت - لفصحة - ولقصد التكرار الى من
يراد نصحه - وشرعا - عارضا عن لفصحة الى سب الله لاداء مناسك مخصوصه عنده مسئلة
برما من مخصوص كما في المسود وعن جماعة - وهو اسم لمجموع المناسك لمؤداه
في المشاعر المخصوصة - كما في الشرائع - (وورد) لمحقق على التفسير الاول
بانه - يخرج عنه الوقوف بعرفة و المشعر لانهما ليسا عند سب الحرم مع كونهما
ركبتين من لحج اجماع (واورد) الشهد الاول على التفسير الثاني لان لارمه لفص
ولازم التفسير الاول التحصيل والتحصيل اولي من ليقول - واورد ثاني، شهدتين عليه
لان الانبياء بعض الدارك لبعض الذي لا مدخل له في التطلل بصدق عليه الحاج فلا يكون
الحج سدا لمجموع - وبصا - انه يصدق على العمرة -

وحق لقول في المقام ان يقال - بعد ما لا رب في ان للحج معنى شرعيا يستعمل
فيه في لسان اشرار الاقلص وتابعه وذلك - بالوضع التسمي - بالاسمعات فيه مداعي
وصعدله - او التسمي الحاصل من كثرة الاسعمال - (به) كسائر لغاظ العبادات موضوع
لعدة حراء لمعبر عنها بالاذكان فصا عدا - بحيث يكون لزيد عن الآخر المقومة

عنى فرض تحقيقه داخل في المسمى - وعدمه غير مصر بصدقه - ولا محدود في دحون
 شيء في مركب اعتبارى عند وجوده و حروجه عنه عند عدمه اذا حدد المقوم له
 لا بشرط - كما في نكاح الد - فانه موضوع للاحاطة المحصورة بالحدود مع عرفه - فان كان
 هناك غير ذلك من عرفه اخرى - او شره او عاشا كل - يكون من اجزاء الدار - والا
 فلا - ولا يرد على هذا شيء - دم شرب او لونه المحض من القل - وعنى فرض ثوبها
 لا يصلح مثلاً لمعين الموضوع له بل المشبه له هو البادر - وهو عين ما ذكرناه وصدق
 للاحاطة على لآبى بعض ائمة لآخر - وعلى الامى مجموع - لآبى ما ذكرناه بل
 بعينه - وصدقه على نفسه - يعنى بالتفيد برمان خاص

وجوب الحج من ضرورات الدين

ثم انه لا كلام ولا خلاف من علماء الامة الاسلاميه في ان وجوب الحج من ضرورات
 الدين ويدخل من يكره في سبيل الكافرين - وراى في جواهره - وقال بل ناكذ وجوه
 كل فصل اعرض او وجوب كما هو وصح وند سعى لله تعالى بركه كفى في الكتاب العزيز
 نهن وفيه ان الكفر في لانه الله هو في مقابل الشكر كما عن حد منه من احقر من قال له
 ترك لما مورده - وان امثال امر الله شكر اعلمه - وترك لما مورده كثر ان لها - مع - نه
 ليس في الآية الكريمة (١) ما يشهد بالانفاق الكفر على بركه ولعل امر د منها جحد وفرض
 الحج وعدم رؤيته واحدا كما عن امم عاين والحسن وبعضه حتر (٢) على من
 حفر الاثني - قال قلت فمن لم يحج ما فقد كفر - قال لا ولكن من قال ليس هذا
 هكذا فقد كفر - فعليه ما تدل عليه كون وجوب الحج من ضرورات الدين

وكيف كان فهو من اركان الدين فان امامنا الباقر (ع) على ما في صحيح (٣) راره

١ - سورة آل عمران الآية ٩٧

٢ - الوسائل باب ٧ من ابواب وجوب الحج وشرايطه حديث ١

٣ - الوسائل باب ١ من ابواب مقدمة المبادى حديث ٢

في الاسلام على حصة على الصلاة و لركاة و الحج و الصوم و الولاته . و يحوه ما في
سائر النصوص المروية عنهم عليهم السلام

بل هو من عظم دكان الاسلام و افضلها لماعية من انعام الدين و صرف المال
و ان تحرد عن شهوات و المعرب عن لوطي و رقص العادات و غير ذلك و قد قل لأمم
ابو الحسن (ع) على ما في خبر (١) محمد بن مسلم من قدم حاجا حتى اذا حل مكة
و حل من هو و دخل مكة و وجد الحرام قصر حطاه من محافة للصدق بالسيب هو و وصي
ركعتين كتب الله له سبعين الف حسنة و خطعه سبعين الف حسنة و رفع له سبعين الف
درجة و شفعه في سبعين الف حاجة و حسب له عني سبعين الف رقة قيمة كل رقة عشرة
لا قدرهم . وقال لأمم الصدوق (ع) كما في خبر معاوية (٢) بقلاع آياته عليهم السلام .
و رسول الله ﷺ لقاه عرابي فقال له يا رسول الله اني حرج اريد الحج فاعتني و
يا رجل جميل فمرني يا اصعب في مالي ما يلعب به مثل احراج الحرج فالتفت اليه رسول
الله ﷺ فقال نظر الى امي فبسط يده و انما فاستبش به حمر . بفقته في سين الله ما بهت
به ما يلعب الحراج ثم قال ان اعاج د حدي حمار دلم يرفع شبا و لم يصعبه الا كتب الله له عشر
حسنة و محي عنه عشر سيئة و رفع له عشر درجات و د ركب بغيره لم يرفع حمار و لم يصعبه
الا كتب الله له مثل ذلك فاذا طاف بالبيت حرج من ديونه فدا سعي من الصدق و العروة
حرج من ديونه لحديث . و يحوها من الاحبار لكثيرة (٣) المروية عن
المعصومين عليهم السلام

(و) كيف كان و (فيه ابواب الدار الاولى في اقسامه) و تنقح القول في هذا
الكتاب في طي نصوصه و ان فصل الاول اقسام الحج الواجب اربعة . الاول ما وجب بالصلاة

١ - الموطأ ج ٣ ص ١٠٠ و حوب الحج و شرحه حديث ٦

٢ - الموطأ ج ٣ ص ١٠١ و حوب الحج و شرحه حديث ١

٣ - راجع لوسائل الحج و اذ مقدمة لساد و حمله في ابواب حوب الحج و شرحه

من دون ان يسطق عليه عنوان آخر - (وهي حجة الاسلام) ويطلق عليها هذا العنوان من جهة انها احد اركان الاسلام كما تقدم و الثاني (ما يجب بالمدروشميه) من انعقد واليخير (و) الثالث ما يجب (بالاسميحار) (و) الرابع ما يصرو حمار (الافساد) اي افساد الحج في العام السابق .

لا يجب حجة الاسلام الامرأة واحدة

لغرض الثاني في كيفية وجوب حجة الاسلام وشرايطه - واحكامها (و) لكلام في مطالب - الاول (حجة الاسلام واجبة) على كل من جمعت فيه لشروط لانه (ماصل الشرع عمره واحدة) لا خلاف في ذلك . وفي جوهر - حسا عند قسميه من المسلمين فصلا عن المؤمن انتهى (و عن) الصدوق في مثل وجوبها على مثل لحد في كل عام - ويظهر من تصحيحه في المسهي لأرباب في ثبوت ذلك وقد استدل بعدم وجوبها اكثر من مرة في الجواهر وغيرها بوجوده .

احد الأصل بتقريبه وجوب الحج مرة واحدة معبوء والرائد علي وجوبه مشكك كونه غير ترفع . لأسل (وفيه) - الأصل بما يرجع اليه مع عدة أدليل وحجت في مقدمه و بان تدل على وجوبه في كل عام كما ستر عتق - فلا سبيل في الاستدلال به

ثاني اطلاق الامر في لكتاب و لسه بتقريبه - لظاهر من تعليق الامر بالطفعة كونه عظيمه صرف و حوده المنطق على اول الوجودات - فيه يحصل العرض و لمطلوب و سقط الامر لامحاله (وفيه) انه منس لو لا لاحد الحاصه

الثالث الاجماع قديما و حديثا و لدا رد المصنفه في المسهي ما نسب اليه الصدوق بمحاله للاجماع (و فيه) ان الاجماع الحجة هو ما كان بعدد غير معبوء المدرك فانه يكون كاشفا عن رأي المعصوم عليه - و اما الاجماع الذي يكون مدرك لمجمعين معلوما و يثبت فلا يكون كاشفا عنه فلا يكون حجة - و مقدم من هذا القبيل كما هو واضح .

الرابع لأحد أصحابه كصحيح (١) هشام المروى عن المحاسن و لحصال عن
 أبى عبد الله عليه السلام ما كلف الله لعباد لا يأطعمون أبنا كلفهم في ليوم واليلة خمس
 صلوات لى نول و كلفهم حجة واحدة وهم يطعمون أكثر من ذلك و حبر (٢) محمد بن
 سنان إن صاحبنا عن موسى الرضا عليه السلام كتب إليه فيما كتب من جواب مسائله
 قال علة فرض الحج مرد واحد - لأن الله تعالى وضع الفرائض على دى القوم
 قوة فمن تلك الفرائض الحج المفروض و حدائهم رغب من القوة على قدر طاقتهم
 و حبر (٣) الفضل بن شاذان عنه عليه السلام - بما أمر و أحجته واحدة لا أكثر من ذلك لأن الله تعالى
 وضع الفرائض على دى لقوه كما قال فما استيسر من الهدى إلى قال - فكان من
 تلك الفرائض الحج المفروض واحد لحدثنى و حدثت حملة من النصوص كحبر (٤)
 دعائم لاسلام و (٥) عن عوالى لىثالى - و أسوى (٦) المروى عن ابيعوانى و هذه
 النصوص و كانت معسرة و دلالة على المطلوب ظاهرة

الآية يعارضها طائفة أخرى من النصوص كصحيح (٧) أبى حنيفة لقى عن
 بيعة الله عليه السلام و الحج فرض على أهل لحدته فى كل سنة و حبر (٨) حذيفة بن منصور
 عنه عليه السلام قال ل لله عز و جل فرض الحج و عمره على أهل لحدته فى كل عام و حبر (٩)
 على بن جعفر عن أخيه لأدم عليه السلام قال ل لله تعالى فرض الحج على أهل لحدته فى كل
 عام و حدث قوله تعالى و لله على سب حج أسب من استطاع له سبلا و نحوها غيرها
 وقد قل فى الجمع بين هذه النصوص و حجة (الاولى) ان يكون الطرف فى لحدثة
 الثانية (فى كل عام) متعديا من لحدته - فيكون المعنى به يجب الحج على أهل لحدته
 السنة فى كل عام فلا يجب الأمر و لحدته و من وجب عليه الحج فى السنة الماضية فهو
 من لحدته ملك لسنة لاهل لحدته السنة فلا يجب عليه مرة أخرى و بعده أخرى كل

٢-٢-٣ ابوالسائل لىاب ٣ من بواب وجوب الحج و شرط حديث ٢-٢-٢

٢-٢-٤ لىاب ٣ من بواب وجوب الحج و شرط حديث ٢-٢-٢

٧-٨-٩ ابوالسائل لىاب ٢ من بواب وجوب الحج و شرط حديث ١-٢-٢-٢

من تمكن من الحج بكونه من جلدسه و جده لاسنوات متعددة (ولكن) ذلك خلاف
الظاهر فان الظاهر بعينه فرض كماله حتى والمضمر له يحتاج الى قرينة

ثانية - لا يكون المراد من فرض الحج في كل عام وجوب الحج ليس
وجوب موقوف بل هو وجوب تمت لي لاني وانه واجب لي يوم القيمة ويمكن تأييده
بما في لستهي وروى انه قال رسول الله احبنا لعمرك هذا لم يلانده فقال عليه السلام بل لاني
فيكون مقامه لمصوص مقام مادل على - خلال محمد خلال لي يوم القيمة وحرامه
حرام لي يوم القيمة - (ولكنه) ايضا خلاف ظاهر - اذ لظاهر من لصوص كون كل
عام ملحوظا مستقلا و موضوعا برسه لا ان المجموع طرف لاسمر حكم واحد
كما لا يخفى .

ثالث ما عن جمع من الاساطين من ارادة وجوب علي لادل بمعنى ان من
وجب عليه الحج فلم يفعل في السنة الاولى وجب عليه في سانية وهكذا في كل عام -
فيكون وجوبه في كل عام بدلها ومرة على تركه في العام لسبق (وفيه) انه تصرف في
ظاهر لصوص ونقد لاطلاقه من دون دشهد به شاهد

الرابع - ما ذهب اليه في الوسائل ومال اليه من مروي وهو حمل لاحد الداله على
او وجوب في كل عام على الوجوب الكدني بمعنى انه يجب الحج كدني على كل احد في كل
عام اذا كان متمكنا بحيث لا يفي مكة حجة من الحاج و يشهد بذلك بطوائف من لصوص
(مها) مادل على عدم حو ريعطل الكعة عن الحج كصحيح (١) حماد عن ابي عبد الله عليه السلام
فان كان علي صلوات الله عليه يقول له انه ناسي انظر واسد ربكم فلا تطو مسكم فلا
تطرو - ووجه غيره (ومها) مادل على ان الناس لو تركوا الحج لو جب على الامام (ع)
كمه في بعضها وعلى الوالي كما في آخر ن حمر ساس على ن حج والمقام في مكة
كصحيح (٢) عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام قال لو عطل الناس الحج لو جب
على الامام عليه السلام ان يحصرهم على الحج ان شائوا وان ابوا فان هذ البيت ان وضع

١- الوسائل الباب ٢- من ابواب وجوب الحج وشرايطه جلد - ٢

٢- الوسائل الباب ٥ من ابواب وجوب الحج وشرايطه حديث ١

لحج و صحيح (١) مدونه من عمره $\text{عَلَيْهِ السَّلَام}$ قال لو ان الناس تركوا الحج لكان على الولي ما يحبرهم على ذلك وعلى المقام عنده ولو تركوا رياره السي $\text{عَلَيْهِ السَّلَام}$ كان على الولي ما يحبرهم على ذلك وعلى المقام عنده وسميكن لهم مال اعق عنهم من بيت مال المسلمين وحوما غيرهما (ومنها) مدول على ان لباس لو تركوا الحج ترك عيهم لعذاب كخبر (٢) ابي بصير قد سمعت ابا عبد الله $\text{عَلَيْهِ السَّلَام}$ يقول ما من لباس يتركوا الحج هذا البيت يتركهم لعذاب وما وطروا ووجود غيره وتقرىب الاستدلال بها انها تدل على وجوب الحج كفاية على المسلمين وانه يسقط الحج لبعض ومع ترك الجميع يحبر بعضهم الامام وابوابي والابرار بهم العذاب وقه (اولا) ان هذه نصوص اني استشهد بها لانتحص من احده - والاحبار لبي استدلالها لوجوده في كل عدم يخص بهم - وبها هذه تخص بصورة حصول لبعض ولتلا تحصى بها (وثانيا) ان نصوص عدم حوار تعطيل الكعبة لا تدل على وجوب الحج في كل عدم كفاية لانه كما يحصل عدم تعطيل بالحج يخص بالعمرة - ونصوص الاحبار وبرول لعذاب - يمكن ان يورد عنها - انه حيث لا تنق عاده عدم وجود مسطوع ضروره في كل عام - فيمكن ان يكون لمراد بها كون وجوب الاحبار وبرول لعذاب لاجل تركهم حجه لا - لام او اوجه عنا في تمام عمر مره واحده وحيث لا اضلاق لها من هذه حجه فلا يصح الاستدلال بها .

ايجامس حمل لعذبة لثانيه على الاستحباب احباره لشجره و لمحقق في امعتر وسد المدارك وصاحب لحوهر وغيرهم وتقرىب ذلك ان نصوص ابو حوب مره واحدة نص في عدم وجوب لاكثر - ونصوص الوجوب في كل عام ظاهرة في ذلك وبالفرض في المعنى اثبت وهو كما لا يلزم مع الوجوب يلائم مع الاستحباب وبخصوصية الطائفة الاولى بحمل لثانيه على الاستحباب وهذا متصافا اني كونه جمعا عرفيا - يشهد به حجة من لنصوص الصريحه في استحباب الحج و لعمره بقدر القدره

١ - الوسائل الباب ٥ من ابواب وجوب الحج و تركه - حديث ٢

٢ - الوسائل الباب ٢ - من ابواب وجوب الحج و تركه حديث ٧

كصحيح (١) ابن عمير عن أبي محمد المرء قال سمعت جعفر بن محمد عليه السلام يقول قال رسول الله (ص) تابعوا بين الحج والعمرة فإنهما ينفيان الفقر والذنوب كما ينفي الكبر خصال الجحيد و نحوه غيره - وقد عقد لذلك في ابوابنا - وذكر فيه اربع وثلاثين حديثا ثم قال وندم ما كتب على ذلك وكتب عليه (واباست) عن كوكب ذلك جميعا عريبا فلا بد من طرح بقصص الوجوب لاجتماع من امرحاجب مع بصوص لفي كما هو واضح - فالأظهر عدم وجوبه اكبر من مرد

شرائط وجوب حجة الاسلام

المطلب الثاني: ما يجب حجة الاسلام (على المذكور والادب والحدثا بشرط) (سنة) احدهم (الملوع) و عسره في وجوبها مع لا كلام فيه ولا خلاف من عليه العلماء كافة كما عن المعسر وفي تذكره وعن غيرها

واستدل به بوجوه (الاول) الاجماع فهي نحو مر اجماعا بسميه وفي المستند اجماعا محققا ومحكما مستقضا وفي الردص عنه اجماع علماء الاسلام كما في عديم جماعه (وفيه) ان مدرك المجتمع حيث يكون معاه ما فهذا الاجماع ليس بعدا كاشفا عن رأى المعصوم (الثاني) حديث رفيع نقيه - فهي محكي (٢) لخصص عن ابن لسان عن مير المؤمن علي (ع) في سقوط الرحم عن الصبي - معلوم بان لخصص برفع عن ثلاثة عن الصبي حتى يحتلم وعن المحبوب حتى يقبض وعن لائم حتى يستيفظ وفي موقوف (٣) عسره عن الصادق (ع) عن العلام متى يجب عليه الصلاة قال (ع) اذا تى عليه ثلاث عشرة سنة فوجد حله فلذلك فقد وجبت عليه الصلاة وجرى عليه القسم وحمر (٤) اي لخصص عن جعفر عن ابيه عن علي (ع) انه كان يقول في المحبوب والمعتوه الذي لا يقبض والصبي لدى لم يباح عمنهما حظهما بحكمة العاقلة وقد رفع عنهم القسم

١ - الوسائل الباب ٣٥ من ابواب وجوب الحجج بشرط تطله حديث ١

٢ - ٣ - الوسائل الباب ٤ من ابواب عدة المصادر لخصص ١٢ - ١

٣ - الوسائل باب ٣٦ من ابواب انقصاص في الصبي حديث ٣

(واورد عليه) بعض المعاصرين تعالّشع الاعظم الانصاري روي الظاهر مقدم لمؤاحده
لاقم جعل لتكف وفيه (ولا) انه لا شاهد يهد لحمل بل الظاهر مقدم جعل لتكف
بل موثق عمار كالصريح في ذلك حيث انه مؤ لا وحواء في مقدم بان زمان وحواء
اصلاة (و ثاب) ان مورد بعض هذه النصوص انصاف و ثبوت ابدنوهما ليس
من قس امؤاحده على محالفة لتكف بل من قس الحكم الوصعي (وثبت) بان مراد
لو كان رفع فعله لمؤاحده مع ثبوت الاستحقاق فيكون مقصده انموك كان ذلك مما
يقطع بخلافه و بان كان المراد رفع الاستحقاق فهو لا يصح لامع رفع الحكم الذي
هو مشاهد الحكم انصافي و لحق تدميه الاسدلال بهذه النصوص المعمول بها انتهى
لو فرض ضعف سنده يكون محتررا لعمل والاسد بلا كلام (ثالث) بروايات
لو رده في المقدم كمؤثني (١) اسحاق بن عمار عن سي الحسن عليه السلام عن سي عشرين
يحيح فان - عليه حجه الاسلام اذا حطم وكذلك الحاربه عليها لحيح و طشت - ومثله
حبر (٢) شهاب عن سي عبدالله عليه السلام وحبر (٣) مسمع بن عبدالملك عن سي عبد الله عليه السلام
في حديث دل لو بان علام حح عشر ححح ثم احقن كاب عليه فريضه الاسلام - ودلائلها
على المطلوب و صرحه

(و) شرط ثانی (کمال العقل) لاختلاف فی عسرد و و دیگر در فی کلماتهم
دعوی اجماع علماء اسلام علیه و یشهد به النصوص العامة المقدمة - ای نصوص رفع
لقلم - وقد مر تعریب الاسدلال بها

(و) الشرط الثالث الحررة فلا یجب على لمؤك و بان و بان مولاه و كان مستطیع
من حيث المبدأ على بقول بملكه و بدل بان مولاه الر د و اراحة - اجماعا قسمیه
عليه منا و من غيرنا كما فی لحو و و یشهد به ما فی مؤثني (٤) لفصل من بوسن عن

١- ٢ - اوائل الباب ٣ من ابواب وجوب الحج و شرط حديث ٩ ٢

٢ - اوائل الباب ٣ من ابواب وجوب الحج و شرط حديث ٢

٣ - اوائل الباب ٥ من ابواب وجوب الحج و شرط حديث ١

ابى الحسن موسى عليه السلام ليس على الممك حج ولا غير حتى يعنى ونحوه غيره - و
حسب انه لاموضوع لذلك في هذه لارمه - فانصفح عن التعرض له بقصا و ابراما
والفروع المتفرعة عليه اولى .

اشتراط الزاد والراحلة

(و) لشرط الرابع والخميس ان يكون له (الراد والراحلة) بلا خلاف في
اعتباره في الحملة وفي المنتهى اتفق علماء على الراد والراحلة شرطا في الوجوب -
وفي لربص بعد دعوى اجماع علماء الاسلام على عصار الاستطاعة والمراد بالاستطاعة
عند الراد والراحلة ان لم يكن من اهل مكة ولا بها بالاجماع كما في ال صرحت و
الخلاف وبه و انتهى والتذكيره والرائر - ونحوهما كميات غيرهم
من الاساطين .

وشهد به بقصر الاستطاعة - اتى في شروحه ان حجب حجة الاسلام بالاجماع
و لكتاب و لسه قال الله تبارك وتعالى (١) - ويدعى الناس حج الله من استطاع - لا
وقد يوحى في صحيح (١) محمد بن مسلم - بعد ما سأل عن قوله تعالى والله
يكون له ما يحج به ونحوه غيره وسمر عشت حمله منها - فان في الجواهر بالاجماع
المسلمين والنس في الكتب ليس و لمواتر من سمسد المرسل بل لعل ذلك من
صرويات الناس كاصل حجب الحج انتهى (بالراد) و ر رجه في حمله منصوص
كصحيح (٣) هشام بن الحكم عن ابي عبد الله عليه السلام في قوله عرو وحل والله على الناس حج
البيت من استطاع اليه سبيلا - يعنى بذلك قال عليه السلام من كان صحيحا في يديه محليا له سريه
لهر دور حله وصحيح (٤) محمد بن يحيى الخثعمي قال سألت حفص الكاسي ابا عبد الله عليه السلام
واما عنده عن قول الله عرو وحل والله على الناس حج الله من استطاع اليه سبيلا - ما يعنى

بدنك - قال عليه السلام من كان صحيحاً في يده معصي في سربه لرد ذنوبه راحلة فهو ممن يستطع
لحج - او قال ممن كان له مال - فقال عليه السلام الكسبي ود كان صحيحاً في يده معصي
في سربه وله زاد وزحل هم يحج فهو ممن استطاع الحج قال عليه السلام معه ونحوهما غيرهما
من لاجل ان كثيرة ثم ان تبيح القول في هذا المقدم يقتضي لتكلم في مسائل.

لا يختص اشتراط الراحلة بصورة الحاجة إليها

مسألة ١ - هل يختص شرط طواف ودائر حبه بصورة الحاجة إليها لعدم اقتدره على المشي
او كونه مشقة عليه ومشقة - ام بشرط مطلق وبمع عدم الحاجة حدها لاصحاب هو
اثاني وفي المدارك لا يعلم قنلاً بالاول بل على الخلاف والاصرفات ونسبة وغيرهما
دعوى لاجماع عنه وفي مسند طاهر المسمى الاول حيث اشترط الراحلة للمحتاج
ليها وهو طاهر الدخيرة والمدارك وصرح لمطالع وشرحه ونسبة في الاحير
لي الشهيدين من التذكرة من يمكن انصف بغير كلام حصاعه قدومها بالاحير و
الافتقار انتهى .

قول من سدد المدرك بعد ما عمن عن انصف في لمسه فونه واما يشترط
الراد و لراحلة في حق لمحتاج اليها لعدم مساهمة - قل ونحوه قد في التذكرة وصرح
من لقرب الى مكة لا يعتبر في حبه و حور لراحته دائم يكن محاسباً اليها ثم يستحوذ
ولكن شكل عنه بيان صابط القرب ثم في و ابرجوخ الى اعتبار لمشقة وعدمها
حيث ان الارام منه عدم اعتبار لراحلة في حق انصف ايضاً اذا تمكّن من المشي من غير
مشقة شديدة ولا يعلم به قائل انتهى و بهذا يظهر وجه نسبة الى التذكرة ولستهي
والمدرک واطاهر ان وجه نسبة ذلك الى الشهيدين وجماعه آخري هو ذلك (وبالحيلة)
الظاهر ان مورد كلام هؤلاء هو القرب هو مورد البحث هو البعيد عنهم صرح بعض متأخري
المتأخريين بالاحتصاص .

واما التصوص فهي على طائفتين (الاولى) ما يدل على اشترط الراحلة في

عنه الله قول الله عز وجل والله عني ليس حج التمس من استطاع له سبيلا فقل (ع)
 يجرح و المشى ان لم يكن عدد فلي لا يقدر على المشى قال (ع) يمشى
 و يركب قلت لا يقدر عني ذلك عني المشى - قال (ع) يخدم القوم و يمشى
 معهم - و يحوهم غيره و كثر هذه الاحاد و انوردت في الاستطاعة المدة الا ان اظهر
 منها بها تفسير الاستطاعة التي عني عني و حو و لحج في الكتاب و لسة و عليه فلا
 عبرة بخصوص المورد .

وقد ذكرنا صاحب في مقدم الجمع بين الطائفتين و حو (مها) ما عني لشيخه
 و هو حمل الطائفة لثانيه عني لحج المندوب - و الاولى عني لحج الواجب و اورد
 عنه (نوره) ان بعض المتخصص من الطائفة الثانية كقول صاحب مدونه مشتمل على كلمه
 - عليه - وهي طائفة في لو حو (و حو) في كثير منها و رده في تفسير الآية اشريفة
 ابواردة في الجمع الوجب (و واجب) في لحو هو عن الثاني - ان المراد من الآية لقدر
 لمشترك بين الوجب و لندب - و نقره به ان كلمه - عني ليس - هي لانه الكرمة انما
 تكون مطلقا لمحبوبه و الاستطاعة تصادف من الاستطاعة بلحج الواجب و
 المندوب - و تصادف الاولى بغير الاستطاعة بلحج و حو و لذيه بغير الاستطاعة
 بلحج المندوب - و عنه هي الاستطاعة ليو حو حو لا حو ولا يعتبر في الاستطاعة
 بلحج المندوب (و به) يظهر الجواب عن الاشكالك الاول ولكن يرد عليه (ولا) ان حمل
 الآية على ان قدر المشترك لا يلائم مع قوله تعالى فيها - و من كفر فلان الله عني عن
 العالمين - (و ثانيا) ان هذا الجمع يترعى لاشتماله - سيما بعد كون المسألة بين المتدفعين
 عموما مطعنا و الاولى بغير عني اعتبار لراحته مطلقا و اشارة تدل على عدم اعتبارها
 في خصوص صورته اذ قد لسي و مضموني لقاعده هو تعدد طلاق الاولى بالثانية
 و منها ما في المسند و هو حمل الاحاد الاولى عني من يكون الركوب بالمسألة
 اليه سهل و لثانية عني من اقرضه من امسى و الركوب و يكون لمشى عنده اسهل
 لا يصراف لاحاد الاولى عن هذه الصورة و بعبارة اخرى - لا إطلاق بمصرف
 في صورة احباج العيد الى لراحته و لو لدفع مطلقا لاشتماله او حفظ شرف النفس و

نحوهما (وبه) ان مشأ الانصراف هو البعد - و حدث - لانصراف الماشي عن كثرة فرد و قلة آخر لا يصح مشأ لنفسه الاطلاق كذا حتى في محله ولا تنجم هذا الوجه .

ومنها - ان الدائتين متعارضتان لان يمكن الجمع بينهما - نظرا الى ما في خبر السكوبي المتقدم - ان بعض الاستطاعة يرد و اثر اخره ان من استطاع البعد - به (ع) في هذا الخبر يعني كفاية استطاعة الماشي دفع سعارضه - ومن استطاع ان يذهب المصريحه بكفايتها ولست اسه عمودا مطلقا (و به) - المذهب الاول من المحمل بالمراد من استطاع البعد صحته - فيكون - مزار اخر - صحة سبب بحيث يتمكن من الركوب و لسفر من دون ان يلزم منه مشأ لا يمكن في - حيث - جمع ولا نظره الى معنى كفاية اطلاق الماشي ولا حظه .

ومنها من كشف لنظام وهو حمل الطائفة الماشية على من ستر عليه حجة الاسلام سابق (وبه) - ان الصحيح معاودة المورد فمن جمع مع سبي (ص) ياتي عن هذا الحمل فانه لم يكن الحجج ناسبا على من جمع معه (ص) قبل ثبوت السند كما لا يخفى - مع - انه لا شاهد لهذا الحمل

ومنها ما في العروة و غيره - و هو ان المشهور عرصه ان طائفة اشبهه مع كونهما مبررى و مجمع مهم - فمع طرحها - فان عرصهم عنها مع صحة السند وكثرة بعدد وامكان لجمع العري سببا - من الطائفة الاولى يكشف عن حيل في حقه الحكم و دلالة يوجب سقوط السعروض عنه عن الحجة (و به) ان الاعراض مسقط للغير عن الحجة - الا انه لا بد من - ظهور كذا - عدم المعدل - عراض وفي المقام حيث يحتمل ان يكون الوجه في عدم عمومهم باطاعة شبيهه بعض الاحتمالات التي مبرر ولا يكون اعراض ولا يصلح ذلك مشأ اقترح بغير تأمل

ومنها - ان المخصوص معارضة لان الطائفة شبيهه تدل على لوجوب حتى مع المشقة الشديدة - المعية للاحط قوله (ع) في صحيح معاودة و قد كان اكثر من حجج -

- لى نقاد فشكر الله سبحانه و لعنه وقوله (ع) فى صحيح ابن مسعود - ولو على
 حمار اخذ عثر - فان الشهادة للارمة من ذلك طاهرة و بحقه ما فى صحيح
 ابن مسعود - وقوله (ع) فى خبر ابي بصير يخرج ويمشى - يمكن عمله - لى - قال
 يخدم اقوم ومشى معهم - وهذا صاهر فى لوجوب مع اشتقة للارمة من فقد ما
 يحتاج له واشهادته للارمة من الخدمة (وعنى ذلك) فمن اجتمع بين الظانين وحصل
 الاولى على عمره رد ثبته يلزم حمل الاحبار لاوى على صورة المعسر حتى مع
 اشتقة وا وقوع فى المهنة وحت انه يلزم من ذلك حمل احتياط على لعد البادر -
 ولا محالة يقع تعارض بين الظانين - فلان من الرجوع الى لمر حجاب

و يرجع مع لمصوص الاولى - وذلك بوجود (الابن) كونه معادها مشهور
 بين الاصحاب كما تقدم (وما) فى المسند من الابر د على ذلك - اولا - ان كلمات
 الاصحاب مقصورة على انكشاف من الاحصاح اى لرحله - وثانيا - ان الرجوع بهذه
 الامور مما لم يثبت اعتمده (رد عليه) ما تقدم من ان جميع من الاصحاب يرجع
 باعتبارها حتى مع عدم بداهة وهو اظهر من كلمات الآخرين لاقبل من الاطلاق و
 عدم تسليم الانصراف - ولشهره عنوانه من مدلل لصل على كونه من لمر حجاب
 بل هى وب لمر حجاب - سواء على ناشهه المجموعه من حجة هى لشهره لغوية
 لا لروية (الثاني) به موافقة لكتاب الله على معنى المعسر والخرج - ولثانة محله
 له (وقيل) ان ثاناه نصا موافقة لاطلاق انكشاف - اى اطلاق آية وجوب الحج
 (فما) اولا - انه لا محال للاخذ به بعد كونه محكوما بتدين معنى المعسر والخرج - و
 ثاني - انه قيد دليل وجوب الحج بالاسطاعة و صدقه والكلام (الثالث) محاليتها
 بلغامة حيث ان كثير منهم ذهب الى عدم اعتبار لرحله مع عدم الحاجة - بل
 عن لكتاب عدم اعسارها مطع و هو مع المشقة - فمن (ولعله) الى ذلك نظر اشيع
 به فى حمل الاحبار الثابتة على التبعة (ومتخصص) به يعسر لرحله حتى مع عدم
 الحاجة اليها

اعتبار الراحلة في حق القريب

مسألة ٢- هل يشترط وجود راحلة في حق القريب أيضاً كما هو منسوب إلى طلاق الأكثر في محكي كشف المشقة - أم لا يرتبط باسمه الله - كما عن جماعه - بل في الجواهر - بل لا حد فيه خلاص من في المسألة يستدل بالأصحاب مشعر بدعوى الإجماع عليه - وجهان وسميح يقول بحث في مناهج (١) في دليل هذا الاستثناء و به هل هناك يدل عليه لا (٢) في بيان اسم الراحلة القريب و به هل يختص بههل مكة أم لا (٣) في أنه لو ثبت في اعتبارها في حق شمس - يرجع في دليل الوضوء م إلى الراجحة

أما لعدم الأول - فقد عالج به لأقرب مؤرخين و أئمة بعد طلاق الأدلة - فان دليل التفصيل إنما يرد على تفصيل بين من ادعى شيئا غيره - فان أحدنا به كان لمعار هو ذلك من عرفوا بين عرب و الأعجم و إلا كان اللزم اسماء على اعتباره في حق القريب أيضاً (و ان قيل) - يجمع بين استصوص المعاصرة المتقدمة بعضى حمل مدد على اعتبار راحلة على اسمه و حمل ما دون على عدم اعتبارها على القريب (قلت) - به جمع شرعي لا مدد له و يمكن لا بعد لقول بعدم اعتبارها للقريب للاصراف و نقر به الاستصوص اعتبارها بمصرفه متى بمسألة اتى بعد الراحلة لها عادة فلا تشمل غيرها و به يظهر أن مشاهد الانصراف أس هو المصلحة كى يقال ان الانصراف لماشى عليه لا يصبح بعد لاعتلاق الأدلة - من مسدده شيء آخر فتدبر و (في الجواهر) لكن في كشف المشقة بقوى عدى عداها أيضاً للمضى إلى عرفات و ادعى الجحد العزو (والكى رد عليه) - و ليس حشر الراحلة بما دون على اعتبارها في الاستطاعة في سفرى سبب الحرام - و لا به محضه بدلت و الاستصوص تفسير لابه - و لا دليل على اعتبارها في سفرى عرو و كذا في الخروج إلى ادنى لحسن للاحرام لمحض و مجرد - و لا لارد في ذلك - و يرجع في القواعد التي بعضى الاعتبار مع الحاجة و عدمه مع عدمها كنهية الأمور التي سمر عشت .

و اما المقام الثاني فمن جماعه ان المراد به اهل مكة و عن آخره صدقة و ما قاربها و عن العامة شرائط مسافة انقصر (قول) بعدم عرفه من دليل الاستثناء تعرف ان لمير ن ان عدله لراحلة و عدمه - والظاهر كون العرسخ ايضا معايد به الراحلة فصلا عما يزيد عليه - فتدبر -

واما المقام الثالث - فقد يقال - راجح هو الراحلة لان الاستطاعة في لاه اشربة مع قطع النظر عن لصوص اسمرة لها طهرة في لعلة منها - ولكن النظر لها يعلم ان المراد بها لاسطاعة الشرعية ومع عدمه بدل لشرع ايها تكون محمله - وعليه فلو شك في اعتبار الرحلة في حق شخص لا محالة ثبت في صدق الاستطاعة بدون الراحلة - و لشك في لشرط بسع لث في المشروط وهو وجوب الحج - وحيث انه ثبت في الموضوع لامحال للمسك لاطلاقه مع لرحوح لى صالة الراحلة (قول) ان ذلك يوجب دما هو على فرض عدم الاطلاق لخصوص اسمرة كى تكون محمله - و لكن مع فرض ثوب الاطلاق به كان هو لمرجع و لاصل التوبة اى الاصل لعملى -

لا يعتبر وجود عين الراحلة والراد

مسألة ٣. (قال) في المذكور لا يشترط وجود عين لرادو لرحله بل لمعبر يمكن مهم تملك و استبحار انتهى (وقال) في المستند لو لم يكن له عين يرد و لراحلة و يمكن شرائها او استبحارها بضح استبحاره معها وحب حمة عاينى وحوها كلمات غيرهما (و اسند) في المستند - لوجوب الشراء او الاستبحار بتوقف الواجب عليه (ولكن) الكلام لان في وجوب الحج - و لا فعلى فرضه لاشكل في وجوب شراء او لاستيحار (وقد يقال) ان مقتضى لعمود على ما تحت قوه ^{لا} لاد و رحلة - هو عند وجودهما عينا (لكن) لظاهر ان المراد به - ان تكون به ما يحج به سواء كان واحد لهما عا - او كان و حدا لثما او لاعدن لوباعه كفى لثما لهما - كما

لؤلؤ لم يوجد اذ او الراحلة الا ما اكثر من ثمن المثل - ٣٤١ -

صرح بذلك اي - في صحيحه - في صحيح من مذهب المتقدم

لؤلؤ لم يوجد اذ او الراحلة الا ما اكثر من ثمن المثل

فرع - اذ لم يوجد اذ او الراحلة الا ما اكثر من ثمن المثل - في صحيحه - في صحيح من مذهب المتقدم
عنه بحصيلته والحق - كما هو المشهور شهرة عظمه سيد من المتأخرين - كما في
الحواهر ام لا يجب كما عن الشيخ رده في المسودة - وفي المذكور ان كاتب يحذف
بما لم يرمه (اي - يرمه شرائه) وان تمكن على شكل (و عن) المحرر ولو وحده
ما اكثر من ثمن المثل او ما اكثر من احواله المثل فان تصرفه لم يجب بشرط - جماعا وان
لم يتصرف ولا قرب وحب - بشرط - انتهى

واستدل لاول (باعتقاده) انه التوجه - بعد صدق الاستدلال - واستدل لثاني
(بأدلة) في تصرفه ولذا (بذلك) في العسر والخرج

وبحق القول في المقام به تارة يكون ذلك غير مصرح به - وحرى يكون
مضرا - فالكلام في موردين .

المورد الاول ما اذا كان مضرا بحاله - فان كان الشراء او الاستحارة انفعمة
ولم يكن ما اكثر من ثمن المثل وان كان ما اكثر من ثمنه لم يضر - كما لو كانت لرا حلة في محل
يعسرون لها انفعلا - هذا المقدر من لوائه لقلتها وكثرة الحاجة اليها و
عسر ذلك - فثبت انه صدق عنه لم يسطع بمقتضى اطلاق لانه اشرفه والنصوص
ولا محال لسطق لأصغر - لا يلحق الشراء او الاحارة - ولا يلحق لحج (اما الاول)
فانه لأصغر في شراء الشيء - واستحارته بقسمه (واما الثاني) فانه مضاف الى ما قبل
من ان وجوب لحج مطلقا حكم ضرري لا قصائيته بلاف المال فيكون دليله محصص
لقاعده لأصغر - وان كان متماثل ونظير - ان صرف الرا حة والراد في سبيل لحج
كصرف المال في المقاصد العلائقية لا يعد ضررا أعرف وان اشتراه بشئ خطير وقديس

المعصوم يشرب صبوره لعله المصنوعة في صحيح (١) صقون أو رد في شرب ماء أو صبوره حائض . . . أو نافع در حقه و هو واحد لها بعد حكمه الصلابة بوجوب الشرب . . . ربه بشربى به ثمة ما لا كثير . . . وعلمه وحب لحج في هذه الصورة وإن كان لشراء الكثير من ثمن أمثال - فمقتضى إعادته هو عدم وجوب الحج لعموم حدث لأصبر يكون لشرائه . . . لا سيما . . . من ثمن حش صبر . . . لا أن مقتضى عموم لعله المصنوعة . . . ربه . . . وجوب

لمورد ثانی، اذا كان مصرف بحاله عینی و حقه بکون حرجا علیه - فانظر
سقوط وجوب صحیح لالأداء عینی بقصر - بل لماعده عینی اندرو الحرج (و لو کان)
مصرفا بحاله فی المال فهل یسقط الوجوب ام لا و جهان من قولان یشهد بالاولی عموم
مادول عینی عینی اندرو الحرج (و استدلال) ثانی بعدم ثبوت سقاة لی و قد یؤید من
حصول من له عینی بعد راقاة (و لکن) برد عینهما و استصحاب انداء و عدم حصول
ما بآخر بقضی کون المورد مشمولاً بقصره مادام عینی رفع الحرج (فحصل)
بما افاده بمصنف ره فی لید کرده و بحر ره الاقوی (و منه) بظهر حکم مالو لم یکن
له عین لرد و در حقه و کان له اموال حر و لم یکن یغایب عن المثل - و به بحر
فیہ مذکورناه من التفصیل کما لا ینعی .

هـ ملاحظه : في المسئلة الى البراحلة

[illegible]

لبناء من اقرب وغيرها وجميع ما يحتاج اليه كالمسكن وشبهه لانه مما لا يسعى عنه
 وشبهه علف الهابة - وبحود كلام غيره و الوجه فيه وجوبه بحسب قوله **عليه السلام** في
 صحيح ابن مسلم - ما يحج به - و يدل على بقاء العسر والخرج قدر (كما) لا
 سكن في انه بشرط في الراحة ان تكون ماسة لحالة قوة وضعفا كما صرح به
 غير واحد - عموم ذلك يعني العسر والخرج فهو تعسر عليه ان يكون على لراحته
 لعاصده بضعه يعتبر في رطوبته ووجوب الحج عليه ان يكون واحد - لا يكون
 ان يكون عليه عسرا اما عسرا اوقية .

ما كلاله و لا سكال في انه هل يضر ان يكون اراحته ماسة لحاله صفة
 وشرفا م لا - صريح - مذكور في - فان تعسر في حق ربيع رطوبته على ما ح
 له مما يسهل - وهو صاهر من الشرايع والقواعد في - ربيع - و لمرار الراحة
 راحته منه - وكذا عن لقو عد (و عن) كشف الخفاء ودروس بصرح بعدم ملاحظة
 الشرف (و عن) المدارك جعله الاصح .

و يدل لثاني في حكمي كشف اثم عموم لاه و لاحد - و خصوص
 قول الصادق **عليه السلام** في صحيح (١) في بصر من عرض منه جميع ما سجد في بيته
 احد من قطوع اعدت فاني فيه من استطاع الحج و نحوه حار حرون وهم علوه اسلام
 ركنوا العسر و رواه (٢) بعض معاصرين انه صرح في الاحبار - انه - ما
 شبهه - سجد و وعلى حمار احد - اسر و ثبت لاحد و به ردت في مورد يدل
 لكن يظهر منها - انه و قد في مقام من مفهوم الاستطاعة المعتبر في وجوب الحج
 ولا يخلو لحدس اختلافه في شيء حصولها - و حيث به لا يمكن حمل ثبت الاحد
 على صورة عدم كون ركبه على حمار جديد - عسر - بضعه بصرحها في خلاف
 ذلك ولا وجه لمثبت رعية الشرف بانه في العسر والخرج لانه محضه به
 الاحبار .

اقول ان عموم الامة و الاحرار فهو محض بذله في العسر و الحرج و ما
 الاحرار الخاصة قد مر انها معارضة بعرضها مما يجب تقديمه عليها و اما حججهم عليهم
 لسلام - فمضاهي في ما من من انه لا يظن مكاباة الاثر و ما بهم عليهم لسلام كانوا
 يوقعون انفسهم في شبهة لدى حرجه بن الظاهر انه كان في زمان لا يقص فيه في
 ركوب ذلك بل لم يمد و فروع ذلك في حرج الاسلام بحيث لم يكونوا مستطيعين لا
 بدت - وعلى هذا فائدة في العسر و الحرج يكون حكمة على لاطلاقات وتوجب
 مرعاة حال الشخص بالنسبة الى الراحة صفة و شري (بعم) و ثم يكن بعد الحرج
 وحب معه الحرج ووجهه طاهر .

ثم به من مقتضى هذه الحكومة في يوجب حصة . فلما قدم المكلف
 على ما في العسر و الحرج كان مقتضى الجمع بين دليل في الحرج و الاطلاقات
 لدالة على الوجوب هو لصحة الآخر . عن حرج الاسلام او يقتضي في المشروعية
 فهو قدم عليه لم يحرج عن حرج لسلام و جهان

فداسد للاول (تارة) رتبة . حتى ان لاختلاف بين الوجوب و الاستحباب
 اما يكون بالاختلاف في الترخيص في تركه وعدمه - و به في العسر و الحرج لا
 ترفع الخط و ان مقتضى الترخيص في رفع الوجوب فانطبق يكون باقيا بحاله
 بلا نقص فيه اصل (و حرج) و لا يعل على وجوب حرج عند الاستطاعة اما ان
 على ما اجمع و لو كان حرج و حب و عدمه لا يوجب دليل في الحرج اما يوجب
 تقييد ذلك دليل من جهة دلالة على وجوب الحرج و ما دلالة على واحدة الحرج و
 لو كان حرج لسلام في نفسه بحال و لا يدل على نفسه طلاقه من هذه الجهة
 و به اذا كان تلك الالات و طه رتبة متعددة و سقط بعضها عن الحجية و لا موجب
 لسقوط الآخر - وعليه - فتصح لاثباته على اسلام

ولكن ترد على الوجه الاول بذله في العسر و الحرج دقة التكاليف لامتنة
 فلا يثبت بها الترخيص و هي لا ترفع الاحكام الشرعية لا لثبوتها ولا لصلحها تكون

و قد جعل الحكم العمل بوجوب شيء امر به تعالى ولا محالة تكون رافعه لطلب
المتعلق بالفعل الذي هو الشئ لحكمه بفعل سرور لأتبع به، يعني به ويرد على الوجه
الثاني أن التمسك بالأصلاحي فرع كونه لكلاء مسوقا لطلب كونه مسوقا لطلب حكم
لا يمكن في تمسك بالأصلاحي في حكم آخر - و دليل وجوب الحج إنما يكون
في مقام بيان وجوب الحج لا كونه واجباً أصلاً وإنما يستكشف ذلك من الحكم
فإذا فرضنا بفساد حكمه وعدم بونه بحج حرجي فلاكتشف عن وجوده لمالك و
لاطلاق حتى يثبت به لاظهر به مقتضى معنى بمشروعة - نعم مقتضى الأدلة لآخر
كونه مسجود - ولكن يستحب لآخره عن الحج الواجب

يعتبر الاستطاعة من مكانه لا من بلد

مسألة ٥ - قال في المسند - لا يعتبر في الاستطاعات المذكورة حصولها من
بلد المكلف فهو حصب له في موضع آخر مظف حتى تستطاع واستطاع الحج والعود
أي وجب عليه الحج و لم يمكن له الاستطاعة من بلده وفي ذلك جرحه والمدارك
وبعض آخر من أصحابنا من لم يكثر على (وعن) الشهيد الذي عارض الاستطاعة
من بلده لا يكون فدية في أي بلد سوى وجه بدوام اومع انتقال الفرض
و استدلاله الأول صحيح (١) معاوية بن عمار في أي بلد الله في الرجل يمر بمحذرا
يريد اليمن وعمره من البلدان وصرقه بمكة فداره الناس وهم يخرجون إلى الحج
فخرج معهم أي يشاهد حرجه - إن عن حجة الإسلام قال (وفي) أن الظاهر
من السؤال أن المشرك عنه صحة الحج و حرانه عن حجة الإسلام مع عدم فصدته من
البلد لا حرانه عنه مع عدم الاستطاعة من بلد كما لا يخفى (ولكن) الظاهر عدم الاشكال
في الحكم لعدم دخول المكاتب في الحكم ولا في موضوعه - فإن الموضوع ومن وجهه أنه
الحطاب هو المستطيع فلو حصل عدم العود في مكان واحد قبل السقاة صغار

لحكم عليه - وعنه فمقتضى العمومات انه له على وجوب الحج على المستطيع وجوبه عليه - وان كان منه الى ذلك البلد و لم يكن مسكنا ولحاجة اخرى وكان له هناك ما يمكن به الحج وجب عليه

هذا الاشكال فيما ورد في المروود بقوله من و احرم مسكنا من بعض وكان امره بمقات آخر مكن ان يعاد بالوجوب عنه انتهى وجه الاشكال به في كونه الاحرام حرم من عماله الحج لأمير شرطه ومقتضى لادله بالحج بانفسر حجة الاسلام قد تحققت لاستطاعته من وجب لأعمال الى آخرها يكون ضرور حج هذا شخص حجة الاسلام بموقفه على بطلان حرمه وإبطاله وإبطاله - وكلها حوافر عنه ولا فرق في ذلك بين يكون مائة مائة حرم لا وليس به حجة الاحرام في مقتضى ان يبي ما لم يطل احرامه

يعتبر وجود نفقة العود

مسئلة ٤٥٥ في سر نوح و لمراد في الكهنة من القوب و المشروب دها و عور، انبي (التي سكره) و امر دمه بدمت مائة في حج لي - كل و عوده لي و صه صو - كان له اهل و عشرة ما في انهم اوله يكن و في ان - كثر الاصحاب عشروه من عن شهيد لثاني الاجماع عنه (و استدلت به) بعموم ما دل على اني انصرف و لخرج في الكلف بالاقامة في غير لوطن مشقة شديدة و حرجا عظيمة، حتى من سس به اهل و عشرة، و في لهم دليقوس بطلب الاوصاف (و و ر عنه) في محكي احداث وفي بمسند - بان ذلك منه في صورة وحق لشقه - ان مامع انشد كمد كان و حدة لا تعلق بطول ولايرد بعود به و ار د لعود ولكن برك لعود لا يوجب حرجا عليه لسدوى الملا و عده او عرويت فلاسه و حث ن ر - العود عن دحل في استطاعة الحج فمقتضى عموم لكتاب و نسه عدم عسر دد اعود (القوب) بان مشا اعتبار راد لعود لو كان ما ذكرتم ما افاداه - و لكن ذكر بعض

المعاصر بين وجه آخر لطبقا - وهو ان نفس الاحبار الواردة تارة على نروم اعتبار
 نرد والراحلة في تحقيق الاستطاعة - بدل على روم احبار بقعة العود لانه لم يقيد
 الراد والراحلة في تلك الاحبار بحصص من سحاب - لا ترى انه لو كان للمولى
 لعمده ذهب الى السمر وعنى من اراد ويراجه - لاشك يعرف في ان المولى اراد
 بذلك ثمنهم ودهانا ويدا وعنه (مورد) - في وطنه بعصر في وجوب الحج ان
 يكون واحد البقعة العود ايضا وان يمكن تركه في وجوب الى وطنه حرجيا عليه - نعم
 نوازد لتمام نمكة لا يفسر ذلك في حقه (واو -) المقام في يد آخر - فان كان بقعة
 الرجوع اليه اقل من بقعة الرجوع الى بلد - او في كونه واحد لها -
 وان كانت اربعة فان كان تركه الرجوع حرجيا بعصر كونه واحد لها - والا فكيف
 كونه واجدا لبقعة الرجوع الى بلده .

فائدة الراد اذا كان كسوبا

مسألة ٧ في يد كسر راد واحد - نرد ووجد الواحد وكان كسوبا فكسب
 ما تكفه وقد عرف بقعة منه ووجهه في كاسا سفر طولا بل يلزمه الحج - الى
 ان قال وان كان اسر قصيرا فان كان يكسبه في كل يوم بقدر كفايته ذلك اليوم من غير
 فصل لم يلزمه الحج - الى - بل لو كان كسبه في كل يوم يكفيه لانه لم يلزمه الحج
 ايضا انتهى (وفي) المسند واوله بعد الراد وكسوبا فكسب من الاكتساب
 في اطريق لكل يوم بقدر ما يكفيه وحيث امكانه بحرج - العود عليه من غير مشقة وحيث
 الحج انتهى (و يصفى) راد وان اسهل له حذاره سرور المشقة - وبمكان انقطاعه
 من الكسب - لان الطاهر كسبه عليه بعض غلظة لعصر به كان حرجا على مسدق
 المحالين فايراد المسند عنه به مبارعة لفظه فان محال الكلام في حرجي مشقة و طس
 امكانه - في غير محله والحق ان المشأ الزحيتين - صدق الاستطاعة وعدمه

واستدل في المسئلة في ضمن فرع آخر تعرض له بعد صفحات - لصدق الاستطاعة - بان المراد بها الاستطاعة لمعرفة فان اللفاظ الواقعة في لسان الشارع تحمل على معيها لعرفيه ما لم يصرف عنه صارف - والصرف المتوهم وجوده في المقام هو النصوص المعسرة للاستطاعة بان يكون له او عند رادوا راحته - وهذا لا يصلح ان يكون عارفا لانه بعد ما ليس المراد وجود عس الرد و لراحته - اذ يكفي وجودهما وما يصلح ان يكون اذ اتهما اولئهما اجماع بل هو من ضرورته - اذ - معنى جميعه على المعنى لمحارى - وهو كما يمكن ان يكون عا موجوده و معقده مملوكة - فلا تصدق الاستطاعة في المقام - يمكن ان نعم ما نشره و يمكن من تحصيله من غير مشقة فتصدق (وبعد اخرى) و محاربه كما يمكن ان يكون الاعم من وجود لعب واشتمل يمكن ان يكون بعدد عبي تحصيلها لى هي حقيقة الاستطاعة فلا يسمي ارادة معنى آخر غير الحقيقي لفظ الاستطاعة فيجب الرجوع اليه و هي تصدق في المقام كما مر (فوق) فذكر ان المراد بالاستطاعة ليس هو معناها الحقيقي لتفسيره بوجود المراد والراحته ونداء سببا على عدم وجود الحرج على من يظن لمشي ن لم يكن له رادوا راحته - ثم ان كثير النصوص المعسرة متضمنة لوجود راد و لراحته ومقتضى المحمود عبي صاهر اللفظ و ان كان اعتبار وجودهما عيب ولكن يفرضه ماسة بحكمه و لموضوع - و قوله في بعض النصوص ما يحج به - الترمذي المراد بهما اعم من وجودهما عا وثم - و لسانه على ارادة الاعم من ذلك لا قرينة عيه بظهور ما يحج به في وجود ما يملك بالفعل - فذكر انه دقيق فالأظهر عدم وجود الحرج على فاقد المراد وان كان كسوبا .

مستثنيات الحجج

مسألة ٨ - قد عرفت انه لا يعتبر وجود عي المراد و لراحته و لا وجود ائمتها من التعود بل يجب عليه بيع ما عتد من الاموال لشرائها لكن لمشهور بين الاصحاب

انه يثبتني من ذلك ما يحتاج اليه في ضروريات معاشه ولا يحتاج حذومه المحتاج اليه ولا ثياب تحمله للثلاثة بحاجه فصلاحي ثياب مهسو لا درسكاه اللاتفة بحاله ولا كتب لعلم لاهيه ومشاكل وعن المعسر والمتهني و لندكره وعرفه دعوى الاحماع على اكثر مدكر - بل في المسند وعنى اكثرها حكاية الاحماع مسفصة

وقد اسدل بسلك بوجود احدها - ما في مسند - وهو ان صحيح لمخاربي المسند - من ماب ولم يحج حجة الاسلام ما سمعه من ذلك حاجه يجحف به فليست يهوديا ونصرايبا - وصحيح (١) من عمار من ماب ولم يحج حجة الاسلام ومن ترك لا يقدر بفقه للحج فورثته احق بما ترك ان شأنه حجوا عنه وان شئتوا كلوا - لان علمه - وفيها دلالة على عدم كفايه بفقه الحج في الاستطاعة واستقرار الحج في ائمه من لاد من لرائدعه ولعدنه من لربد يذعن الاحمال في العسومات والاصلاقات فلا يحكم بالوجوب لافى موضع اليقين وهو بعد استثناء بعهة البعيد والامور المذكورة طرا ثم قل ومنه يظهر حوار مراعاة المساسة بحاله بحسب عادة زمانه ومكانه في عرو لشرف (و فيه) به قد حقق في محله من الاصول من اجمال محققين المعقل لا يرى الى عدم بل العلم حجة في غير لمورد المسند

نسبها ما دل من الاحار على عمار السر والسعة في المال كحسر (٢) عند لرحيم القصير عن الصادق عليه السلام قال سألته حفص الاعور عن آية الحج - قال لا يجر ذلك لقوه في المال واليسار ونحوه غيره مما سمر عيبك في مسألة اعمار لرجوع الى الكفاية (و فيه) بل لغير المشمل على السعة في المال قد عسر فيه ذلك بان يكون معه ما يحج بنفسه وسقى بعض نقود به نفسه وعياله - (واما) حذر السر فاولا به ضعيف لستد قائل - وثانيا - به يمكن ان يكون المراد به بعهة الغيل حال السر وقد مر الامم عليه السلام عنه بذلك . ويمكن ان يكون المراد به الراد والراحلة فدر

١ - الوسائل - الباب ١٤ - من ابواب وجوب الحج وشرائطه

٢ - الوسائل - الباب ٩ من ابواب وجوب الحج وشرائطه حديث ٣

ثانيتها وقاعدة هي المخرج - يخرج - التكليف بنصره في الحج مستلزم
المخرج (واورد عنه) بعض من غاصر به به هو يوقف حجه على بيع بعض
المستثبات لم يكن نفس المخرج حرجا عنه لا يمكن بيع بعضها وبيع شيء مع كمال
الراحه نعم دلت مسئلة لا يخرجى وقوفه - المخرج له في معشته والمخرج ليس
ثابتا في حق حجه بل يكون ثابتا في ذاته - وغنى وسكل المستثباته هي المخرج
وثبات عدم وجوب الحج به - في الغرض انه يعني ان الحكم المخرجى والمفروض
ان وجوب الحج ليس حكما خرجا عنه ولا يخرج فى ذاته (واجب) هو عنه
بان قاعده هي المخرج - بل يمكن حاربه بالنسبة الى وجوب الحج ولكن تجري
بالنسبة الى التكليف بنصره فالحج له من المخرج - وجوبه بالنسبة اليه
ليس على - المخرج ساقى لاحد من شرطه كونه حرجا لرد الراجح في وجوب
الحج هو وحدانه بهما ثانيا - في نفس المستثبات لان قبول اراد ولرجله شهما صاف
لجواب لقاعده بالنسبة الى ذلك - المستثبات به - قالوا ثبت بان صرف ما يكون
مخرج له من المستثبات يكون مقدره الحج والمفروض به خرجى وان عده اما
مخرجى فسا يكون رفعه من المخرج وجوبه عليه وان لم يكن مقدره فلا لان رفعه
الشارع يمكن يكون رفعه به لشرع رفعه به وهو وجوبه في نفسه انتهى ملخص
قوله ان الاراد المذكور به ان كان محل نظر وقولا لدفع لا - هو به غير
كاف (الاول) فلان انتهى في قاعدة المخرج - في الضرر - كان من قبيل هي الحكم
مسان هي لموضوع - كما في قوله - لا يبي او له و قوله - ولا رهانية في الاسلام
ومشاكل - وكان مقدره المخرج هي الاحكام كالموضوعات حرجة كما حاربه
المحقق المخراساني به في قاعدة لاضرر - لا بد من يمكن الجواب عنه (واذا كان)
المعنى كل حكم يشأ به المخرج من - كان المخرج ثابت من نفس الحكم ام من معقده
كما حاربه الشيخ الاعظم به اريد ثبتي بالنسبة اعني معقده كما احتر به لا بد او اصح
ان يدفع فان الحج وان لم يكن حرجا - لا يمس له الامر خرجى والحكم هو حجه شأ به المخرج
فيكون معقده لقاعدة - وجوبه - ثبت سبي في سائلنا لخاصة بقاعده لا ضرر

وحرانها في مقام لا اشكال فيه (واما الثاني) فلا يلزم من لقاعده اما معنى لحكم الذي يكون متعلقه حر حيا - فهو به غير كاف وان وجوب المقدمه بها انه عقبي غير قابل للرفع وهذا يترتب منه عدم شمول لقاعدته - لاشمولها و رفعه مشأه و بعدد حرى ان بقاعده على حد المشتب يحصى بها ان كان متعلق الحكمة الشرعي حر حيا وفي المقام ما تدعى به بحكمة الشرعي وهو و حزب ذي لقدمه ليس حر حيا - وما يكون حر حيا لم يتحقق به الحكمة الشرعي فلا مورد للقاعدة.

ثم لا بد من ان يكون له زاد و راحله راد على المشتب ولكن مع ذلك صرف بعض منها في رد - بغير وجه و تحمل ما يوجه بغير وجه - لغرض العرج - فهو يكون حجة محر - عن حجة الاسلام و لا (لا اشكال) في الاجراء و قد سيجع غير المستطع محر عن حجة الاسلام - لا في القسي والعدد

بلا اشكال و ما عرفت بغيره حرانه - قد يقال كما عن العلمين ان من عصرنا هم - بالاجراء - و ذكر ان ذلك وجهين - ذكرتهما مع حورهما في دس المسألة لردعه - فراجع و به يظهر ان الاظهر عدم الاجراء.

ثم ان المشتب في مورد - في صدق عنوان العسر و عرج - فهو تحت الحج لا - و احسن - ان في صدقه ان يكون من جهة اشك في سعة مفهومها وصفه بالشبه مفهومه (و عنه) فحسب به في محله ان احمل شخص و يكون مفهومه مرددا بين الاصل و لاكثر لا يرى لى عام بل المرجح في صورته انك هو العام - فراجع في المقام في صورة شك الى عموم ادله وجوب الحج عن لانه و لاحار - لا الى البره.

يجب بيع الدار المملوكة لو كان يملكه دار موقوفه

مسألة ٩ لو كان سدة دار موقوفة تكفيه لسكناه و كان عسده دار مسوكة - مع جماعة منهم سدة العروة رد تحت بيع المسوكة اذا كانت وافية لمصارف الحج او متصلة لها (و عن لدروس) لا يجب بيعها لو كان يمكنه الاعياض عنها بالاقواف

العامه ومشا' الاحلاف لاختلاف في صدق الاستطاعة

و لحي ان يقرب انه مرفوقه ليس به مرفوقه فكيف يمكنه ولكن يمكن تحصيلها
 - واخرى - تكون بيده وهي تعرض ان يبيعه ولو كان لا يبيعها صدق له او يكون فيه
 حرج - واخرى - لا يكون صدق لشانه وحس في حرج (و ظاهر) وجوب الحج في
 لصورة لاحيرة دون الاولس (اماعده) وجوبه في الاولى - فعدم صدق الاستطاعة
 ودهح متمكن من ان يصح الاستطاعة لانه مستطيع بالفعل والموضوع هو المستطيع
 فعلا (معدم) وجوبه في الثانية فعلا عدمه في الغير وان حرج (و م وجوبه) في الاحيرة
 فصدق الاستطاعة - ويظهر ان نظر الشهدرة و صاحب الجواهر في الصورتين
 الاولس ومحل كلام سد لعمرو في الصورة الاخرى - ولا تراجع
 ثم به لاحتج به في غير وجوب بيع الدار لممكنه من البيع - فانه
 لا يجب قطعه - بل له ان يبيع منسكه ولا يبيع دره ووجه ح حرج عن حجة الاسلام
 بلا كلام له هو (و اظهر) ان مراده من وجوب بيع صدق عود المستطيع
 عليه فيجب عليه الحج -

تبديل المستثنيات للصدق في الحج

مسألة ١٠ - اذا لم تكن مستثبات رايه عن الاتفاق بحاله بحسب غيرها
 لكن كانت رايه بحسب نفسه و يمكن تبديلها بكون اقل قسمه مع كونه
 لا يقا بحاله .

وان كان التبديل مسلما للحرج او لصرر لا كلام في عدم وجوب

واما اذا لم يكن مسرورا شيء منهما - ففي استدركه الاقرب وجوب بيع و
 شراء الاول من مفهوم به كفايته يعني وفي نحو غير الاقوى وجوب البيع لو علت
 ويمكن بيعه وشراؤه ببقية به من ذلك باقل من ثمنه كما صرح به في استدركه واندروس
 والمسالك وغيره (وعن) المحتق انكر كفي عدم وجوب و حمله كاشف للشك
 دليل الاول صدق الاستطاعة وكونه واجدا لما يوجب به

واستدل للثاني بوجوه (أحدها) ان مقتضى الأصل عدم وجوب الاعتياص
لفرض الشك فيه و المرجح أصالة الرأيه (ثانيها) ان الاعتياص قد يوجب
الحرج العظيم فمقتضى قاعده هي لرح والمردم عدم وجوبه (ثالثها) ان اعيان
المستثبات المفروضة لا تريد على الحاجة فمقتضى دليل الاستثناء عدم وجوب الاعتياص
لمرض الاستثناء

وفي الكل مناقشة (أما الأول) فلان الأصل لا يرجع اليه مع الدليل وهو في المقام
طلاق الآلة والأحار الدلة على وجوب الحج على المستطيع لمقتضيه لوجوب
الاعتياص (وأما الثاني) فلان محل الكلام صورته عدم لرح (مع) انه لا وجه لثناء
على عدم الوجوب بقول مطلق لوجود الحرج في بعض الموارد (وأما الثالث) فلان استثناء
المدكورات لو كان لدليل لفظي كان هذا الوجه تاما - ولكن بما ان دليله هو دليل يعي
الحرج فلا يسم كمالا يعي وجهه (فحصل) ان الاظهر وجوب التدليل بمعنى وجوب
الحج في المرض .

ثم ان مقتضى مدكرناه عدم الفرق بين ان يكون الرداءة فليته لا يعسى به - م م بعد بها
دا كانت الريادة الفسلة متممة لمعنى الحج على ما هو مفروض المسألة (فما) في العروة
من امكان دعوى عدم الوجوب اذا كانت الريادة فليته ضعيف (و ضعف) منه استدلال بعض
لمعاصرين له بانصراف الدليل - فانه مع عدم الدليل اللفظي كيف يدعى الانصراف .

حكم شراء المستثبات وترك الحج

مسألة (١١) اذا لم يكن عنده من المستثبات لكن كان عنده ما يمكن شرائها به من
النقود هي الحواهر - استثنى له اثما بها - كما في الدروس والمساكن وغيرها و
ستحوده في المدارك اذا دعب الضرورة اليه انتهى (وسب) الى بعض وجوب الحج
في المرض وعدم حوار شراء المستثبات بما عده (وفي العروة) فصل من ما اذا كان
واحد الاعيان - وبين ما اذا كان واحدا لاثما بها - وحكم في الاول يكونها مستثناة بمجرد

الحاجة إليها - وفي الثاني عشر الوصول إلى حد الحرج

قول لظاهر أنه لا راع من الأعلام في الحكم - ويظهر ذلك من أمرين (أحدهما) أن دليل الاستدعاء في المسائلين قاعدة هي لحرج والعسر - وعنه - فالمرآن هولروم لحرج وعدمه فيهما (ثانيهما) أن بيع الأسماء معدة من ضرورت معاشه سما دا حرج عاذته باستعماله يكون حرجا لا محالة لصعوبة ترك لعدة و الاستعمال فهو كان عبده أعدها ويسمى بها وهو محتاج إليها يكون بيعها لا محالة حرجا - وهذا بخلاف ترك لشراء لمانس عبده فإنه مع الحاجة إليه قد يكون الترك حرجا وقد لا يكون كذا - ومن هذا الأمرين يظهر وجه تفصيل سدد بعروه كما يظهر أن نظر لفتاوى بعدم الاستثناء إلى صورة عدم لزوم لحرج - ونظر المصنف بالاستثناء إلى صورة لزومه

ثم إن السد ذكر في العروة وما لو كان عبده أعيانا المستثبات - فإنه قد أعده بقصد لتبديل ثم يجب صرف ثمنها في الحرج - ولو أعدها لا بقصد التبديل وجب بعد البيع صرف ثمنها في الحرج الأمتع لضرورة أتيها على حد الحرج في عبدها (وورد عليه) جمع من تحرعه أنه لا فرق بين لبيع بقصد التبديل وعدمه إذ مع لضروره ليه لا يجب صرف ثمنها في الحرج مطلقا ومع عدم الضروره يجب صرفه كذا (و قد ينصر) للسد بعضهم بأنه يمكن أن يقال دباع لا بقصد لتبديل فقد أقدم على لحرج ومع الأقدم على الحرج لا محال لمطبق دليل في الحرج

قول يرد على ما تنصرون له (ولا) أن الأقدام بما يكون على لبيع و بقاء ثمن عبده لأعلى الحرج الحرجي (وثانيا) أن الأقدام لا يمتنع عن شمول لقاعدة كما حققه في رسالة فاعده لأصوب - ولذا لو أقدم على تحمل الضرر - والحرج - و حرج لا يحترى حجه عن حجة الاسلام كما تقدم (ولكن) يمكن أن يكون نظر السيد في هذه الفرق إلى ما ذكرناه من الأمر الثاني - فإن من يقدم على بيع ما يحتاج إليه و بائه على عدم لتبديل يوطن نفسه على ترك عذته و بعد ذلك قد يكون ترك شراء

في وجوب تقديم الحج على المكاح وعدمه - ٣٥٥ -

بدله حرجاً عليه - وقد لا يكون كذلك ولقد استثنى السند من حكمه بوجوب الحج في هذا الفرص ما لو كانت الضرورة اليها على حد الحرج في عدمها واما من يبيعها بقصد التبدل فهو غير نارك لما عليه عادته بوجوب الحج دائماً يكون حرجاً عليه ولذا اعني بعدم وجوبه فتدبر فانه قد عني هذا لا ترد عليه شيء مما اورده المعاصرون عليه .

لو كان له ما يحج به و نارعته نفسه الى المكاح

مسألة (١٢) لو كان له ما يحج به وناقت الى المكاح - ففي المنتهى وبتذكرة و لشرايع - وعن اقواء السوط والحلاف والرابر - لم يحرصه في المكاح وكن عليه الحج - وفي بعضها التصريح بوجوبه وان حادف لعب (وفي لنتهى) وعن الدروس والتحرير - لو حادف من ترك المكاح لمشقة العظيمة فالوجه تقديم المكاح (وعن المدارك) به لو اوجب ترك المكاح حدوث مرض او الوقوع في الرداء ونحوه - يقدم المكاح .

والكلام في مرض (الأول) اذا لم يكن ترك المكاح موجباً للمشقة ولا حدوث مرض ولا الوقوع في الرداء لا كلام في وجوب الحج ح لال لمكاح مستحب والحج مرض والعرض مقدم .

ثاني - ما لو اوجب تركه المشقة البالغة حد الحرج - فقد مرتصريح جمع من الاساطين بتقديم الحج - و اورد عليهم غير واحد من اهل العصر بانه بعد مرض وجود فاعده هي العمر والحرج لا وجه للتوقف في تقديم المكاح فان مقصدها سقوط وجوب الحج (و لكن) لظاهر ان مشأ سائهم على حرمان القاعدة في المقام ان نظر هؤلاء الاساطين في معاد القاعدة - انها تكون من قبل هي لحكم لسان هي الموضوع كما افاده المحقق الحراسامي ره فتختص بما اذا كان لمتعلق و هو في المقام الحج حرجاً - وحيث انه في المقام لا يكون الحج حرجاً بل هو مستلزم لامر حرجي - فلا مورد للقاعدة فالمحكم اطلاق ادله وجوب الحج (وعليه) فالمتعين

في الأيراد عليهم مع المسمى كما شرنا إليه في بعض المسائل المتقدمة وقلنا
ان المعنى به كل موضوع خرجى وكل حكم استلزام الحرج وحيث ان في المقام
وجوب الحج مستلزم للحرج فكون مبيهاً ولاظهر تقديم الكاح في هذا العرص
(وإن لم يحرج) انه يكون ترك لترويح حرجه عليه وشك في ذلك فهل يقط وجوب
الحج - لظاهر ذلك انه بعد تخصيص عمومات الحج بدليل نفى لغس و الحرج
يكون للمسك بالعمومات في مورد الشك في الحرج من قبيل التمسك بالعام في الشبهة
بمصاديقه وهو لايجوز فتعين الرجوع الى اصلالة لبرئة (مع) اذا كان مثلاً الشك
عدم حرر مفهوم الحرج - صحيح المسك بدليل وجوب الحج كما لا يخفى.

لعرص لثالث ما لو اوجب ترك الكاح حدوث مرض (فقد استدلل) بعض الأعظم
بعدم استباح في هذا العرص بان لأصره بالنفس حرم - بدليل حرمة كسائر ذلة
اواحادات و المحرمات رفع لموضوع الاستطاعة فيرفع لموضوع (أول) سبأى
لتعرض بهذه المسألة اي رفعه ذلة الواحبات و المحرمات لموضوع لاستطاعة -
لكن الكلام في المقام في لصعوى فان لأصرار بالنفس سيما هذا المقدار من الضرر لا
دليل على حرمة (ولكن) يمكن ان يستدل لمقوط وجوب الحج بدليل لأصرار وجوب الحج
ح مسدود للضرر فيقتضى ذلك الدليل رفع وجوبه

لعرص لو مع ما لو عدم انه لو ترك الكاح لوقع في الرأى احتياداً فقد استدلل
بعض الأعظم لتقديم الكاح بان ادلة المحرمات رافعه لموضوع الاستطاعة
فيرفع لوجوب (وفيه) ان رافعتها انما تكون فيما لو وقعت المراجعة بين دليل
وجوب الحج و دليل الحرمة كما لو توقف الحج على مقدمة محرمة (وان) مع عدم
امراجعة و مكان متبعة للدليل والمكلف انما يقع في الحرام سواء احتياداً ولا يكون
دليل لحرمة رفعاً لموضوع الاستطاعة - والمقام من هذا القبيل (وعليه) فان لم يكن
ترك الكاح وعدم الرأى حرجاً ولا موحاً لحدوث مرض بحج الحج وان علم انه يقع
في الرأى باختياره لو ترك الكاح .

ولو كانت له روجة دائمة ومقضا تمنع عن الاستطاعة ولم يكن له حاجة إليها -
لا يجب ان يطمعها وصرف مقدار مقضا في تنعيم مصرف الحج - لان ذلك تحصيل
للاستطاعة وهو غير واجب .

لو كان له دين بمقدار مؤونه الحج

مسألة (١٣) لو لم يكن عنده ما يحج به ولكن كان له دين على شخص بمقدار
مؤونه او ما تتم به مؤونه - ففي المسئلة كان على حاله مؤونه من غير الاستطاعة
وجب الحج - ولو كان معسر او مريضا او كان الدين مؤحلا فقط الواجب سهره - وبخوره
في التذكرة وغيرها

وتحقيق الكلام - انه تارة يكون الدين حالا - واخرى يكون مؤحلا - وعلى
الاول - تارة يكون المدين مؤسرا - واخرى يكون معسرا - وعلى الاول - تارة يمكن
فصله عنه او كيانه او بواسطة حاكم شرع - واخرى يمكن ذلك بواسطة حاكم
الاجور - وثالثة - لا يمكن توحيد الدين مؤحلا - فبارك يكون المدين بدلا من
الاحل مع عدم المطالبة - وحرى - يكون بادلا اياه لوصله - وثالثة - لا يكون بادلا
وفي الصورة الاخيرة تارة يمكن لاسدنة وحرى - لا يمكن

وان كان له دين حالا ولم يمكن الاقصاء ولو بواسطة الاشكال في عدم وجوب الحج
لان الاستطاعة غير حاصه او حود المال مع عدم قدرته على التصرف فيه لا يوجب صدق
الاستطاعة فهو واضح (من قبل) ان الاستطاعة ضربان الاول احواله وسهول ان امرادهما اعم
من وجود عيبتها ونمها - وعليه - فحيث به بمقدار ليرد احواله يكون مالكا للمال بمصدق
الاستطاعة لشرعية (قلنا اولا) ان اظاهر من النصوص المفردة لتوسعة في الاستطاعة
لالتصديق (و ثابت) انه في حمله من النصوص صريح بانه يكون طاهر في عذر

القدرة الفعلية - لاحظ - صحيح (١) ، لعلنى عن أبى عبد الله عليه السلام ، قد راجل على مايجب به ثم دفع ذلك و ليس له شغل بعبده به فقد ترك شريعته من شرايع الاسلام وصحيح (٢) معروفة من عبارته عليه السلام قال له تعالى والله على لاس حج البيت من استطاع إليه سبيلا قال عليه السلام هذه لمن كان عبده ماله وصحة - لى قال - اذا هو يجد مايجب به وحج (٣) على من أبى حمزة الذى روى لصدوق باساده عنه - عن امام لصدوق عليه السلام انه قال من قدر على مايجب به وجعل يدفع ذلك و ليس له شغل بعبده الله فيه حتى جاء الموت فقد صبح شريعة من شرايع الاسلام وبحود غيرها (فالمحصل) منها - به نرى فى الاستطاعة رائدا عن وجود لراد والراحلة او نهما ، لقدرة الفعلية على التصرف فى المال .

وان كان اسير حالا وكان لمديون ماذلا - وحج الحج بلا كلام لصدوق ، الاستطاعة بماله من القيود المعتبرة فيها .

وان كان ، ليس حالا وكان لمديون ماطلا و توقف سقار الدين على الاستعانة بالحكم لشرعى او غيره - فمن بعض ، لاساطين فى حاشيته على لعروة عدم وجوب الحج وعنه بعض المعاصرين - بانه مع لمماطلة لافطرة فعلية و لفرص اعتناؤه - نعم ، لقدرة على الاستعانة به قدرة على تحصيل الاستطاعة فلا يجب معه الحج (و به) ان القدرة على السب قدرة على المسب حقيقة لا انه قادر على تحصيل القدرة الاثرى به لو كان به مال موجود مودع فى صندوق فى بلد آخر - مع انه لا يقدر على التصرف فيه الا باسمر لى ذلك البلد و فتح الصندوق واحد فيه - ومع ذلك لا يوقف حد فى صندوق لقدره واسمى و كك فى المقام - وعنه - فلا يلقى الشك فى وجوب الحج فى هذا القرض :

وان كان انديب حالا وكان المديون ماطلا و توقف اسعد لدين على الاستعانة بالحكم الجائر - هذا احتار صاحب الحواهر عدم وجوب الحج للهى عن الركون

اليه والاستعانة به - ثم قل و ان حملته على الكربة مع توقف عنه بوجوبه
 دن على الحوار بالمعنى الشامل للوجوب من دين المقدمة و غير ذلك مثله لا يتحقق
 معه الاستطاعة بعد فرض ان الحوار المربور كان بعد ملاحظه المعترض بين ما دل
 على المسح و ما دل على خلافه من المقدمة و غيرها انتهى (قول) سواء أ عني حرمه
 الاستعانة بالحكم الحائز - كما لعله لا يظهر - وقد شعا لكلامه في محث الاحتياط
 و التقلب و قد طبع - لا اشك ان في سقوط وجوب الحج لان دين لحرمة رافع
 للاستطاعة (وما) سواء أ عني لجور فلم يظهر لي وجه سقوط وجوب الحج فانه مع
 عدم الحرمة الامر حله فكيف يسقط مع ثوب موضوعه و فعلته و عدم المراحم

و كان الدين مؤحلا و كان المدون بالاقبال المقتضية (بعد سدل) وجوب حج
 في هذه الصورة بانه يشوبه في الدمة و سدل لمدون به بمرله المتاحود و هو في
 الاستطاعة و وحدان الرد و ار حده عرفا بذلك (وقد استشكل) في الجواهر في ذلك
 و قد يمكن مع ذلك كله انتهى (و لا يظهر) ان صاحب الجواهر به في مسح
 لي ب لمدون ما شرع بالسدل لان له الماحل على تعرض فلا يجب على ابدان
 قوته فلهذه السبب لا يجب على تسبب قولها (و لكن ترد عليه) انه لو في
 المقام مالت له في دمه لمدون - وسدل المدون انه يحصل له قدره لعمليه عليه
 فيصدق عليه المستطاع فوجب الحج - ولا نفس ذلك بالهبة التي يكون لعلث فيها
 متوقف على لقول فلا يجب القول لعدم وجوب تحصيل الاستطاعة فالأصهر وجوب
 الحج في هذا الفرض .

وان كان الدين مؤحلا و كان سدل المدون به موقفه على المطالبة - ففي
 العروة حكم بوجوب الحج - مستدلا بصدق الاستطاعة و لكن قد تقدم به عنصري
 صدق الاستطاعة امر ان - ان يكون له ما يحج به و القدرة الفعلية عليه - و في
 المقام اتفق الاول موجود - و ما الثاني - فلا - لان استطاعته له شرعا غير متحققه -
 لان لمدون ان يؤخر لاداء حتى مع المطالبة و هذا بخلاف صورة كون الدين

حالاً فانه هناك البند الثاني ايضا موجود لان له السلطة شرعاً على احداً له من المديون ولو حصر - وعليه فتوقف صدق الاستطاعة على البذل - ومعلوم ان تحصيل الاستطاعة عبر واجب

ثم ، سب ابي صاحب الجواهر ره الحكم بعدم لجوب في هذه الصورة - مع - ان محل كلامه قد اورد لسائقه وهو لم يتعرض لهذه الصورة في الجواهر فراجعها .

وبما ذكره ظهر حكم ما لو كان الدين مؤحلاً والمديون غير نادل حتى مع استطاعته انه يسقط وجوب الحج بلا كلام .

و ان كان لدين مؤحلاً والمديون لا يبدله و ان طالبه ولكن يمكن الاستدانة بالحج و دئه من ماله بعد الاجل و يكون و انما يحصل الدين بعد ذلك - فهل يجب الحج كما في المستند والجواهر والعروة - وعن الدروس والمدارك وغيرهم - م لا - كما في انتهى و جهن (و استدلل) بل اول صدق لاستطاعة - و نقول - ان صدق الاستطاعة في حصر (١) حقه - مالك لان الحج استقرض وحج (و اورد) على الاول بان المراد بالاستطاعة من ماله والا لو يجب الاستدانة لو لم يكن له مال بصاحب طلب لبدل د علم انه بدل به لو طلب و هو خلاف الاجماع - و مية انقول و ذل الطلب حاصلان في الاستدانة ايضا (واجب) صاحب المسدرة عنه يسمع لتقييد بالاستطاعة من ماله اولاً وحصولها بالتمكن من تحصيل المال ثانياً - و حرج الاستدانة من غير مال وانقول بالاحراز والاجماع (قول) قد مر انصوص الراد والراحلة دالة على عدم ان يكون له ي ملكا له الراد والراحلة - و الممكن من تحصيل المال لا يوجب حصوله بالفعل

والحق ان يقال انه وان لم يعسر في الاستطاعة ملكية شخص الراد والراحلة

١ لو سئل - لسان ٥ - من ابواب وجوب الحج وشرائط حديث ٣ من جمعية

(حقه) لكن في التمهيد ج ٥ ص ٢٤١ - والاستيعاد ج ٢ ص ٢٢٩ - عية

بل يكفي ان يكون المال بمقدار قيمتهما ولو كان يفتقر الى الاستدانة ولو كان بصير
اشرعه على التصرف في المملوك وهذا الشخص لو سدان وتحدث المال بالاستدانة ولو كان بصير
مستطعاً فانه مالك بمقدار من المال يكفي للحج وبه السلطة عليه وما عليه من دين
يقسمه ولو كان قبل الاستدانة لا يكون مستطاعاً على ما ملكه فلا يصدق عليه المستطاع نعم
يكون قادر على محصل الاستطاعه هو غير واجب و ما الحرج فهو في الحج
المندوب - ولا يظهر عدم وجوب الحج في هذه الصورة (و ينظر ذلك) ما لو كان له
مال حاصر لا رغب في شراؤه - او مال غائب لا يمكن صرفه في الحج فعلاً ولو
بتدبيره بواسطة و كذا فانه سقط عنه وجوب الحج لان ماله من المال لا يمكن
له التصرف فيه ولو سده فلا يكون عبده ولا قدراً على ما يحج به - والاستدانة تحصيل
للاستطاعه فلا يكون واجبه (فما) عن الدروس من الحرج بوجوب الحج (صحيح)

لو كان عنده ما يكفي للحج و كان عليه دين

هـ - (١٤) اذا كان عنده ما يكفي للحج و كان عليه دين بقدره فهل يجب عليه الحج
م لا - القدماء من اصحابهم تنوعوا في هذه المسألة فلا يعلم ما بينهم - و ما المتأخرون
فهم فيها اثنان من جملة - منهم المحقق في الشريعة - و لم يصف في المنتهى
و بعض كتبه الاخر - و الشهيد في الدروس عدم وجوب الحج - الا ان يعرض
عن دينه ما يقوم بالحج (و عن) المدرك - و المحقق لا رد يلى و غيرهما
و في المنتهى - الوجوب لا مع الاحوال و المطالبة (و عن) كشف الشام و في
الجواهر - عدم الوجوب لا مع الاحوال و سعة الاحل للحج والعود (و في العروة)
النساء على عدم الوجوب الا مع التأجيل والثبوت لا يمكن من دينه اذا صرف
ما عنده في الحج (والظاهر) من هؤلاء الاساطين باجمعهم سقوط وجوب الحج لو كان
الدين حالاً مطالاً به - لكن في المنتهى على المحيرين بالحج و وفاء الدين - ونعمه
بعض المعاصرين -

والحج للدين قد يكون حالا - وقد يكون مؤجلا - وعلى الأول - فذلكون
مطالب به - وقد يكون غير مطالب به - وعلى الثاني - قد لا يسع الأجل تمام للمسك
والعود - وقد يسع ذلك - وعلى الثالث - قد يشق بالنسبة من أداء الدين إذا صرف ماعده
في الحج - وقد لا يشق بذلك .

وإن كان للدين حالا - ولم يكن الدائن راضيا بالتأخير - فعليه وجوده و احتمالات
١- تقدم الدين ذهب إليه حل من تعرض للمسألة - واستدل به بوجوده (الأول) ن
حري أبي الربيع - وعبد الرحيم القصير - لمقدمين - ولا يبين في مسألة عسار
الرجوع إلى الكفاية - بدلا على اعتبار السعة واليسار وهما غير خاصين مع الدين إذا
لم يرد ما يحتاج إليه في الحج على ما يقابل الدين (وفيه) ما تقدم من حجة عبد الرحيم
صغير لسد - وحري أبي الربيع فرفقه أسعه بأن يكون معه ما يحج بعصه ونفق
بعض نفقاته بنفسه وعياله (لثاني) أن الدائن كما يكون مطالبا للمال قبل الحج يكون
مطالب به بعده فيجب أن يعطيه فانه ممكن من الأداء وإذا أدى دينه - لأنفق له الرجوع
إلى الكفاية الذي هو من قبيل الاستعانة (وفيه) أن ذلك وإن كان دائما في بعض الصور
لا به لا يسم في جميعها - مثلا - لو كان وانفا بالمسكن من الأداء بعد الحج مع وجود ما
به الكفاية فلا يتم كما هو وصح (الثالث) صحيح (١) معاونه بن عمار لم تقدم عن الصادق
عن رجل عليه دين عليه أن يحج قال نعم إن حجته لاسلام واجبة على من أطاع لمشى من المسحبي
وتقريب الاستدلال به - به يدل بالمطوق على وجوب الحج على من أطاع لمشى ولو
كانت دتمه مشعونة بدين - ومعه ومه من أن لم يطق المشى لم يذهب إلى الحج بل عليه أن يؤدي
دينه تعبسا (وفيه) ما تقدم في - أنه اعتبار لراد والراحمه من مدرجه هذا لصحيح وما
ماثله - مع طائفة أخرى من النصوص وتقدم تلك الطائفة ونظرح هذه أو تحمل على
بعض المعامل فراجع (الرابع) أن حق الناس أهم من حق الله تعالى فبقدم الدين على
لحج من باب الأهمية (وفيه) أن هذا - أي تقديم حق الناس وإن كان مشهورا - إلا

به لا دليل عليه - و عانه ما قيل في وجهه ماورد ١٠ - من أن الديون ثلاثة - دين
يعمر - ودين لايعمر - ودين لايرث - والذى يعمر ظلم الإنسان نفسه - والذى لايعمر ظلم الإنسان
ربه - و الذى لايرث ظلم الإنسان غيره (ولكن) يردسبب انه انما يدل على ان ظلم الإنسان غيره
لايعمر لا يبرر حجه ذلك انما يكون محقق به و لا نظر له في الأهمية من في بعض المسائل
افنى انقضاء بعدم تقديم كما لو فرض كونهما عنه بعد تسوية بينهم اقوا بوريع
لركه على الحج والدين بعد توفيق - وهذا كاشف عن بناء لأصحاب على عدم أهمية
الدين من الحج (الحامس) وهو الصحيح - وهو انه من مرجحات باب التراحم كون
احدهما مشروطا بغيره شرعا - والاخر غير مقديها شرعا ويكون وجوبه مطلقا -
فانه يقدم الثاني من جهة ان التكليف المطلق نفسه لا يأمثاله بكون معبرا شرعا
فيرتفع موضوع الآخر و تمام الكلام في محله - وفي المدم حيث ان وجوب اداء
الدين مطلق - و وجوب الحج مشروط بالاستطاعة الشرعية فالتكليف باء الدين
مستترم لرفع الاستطاعة فمقدم اداء الدين بكون وجوبه واردا على وجوب الحج و
يمكن ان يقال تبين انه لا وجه له قد مراعاة لقدره الفعلية على التصرف في المال
رائد على اعتبار وجوده و التكليف بصرفه في راء لئلا يعجز مولوى عنه وموجب
سلب لقدره ومع انه في الواجب بكونه مفعالا محذرة -

الوجه الثاني تقديم الحج - وقد استدلل له بوجوه (الاول) ان جملة من
النصوص تدل على تقديم الحج على الدين (كصحيح) معاوية المتقدم - عن رجل
عنه دين عليه ب الحج - قل إحيا - نعم ان حجه لاسلام واحنه على من اطاق
المشى من المسلمين و خبر (٢) عبد الرحمن بن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عليه السلام -
الحج و جب على الرجل وان كان عليه دين - وصحيح (٣) لكانى عنه عليه السلام قال

١- الوسائل - باب ٧٨ - من ابواب جهاد النفس ودين - حديث ١

٢- الوسائل - الباب ٥٠ - من ابواب وجوب الحج وشرائطه حديث ٣

٣- الوسائل - الباب ٦ - من ابواب وجوب الحج وشرائطه حديث ٢

قلت له، رثیب الرحمن ان جرد المال حیث یسوف الحج کل عدم ولیس یسعله منه لا لتجارة او لدین۔ فقال رحمہ اللہ لا عذر له یسوف الحج ان مات ودفن ترك الحج فقد برك شریعه من شریع الاسلام وحر۔ ۱۔ مدویة من وهب عن غیر واحد قال۔ قلت لابی۔ عبد الله رحمہ اللہ یکون علی لدین فتنفع فی ندی لدراهم فان ورعتها بیهم لم یبق شیء فاحج بها او اورعه بین العرماء۔ فقال رحمہ اللہ تحج بها وادع الله ان یقضى عنک دینک وبعوه حر۔ ۲۔ لطار افول (اما) صحیح معاونة فقدر فی مائة اعتبار الراد و الراحلة معارضة بغيره من لصوص المقدمه علیه ویکون مطروحا (واما) حر عبد الرحمن فهو صعب السد لان فی طریقہ لقاسم بن محمد (واما) صحیح الکافی۔۔ فلم یروى فی السؤال فی کون الرجل ذا المال ویکون ترکہ الحج نوبها۔ وعلیه فهو حسی عن المقام و یبادل علی ن لتعل و التهاون فی الحج بالاعتذار بارة بالتجارة و حرى لدین۔ لایحور (واما) صحیح معاونة وبعوه صحیح عطار فلم بدکر فی ن الحج وحبی او استحبای۔۔ وان لدین کان حالا او مؤجلا ولا عبر ذلك من لخصوصیات ولا یصبح لاستدلال به

الشی مدلل علی الدین لله احق ان یقضى۔ کالحر المصن ان امرته جنمیه سالت الشی رحمہ اللہ ان ابی ادركه فربصة الحج شیخارم لا یستطیع ان یحج ان حججت ابیعه ذلك فقال (ص) ارانت لو کان علی ابی دین فقصته کان بعهه ذلك قالت نعم۔ قال فبدین الله احق بالقضاء۔ کذا فی محکی۔ ۳۔ الذکری۔ و نقل الحدیث فی التذکرۃ۔ ۴۔ وفی دله۔ و بدین الله احق ان یقضى۔ ولكن الحر مروی۔ ۵۔ فی المستدرک بادی اختلاف فی منه سئوالا وحوالا۔ وفی دله۔ فبدین الله احق ومثل هذه القصیه مروی عن الدمة ومورد القصه فی رواياتهم۔ امرأه بدت ان تحج وبتسوسالته رحمہ اللہ وارثتها عن حجها عها۔ و فی احد النقلین۔ ۶۔ فهو احق بالقضاء۔ وفی

۲۔ الاموات۔ باب ۵۰ ابواب وجوب الحج وشرائطه حدیث۔

۳۔ الذکری فی الحکم الخامس من احکام الاموات

۴۔ التذکرۃ فی ماله عدم وجوب الحج علی الممیر والمرس

۵۔ المستدرک ابواب ۱۸ من ابواب وجوب الحج وشرائطه

الآخر - ١- فالله أحق بالوفاء (أقول أولاً) ان هذه النصوص صعيقة الاسناد (وثانياً) ان السؤال في المتضمن قضية التثنية بما هو عن انتفاع بها وليابة عنه فمقارده أحسن عن المقام فانه يدل على انه اذا انتفع بأداء دينه وانتفاعه بالحج عنه أولى - وأما المروي عن طريق الجمهور فلا يدل على ان حق الله أهم فقدم عند التراحم بل يدل على ان من يهتم بحق الله يسقى ان يهتم بحق الله تعالى والايكون ذلك كاشفاً عن ان الله تعالى صغير في عينه ولا يعتنى به بمقدار اعتناؤه بالناس والله العالم .

الثالث أهمية الحج من الدين كما يظهر ذلك من ملاحظته لنصوص الواردة في تركه وتسويته وأهميته من مرححات أحد المراجعين (وفيه) ولا ان أهميته من الدين عبر طاهره فانه ورد لشهادات في ترك أداء الدين ايضاً - (وثانياً) ان ذلك لو تم فانه هو في غير ما اذا كان أحد المراجعين مشروطاً بالقدرة شرعاً والا فليكون الآخر بوجوده ر قد لموضوع ذلك فلا يبقى حتى يرجح بالأهمية .

لوجه الثالث تقدم ما هو الأسبق في الوجوب فهو صار مستطع ثم اتلف مال العمر مثلاً بقدر الحج - ولو صار مديوناً ثم صار واحداً لما يكميه للحج بقدر الدين - لان الأسبقية من مرححات باب التراحم (وفيه) أولاً لاسم كونها من المرححات والاصحاب ايضاً عبر بابين على ذلك كما يظهر لمن راجع الفروع لفهمه - (وثانياً) ان ذلك لو تم فهي عبر المقام و امثاله مما يكون أحد المراجعين مشروطاً بالقدرة الشرعية .

الوجه الرابع التحجير و وجهه عدم ثبوت ترجيح أحدهما على الآخر - وقد عرفت ثبوت ترجيح الدين (نعم) يتم ذلك فيما لو استقر عليه الحج سابقاً فان الحج بعد ذلك لا يكون مشروطاً بالقدرة الشرعية - ولكن اذا لم يتمكن من الجمع بينهما بأداء الدين والحج متسكماً والأهمس ذلك (فالمتحصل) - انه اذا كان الدين حالاً - و

المديون لا يرصى بالناخير - بعدم الدس - وسحق بذلك مالوكا لدين مؤحلا ولا يسع الاجل لتنام الماسك والعود .

وكان الدين حالا والمديون غير مطالب من كان راصيا بالناخير - ففي المستند انه حيث لا يكون مأمورا بالوفاء فيبقى حطاب الحح حالب عن لمعرض فحب الحح (وفي لحوامر) بعد لحكم بعدم وجوب الحح في الحال قال و ن لم يطلب به صاحبه انى قد حوط لمديون بوفائه قل الحطاب بالحح انتهى (قول) وقد قدم ن السبق ليس من امر ححات - وعنه - فان كان المديون واثق بمكة من داء لدين بعد الحح او في كل وقت طامه لدائن من دون ان يحس بالعود الى الكفاية - يحب عليه الحح بصديق الاسطاعة - للمضى انى ذكر بها في انصرص ولا يمنع عنه - ولا - فلا يجب عليه لعدم صديق الاسطاعة (فما) في لسهى من لسه على عدم الوجوب مطلقا مستدلا بعدم تحقق الاستطاعة مع تحول - ضعف

وان كان لدين مؤحلا - لم يسع الاجل تمام الماسك والعود فقد مر حكمه - وان وسعها - فان كان واثقا بالتمكن من داء الدس في طرفه من دون ان يحل - سير فيود وجوب الحح كالحجوع الى الكفاية وح - لحح لصديق الاسطاعة والوجوه المذكورة لعدم وجوبه نقدت عمدتها وما يرد عليها

ومن ما استدلل به له في المنتهى دل وتوجه الصرر مع لاجيل (وفي محكي) المدارك في رد هذا لوجه وللمنع - يمنع بوجه الصرر في بعض الموارد كما د كان الدين مؤحلا وحالا اذكه غير مطالب به و كان للمديون وجه لوفاء بعد لحح انتهى (ويورد عليه) مصدر الى ذلك به - ريد توجهه الى المديون فاي صرر موجه ليه في هذه الامور لا يكون متوجها له لو كان له هذا المال ولم يكن مديونا - فانه هذا يحب عليه الحح مع انه يفقد منه فكك في لمقام غايه الامر ان حصص به مال بعد ذلك يؤدى ديه منه والا فلا تسلط عليه لوجوب لطره وان اريد بوجهه الى الدائن فاي صرر متوجه اليه بعد عرض كون المديون واثقا بالتمكن من اداء ديه في طرفه - والا

لما کان یجوز صرفه فی حو تجہ مع انه جائز بلا کلام .

و اما فی المستند من الابرار علیہ (تارة) بان هذا الضرر مما اقدم علیه والضرر
الشی من عمل لمکلف لا یسع الاحکام التکلیفیة (واخری) بان للضرر یحب الحج به مع
وجود الدلیل الشرعی کما فی المقام (وثالثة) یسع کون ما یارائه ثواب و الدرجات
الرفیعة ضررا فحسب اد (نرد علی الاول) ان الاقدام علی الضرر لا یسع من اخر
حکمه وهو دفع ما فی مودده من الاحکام کما حقق فی محله (ویرد علی الثانی) انه لم
یرد دلیل شرعی فی المقام يدل علی وجوب الحج حتی مع الضرر من دلیل فی الضرر
حاکم علی دلة وجوب الحج (ویرد علی الثالث) ان لارمه عدم دفع الضرر شیئا
من الاحکام التکلیفیة کما لو کان الوضوء ضرریا لعس ما ذکر من ان ما یارائه ثواب
لا یکون ضررا .

ومما استدله علی عدم الوجوب - الاحار (۱) - انه لا علی عدم الاستفراص للحج
مع عدم ما یفی بالقرص کرویسی الواسطی ومونة عبد المذک (وفیه) اولان موددها
غیر ما یسح فان موددها الاستفراص الحج - ومحل الکلام ما لو کان انقرض شیء آخر
- وثاب - انها مدرسه حار (۲) اخر کصحیحی اس امی عمر وعمرهما وقد استدل
بعض وجوه آخر بن الفساد .

و ان لم یکن وثقا بانتمکن من اذائه فی طرفة لا یحب الحج - لعدم صدق
الاستطاعة - وتقدم ما یمکن ان یستدل به للوجوب وما یرد علیه

فرع اذا کان علیہ خمس اور کاذو کان عنده ما یکفه للحج لو لاهما فان فرض
تعلقه بعین لعل کما اذا کانت العین المصنعة للحمض موجودا وقلنا بتعلقه بالعین لا
بالدنه لاشکال فی عدم وجوب الحج اذا التعلق بالعین وان کان سحو الحقبة لا الملكية
ساع عن الصرف فیها علی خلاف مقتضى الحق فتدبر - و ان فرض تعلقه بالدنه
کما اذا کانت العین المتعلقة له قد تلعت - فیصیر ذلك دینا فحسب فی ما ذکرناه

في الدين .

التصرف في المال قبل خروج الرفقة

مسألة (١٥) إذا حصل عده معدر ما يكفيه للحج بخور له اتلاف الاستطاعة قبل أن يتمكن من المسير وقبل خروج الرفقة وقبل شهر الحج - ملاحق (كم) ن الظاهر أن ما لم ينعى عدم حوار اتلاف الاستطاعة من محي وقت العمل وبعد يتمكن من المسير وخروج الرفقة في شهر الحج بما الكلام في ما في الصور (فمن) اندرس لا يبيع العر ربهة المال أو اتلافه وسعه مؤحلا إذا كان عدس الرود انتهى (وفي السهي) لو كان له مال فباعه قبل وقت الحج مؤجلا إلى بعد فوائده سقط الحج - إلى أن قل - وكذا لو كان له مال فوهه من الوقت أو انعه انتهى (وفي محكي) استدارك بعد فعل ذلك عن السهي ويسمى بيراد ما لو قب وقت خروج لو عد اندى بحج الخروج معه انتهى (قول) و إذا كان يؤده ما افاده لمصنف في استذكرة قل - لو كان له مال فباعه بسعه عند قرب وقت الخروج إلى أجل متأخره سقط لعور في ثلث لسه عنه لأن المال بما يفسر وقت خروج الناس انتهى (وفي الحوهر) ولا يحق أن يحرم صرف المال في النكاح بما يحقق مع توجه الحطاب بالحج وتوقعه على المال فهو صرف فيه ول سبر الوعد لدى بحج الخروج معه وإمكانه الحج بدونه تبقى للحريم قطعا انتهى (وقد صرح) حمله من الأصحاب بأنه لو كان عده ما يحج به فإرعت بهه إلى النكاح لم يحصر صرفه في النكاح كما تقدم بقول كلفهم وتلك صريحة في أنه لا يبيع لقرار بتقريب الاستطاعة بعد توجه الحطاب بالحج (الا) أن لمصرح به في كلمات لاكثر أن المراد هو حضور وقت السفر وخروج الرفقة (وفي العروة) جعل لمدار على يتمكن من المسير واصد بعض لاساطين إلى يتمكن أن يكون قبل شهر الحج (ثم إن) جماعة منهم صرحوا أنه مع عدم حوار الصرف المحرج لو تصرف بكون ذلك باطلا (وعلى ذلك) فنفيح لقول بالتكلم في

موارد (الأول) في الدليل على عدم لحوار (الثاني) في تعين ما عليه لمدار (الثالث) في انه هل يبطل ذلك التصرف ام يكون حراما فقط (الرابع) في انه هل يبرر فعل ذلك فهل يكشف عن عدم وجوب التحج عليه لفقد الاستطاعة بقاء و هي شرط فيه حدوث وفاتنا ام لا

ان المورد الأول - فقل بان ما هو الحق فيه لا بد و نعلم ان محل الكلام ما اذا كان التصرف المتلف للاستطاعة موجبا لعدم التمكّن من التحج ونومسكنا ونعدمه والا فلا ريب في حوار و ان بقي وجوب التحج - اذ من يجب عليه التحج لا يجب عليه ان يحج بغير ماله من لمدار (ثم) بعد ذلك قد سوهم انه لا وجه لعدم الجوار وان الاستطاعة شرط لوجوب التحج وبه هي ان لوجوب المشروط كما لا يقتضي ايجاد شرطه - لا يقتضي حفظه وابعائه - لا ترى انه يجب الصوم على الحاضر - ولا يجب تحصيل ذلك ولا حفظه بعد حصوله - وكذا يجب الفطر على المسافر - ولا يجب تحصيل القيد ولا يحرم عدمه ان كان حاصل (وبالحمله) عدم انقضاء الدليل المكمل لبيان الكرى لروم حفظ الصغرى والموضوع من الواضحات

وقد استدلل لعدم الجوار بوجوده (احدهما) الاجماع (وفيه) عرفت مرارا من ان الاجماع التي يكون مداركها معلومة او محتملة لانكوب تعدده كشقه عن رى المعصوم ^{عليه السلام} - فليست بحجة (الثاني) انه لو جار اتلاف لمدار لزم لعوية تشريع التحج لحوار اخراج كل مستطيع بفسه عن تحج عنوان المستطيع (وفيه) انه لا داعي لكل احد من المستطيعين سيما من له ثروة وسعة في المال اتلاف ماله بقرار عن وجوب التحج - كيف وقد يرى ان جمعا من المندس - يسعون في جمع المال لزيارة بيت الله لحرام (الثالث) ان نقل مستقل بحرمة المقدمة لمقوته - فهو عجز بفسه في لوقت عن الصلاة - او عن اظهاره - و به و ن سقط التكييف للعجز لكنه يكون عاصيا بتقوته الملاك لمعلم - وبعبارة اخرى بنظر العقل كما يحرم محابته لمولى و يصح العقاب عليها كك يحرم تقويت الملاك لمعلم في نفسه - فهو كاذب امولى عطشانا - او

عزم البعد بانه سيعطش و كان معه الماء فازاقيه مع العلم بانه لا يوجد
ماء آخر - لا اشكال في تفصح اعقلاء هذا البعد - و لو عاقبه امولى
برود عاقبه صحيح و في محله (و عليه) هي لمقام من استطاع و صار الجمع
في جهة د ملاك ملزم لو تنف اسال وعجز نفسه عن الجمع يكون ذلك تعويذ للملاك
لملزم في نفسه فيكون حر (و هو) ان هذا البين يتم في ما اذا كان الشرط و لقيده حيا
في لمكلف به مع عدم دخله في الملاك كالقصره لعقبة عبر الدخيلة في لملاك ادحيه
في لخطاب لتصح بتكليف له حرده بفرم من التعجير اي تعجير لمكلف به تعويذ
لملاك اسلمر به يكون ذلك سوء حساره - و اما القيود لدخيلة في اسلاك لتي هي
من و د الموضوع فمرافعا دماها و ادماها وتعويذها ليس بحر م لانه لا يرم منه تعويذ
بلاك كم مر - و لمقام من هذا نفس - فان لاسطاعه المعصره بالراد و لرحلة موضوع
لو حوت لجمع و بدل لاجب بحصيه - وعنه - فهذا من لا يحري فيها

و ما ذكره بعض المعاصرين من الاستطاعة حدوثا من فود الموضوع ولكن
بقاء السبب كك من الاستطاعة آما ما موجه لتحقق الوجوب و اسطر دت من قوله
تعالى - من استطاع انه سبلا - و قال لفرق بين هذا التعبير - و المعصره به يجب
بحج على المستطاع - طاهر - لتعير لاول طاهر في الاستطاعة آما ما موجه لتحقق
الوجوب - و طاهر لثاني ان طله للحكم بالوصف حدوث و بقاء - فبالا الاستطاعة
و تعجير نفسه تعويذ للملاك و مخالفة لتكليف فيكون حر م (برود عليه) ان الطاهر من
كن عند ما حود في لمكلف به حود الوجوب كونه قدا له حدوث و بقاء - ولد
شهر في لسه لمدحرجين رجوع القضايا الحقيقية لمكفلة للاحكام لشرعية لى
قضية شرطية مقدمه و حود لموضوع و التالي ترسب الحكم - و رجوع لقضية الشرطية
لى لقضية الحقيقية لمكفلة لاثبات الحكم على فرض و حود الموضوع .
و ما ذكره بظهوره لا يمكن تصحيح ذلك بالواجب لمعنى ناد يقال ان الحق
صحته و عليه فمجرد سامة الاستطاعة و تحققها يحكم بوجوب الحج عليه فيحكم

بوجوب حفظ ماله لتحقيق موضوعه مقدمة للعمل إذ توقف الحق عليه فإنه لا يريد الواجب المعلق على الواجب المحرور وفي المحرور بعد فعله الحكم اعدام الموضوع لا محذور فيه أنه ليس محالاً للكيف ولا تعريفاً للملاك - ولذا لا يحرم نشر على الحاضر بعد فعله وجوب لعدم - ولا النشر بعد فعله الأمر بالصوم - و في المقام بماد المعروض ان الاستطاعة من قدر الموضوع وشرائط لوجوبه ولا تترتب بالواجب المعلق ايضاً لا يقيد .

و بحق في المقام ما افاده بعض اعطى العصر - وهو ان الظاهر من ادلة اعتبار الاستطاعة في وجوب الحق ان الاستطاعة لى لولم يتلها عمداً الكتاب تعنى بلا احتياح لى صرفها في مؤونه بمسوغه تكون قيداً ومعترفاً في وجوب الحق - وهذه الاستطاعة قيد حدوث وثبات - و عليه - فثبت ان الاستطاعة بهذا المعنى لاتلغ اتلاف المال فانلغ ليس عداً للموضوع بل بعد اتلافه يكون الموضوع ناقياً - فيصح - التمسك بحكم العقل لمتقدم من حرمة المقدمة المعقولة - والالتزام بالواجب لعلق لاثبات علم جوازها (وهذا) وان كان متبناً لثبوتها الا انه لم يذكر ما يشد ارادة هذا المعنى في مقدم الاثبات (ويمكن) ان يسد له بسالم الاصحاب على عدم حوار اتلاف الم - و بتسليمهم على تقديم الحق على لكاح ان لم يكن في ترك لكاح مشقة ولا خوف الوقوع في المحرم - وعردت من العروع لى لانتم ما ذكره الاصحاب فيها الا ذلك والله العالم .

واما المورد الثاني وهو انه بعد فرض عدم حوار اتلاف المال هل يحكم بذلك من اول السنة - ويكون المعيار خروج الرفقة - كذا هو الظاهر من الاصحاب - و يمكن من تسريح كما افاده سد العروة - وعلى كل من التقديرين لا حيرين هل لمعيار خروج الرفقة - و التمكن من المسير في خصوص شهر الحج - او المعدر ذلك وان لم يكن فيها - وعلى التقدير الاول منهما هل المعيار خروج القافصة الاولى او الاخير - و حوه واقوال .

وحق القول في المقام انه لو سبى على صحة الواجب المعلق كان المتعين هو
 اختيار ما ذهب اليه في العروة .. وذلك لان ظاهر الأدلة ان الموضوع لعلبه لوجوب
 هو الاستطاعة والسكن من المسير من غير فرق من شهر الحج وغيره فهو كان به راد
 وراحلة وكان مسكنا من المسير ونجعت سائر لشرائط بصر وجوب الحج فعليا فلا
 يجوز تعجير معه (واما قلنا) بامتناعه معنى القول بوجوب المقدمة التي يلزم من
 تركها فوب الواجب فكذلك .. وهو واضح وعلى القول بعدم وجوبه .. فيقتضى
 لقاعده جعن ابعاد خصوص خروج القافلة الاحيرة فتتصار فيما حال القعدة على
 ابعاد المسقى وهو ما اذا تضييق الوقت بسر القافلة الاحيرة فان حرمة الاتلاف و
 عدم جوارده بعد ما صدق الوقت من الوصحات فلا بد من محالته القاعدة فيه وساد كونه
 يظهر ما في كلمات القوم في المقام .

و اما المورد الثالث .. فعلى القول بعدم جوار انصرف المسبف لئمال المعرج
 به عن ملكه من سطل ذلك انصرف فلو ذهب منه مثلا لا بصر منك لم يمتنع .
 منصح - وجهان (مقتضى) انقاعده هو الثاني لان الذي دل عليه دليل هو وجوب
 بقاء ابدان وجوبا مقديا وقد حقق في محله ان وجوب المقدمة عقلية لشرعى (مسح)
 انه يوسم كونه شرعيا - الامر .. شىء لا يقتضى انهى عن صده فلا يكون لاتباف
 حرام (اصف) لى ذلك ان انهى عن المعامعة لم يكن ارتداد ولا بها عن لاثار
 كالانصراف في الثمن - لا يستلزم فسادها .. كان النهى معلما بالاعتذار العبدى - وما
 يكون مظهرا ، ياه من قول او فعل او معون خارجى مطلق عليه كحق فى لاصول
 ويبدى فى اوب لحرء الاول من كتابنا مساهج العقاية (وعليه) فى المقام بما ان حرمة
 انصرف لوئسب ليست من قبيل احد الاولين فلا تستلزم فساد .

واما المورد الرابع وهو انه لو فعل ذلك وخرج لئمال عن ملكه فهو يكشف
 عن عدم وجوب الحج عليه - م لا (قول) ساء على ما احرمه فى وجه حرمة
 انصرف المتبف يكون وجوب الحج بقيا فان القيد هو الاستطاعة الى لولم يتلها

عمد الكالت باقية فهي بعد الأتلاف باقية فيحب المحج وككساء أ على الوجه الثاني بل الأول أيضا .

وقد استدل على بقاء وحونه بوجهين أحدهما (أحدهما) ان المصوح مدالة على تقديم لمحج على الدين المقدمه في المسألة المتقدمة بدن غلبه - تقريبا انه لو كان سمي وجوب المحج بالاتلاف اعدل عمدا لم يكن وجه لتقدم المحج لا مكان له . يؤدي ديه بماته ويوجب ذلك انفسه وجوب لمحج - فذلك لاحرار كاشعه عن عدم سقوطه (وفيه) اولا ما عرفت ما في تلك الاحار وانه لا يقدم المحج على الدين (وثالث) به يمكن ان يكون وجه تقدمه عدم جوار لتصرف لسلف بالاستطاعة والموجب سقوطه وجوب المحج - لانه وجوب لمحج (ثالثا) حمته من لتصرف المصوحه بذلك كصحيح (١) الحسنى عن ابي عبد الله عليه السلام ان قدر رجل على ما يحج به ثم دفع دينه ولس له شغل بعدده به ففدرك شريعة من شرائع الاسلام - لان قوله - ثم دفع ذلك - ظاهر في اربعة دفع ما حصل له من المال وحجر (٢) على من ابي حمزة عنه عليه السلام من قدر على ما يحج به وجعل يدفع ذلك ولس له شغل بعدده لله فله حتى جاء الموت فقد صبح شريعة من شرائع الاسلام (وفيه) ان يظهر من دفع ذلك - سيما يعرفه - ولس له شغل بعدده - في الصحيح - وكفه - جعل - في الحر عدم لعمل وترك المحج - فكونان اجنيين عن المقام .

كفاية الملكية المترللة في الاستطاعة

مسألة (١٦) هل يكفي الملكية المترللة للزاد و لرحلة و غيرها - كما اذا صاحبه شخص ما يكفه للمحج بشرط الحارلة لى مده معه ام لا ام يحصل بين ما يقى ترلرله بعد التصرف كما في المثال فلا يكفي و بين ما يصير لازما لتصرف المالك كما في الهمة من غير ذي رحم - فيكفي وحده من اقوال - فالكلام في مقامين

الاول فيما يعنى على تولده - مقضى احلاف الادله هو الكفاية - من الاستطاعة
فسرت بالراد و البر حلة وهم موجود ان فى القرص و احتساب الرول بان يمسح من
به ذلك - كاحتساب تلف فى مورد الملكية اللازمة برفع بالاصل اى استصحاب الغاء
بأعلى حرجه فى الامر الاستقضى (وبذلك) يظهر ان ما استدلى به سبب لغزوة لعدم
لكفاية بانه لا يصدق الاستطاعة لان ملكية فى معرض الرول - غير ما (و ان شئت
قلت) ان الاستطاعة انما هى ثبوت تدوير مدار بقاء الملكية كما هو كك فى مورد لمثل
الارام فكما ان هناك لوتف الملك يستكشف عدم الاستطاعة من الاول كك فى المقام
لو مسح يستكشف عدم الاستطاعة ولو لم يمسح يظهر وجودها وقعا - و ما فى مقام
الاثبات فى كلا المقامين المثلث لها طاهر بقاء الملك و عدم الراجع من السبب و
ان مسح هو الاصل .

المقام لثانى وهو رول تولده بالنصرف - فعلى امون بوجوب الحرج فى المقام
الاول فالحكم فى هذا المقام طاهر و ما عنى بقول لآخر بعد يقال انه يمكن انقول
بوجوب الحرج فى هذا المقام بان يقال ان له النصرف فى امون له فتلزم اليه -
كما فى لغزوه (لكن يرد عليه) ان التوليد - كان مانعا عن صدق الاستطاعة برفع
ذلك بالنصرف اموجب للارام تخصيص للاستطاعة وهو لا يكون واحدا قطعا و لحق
ما عرفت من عدم بقاء التوليد من صدق الاستطاعة - فان وجود الراد والراحلة محرر
بالوحدان وبما فهم بغير بالاصل وبصم الوحدان لى لاصل بغير لموضوع

اعتبار مؤونة العيال فى الاستطاعة

مساه (١٧) مشهور بين الاصحاب انه يعسر فى الاستطاعة مصداق مؤونة
البنات والايام وجود مانون به عباله حتى يرجع ومع عدمه لا يكون مستطيعا
فى الجواهر - للاحلاف احده بل ربما ظهر من بعضهم الاحماع عليه انتهى (و فى)
المنتهى ولا يعرف فى ذلك خلاف (و فى) لحد ثنى الحكم اتفاقي للاحلاف فيه (و فى)

المسند والاحكام المحقق والمحكي انتهى والبحث في موردس (الاول) في الدلس
 على غنى ذلك (الثاني) في به هل يختص بواحي المفهوم لا
 اما لمورد الاول - فقد استدلل به بوجوه (احدهم) الاجماع - وقد مر في
 هذه الاحكام (لثاني) ما في انتهى قال لان مقتضاهم وجب عليه وعلى حق لادمي
 فيكون مقدا على الحق لان حق لادمي سابق انتهى (اقول) ان كان يتردد لشريف لي
 ان ينفق حق لاس وحق الله وعدا تراحم يقدم الاول - وقد تقدم في المسألة ١٤ -
 الحديث وان شهور الا به لأصل له - وان كان مرده ان وجوب انفق سابق على وجوب
 لحيح فيكون مقدا - كما استدل لي ذلك في الجواهر فردد عليه بسبق وجود لا
 يكون من مرححات باب التراحم كما حقق في محله (الثالث) ان ينفق بنفسه مال
 متوقف على لادمي بل ولا ريب في انه مقدم على الحق (و فيه) انه حصص من لادمي
 فان لادمي و المقصود انما اعيان بفقه العيال في صدق الاستطاعة وحقه مطلق
 سواء لزم من ترك الانفاق نفق هو سبهم ام لا (الرابع) دلة على لغيره و جرحه و اذاعة
 لعيال بلا مؤونه في زمانه و لغيره الى لحيح عسر و جرحه بكل حد لا كلام
 (لا يقال) ان لحيح ليس جرحا و عسرا بل لئلازم له كل ذلك و دله على العسر و الجرح
 تحصيل ما كان متعينا للكلف عسرا و جرحا (فانه يقال) قد مر في بعض المسائل -
 لم تقدمه ان انتهى بها ليس خصوص موضوعات الاحكام لتكون من قبل هي لحكم
 بسانه في الموضوع بل المعنى اعم من ذلك ومن كل حكم او حب الجرح وفي المقام
 لحيح و ان لم يكن جرحا لان وجوبه موجب للوجوع فيه فيكون نفق (الخامس)
 حجة من لاحد منها - جرح (١) ابي الربيع الشامي لدى روجه لم يشح ثلاثة لاني
 شمامه في مسألة الرجوع الى الكفاية لانيه - في تفسير الآية شريعة آية لحيح - فقال -
 لسه في المال اذا كان يحيح بعض و يبقى بعض لقوب عياله - و منها - مرسله (٢)
 انظر في الآية قال في تفسير الآية - المروي عن ائمتنا عليهم السلام به برادو لرحلة

وهفة من تلزمه بفقته ومنها حر (١) الأعمش - عن جعفر بن محمد عنهما السلام في حديث شريع الدين قال و حج لبيت واحد على من استطاع اليه سبيلا و هو البراد و البراحة مع صحفة المدد و ان يكون للانسان ما يحلعه على عبالة البحر و منها غير ذلك مما سمر عليك في المسألة الآتية - فالحكم كما مراده حال عن الأشكال

و اما الامور التي مقتضى طلاق بعض الاحبار عدم الاحصاص بواحيى اسفة شرعا من ولا بواحيى لعدة عرف - فان قوله وبقى بهما لقوت عيانه - مطلق ضمن لكل من مد من المال ولو كان اجسا تكفل الاعاق عليه (و قد قل) انه يفيد اطلاق ذلك بما في المرسل في المجمع (فما) مضاف الى ضعفه - به لا يحسن لمطلق على المقيد في المواقيت اذ لا نافي بينهما كما ان مقتضى اذنه على البحر و الحرج ذلك كما لا يخفى فما في المسهي المشروط في الفاصل ان يكون بفقة عبالة الدين يجب عليه بفقته اما من يسحب له فلا لان الحج فرض فلا يسقط بالقل انتهى - غير تام على ما احتجنا به وجه لهذا الحكم و ما على ما استدلل هو هذه فنام راجع البرحة الثاني و يظهر ان ما عن الدروس والمدارك انما من دعوى الاحصاص بواحيى البفقة كما يكون لذلك

اشتراط الرجوع الى الكفاية

مسألة ١٨ حذف عنمان في الرجوع الى كفاية (ومن) لعدم و من اسراح و ابي اصلاح و الشيخ و سري رهره و حمزة و سعيد و طاهر الصدوق انه شرط في وجوب الحج (وفي) المستند انما اشترط الرجوع الى صيغة او بضاعه و عقار او نحوها مما يكون فيه لكفاية عده بحيث لا نحوحه صرف المال في الحج الى استئصال بعد لعود و قد للشحيح و الحبي و انقاصي و ببي رهره و حمزة و سعيد و هو صدر الصدوق ايضا و في

امسك انك انه مذهب كثير لمقدمي وفي لروحه به المشهور فيهم وفي المحدث
ذلك كله ليس عن الاكثر وعن لحلاف والعبية اجماع الامامة عليه انتهى وعن عمر
واحد به لا بشرط (فهي) المستهى وقال السيد المرتضى انه ليس شرطا وبه قال ابن
درس وابن ابي عمير وكثير المحققين وهو الاقوى بهي (وفي) لذكره وقال اكثر
علمائنا لا بشرط الرجوع الى كهنة وهو قول الشافعي وهو المعتمد (و عن) المعسر
الرجوع الى الكهنة ليس شرطا وبه قال كثير الاصحاب (و في) الحواهر وقيل و
الفاخر المرتضى وابن درس وابن ابي عمير و محمد والملاحون لا يشترط بل به
عمر واحد بن الاكثر من الشهرة ومع هذا لا خلاف وذهب جمع من الاساطين الى
عدم الاشتراط لوجه لا يعوى لاجماع عنه

وكيف كان فقد اسدل ثوبه لاشراط صدق الاسطاعة به وبه مقتضى اطلاق
الادلة عدم اعتباره .

وقد استدلل لاشراطه بوجوه (حدها) الاحماع . ودمر ما فيه (ثابها) الاصل . و هو
انالة البرائه عن وجوب الحج مع عدم وجوده (وفيه) به لا يرجع له مع اطلاق
الادلة (ثابها) لروا لخرج و المشقة لو حج بمعنده مع عدم وجوده فمقتضى ادلة
بهي عسر والخرج سقوط وجوب الحج - فكما ان مقتضاها استثناء المستثنيات كما
مرو عسر مؤونه لعيال كث مقتضاها اعتبار الرجوع الى الكهنة - (وما) في الذكر
من ان المشقة مبنوعة لان الله هو الرزق - معالطه - فان راقبه تعالى لان في الوقوع
في الحرج والمشقة لو صرف بمعنده (رابعها) حملها من لصوص (منها)

حمر (ا) ابن اربع لثامي لدي رواه الشيخ الثلاثة مسدا - سئل ابو عبد الله عليه السلام
عن قول الله عز وجل و لله عبي اناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا - فقال عليه السلام
ما يقول الناس قال فقب له الراذ والراحمه - قال ابو عبد الله عليه السلام قد سئل ابو جعفر عليه السلام
عن هذا فقال هلك لئس دأ لئس كان من كان له رد و رحه قدر ما بقوت به عياله و

يستعنى به عن الناس بتسوق ليهم فيستهم بانه لقد حلكوا دأ فقبل له هذا السبل -
قال - فقال يحيى اسعه في المال د كان يحج بعض - ويبقى بعض لقوت عياله
الحديث (ورواه) لمصدره في محكي المقتضى و رد فيها في روايته عنه بعد قوله -
و يستعنى به عن الناس - يحج عليه ان يحج بذلك ثم يرجع فيمثل الناس بكفه
لقد هنك اسس دأ ثم ذكر اسم الحديث وقال فيه يقرب به نفسه وعياله
واورد عليه - بر د - الاول انه ظاهر في مؤنة ليعال حال الفقر اقول ان
السخة لثالثه ظاهرة بكون تكسر صريحه في اعطاء مؤونه العالو الرجوع الى الكفاية
- فان قوله فيها - ثم يرجع فيمثل اسس بكفه بدل على ذلك - وكذا قوله ويبقى
اسم يقرب به نفسه وعياله مظهر في وقت الرجوع ولا فكيف يقرب نفسه بذلك
البعض اسقى مع به حرج الى الحج - و السخه الاولى - فيها احتمالان
(احدهما) ان يكون المراد به من المال لقوت عياله حتى يعرجوه من الحج
والمقصود هو ما يقرب به نفسه وعياله - وعنى هذا الاحتمال بدل على اعتبار الرجوع
الى الكفاية (ثانيهما) ان يكون المراد به عياله في مدة عيته وعليه - فيدل
على عدم مؤونه ليعال (ولهما) قل - بحر - على ما روي لمشايخ اثلاثه محض
(ودعوى) ان قوله - اسعه في المال عن الاحتمال الاول - (فيها) انه فسرت
اسعه في البحر نفسه - بقوله اذا كان يحج الحج (ونكسر) يمكن ان يرجع لاحتمال
الاول بل يدان به بظاهر من البحر - بقرينه قول اسي جعفر عليه - من كان له راد و
راحلة قدر ما يقرب به عياله ويستعنى به عن اساس الحج فانه شهد بان مورد الكلام
ما يوكان له يستعنى به عن الناس - وهو عياله حري عن وجود ماله الكفاية بقول
مطلق لاختصاص ايام البحر ويكون بحث نوحج بعض م عياله سلب ذلك عنهم
- و يلزم منه عدم الرجوع الى الكفاية - فقال يحيى في هذا المورد لا يجب الحج
واما بحث د كان به ما يقرب لقوت عياله - وهو الرجوع الى الكفاية - فتأمل حتى
لا تادر بالاشكال (مع) انه وسيلة احتمال هذه السخه - والسخه الثانية انسية يعتمد

عنها بلا مدرج بل هو فرضاً ظهر في غنار مؤونه العبد - يمكن نقول بتقديم نسخته الثالثة - كانت هي رواه أخرى - مكاتباً معارواه واحده (ما) على الأول ولان مارواه المشايخ الثلاثة ح مطلق ولابدل على عدة اعصار الرجوع إلى الكفاية - و مارواه نسبه مقدودل على عدة فحصل المطلق على لمفيد (وما) على الثاني - فلما حقق في محله من الأصول من أنه من الخبرين وكان في احدهما رايه يسي على صدور الرأيه ويرجح جمال القصه على احتمال الرأيه (وحيث) من خبر لمفيد مشمل على رايه صدر طاهراً في غنار الرجوع إلى الكفاية يكون هو المعتمد

الأيراد الثاني وهو ما من المدارك والحدود وهو ان قصي ما يستعاد منه اعتبار بقاء شيء بعد الحرج والرجوع وهو لابدل على كونه بقدر الكفاية على الوجه المتعارف فيه فحصل ان يكون المراد به قوت السهله ولعله ادلت كاف في عدم السؤال اذ به يحصل المعنى الشرعي (و احب) عنه في المسند بقوله و بدل على المطلوب ايضا ما مر من الاحتمال في العمومات و لتطبيقات الموحج لرجوع السهله و بظاهر ان مراده انه ان كان هذا الدليل محتملاً يسرى احتماله إلى العمومات و لمطابقات فلا بد فهم من لا حد بالمسند وهو و حوت للحج مع الرجوع إلى الكفاية وفي غير ذلك يرجع إلى صاله لفته (وبودعنه) ما حقه في محله من المحصص لمحصل لا يسرى احتماله إلى تمام بل تمام حجه في غير مورد حجه المحصص وهو المورد المسند دونه تحت المحصص (فالاولى) ان يقال مضافاً إلى ما ذكره - من أنه بعد اعصار بقاء شيء بعد الحرج و الرجوع ثبت لمطوب بالاحتمال المركب - ان ظاهر قوته يعني بعض قوت به نفسه وعنده رايه ما يستمر تحصيل لقوت منه الأيراد الثالث ان سد هذا الحديث ضعيف بوجوه اسي الربيع الشامي (وفيه) مضافاً إلى ما عني المولى لو حيدرو من انه من الحسن عند حالي - يعني لمحصل الثاني - (ومضافاً) إلى اعتماد الأصحاب عليه في المقام لأسد لا لهم به - وإلى - بقية

المشايخ الثلاثة (ان) في سنده ابن محبوب وهو من اصحاب الاجماع
 الرابع مذكوره بعض المعاصرين في حيز المفيد - بقوله - مع ب مصرف
 لحديث صوره العجر علي نحو يؤدي الى لهلاك - (وفيه) بقوله عنه لقد هلك
 الناس ادا يريد بانه اذا كان ليج وحيا علي من هذا الشخص كان اكثر الناس
 ممن يحب عيبه ليج فقد هلكوا بتركهم به - ولا ربط له بما عده - فلا شك في
 العجر سندا ودلالة .

ومن الاحبار لى استدلاله بذلك خبر (١) لاعمش عن جعفر بن محمد
 عبيد السلام في تفسير النسي - هو الرد والراحلة مع صحة البدن وان يكون
 بالاسنان ما يحميه على عيبه وما يرجع اليه بعد حجه ولا يراد عليه باحتمال ما يرجع
 له بعد حجه من حيث المدة وبها سدا واهل او اكثر ومن حيث الكم وبذلك وكثير
 تقدم لحواف عنه

ومنه . ما - (٢) عن مجمع النسي في تفسير الاله انكرمة لمروى عن الثعلبي (ع) انه
 لرادو لرحله ويقع من يرم به وهو الرجوع الى كفة من ما اوصى ع او حرفة لحديث
 (ولكن يرد عيبه) ان طهره بان مصمون الاحبار بحسب فهم الباقين - غير لحيجه
 عسا (مع) به وسابقه ضعيفان من حيث لسد .

ثم به قد استدلالا عساره بطول ثبوت اخر من النصوص منها ما تضمن عسار
 اليسار كخبر (٣) عبد الرحيم القصر المتقدم عن الصدوق عليه السلام قال سألته حمص الاعور
 وباسمع عن قول الله تعالى - والله على الناس ارحم - قال عليه السلام ذلك القوه في المال
 وليسار لحديث وفرب منه خبر (٤) عبد الرحمان بن لحيجاج - انديروا العياشي
 في تفسيره - وروى عنه حمص لاعور (وفيه) اولائها ضعيفة لسد - وثنا - ان عنوان
 اليسار في المال وانعده فيه غير معلوم المراد - ويمكن ان يكون المراد به خصوص

١ - ٣٠٢ - الوسائل - الباب ٩ - من باب وجوب الحج وشروط الحديث ٣ - ٥ - ٢

٢ - الوسائل - الباب ٨ - من باب وجوب الحج وشروط الحديث ١٣

الراد والراحة . وهما مع مؤونة العمال .

ومنها ما دل على ان الحاجة لمحققة مائة عن وجوب الحج كصحيح (١)
 البخاري عن الصادق عليه السلام مرات ولم يحج حجة الاسلام ولم يسهه من ذلك حاجة
 تحجف به او مرض لا يطبق فيه الحج او سلطان يسهه فليست يهوديا وبصريا (وتقريرا)
 الاستدلال به انه يدل على ان الحاجة التي يحجف بها مائة عن وجوب الحج و معلوم
 انه مع عدم وجود مائة الكفارة راد على بقية الحج كحديث احقاقه (وفيه) ان
 الاجحاف بضا من العيوب المحملة وله مراتب . فعدل الامر من عدم لاحقاق كونه
 وجدا لرادو الراحة . او ذلك بصيغة مؤونة عماله

ومنها - ما دل على ان من مات وجلف مالا قدر بقية الحج ولم يترك رايذا عليه
 ثبت لا يجب الحج على ورثته - فمع من ذلك اعزاز شيء آخر في الوجوب غير
 بقية الايات والذهاب وليس هو لالرجوع الى الكفارة لاحط صحيح (٢) هارون بن
 حمزة لعوى في رجل مات ولم يحج حجة الاسلام ولم يترك الا قدر بقية الحج وله ورثته
 من عليه السلام هم احق بميراثه ان شائوا اكلوا واشتبوا جوارحه ومثله صحيح (٣) معاوية بن
 عمار (وفيه) انه ما يدل عليه عتار شيء . ردا على قدر بقية الحج واما اعزاز وحده
 لمقدار الرجوع الى الكعبة فلا بد ان عنه ويمكن ان يكون وحده بقدر مؤونة العمال الى
 زمان العود كالب . فلم تحصل دليل هذا القدر - هو حرام في التوسع و ادلة على
 العسر والعرج .

ثم به يسعى لسبه على امور (الاول) انه بعد ما ثبت اعمار الرجوع الى
 كفاهه من المراد به - ما يكفي لقوت مائة نفسه و عياله - ام يعسر كفايته لقوت نفسه و
 عياله مادام العمر (المشهور) بين الاصحاب هو الثاني بل لم احد فيه خلافا وقد تقدم ان من

١ - الوسائل الباب ٧ من ابواب وجوب الحج و تراخيه حديث ١

٢ - الوسائل - الباب ١٤ - من ابواب وجوب الحج و شرائطه حديث ١

٣ - الوسائل لبا ٢٥ من ابواب وجوب الحج و شرائطه حديث ٣

ما ورد على حرمانى الربح به لآل على عسار وجود ما يكفى له مادم العمر واجب
عنه بالاجماع لمركب - وقد مر هناك ان صدر قوله في في الحر وبقى بعض نقوب
به نفسه وغيلة - ارادة ما يستمر به نحصل عوب (وعيه) ولا ظهر ما هو المشهور - بل
على لوجه لآخر و هو دليل على الحر و انخرج بضائك عدم ابوجه للاختصاص
باسنة

لو تنف بعد الحج ماله الكفاية

ثاني انه لو تنف صباغة - وسمى قدره على التكسب - فهو يكشف ديث عن
عدم وجوب الحج عنه - م لا - وحده - (من) لم يرك فرب لا استطاعة بعد لراع من
فعال الحج لم يؤثر في لسقوط الاله حب عاده الحج مع سب الماء في لرجوع او
حصول المرض الذي يشق لسمره وهو معدوم الطلاق بهى ويحود ما عن انه جرد
وفي الجور - بعد فعل ذلك عنه - فبوسم مع معلومه بطلاه ماء على عسار الاستطاعة
دهاء و اما في الاحوال انتهى (وقد ذكر) بعض الاعظم في وجه عدم لآخر - وان
فعنه لم يكن حجه لاسلام ماله ان كان ما سجد له في الاب (وفي حكمه ماله الكفاية) دخلا
في حصول الاستطاعة يكون فقده موحالا لانه لها من ون الامر فالاحراء لابد ان يكون
من قبيل حره غير لو حجب عن لو حجب وهو سوف على دليل بوجوب لخرج عن لقو عنه
سيما ون المكلف بما بوى حجه الاسلام و لم يصح له يصح غيره لانه لم يوده (قول)
الظاهر عدم كنهه عن عدم وجوب الحج عليه وان فعله محر عن حجه الاسلام و ديث (لان)
مدرك عتد وجوده ان كان دليل على الحر والخرج فحث به وارد في مقام
الاحسان فيكون محتضا بما كان في رعه مه - و رفع وجوب الحج في المقام خلاف
الامتنان - فلا يشمل هذه القاعدة - ون كان متركه لاحدا فاشروط انتهى بدل عنه
الاحد هو بقاء ماله الكفاية و امروص في اسقام ذلك و اما بعده فليس شرطا و
يؤيد ما ذكره حلوا المصوص عن العرص لسب ماله الكفاه مع كثرة لحوارى

لحادثة في كل سنة (من مرض و بلبس مال و نحو ذلك) على جماعة من الحجاج
ثم انه ربما يستدل على الاحراء في المقام بما ورد من انه من مات بعد الاحرام
ودحول الحرم احرقه عن حجة الاسلام (١) كصحيح صريح عن حماد الدقري رضي الله عنه
في رجل حرق حاحا حجة الاسلام في الطريق فقال يفتي ان مات في الحرم فقد جرت
عن حجة الاسلام الحديث ونحوه غيره (و يقرئ) الاستدلال بها يتناول على الاحراء
مع روال الاستدعاء البدني و العائلي معا - و لاون و صبح - و اما الثاني فلا يتناول
موانه لى الورثة فاذا فرض الاحراء مع استدعاءه مع الاحراء مع استدعاء احدهما اولى
(و منه) ان استعاء الاستدعاء العائلي في مورد الاحراء اما هو من جهة عدم احتياج
الحاج الى مؤونه لعود و ما به الكفارة - و من لعدم شرائطه اما هو لمن يحتاج
اليه و هو الحي و عله - و لنعدي عن مورد الاحراء و هو بدء الاستدعاء البدني الى
ما هو محل الكلام قياس مع الفروق (مع) ان نعدي عن مورد الاحراء الى المقام مع
عدم معلومه مناط الحكم واحتمال الاحتصاص بالامارات - لا يكون خارجا عن القياس
الثالث ان من يمضي امره بالوجود الاثني به كطرفة العدم اذا حصل لهم مقدار
مؤونة لذهب و لايت و مؤونه عيالهم الى حال الرجوع - و تقدير ان يثقله حد
الوجود و لا يدر على التمسك - اما يمكن به ما به الكفارة هل يجب عليهم الحج
ام لا - ام فرق بين العرض (اقول) ان مدارك عدا هذا الشرط ان كان لعل في عسر
والجرح - لا تعتبر وجود ماله الكفاري في وجوب الحج نعمي تطائس و من
ماثلهم لعدم لزوم لعسر و الجرح من وجوب الحج عليهم - كما هو واضح و ان كان
هو النص فمقتضى اطلاقه هو لزوم وجود ماله الكفاري باسببه بهم ايضا ولا بعد لفرق
بين من يطبق عليه الوجود الاثني و يعطى - و من لا يقر - لا يقال طاهر النص ان
هذا الشرط اما يعتبر لثلاث سبل الدس بكفه - فالفرق بين الطائفين صدر و الله العالم

احد الوالد من مال الولد لا يحج

مسألة (١٩) اختلف الاصحاب فيما لو لم يكن لرجل مستطيع و كان له ولد
دومال - فعن الشيخ في النهاية والموسوط والاختلاف والفاضل في المذهب - وظاهر
المفيد انه يجب عليه باحد من مال والده ويحج ويحج عني ولد لئلا - من عن ظاهر
الاختلاف عدم الاختلاف فيه ولا شهر بل المشهور كما في بحر هو - لا يجوز له
باحد من ابيه ولا يجب عني لأمس و لئلا

مقتضى القاعدة لاولية اى فاعده لسطه - ولو بيع (١) لشرع - فلا يحج
لاحد ان يتصرف في مال غيره بغير دمه - عدم الحرج - (ولكن) في لمقام طائفة
اخرين من الاحبار هم منشأ هذا للاختلاف (احد هما) مذ على اصح كحسن (٢)
الحسن بن ابي انبلاء قال قلت لابي عبد الله ع ما حل لرجل من مال ولده من قوته بغير
سرف او اضطرار له - قال قلت له - فعرف رسول الله صلى الله عليه وسلم ان رجلا من بني
لأبيك فقال **يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ** ما جاء به الى ابي ع - فقال رسول الله هذا ابي وقد طسني مر ثلثي
من ابي فاحسره الاب انه قد بقتة عنه و عني نفسه - وروايت - مالك لايتك ومن يكن
عند الرجل شيء و كان رسول الله **صلى الله عليه وسلم** يحس الاب لئلا (٣) و حر من حمرة
اشمالي عن ابي جعفر **عليه السلام** ان رسول الله **صلى الله عليه وسلم** قال لرجل - ما و مالك لايتك ثم
قال ابو جعفر **عليه السلام** ما احب ان ياخذ من مال ابيه الا ما احتاج اليه من لاديمه ان الله
لا يحب العبد وحر (٤) عني بن جعفر عن ابي جعفر **عليه السلام** - قال - ما و مالك عن
لرجل باكل من مال ولده قال **عليه السلام** لا لا يضطر به ف يكون منه بالمعروف ولا يصح
لولد ان ياخذ من مال ولده شيك لا ما و لئلا - و يجوز غيرها (الطائفة اثنية) مذ
على لحد ار - وهي ايضا بن عثمان (احد هما) تدل عني حو ر تصرف الاب في مال

١ - المسائل - الباب ٣ - من احو - لا يعال و يختص بالام (ع) من كتاب الخمس حديث ٦

٢ - ٤٣٢ - اوائل - لحد ٦٨ - من و ر ما كتبته - من كتاب لحد حديث ٨ ٦٠٢

الابن مطلقاً (١) كصحيح محمد بن مسلم عن امي عبدالله عليه السلام قال سألته عن رجل
يحتاج الى مال ابنه قال عليه السلام يا كل من مشاء من غير صرف وقال في كتاب علي عليه السلام
ان الولد لا يأخذ من مال والده شيئاً الا بعهده و لو يد واحد من مال ابنه مشاء و له
ان يقع على حارة ابنه اذا لم يكن لاس وقع عليها - و ذكر ابن رسول الله ﷺ قد
لرجل ابن و ماله لاس و موجود غيره (٢) (٣) ما يدل على الجواز في خصوص
الحج بل الوجوب و هو صحيح (٤) سعيد بن مسروق قال نصارى عليه السلام - الرجل
يحج من مال ابنه و هو صغير قال - نعم صحيح منه حجة الاسلام و سبق منه قال عليه السلام
نعم - ثم قال مال الولد لو ائتمره رجلاً احصاه هو و ولده لى رسول الله ﷺ
فقضى ان المال و الولد للوالد فوجه نعم حج منه حجة الاسلام حميد حريمه و هي
دل على الوجوب من الامر - و لو روى في مقام بوجه الحظر و ان كان في غير
المقام بوجوب حمل ما هو ظاهر في نفسه في الوجوب على الجواز - ولكن في خصوص
لنقدم - بقرينة (حجة الاسلام) نفى على طائفة من الوجوب كما لا يخفى

واما الجمع بين خصوص و لكلامه في موضعين - الاول - في الجمع بين
مادى على المسح و مادى على حوار تصرف مطلق - الثاني - في الجمع بين - بل الجمع -
و خصوص صحيح سعيد .

اما الموضع الاول و لكلامه في محرر مسوق في كتاب اسع من هذه شرح
في مبحث لولاية

و اما الموضع الثاني - فقد يدل - ان الصحيح لا يعارضه الاخبار اذ انما على
عدم حوار تصرف الولد في مال الولد فان تلك الاخبار مطلقة فالتفيد بهد
الصحيح - ولا وجه في مقدم الجمع لجمعه على محمل بعدد ثم قد و العمد
عراض الاصحاح عنه وهو موهوب به (اقول) اما اذ من عدم معارضة فيرد عليه

١ الوسائل كتاب ٦٨ من جواب بابكم به من كتاب بحار حديث ١٠

٢ عن المصدر - ح ٤ و كتاب ٣٦ من باب حوار الحج و شافيه من كتاب

الحج من الوسائل .

ان ظاهر الصحيح ان جو ر الحج بمال الاس ولا يصدق منه اساهو لاحل ماورد في
 المحصومة بين الوالد وولده من قول النبي ﷺ ان المال ولو ولد له - وعنه -
 فيدرسه حسن حين بن ابي الغلاء لمتقدم الواردها - فلا بد من الرجوع الى المرحوم
 ولشبهة افتوائية التي هي ول المرحومات توجب تقديم دليل لمسع - ومع لاعناصر
 عنها فليل لمسع موافق لمعوم لمسع عن التصرف في مال العر بغير دة - فيقدم
 بذلك - (و عليه) فمرا عن طرح الصحيح الترم الاصحاب كالحمل على محامل
 بعدة - كالحمل على الافتراض من ماله مع استطاعته من مال نفسه او على ما كان
 فقيرا وكانت نفقه على وده ولم يكن نفقة اسفر الى الحج اراد من نفقه في انحصار
 فلا يكون الحمل على هذه الاحمال في مقام الجمع كي يرد عنهم مذكر - كيف وهم
 اهل المسان و عرف بهذه انواع اعدم عرهم ولا محتمل في حقهم عدم لوجه الى الجمع
 بين المطلق والمقيد بما يكون بحمل المطلق على المقيد لا الحمل على مثال
 هذه الاحمال (وبما ذكره) ظهر ما في دعوى عر من الاصحاب

عر بصحيح (فحصل) انه لا محور احد الوالدان مال

الولد للحج - ولا يجب على الوالد ان يذل

الى هاتم الجزء السابع من كتابا

فقه الصادق والحمد لله

اولا وآخر

فهرس الحرة السابع من كتاب فقه الصادق

الصفحة	العنوان	الصفحة	العنوان
٢٩	محل الصوم	٣	بيان ماهية الصوم
٣٠	من المعطرات الاكل والشرب	٤	وجوب الصوم من الضروريات
٣٢	يجب الامساك عن كل ما كولو مشروب	٥	اليه المنسره في الصوم
	لا فرق بعد صدق الاكل او الشرب	٧	قصد الصوم المطلق في رمضان
٣٣	بين القليل والكثير	٩	قصد النوع في صوم غير رمضان
٣٤	لا ينطل الصوم بابتلاع الصق	١١	قصد النوع في غير المعس
٣٥	سلاع بقانا لطعم	١٢	وقت
٣٦	ابتلاع ما يخرج من الصدر	١٣	وقت السه في لو حب معين
٣٧	الاكل والشرب بالسحوع غير المتعارف	١٤	وقت السه في الواجب الموسع
٣٧	من المعطرات الجماع	١٨	وقت السه في النافلة
٣٨	فساد الصوم بالجماع في دير العرثة	١٩	وجوب الامساك لانعوان الصوم
٣٩	فساد الصوم بوطء العلام والهيمه	٢٠	كفايه واحد بسهم الشهر
٤٢	من المعطرات الاسماء	٢١	صوم يوم الشك
٤٣	الاستثناء بيطل الصوم مطلقا	٢٢	احراء صوم يوم الشك لوبو اده من شعان
٤٥	الاحتلام لا يعسد لصوم	٢٣	صوم يوم الشك بقصد ما في الذمة
٤٦	يجوز للمحتلم الاستبراء في النهار	٢٧	سنة القصر والقاطع

الصفحة	العنوان	الصفحة	العنوان
٧٥	للمخبر بدخول الليل	٣٧	من امطر ب يصل احد لمطر الى
٧٦	من لمطر ب تعمداً في	٤٩	الحلق
٧٨	لو اكل في اسحر مباح عليه فيه	٥٠	لغير الرقيق لا يطر لصوم
٧٩	في النهار	٥١	هل شرب التمر مطر
٨١	دحول الماء في الحلق عند المضغطة	٥٢	اذ لمطر يثوب التمر وتقدمها
٨٢	دحول الماء الى لحوق عند الاستنشاق	٥٣	لحق الدخان بالعار
٨٣	الحقنة بالماءات	٥٤	لقاء على الحباية الى طلوع الفجر
٨٤	في احباب لا حجاب لقضاء	٥٥	لقاء على احبابه في صوم غير رمضان
٨٥	تعمد الكذب على الله او رسوله او	٥٦	التيتم للصوم واجب لو تعمداً القتل
٨٦	الائمة	٥٧	ان تعمد في الاحباب عند لصق
٨٧	الكذب على ساير الانبياء والوصياء	٥٨	اسقاء على حدث احبص عند
٨٨	الارتماس في الماء لا يوجب القضاء	٥٩	معاودة النوم جتبا
٩٠	عدم حرمة الارتماس في الماء	٦٠	من لمعصرات يوم الحب الى الفجر
٩١	بيان المراد من الارتماس في الماء	٦١	نوم الاحتلام من اليوم الاول
٩٢	الارتماس في المصاف	٦٢	حكم النوم على الجباية
٩٣	حكم رمس ذي الرأسين احدهما في	٦٣	المعصرات الموجبة للكفارة
٩٤	الماء	٦٤	الافطار بعد المعصرة مع طيقاء الليل
٩٥	اذا اكره على الارتماس	٦٥	لا فطر عند طويح لمحر في غير رمضان
٩٦	حكم القتل بالارتماس	٦٦	مع طيقاء الليل
٩٧	كراهة السعوط	٦٧	لو ابحره غيره بقاء بين
٩٨	كراهة الاكتحال للصائم بما فيه صبر	٦٨	لو افطر معتقداً دحول الليل
٩٩	او مسك	٦٩	وحوب لقضاء على من افطر تعمداً

الصفحة	العنوان	الصفحة	العنوان
١٢٤	العذر عن انحصال الثلاث	٩٨	كراهة اخراج الدم مصعبا للصائم
١٢٧	تشرع بالكفارة عن الميت والحي	٩٩	كراهة شم النيران بحسب درجات
١٢٨	مصرف كفارة لا طعام		كراهة مباشرة الماء فيصايم لصايم
١٢٩	مصرف كفارة لا طعام	١٠٠	وتقبيل وملاعة
١٣٠	حسن كفارة الاطعم		كراهة حدوس لمرثه لصائمه
١٣١	وجوب لدوربع على الفقراء	١٠١	في الماء
١٣٢	تناول المقطر سهوا او سياتا	١٠٢	حكم اشاد الشعر
١٣٤	تناول المقطر جهلا	١٠٣	في ماء امور لا يس بها لصائم
١٣٨	لواكره على تناول المقطر		وجوب انكفاره على من افطر في صاء
١٣٩	تناول المقطر تقية	١٠٤	رمضان
١٤٢	الافطار بغير الاختيار		وجوب الكفارة على من افطر في
١٤٣	صرف ثوب الهلال	١٠٥	صوم ليل
١٤٤	حجبه اسسه في ثوب لالهال	١٠٦	كفارة صوم شهر رمضان
١٤٧	ثبوت الهلال بشهادة العدلين مطلقا	١٠٩	لوا فطر في رمضان على محرم
	حجبه حبر لعدل بواحد في ثبوت الهلال	١١٢	كفارة سدر المحرم
١٤٩		١١٣	كفارة صوم قضاء رمضان
١٥٢	حجبه الشاع في ثوب لالهال		لا تكرر الكفارة بتكرر الموجب في
١٥٥	حكم احكامه في بهلال	١١٤	يوم واحد
١٥٨	لا يجوز نقص حكم الحاكم	١١٨	الاكراد على الجماع والمطوعه
١٥٩	رويه الهلال قبل لروا من يوم الثلث		من فطر متعذرا ثم سقط فرض الصوم
١٦٢	لان شب الهلال بالحصول	١٢١	عه
١٦٣	لا يشب الهلال بعداد		حكم العاجز عن احدي المحصول
١٦٥	عدم لعمره بالطق	١٢٣	الثلاث

العنوان	الصفحة	العنوان	الصفحة
رؤية الهلال مع اتحاد الاقواق واختلافها	١٦٦	يجوز لقاضي رمضاء الاقطار قبل	١٩٥
نحوه الاول في مسع	١٦٧	لا يجب	٩٨
حكم من لا يعلم شهر رمضان	١٧٠	تأخير القضاء الى ما بعد رمضان آخر	١٩٩
من شرائطه	١٧٢	يجب تعيين الايام لمقصية	٢٠١
في استحباب الصوم النصي	١٧٣	دوران الثالث بين الاقل والاكثر	٢٠١
في اشتراط كمال العقل	١٧٥	في صوم	٢٠٣
عدم وجوب الصوم مع العس بالنور	١٧٩	استحباب صوم ثلاثة ايام من كل شهر	٢٠٤
صوم لئلا	١٨١	استحباب قضاء صوم الثلاثة لواحر	٢٠٥
صوم لئلا	١٨٢	صوم يوم الماخلة - ويوم السبت	
صوم لئلا	١٨٣	ويوم مولد النبي	٢٠٦
يجوز للمهر اختارا في شهر رمضان	١٨٥	صوم يوم عاشوراء	٢٠٧
اسم حسا في	١٨٧	استحباب صوم يوم عرفة	٢٠٩
رمضان	١٨٧	استحباب صوم ايام البيض	٢١٠
عدم وجوب قضاء صوم	١٨٨	استحباب صوم كل خمس وجمعة	٢١١
وشرائطه	١٨٩	صوم الثلاث	٢١٢
ماقات ايام الجنون ولاعفاء	١٩٠	التطوع لمن عليه فريضة	٢١٣
ماقات	١٩٢	لئلا	٢١٧
وجوب قضاء الصوم على المرد	١٩٤	صوم الاذن	٢١٨
		صوم العروة	٢٢٠
		صوم مكروه	٢٢١

فهرس الجزء السابع من كتاب فقه الصادق

٣٩٠

العمود	الرقم	الموضوع	الصفحة
نصوم المحظور	٢٢١	المحصر	٢٣٨
حرمة الصوم	٢٢٢	المسافر في بهار رمضان	٢٣٠
حرمة الصوم	٢٢٣	إذا استمر المرض سقط القضاء	٢٣٣
المراد من حرمة الصوم	٢٢٤	لو كان سبب الموت هو لسقرو كان	٢٣٤
التتابع في الصوم	٢٢٥	القضاء	٢٣٥
فيه التتابع	٢٢٦	إذا استمر المرض عدة سنين	٢٣٦
عدم الفرق بين المرض و لحيض	٢٢٧	الصوم في المرض جهل أو نسيان	٢٣٧
وبين غيرهما من الاعذار	٢٢٨	التلازم بين قصر الصلاة والافطار	٢٣٨
عدم شمول عددا الحكم للسفر	٢٢٩		٢٣٩
عدم قصر في	٢٣٠		٢٤٠
المراد من تنابع الصوم في الكفارة	٢٣١	في واحد	٢٤١
المعصية	٢٣٢	بيان مقدار القدية	٢٤٢
في قضاء الصوم استسور	٢٣٣	وجوب القضاء على ذي العتاش	٢٤٣
لو برأ المريض أو قدم المسافر قبل	٢٣٤	مع البرأ	٢٤٤
أروا	٢٣٥	ذوالعتاش يتصدق عن كل يوم بمد	٢٤٥
وجوب القضاء على المريض أو مسافر	٢٣٦	من طعام	٢٤٦
أدراج المسافر في	٢٣٧		٢٤٧

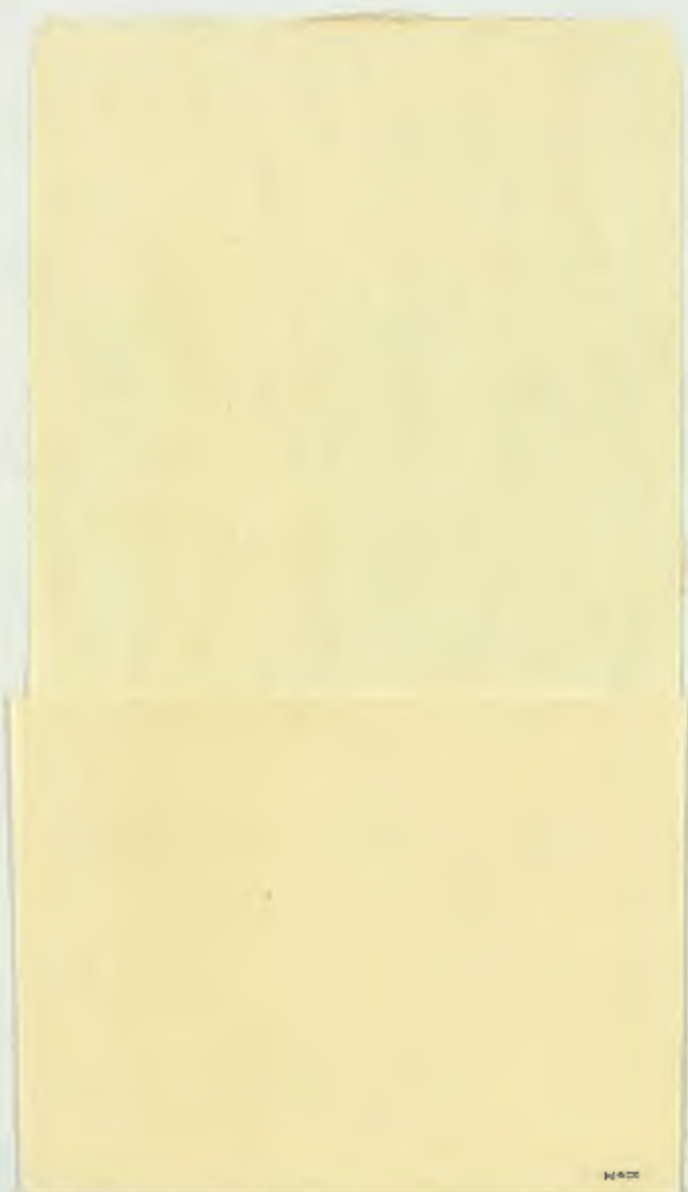
الصفحة	العنوان	الصفحة	العنوان
٢٨٦	حيطان المسجد ملحقة به	٢٦٠	الحامل المقرب والمرصة القليلة
٢٨٧	اعتبار البية في الاعتكاف	٢٦٢	المن
٢٨٨	كفية اثنية في الاعتكاف الواجب	٢٦٤	لا يجب على الولي قضاء ما تركه
٢٨٩	والمتدوب	٢٦٥	الميت لومات في مرضه
٢٩١	مصدر الصوم في الاعتكاف	٢٦٦	لقضاء عن الميت وحب على
٢٩٣	اشترط كونه لاعتكاف ثلاثة أيام لا من	٢٦٧	الولي
٢٩٥	بان المراد من اليوم	٢٦٨	وجوب القضاء إذا كان العذر
٢٩٥	حكمه بدر الاعتكاف مطلق	٢٦٩	غير المرض
٢٩٦	عدم وجوب التوالى فيما يدره من	٢٧٠	في بيان المراد من الولي
٢٩٦	الريادة على الثلاثة	٢٧١	لو كان له وليان
٢٩٧	في اعتكاف الأجير بلا اذن لمستاجر	٢٧٢	نقصى عن المرتبة ما فاتها من الصوم
٢٩٨	أدلة الاعتكاف	٢٧٣	بدلة الفدية عن الصوم
٢٩٩	من اعتكف يومين وحب عليه اثلاث	٢٧٤	في وجوب تعدد الولي للميت
٣٠١	شرائط الرجوع عن الاعتكاف	٢٧٥	لو كان عليه شهر ان
٣٠٣	شرط الرجوع عن الاعتكاف	٢٧٦	سقط لقضاء عن الولي بفعل العذر
٣٠٤	في التندر	٢٧٧	الابضاء والاستحجار عنه
٣٠٤	بحوز شرط احاديث	٢٧٨	لا يعتبر في الولي كونه بالعاجين
٣٠٦	عند اسدامة الميت في المسجد	٢٧٩	لموت
٣٠٨	موارد جواز الخروج من المسجد	٢٨٠	في الاعتكاف
٣٠٩	للمعكف	٢٨١	بيان ماهية الاعتكاف
٣١٠	في الخروج للاعسال لو حب	٢٨٢	في تعيين مكان الاعتكاف
٣١٠	في وجوب مراعاة قرب الطريق	٢٨٣	حكم الاعتكاف في مسجلين

العمود	الصفحة	العمود	الصفحة
عدم حور والجلوس و سلاء حارج	٣٩١	لا يقتر وحز عين لرد و	٣٩٢
المسجد	٣٩١	لو لم يوجد ارادو حله لا اثر	٣٩٢
اعتبار اناقة بنت في المسجد	٣٩٢	من سب امين	٣٩٢
ما يحرم على لمعتكف	٣٩٢	من سب احد اشرف بالنسبة لى	٣٩٢
عنه حرمة للمس والنفس	٣٩٢	لر حله	٣٩٢
في حرمة الاستبراء للبع وال	٣٩٢	من اعتبار الاستبراء من ماله	٣٩٢
في حرمة شم القصب احدث	٣٩٢	في عذر نفسه لعود	٣٩٢
فصل الاسك	٣٩٢	و لو كان كالمسك	٣٩٢
في حرمة لادكف	٣٩٢	من سب الحج	٣٩٢
كفارة الجماع في اثناء الاعكاف	٣٩٢	من سبى من سب الاستطاعة	٣٩٢
فساد لاعكف من سب	٣٩٢	من سب مستناب لرد و	٣٩٢
اكره الرجل امرئته على الجماع	٣٩٢	وجوب بيع الدار المملوكة لو كان	٣٩٢
لو حصلت امرئته في ساء لاعكف	٣٩٢	عنده موقوفة	٣٩٢
كتاب الحج	٣٩٢	من سب مستناب لشرف في الحج	٣٩٢
وجوب الحج من ضروريات الدين	٣٩٢	حكم شراء المستنابات وترك الحج	٣٩٢
عدم وجوب الحج لامر واحد	٣٩٢	لو كان له ما يحج به و ماعذ نفسه	٣٩٢
اشتراط وجوب الحج بالبلوغ	٣٩٢	الى النكاح	٣٩٢
من الشرائط العقل	٣٩٢	لو كان له من مقدرم مؤونه الحج	٣٩٢
اشتراط الزاد والراحلة	٣٩٢	لو كان عنده ما يكفيه للحج وكان عليه	٣٩٢
لا يختص اشتراط الراحلة بصورة	٣٩٢	من	٣٩٢
الحاجة اليها	٣٩٢	حكم من كان عنده خمس امراة	٣٩٢
اعتبار الراحلة في حق القريب	٣٩٢	وكان عنده ما يكفيه للحج	٣٩٢
	٣٩٢	التصرف في المال قبل خروج الرفة	٣٩٢

الصفحة	العنوان	الصفحة	العنوان
٣٧٦	في اشتراط الرجوع الى لكفانه	٣٧٣	في اشتراط الرجوع الى لكفانه
٣٨٢	لو بلغ بعد الحج منه لكفانه	٣٧٤	في عسار مؤونه العدل في لاستغاده
٣٨٤	حداله الدمس مال لولد للحج		

جدول الحظاء والصواب

ص	س	الحظاء	الصواب
٣٠	١٧	ملوب	ندب
٣٢	٤	متصاص	متصاص
٤٠	العنوان	حديث	حدث
٤	١٥	ممسدا	متعند
٨٣	١٨	ببه	به
٩٠٢	العنوان	انشاء العشر	انشاء الشعر
١٢٤	٥	مدرصها	معارف
٢٢٥	٢٢	حرانا	حرام
٢٢٩	١٥	لاثناء	الثناء
٢٢٨	٧	المتهمل	الهمل
٢٥٣	العنوان	قطار	القطار
٢٥٨	١٨	البراء	البراء
٢٥٩	٢	الصحيحان	الصحيحين
٢٧٢	١٩	بميرثة	بميراثه
٢٥٠	٤	مبعثه	مبعثه
٢٥٢	٤	يصل	يحصل
٢٥٢	١٠	الممكوكه	المملوكه
٢٥٦	٢	استلزام	استلزم
٢٨٣	٩	اشتراطها	ان اشتراطها



FEB 29 1980

COLUMBIA LIBRARIES OFFSITE



CU17882508